شؤون فلسطينية

١٨٦ أيلول (سبتمبر) ١٩٨٨

شؤون فلسطينية

١٨٦ أيلول (سبتمبر) ١٩٨٨

شهريّة فكريّة لمعالجة أحداث القضيّة الفلسطينية وشؤونها المختلفة
تصدُر عن مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينيّة

المحتويات

٣ الاردن ومعضلته الفلسطينية ..... د. نبيل حيدري
١٤ الانتخابات البلدية، ماضياً وحاضراً ..... ربعي المدهون
٢٣ الرقابة على الإعلام في الارض المحتلة ..... أحمد المبيّض
٣٣ المعونات الخارجية والاقتصاد الاسرائيلي ..... د. محمد ربيع
٥٨ النشاط الصهيوني في العراق في ظل
الاحتلال البريطاني، ١٩٤١ ـ ١٩٤٦ ..... هشام عبدالعزيز

تقارير

٨٤ الشؤون العسكرية الاسرائيلية؛
صفقات متعددة مع واشنطن ..... د. يزيد صايغ

مراجعات

٨٧ شخصية «المفتي» ونشاطاته ..... سميح شبيب
٩١ ابعاد التعاون الاميركي ـ الاسرائيلي ..... د. جهاد عودة

شهريات

٩٧ المقاومة الفلسطينية ـ سياسياً:
التقاط «الكرة الاردنية» ..... س. ش.
١٠٣ المقاومة الفلسطينية ـ عربياً:
«فك الارتباط» الاردني؛
الدوافع والتحديات ..... أحمد شاهين
١١٣ المقاومة الفلسطينية ـ دولياً:
مثلّث الأزمة ..... ن. ح.
١١٩ المقاومة الفلسطينية ـ عسكرياً:
الارض المحتلة؛ زمام المبادرة التكتيكية ..... ي. ص.
١٢٥ اسرائيليات:
مأزق «الخيار الفلسطيني» ..... هاني العبدالله

١٣١ المناطق المحتلة:
هدم اسرائيلي وبناء فلسطيني ..... ر. م.

وثائق

١٣٧ **قرار رئيسي فلسطيني**
عرفات: وفي زمان الاستفراد السوري
١٤٢ **تعليمات رئيس الوزراء الاردني بشأن العلاقة مع الارض المحتلة**

يوميات

١٤٥ **موجز الوقائع الفلسطينية من ١٦/٧/١٩٨٨ الى ١٥/٨/١٩٨٨**

بيبليوغرافيا

١٦٧ **القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الاسرائيلي** ..... اعداد: ماجد الزبيدي

لوحة الغلاف من اختيار الاتحاد العام للفنانين التشكيليين الفلسطينيين للفنان **محمد بشناق**

الآراء الواردة تعبر عن وجهات نظر كاتبيها؛ ولا تعكس بالضرورة آراء منظمة التحرير الفلسطينية
ولا المحررين ولا المستشارين ولا الناشرين

ISSN 0258 - 4026

المدير العام : **صبري جريس** مدير التحرير : **محمود الخطيب**

المراسلات
Al-Abhath Publishing Co. Ltd
92 Gregoris Afxentiou Street
P. O. Box 5614
Nicosia, Cyprus
Tel. 461140, Telex 4706 PALCU CY, Cables: PLOCS

الاشتراك السنوي
[بريد سطحي] في الدول العربية واوروبا ـ للأفراد ٤٠ دولاراً، للمؤسسات والدوائر الحكومية ٥٠ دولاراً (يضاف ٣٠ دولاراً للبريد الجوي) □ في باقي دول العالم ـ للأفراد ٥٠ دولاراً، للمؤسسات والدوائر الحكومية ٦٠ دولاراً (يضاف ٥٠ دولاراً للبريد الجوي)

الاردن ومعضلته الفلسطينية

د. نبيل حيدري

أسّس قرار الملك حسين بفك العلاقة القانونية والادارية مع الضفة الغربية نهجاً عربياً متميزاً في التعامل مع قضية النزاع مع اسرائيل، يستحق الاهتمام والملاحظة، خلاصته اختراق المشكلة ومواجهتها، وترتيب الالتزامات على اساس نتائج هذه المواجهة، مهما كانت ثقيلة، او قاسية. وبذلك اصبح للعاهل الاردني حق معنوي يماثل حق التأليف او حق الابتكار.

المحصلة الطبيعية لهكذا قرار اشبه بذلك الذي يلقي حجراً كبيراً في بركة راكدة، لتبدأ دوائر الموج بالتكاثر والاتساع حتى تشمل السطح كله. ولعل اهم تلك النتائج، ذلك المتعلق بوضع الاطراف الثلاثة، م.ت.ف. واسرائيل والولايات المتحدة الاميركية، التي تقف مشدودة الاعصاب، مستنفرة القوى، تتحسس مدارات المرحلة الجديدة المقبلة، وتحسب ارباحها وخسائرها، اعداءها وحلفاءها، وتوازن التناقضات.

ضمن المدارات المقبلة تبرز معانٍ عميقة، ابعدها، في الظاهر، عن الموضوع المباشر، تأكيد المساواة في الحقوق والواجبات بين الاردنّي الاصل والمواطن الاردني من اصل فلسطيني. واذا كان الاردن، مبدئياً، هو البلد الذي يستطيع الفلسطيني التماهي معه اكثر من غيره، بل والمشاركة السياسية فيه وحمل جواز سفره، فان مغزى تكريس المساواة بمثابة سابقة معمّمة، قد تشرع الابواب لاحتمالات التوطين الفلسطيني في كل بقعة عربية أخرى، لا سيما حيث الفلسطينيون لهم كثافة وجود كما في لبنان وسوريا ومصر.

ولكن لماذا لم يزل التساؤل حول شرعية الهوية الفلسطينية قائماً ؟ ربما لأنها في وضع صعب للغاية، هو وضع استثناء الاستثناء. فاذا كان الاستثناء في النشأة التاريخية للكيانات العربية وفقاً لارادة المستعمر الغربي، فان فلسطين تستثنى، مرة أخرى، لانها كانت طلباً لكيان معاصر، فأضحت امتداداً لأزمة الهوية الكيانية، التي استولت على سكان بلاد الشام بعد انحسار الدولة العثمانية؛ تلك الازمة التي بلورت المفهوم «الشامي» للوحدة العربية. وبما انها كذلك، فقد اصبحت جزءاً من اللعبة السياسية بين الاردن والفلسطينيين او هي بالاحرى غطاء لها. لقد اعترف الملك عبدالله، ذات مرة، بأنه لم يقتنع أبداً «بالبرية الواقعة شرق الاردن» التي حصل عليها؛ وفي مراحل صعود المقاومة، تكاثرت المقولات الفلسطينية القاضية باعتبار الاردن «ضاحية فلسطين البدوية». كان من الممكن ان يستمر هذا الجدل طويلاً بين الطرفين، ويتمسك كل منهما بحججه، فيشدد الاول على هشاشة وضعف وتبعية الكيانية الفلسطينية، ويرد الثاني بالتركيز على خصوصية الهوية الفلسطينية في محيطها العربي؛ وربما يجد كل منهما براهين لا تعد وردوداً لا تحصى.

غير ان القرار الاردني الاخير استهدف ايقاف لعبة المرايا هذه، وانطلق من اعتبار مبدئي

مفاده «ان الاردن ليس فلسطين». وبالطبع يستحق هذا الجنوح الواضح نحو «الأردنة» تفسيراً ابعد من كونه مجرد «مناورة لدفع الضرر»، كما عبّر عنها بعض المراقبين الذين يفضلون القول، مستندين الى مشاريع سياسية معاصرة كما الى بعض الافتراضات، «ان الهدف الاهم لدى الملك هو حماية الاردن، بالتغلب على ادعاء شارون بأن الاردن هو الدولة الفلسطينية». بل يجد تعبيره في سلوك الاسرة الهاشمية التي بدت، اجمالاً، متأرجحة في تكتيكها السياسي. فهي، على الصعيد الامني والعسكري، تحاول التماهي، قدر الامكان، مع شرق الاردن، الذي التفت عشائره حولها وقبلت مدنه بحكمها؛ وهي، على الصعيد السياسي، لم تتخل، حقيقة، عن تمثيل الفلسطينيين، كما بدا واضحاً من مشروع انشاء المملكة المتحدة، العام ١٩٧٢، او في اعادة الفلسطينيين الى مجلس الوزراء والنواب في الثمانينات.

هذا التأرجح السياسي، كان الاردن مرغماً على التورط في مساره. وفي كل مرة كان الملك يعبّر في خطاب علني عن مأزق الاردن العاجز عن تجاهل الفلسطينيين وغير القادر على تمثيلهم، في آن. وكأن له واجب تحمّل تبعات مشكلتهم، وليس له الحق في المساهمة في حلها.

ولكن عندما تأكد للاردنيين ان دولتهم اصبحت، بالديناميات الخاصة بها، قادرة على انجاز «اردنة» الاردن، تولّت الاسرة الهاشمية صوغ الخط البديل الذي يعلن، دون تهيب او حرج، عن انفكاك التحالف السابق، ويطالب بتصدي اصحاب المهمة المباشرين لها، دونما حاجة، بعد اليوم، الى الاستعانة بـ «غلوب باشا» جديد، وبخبرته المستعارة.

قرار الانفكاك، في هذا السياق، يعني ايضاً، التشكيك، بصورة عميقة، بمقولات الفكر القومي التقليدي العربي عن امة عظيمة تمتد من المحيط الى الخليج، واقطار تؤلف تلك الامة بصورة متناسقة متناسبة، وشعب عربي واحد، وما اليها من المقولات. ويعني، في الوقت عينه، طوباوية ما كان يعتقده عبدالله مؤسس المملكة نفسه، بأن الاردن ليست سوى «محطة مؤقتة» على طريقه لحكم رقعة اوسع ودولة أكبر هي «سوريا الطبيعية». فـ «المحطة المؤقتة» تحوّلت الى دولة مستمرة، ولم تعد حدودها الغربية، بعد، قيد الدرس.

هنا، بالضبط، تبدأ الاجابات عن كل الاسئلة المتعلقة بقرار الملك حسين؛ وهي تقتضي، بالضرورة، متابعة لمثلث علاقات مترابط، ضلعه الاول تطور العلاقة الاردنية ـ الفلسطينية، وارتباط ذلك، أيضاً، بضلع اسرائيل، والضلع الثالث هو الوفاق الدولي بين العملاقين ومقدار مساهمته في حل القضايا الاقليمية، وبخاصة النزاع في المنطقة.

«تاريخ» الثورة و«جغرافيا» الدولة

ليس من شك في ان الاردن وم.ت.ف. بلغا نقطة اللاعودة، او ما يعرف في لغة الاقتصاد بـ «مأزق الاستثمار»، حين يصل المشروع الى مديونية او عجز يستوجب اما حقنه بمزيد من الاموال في انتظار مردود اعلى يعوّض الخسائر، او اعادة صياغته لاهداف انتاجية اخرى ولو كانت اقل طموحاً؛ ولا مجال، هنا، لتدمير ما تم تأسيسه، لأن ذلك لا يعني، سياسياً، سوى الانقراض.

واذا ما كانت الظروف السياسية العسيرة والصعبة التي مرت على م.ت.ف. قد أعطت التبرير لسياسة الـ «لعم»، وهي النحت بين كلمتي القبول والرفض، فان الظروف عينها، تقريباً، فرضت على الملك حسين ان يطيل فترة التعامل بالـ «نعم» لتحقيق اقصى ما يمكن من نتائج الـ «لا» في

مواجهة الضغوط الدولية، الاميركية خصوصاً، لدفع الاردن نحو تسوية منفردة. ولا شك في ان الخبرة والحنكة في تجاوز أزمات التقاطع بين السياسات الاقليمية والدولية، لكليهما، قد تراكمت بما يكفي لاعتبارهما مدرسة متميزة في «الواقعية السياسية»، على الرغم من خصوصية «الثورة» المختلفة عن خصوصية «الدولة».

على هذا الاساس، فان المدخل الحقيقي لفهم القرار الاردني ينطلق من فهم المواقف الاردنية المتناقضة، بدءاً باتفاقيتي كامب ديفيد والحقوق الوطنية المشروعة ووحدانية التمثيل الفلسطيني الشرعي ممثلاً بـ م.ت.ف. وانتهاء «بالمستحقات التاريخية» السيادية للاردن على الضفة الغربية باعتبارها جزءاً من المملكة احتلته اسرائيل العام ١٩٦٧.

وبالطبع، ليس من المبالغة في شيء القول ان اتفاقيتي كامب ديفيد فتحتا مرحلة جديدة في تاريخ النظام الاقليمي كله. لقد ظهر منحى جديد، وبشكل جذري، في معالجة قضية النزاع العربي ـ الاسرائيلي. منحى تجسّد على ارض الواقع معاهدات موقّعة، وجيوشاً منسحبة، وزيارات متبادلة. هكذا وجد الاردن نفسه طرفاً مقحماً في اتفاقيات المرحلة الثانية من دون ان يكون شريكاً، من البداية، في السيرورة التي احدثتها. ولأنه لم يشارك في تلك السيرورة، فليس من المنطقي ان «يضرس بما يأكله الآخرون». غير انه في الامكان الاعتقاد بأن عمّان، بينما كانت تسعى الى الانخراط، ولو الشكلي، في جبهة معارضي المعاهدة، كانت فعلاً تحاول الانطلاق من هذه لتقويم المرحلة الجديدة، بعد أزمة وضعتها بين مطرقة الجار الاسرائيلي وسندان الضغط الاميركي، الى قناعة من عنصرين: الاول، هو ان اتفاقيتي كامب ديفيد هما امر واقع لا يمكن تخطيهما، بل يجب الانطلاق منهما في أي مبادرة جديدة؛ والثاني، هو انه يجب الحاق عنصر جديد الى الاتفاقيتين يمكن ان تقبل به المنظمة. من هنا كانت ازدواجية التحرك الاردني: مشاركة متحفظة، مترددة، محدودة في الحملة العربية على مصر، من جانب، ومبادرة فعلية، بمشاركة فلسطينية وبتأييد مصري ضمني، لايجاد «تكملة» للاتفاقيتين، سعت الى مزيد من التركيز على الحقوق الفلسطينية، من جانب آخر. وضمن هذه الاطر، اسس الاردن التعاقد الموضوعي للتنسيق الاردني ـ الفلسطيني، ومن ثم الكونفدرالية.

واذا ما كان الارتباط القانوني الدولي والدستوري الداخلي قد وحّد الضفتين، فان الضفة الغربية، وعبر التضحيات في مواجهة الاحتلال، قد غدت استثماراً واقعياً لحلم الدولة الفلسطينية، حيث انصب الجهد الفلسطيني في المنفى، ايضاً، نحو تأسيس البنى التحتية المناسبة لاقامة الدولة. وانعكس هذا في تغيير الهدف الاستراتيجي، ربما من قبيل «التمرحل»، من تحرير كامل التراب الفلسطيني الى اقامة الدولة المستقلة على ما تنسحب منه اسرائيل، وما خلّفه ذلك من انشقاقات وتغيرات في خارطة التحالفات الفلسطينية؛ ثم أخذ هذا التغير مضامين عملية بالتوحد الفلسطيني والاردني منذ العام ١٩٧٨، من خلال اللجنة المشتركة لدعم صمود الفلسطينيين في الاراضي المحتلة، وهي الفترة الاكثر زخماً في تأسيس البنى التحتية، الاقتصادية والتربوية والصحية.

كانت الاهمية التي اكتسبتها اللجنة المشتركة لدعم الصمود في الوطن المحتل تنبع من رزمة حقائق موضوعية افرزتها احداث ما بعد العام ١٩٧٩، التي جعلت ما كان جزئياً، او تكتيكياً، في «مشروع» الثورة الفلسطينية التاريخي هو الجوهري والاستراتيجي على المدى المنظور. بمعنى ان احدى الوظائف الرئيسة للجنة المشتركة كانت ضبط التناقضات بين الطموحات الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني ممثلة بـ م.ت.ف. وبين التبعات القانونية التي يتحمّلها الاردن باعتبار

الضفة الغربية «جزءاً لا يتجزأ من المملكة الاردنية الهاشمية»؛ وكلا الموقفين «تناغما»، اصلاً، مع الارضية التي جسّدتها قرارات القمم العربية منذ مؤتمر بغداد.

من هنا يمكن فهم ابعاد استضافة الحكم الاردني لياسر عرفات والمنظمة والمجلس الوطني الفلسطيني في العاصمة الاردنية، ولماذا كان التنسيق بين الجانبين، ايضاً، لدعم الصمود في الارض المحتلة، وصولاً الى الاتفاق الاردني ـ الفلسطيني في ١١ شباط (فبراير) ١٩٨٥، الذي اعتبر، في اهم جوانبه، تتويجاً لجهود الطرفين لتثبيت الصمود على طريق استعادة الارض المحتلة، حيث كان الظن متجهاً، في حينه، الى ان في الافق امكانات السلام القائم على مبادلته بالارض.

غير ان خلافاً نشب بين الطرفين تركز في طبيعة فهمهما للوسائل الكفيلة والضامنة لتحقيق البند الثاني من الاتفاق، والمتعلق بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والذي يقول «سيمارس الفلسطينيون حقهم الثابت في تقرير المصير، عندما يتسنى للاردنيين والفلسطينيين التوصل الى ذلك في اطار اتحاد كونفدرالي عربي بين الدولتين، الاردنية والفلسطينية». ويبدو ان عرفات سعى الى تحقيق اعتراف دولي، اميركي خصوصاً، بأحقية الفلسطينيين في اقامة دولتهم ولو كانت كونفدرالية مع الاردن، في الوقت الذي حاول الاردن اقناع عرفات ـ والكلام للملك حسين ـ «بأن موضوع تقرير المصير في اطار الاتحاد الكونفدرالي هو شأن اردني ـ فلسطيني، وليس لأحد علاقة فيه، فلا فائدة من تأييد هذه الدولة او تلك لهذا الموضوع ما دمنا قد قررنا نحن هذه الصيغة؛ فالمهم هو تحقيق الانسحاب اولاً، ومن ثم المضي في تطبيق ما اتفقنا عليه».

لم يكن في وسع عرفات، ازاء ذلك، سوى التمسك، من جديد، بمقررات مؤتمر الرباط المطالبة بوحدانية التمثيل الفلسطيني، منطلقاً من ان الاعتراف بالقرار ٢٤٢ ينبغي ان يكون مطروحاً من الهزيمة العربية العام ١٩٦٧، وان يعيد الى الشعب الفلسطيني حقه في تقرير مصيره. وهذا ما لا يمكن احتماله لدى الولايات المتحدة واسرائيل؛ فمنطق «الثورة» غير منطق «الدولة»، وتغيير قرار دولي لا يكون بنشاط دبلوماسي، بل بمستوى الفعل الذي احدث ذلك القرار.

من هذه الصورة، اتضحت خطوط العمل السياسي المستقبلي بالنسبة الى الاردن، وهي، أيضاً، ما نوّه اليه خطاب الملك حسين، الذي أشار الى ان الاردن «يوجه تحركاته في خطين متوازيين: خط دفاعي يشمل بناء المناعة الداخلية عسكرياً، وتنمية ضمن اقصى الطاقات والقدرات المتوفرة لدينا؛ وخط تعرّضي يشمل التحرك السياسي على ثلاثة محاور، فلسطينياً وعربياً ودولياً».

وفي الانتظار، لم يكن امام الاردن سوى العودة الى قواعده كدولة لها التزاماتها التاريخية في الضفة الغربية، باعتبارها جزءاً من المملكة وقع عليه الاحتلال الاسرائيلي. ومن هنا بدأت خطة التنمية في التبلور، كصيغة لاعادة مفصلة الضفة بالاقتصاد السياسي الكلي للاردن، بحيث تؤدي، بالضرورة، الى ان تتشكل مجريات الامور في الضفة الغربية كامتداد وانعكاس نسبي للمتغيرات في الضفة الشرقية.

السؤال هو: اين وقع التناقض الفعلي بين «الموروثات السيادية التاريخية للدولة» الاردنية، وبين الحلم الواقعي للثورة الفلسطينية ؟

لا يضرب في غيب الاحداث من يشير الى عناصر ثلاثة كان لها الدور الحاسم في رسم ذلك التناقض: اولها، تأكيد الانتفاضة ما يسمى بـ «حق الرقبة» على مكتسباتها في اطار م.ت.ف.

وثانيها، تأكيد قمة الجزائر على الهوية الفلسطينية، وكأنه، في الحيز العملي، اتهام الاردن باغتصابها؛ وآخرها، مستقبل الاردن نفسه، حيث فرض عليه وضعه الخاص ان تنعكس عليه، اولاً ومباشرة، وعلى حد سواء، ايجابيات وسلبيات النزاع التاريخي مع اسرائيل.

وعلى وجه العموم، يمكن رسم خط بياني صاعد للحركة الوطنية الفلسطينية تحت الاحتلال، موازٍ لصعود م.ت.ف. واذا ما اضعفت هذه الاخيرة بسبب صراعات المنطقة الاقليمية والدولية، والتي أدت، في النهاية، الى خروجها من بيروت، فان الحركة الوطنية الفلسطينية في الداخل نجحت في ان تفوّت الفرصة على كل الحلول التي افرزتها اتفاقيتا كامب ديفيد ومبادرة الرئيس الاميركي، رونالد ريغان، على الرغم من المواجهات الساخنة والدامية مع الاحتلال العسكري الاسرائيلي. والواضح ان ليس هناك من علاقة اوتوماتيكية بين الضربات الموجهة الى المنظمة في الخارج، وتمثيلها في الداخل. فغزو لبنان لم يؤد الى اضعاف تمثيلها، ولا نقض الملك حسين لاتفاقه معها في أواخر ١٩٨٥، بل اصبحت تلك الحركة ضد الاحتلال اهم القطاعات الفاعلة في اطار م.ت.ف. وقد منحها هذا الزخم أمران: تركيز اتفاقيتي كامب ديفيد على مستقبلها، والذي في مقابله طرحت المنظمة شعار الدولة الفلسطينية في الضفة والقطاع؛ ونجاحها في انتزاع فكرة الدولة الفلسطينية، باقامة مؤسسات تعليمية وصحية واقتصادية (بدرجة أقل) شملت الجامعات والمستشفيات وبعض الصناعات الخفيفة والنشاطات الزراعية. وهذه المكتسبات كلفت ثمناً باهظاً دفعه، ولا يزال يدفعه، الشعب الفلسطيني راضياً، على الرغم من محدودية موارده، في شهداء تجاوز عددهم المئات، وأكثر من ١٢ ألف مبعد منذ العام ١٩٦٧، والذين يشملون القيادات الاجتماعية والسياسية التي كانت تفرزها المراحل المختلفة للنضال الفلسطيني، وأكثر من ثمانية آلاف بيت نسفته اسرائيل لعلاقة اصحابها بالمقاومة، مقابل مكتسبات برسم الدولة المستقلة.

وبما ان الانتفاضة قد اكتسبت شرعية عربية تعطي الفلسطيني تحت الاحتلال «حق الرقبة»، بتنا نسمع من يهمس، أردنياً، منذ شهر نيسان (ابريل) الماضي، بـ «ان الاردن يتفق مع الاتحاد السوفياتي في المبادىء العريضة لفكرة المؤتمر الدولي، وعلى تمثيل م.ت.ف. وهو سيقبل اقامة دولة فلسطينية مستقلة، اذا كانت هذه رغبة الشعب الفلسطيني. وليس بين م.ت.ف. والاردن أي تنافس، وان اعتقدت المنظمة، احياناً، بذلك. وقد يكون هذا الاعتقاد مفهوماً بسبب العلاقة الخاصة جداً للاردن بالشعب الفلسطيني ومشكلة فلسطين والضفة الغربية».

وبتزامن مثير، بات عرفات يكرر جملة تقول «ما كان جائزاً تكتيكياً قبل الانتفاضة لم يعد جائزاً بعدها». وتعكس هذه الجملة، بطبيعة الحال، تقديراً يرقى الى مستوى التقديس لفعل الانتفاضة، وتعكس، في الوقت عينه، تفهماً من القيادة الفلسطينية لثقل المسؤولية وللحسابات الدقيقة التي اصبحت تنظم ايقاع القرار السياسي الفلسطني، وذلك بين خطين متوازيين: الاول يستهدف تصعيد وتائر المشروع الانتفاضي في الداخل؛ والآخر يسعى الى توظيف نتائج هذا المشروع لتحصيل مكتسبات سياسية بوزن الانتفاضة.

ما سبق ذكره لم يكن تجريداً، وانما جرت محاكمته عيانياً في قمة الجزائر، في حزيران (يونيو) الماضي، التي ردد البعض ان اروقتها شهدت، بالفعل، عملية فصل التوأمين؛ ولفت النظر الى ان خطاب الملك حسين داخل المؤتمر لم يكن، بأي حال، تأججاً عاطفياً، انما عبارة عن عملية تفكير في قرار الفصل بصوت عال. فتسقط من الخطاب عبارة «اذا كانت النزعة القطرية هي السائدة في هذه

الحقبة، واذا كانت الهوية القطرية هي الاعز على النفس... واذا كانت رغبة ممثلي الشعب الفلسطيني تقوم على الانفصال في هذه الآونة عن الاردن، فاننا نبارك رغبتهم ونحترمها». وأعلن الملك، بوضوح، ان حساسيات «ظهرت بيننا وبين اخوتنا في منظمة التحرير... وغدا التعامل بيننا كما لو كنا متنافسين لا متعاونين، واساءوا فهمنا في التمسك بقرار مجلس الامن ٢٤٢». وفي مقطع له دلالة، تساءل الملك: «قد يقول قائل: ما لكم ولهذا ؟ فلماذا تتعاملون مع المبادرات ؟ ولماذا تستقبلون الوفود ؟ ولماذا تجرون الحوارات ؟ ولماذا ترسمون خطط التنمية للارض المحتلة ؟ ولماذا تحافظون على الاشكال الدستورية التي تعكس وحدة الضفتين ؟ ولماذا تبقون على قانونية مؤسساتكم في الضفة الغربية ؟... وفي الحقيقة اننا نسمع مثل هذا في بلدنا، كما نسمعه من بعض الاخوة العرب».

لقد بدا واضحاً ان الملك لم يكن يسعى الى طرح اسئلة حول خيارات؛ ولم يكن، كذلك، يسعى الى فرض طريق، او نهج، في اللعب على الطرف الفلسطيني، في محاولة تحجيم تقدمه وانتصاره، انما ليطالبه بارساء خطوط سياسية متكاملة، يمكن على اساسها ان يتصرف الاردن كدولة. وردَّ، بصورة ضمنية، على الورقة الفلسطينية، التي طرحت التخوف من ان يؤدي حسم أي خيار معه على أساس الكونفدرالية او غيرها من أشكال التكامل والتلازم، الى التقليل، لاحقاً، من حجم المكتسبات التي يمكن للمنظمة ان تنتزع فيها اعترافاً بحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة.

ولا شيء يؤطر الصورة بشكلها الصحيح، هنا، سوى خوف الاردن من انعكاس تطور الايديولوجيا السياسية وواقعها الاستيطاني لاسرائيل. وتبدو هذه القضية مجرد مشكلة عابرة تجاه الاحتمالات الاخرى التي تتوقعها المصادر الاردنية، آخذة في الحسبان تزايد النزعة العسكرية لدى اسرائيل، وتزايد عدد الداعين الى طرد الفلسطينيين الى الضفة الشرقية من نهر الاردن.

في المقابل، كان هناك، على الدوام، «وجع رأس» اردني، مصدره البنية الديمغرافية لشرق الاردن نفسه الذي اصبح نصف سكانه منذ العام ١٩٦٧، واكثر من ٦٠ بالمئة من سكان عاصمته على الاقل، من الفلسطينيين. وتسهم هذه البنية في مشكلة صوغ احساس بالهوية: هل كان الفلسطينيون لاجئين مرتبطين بفلسطين ويعيشون في الاردن فحسب ؟ أم انهم فلسطينيون ولاؤهم الاول للاسرة الهاشمية ؟ انهم يحملون جواز سفر اردنياً ويستطيعون العيش والعمل حيث يريدون؛ ولكن هل يشعر هؤلاء بانتمائهم لـ «وطنهم» الجديد ؟ بل، ما هو دورهم في نظام سياسي لبلد وفد أطرافه الى العاصمة تباعاً: الحكم من الحجاز، واليد العسكرية من العشائر الشرق ـ اردنية، لا سيما الجنوبية، ومن الشركس ؟

قد يكون افضل الظروف، من وجهة نظر العرش، ذلك الذي يتكون، في آن، من نزع فتيل جاذبية الحركة الوطنية الفلسطينية، ومن خلال نمو هوية شرق ـ اردنية متمايزة لمواجهتها. وهكذا، فان الملك حسين صاحب الخبرة الطويلة في تعقيدات الموضوع الفلسطيني، وصاحب التجربة الغنية في قراءة المتغيرات الاقليمية والدولية، ادرك حصول الفراق على أرض الضفة الغربية، واستوعب ابعاد الانتفاضة، وما يمكن ان يترتب سواء على نجاحها او فشلها، فاختار اخراج يديه من التعاطي المباشر في هذا الملف الملغوم، مفضلاً الانتظار في الضفة الشرقية وترتيب البيت الداخلي، استعداداً لمواجهة مختلف الاحتمالات.

الخيار الاردني؛ ما هي حدود حيويته ؟

بأي منطق شاء المراقبون السياسيون ان يحاكموا القرار الاردني وانعكاسه على الواقع

السياسي الاسرائيلي، فانهم سيصلون الى قناعة مفادها ان التناقض بين الحزبين الاسرائيليين (العمل والليكود) يدخل المرحلة الراهنة لابساً قناع الماضي. والتناقض بين الحزبين له وجهان: الاول تكتيكي له علاقة مباشرة بالانتخابات المقبلة، والآخر استراتيجي، معني، اخيراً، بالحل النهائي لقضية الاراضي المحتلة. ويتداخل في التكتيكي والاستراتيجي البعدان، الاقليمي والدولي.

على الصعيد الاستراتيجي، طرح حزب العمل مشاريعه على أساس «تقاسم وظيفي» مع الاردن في الضفة الغربية، او اعادة المناطق المكتظة سكانياً الى مصر والاردن، أو أي صياغة اخرى لمشروع يغئال آلون. وبما انه كان يعرف مسبقاً ان التوازن الدولي لا يسمح، ولن يسمح، لاسرائيل بأن تكون اقوى، أو أكبر، من قدرة القوى الدولية على كبحها، فانه كان يميل الى الحلول الاكثر تجاوباً مع الميزان الدولي، لتحقق أعلى درجة من المكتسبات التي اساسها ضمان أمن اسرائيل على المدى البعيد، بتعديلات حدودية، وابقاء المستوطنات الاستراتيجية، والاتفاق على حل سياسي متوازن للفلسطينيين، لا مانع، من حيث المبدأ، ان يقبل بكيان فلسطيني متحد كونفدرالياً مع الاردن.

ضمن المدارات السابقة، برزت عدة حقائق فاعلة ومؤثرة من جانب اسرائيل، في ما خص تنفيذ الحكم الذاتي من طرف واحد. وكان لموشي دايان قصب السبق في هندسة وتطبيق بنية العلاقة مع المناطق المحتلة، باعتباره وزير الدفاع والمسؤول المباشر عن ادارة تلك المناطق. وقد وضع الخطة انطلاقاً من استراتيجيتين: الاولى تعمل على اساس ان المناطق المحتلة ستعاد الى الدول العربية غداً؛ والثانية تنطلق من ان هذه المناطق ستبقى مع اسرائيل الى الابد. فمن اجل الاستراتيجية الاولى، تبقى المناطق المحتلة مجال مفاوضات لابتزاز اعتراف عربي باسرائيل، ينهي حالة العداء ويقيم علاقات طبيعية، مع اعطاء سكان هذه المناطق الفرصة لادارة أنفسهم تحت الاحتلال من خلال المؤسسات البديلة للدولة الغائبة (الاردن)، فتساهم هذه المؤسسات، أي البلديات والمجالس القروية، في اقرار الحياة الطبيعية، بينما يتكفل الجيش الاسرائيلي بالجانب الأمني. وفي الاتجاه الآخر، وهو ابقاء المناطق المحتلة مع اسرائيل، وضع دايان ما سمي بسياسة «الضم الزاحف»، أي ادخال الضفة الغربية وقطاع غزة الى اسرائيل تدريجياً، مع تنامي معطيات واقعية يفرضها الاحتلال وتبرر لاحقاً الضم النهائي. وقد بدأ تنفيذ ذلك عبر مشروع آلون وتصوراته حتى العام ١٩٧٧ ببناء ١٢٠ مستوطنة في الجولان وغزة واغوار الاردن.

اما برنامج الليكود، على المستوى الاستراتيجي، فهو أشد خطورة على موازين القوى الاقليمية والدولية في المنطقة. فخلال فترة حكمه، التي امتدت بين العامين ١٩٧٧ و١٩٨٤، تمكّن مناحيم بيغن من تعزيز وتنشيط «الضم الزاحف» بمصادرة ٦٠ بالمئة من أراضي المناطق المحتلة، وبناء ٨٠ مستوطنة جديدة في الضفة الغربية وقطاع غزة، بالاضافة الى اقامة مستوطنات كبيرة بالقرب من المدن العربية، كما في نابلس، او في وسط المدن العربية، كما في الخليل.

وعلى الرغم من ان «الحتم السكاني» يثقل، بشدة، على الصياغات الايديولوجية والاستراتيجية للمؤسسة السياسية الاسرائيلية، وهو امر معهود في الخطاب الصهيوني، فاننا نشهد، منذ العام ١٩٨٥، مجافاة بيّنة للمنطق الصارم الذي فرض «الخيار الاردني». فحزب العمل، المتمسك الرئيس بهذا المنطق، بدا وكأنه يبحث عن اجماع جديد يتكيف به مع الحقائق السكانية والاقليمية. والليكود، في الطرف المقابل، لديه حلوله الخاصة لـ «المشكلة السكانية» التي تشمل الابعاد القسري في سبيل توازن سكاني اكثر قبولاً. اما الفرق الاساس بين تصور الحزبين، فهو الفرق بين وحدانية

السيـادة في الضفـة الغربية، فهي، عند الليكود، لاسرائيل منفردة، باعتبار هذه المناطق «ارض ـ اسرائيل التاريخية»، وبين المشاركة في السيادة مع الاردن، كما تصورها العمل، باعتبار هذه المناطق غير اسرائيلية واحتلت في حرب العام ١٩٦٧، ويبقى الجانب الفلسطيني طرفاً مع الاردن ليس مستقلاً. يتضح هذا، بصورة جلية، في نقاط مشروع بيرس للحكم الذاتي الذي قدمه في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٥، ودعا، في بعض جوانبه، الى تشكيل لجان مشتركة اردنية ـ اسرائيلية لتطوير، او استخدام، المصادر المائية، وتوزيع الولاء السياسي، حيث يتبع المستوطنون اليهود نوابهم في الكنيست، ويتبع سكان الضفة الغربية العرب نوابهم في مجلس الامة الاردني، ثم التنسيق في القضايا الديمغرافية المتعلقـة بعـودة العـائلات الفلسطينية المهاجرة الى الضفة الغربية، او لجان لتنسيق الحركة على الجسور بين الضفتين، الخ.

هذه الافكـار لم تكن، اساساً، في صلب موقف حزب العمل، لولا ما انجزه الليكود منذ العام ١٩٧٧، واصبح امراً واقعاً على بيرس ان يأخذه في الحسبان. واذا كان ليكود اسرائيل يرفض، اليوم، هذا الخيار، فان الذين يدعون بالحمائم باتوا يشككون في جدواه. لقد انتهى ميرون بنبينستي، بعد مسوح ضافية، الى ان سيطرة اسرائيل على الضفة الغربية وقطاع غزة قد وصلت، الآن، «حالة شبه دائمة». وهناك مؤشرات قوية «على ان النقطة الحرجة قد تم تجاوزها، وبالتالي فان جميع المناقشات السياسية التي تؤسس على فرضية ان الامور يمكن الرجوع عنها، لم تعد ذات أهمية، وقد تجاوزتها الاحداث».

لقد أدى هذا الوضع، بدوره، الى تقديم ذريعة الى من يعنيهم الامر من العرب الى استخلاص حكمة تقول ان متابعة «الخيار الاردني»، انما هي سعي وراء خيار لا وجود له. والمتيقّن ان الاردن أقلقه ان ينتهي هذا الذي يسمى «الخيار الاردني» الى الاخفاق، وهو التفسير الراجح لادارة ظهر الملك له.

الشريك الاميركي المضارب

منذ ان اعلن الرئيس الاميركي رونالد ريغان مبادرته الداعية الى ايجاد حل للاراضي المحتلة في اطار عودتهـا الى الاردن، وسياسة الملك حسين توازن بين الضغط الاميركي لتنفيذ المبادرة، وبين محصلة التطورات التي افرزها الغزو الاسرائيلي للبنان على المسرح الاقليمي. ومعلوم ان مبادرة ريغان لم تلحظ دوراً رئيساً للاردن في تحديد مستقبل الضفة الغربية فحسب، بل اوضحت ان واشنطن مستعدة للشروع، بصورة نشطة، في محاولة لحل النزاع العربي ـ الاسرائيلي، وهو شرط اردني لنجاح عملية السلام. ومعلوم، أيضاً، ان الغزو الاسرائيلي أتاح للملك حسين فرصاً جديدة كي يشرك كلاً من منظمة التحرير والولايات المتحدة في مفهومه الخاص لحل الموضوع الفلسطيني. لقد كان هدف الملك واضحاً: استغلال الشرعية الفلسطينية في العالم العربي والنفوذ الاميركي على اسرائيل ليقلل مخاطر التفاوض في حدوده الدنيا، وليعظّم منافعه في حدودها القصوى.

في الاعادة اكثر من افادة؛ خصوصاً ان تركيز الملك على هاتين العلاقتين، عوضاً عن الدخول في مفاوضات مباشرة مع اسرائيل، بدا بؤرة الاستراتيجية الاقليمية لحسين بين العامين ١٩٨٢ و١٩٨٥. وعلى الرغم من غرق الولايات المتحدة والمنظمة، خلال هذه الفترة، في الوضع اللبناني، فان الملك رأى ان هناك فرصة جديدة لفرض استراتيجيته، التي كانت مرتكزة، بصفة خاصة، على كون استغلال المنظمة وتوريط الاميركيين، امراً لازماً لها.

كان تدعيم تأثير الاردن في أي مفاوضات مقبلة يستلزم، عملياً، تغييراً في المواقف والسياسات

الاميركية بشأن عدد من القضايا الملحّة، مثل طبيعة تمثيل الفلسطينيين، والمؤتمر الدولي، وبيع اسلحة متقدمة للاردن. وبالفعل، فقد برزت قضية التمثيل الفلسطيني باعتبارها البؤرة الاساسية في ديبلوماسية الاردن لعملية السلام. كان الملك يرى ان قيام علاقة بين واشنطن والمنظمة يمكن ان يغير الميزان السياسي لصالحه، ويدق اسفيناً بين تل ـ ابيب وواشنطن، ويسهم في بلورة وجهة نظر اميركية اكثر حياداً تجاه الموضوع الفلسطيني. وكان يرى، أيضاً، ان اجتماعاً بين الادارة الاميركية ووفد اردني ـ فلسطيني مشترك هو الخطوة الضرورية في هذا الاتجاه. كذلك راهن العاهل الاردني على الدعم الاميركي في ايجاد حل لحاجته الى «غطاء» دولي. غير ان هذا الامر كان له وجهان في توجهات الاردن: فهو، من جهة، كان يتحدث عن ضرورة عقد مؤتمر دولي يشمل الاطراف المتنازعة اضافة الى الاعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الامن؛ وهو، من جهة أخرى، كان يتحدث، أيضاً، عن «سياق دولي»، وهو تعبير بدا وكأنه يسعى الى فتح امكانات اخرى. واخيراً، تطلّع الاردن، بحماس، الى تزويد واشنطن له بالمعونة الاقتصادية والعسكرية، التي كانت، بالنسبة اليه، بمثابة اختبار جدي لمصداقيتها والتزامها تجاهه. ورأى الملك، بحق، انه اذا لم يكن الاميركيون راغبين في المجازفة برأس مالهم السياسي ببيع الاسلحة للاردن، فكيف سيكونون مستعدين لاستخدام نفوذهم على اسرائيل من اجل التوصل الى حل وسط اقليمي حول القضايا الكبرى، مثل مستقبل الضفة الغربية والقدس ؟

يمكن ان يعزى القرار الاردني، في جانب منه، الى خيبتين مريرتين لتلك الاستراتيجية. فمن جهة، لم تقم الولايات المتحدة بممارسة أي ضغوط على اسرائيل لارغامها على السير على طريق التسوية، وهو ما ألمح اليه العاهل الاردني في مؤتمره الصحافي؛ والثانية خيبته مما اظهرته الانتفاضة في ما يتعلق برصيد الاردن وقيادته داخل الضفة الغربية. لقد اظهرت الانتفاضة، على نحو لا لبس فيه، ان اهالي الضفة الغربية اختاروا السير تحت راية قيادة م.ت.ف. وان مختلف الاتجاهات المنضوية تحت سلطة «القيادة الموحدة للانتفاضة» في الاراضي المحتلة تعارض أي دور فلسطيني للاردن، وتنظر بشكوك، أو بعداء، الى تحركات عمّان المتعلقة بعملية السلام. والواقع، اظهرت الشهور القليلة الماضية تراجع اصوات الشخصيات التي تؤيد تنسيقاً فلسطينياً ـ اردنياً في البحث في التسوية، وتؤيد، في الواقع، دوراً اردنياً اكبر من دور المنظمة. ووصل الامر، في بعض الاحيان، الى اعتبار أي تعاطف مع الاردن داخل الضفة نوعاً من «التعامل» مع الاردن.

ما بعد القرار وما قبل «الدولة»

القرار الاردني، في ضوء ما سبق، لم يكن قراراً تكتيكياً، بل يصح القول انه قرار ديالكتيكي. ولا يمكن ان تُفهم ردود الفعل، المطلوبة والمرتقبة عليه، الا بمنظار جدلية متعددة الاتجاهات والابعاد. فما هو تاريخي في القرار الاردني انه فرض على جميع الاطراف اعادة ترتيب الاولويات، حتى على الطرف الاردني نفسه. وهنا مكمن السر في التجاوب السريع من جميع الفرقاء في النزاع العربي ـ الاسرائيلي، لاتخاذ مواقف سياسية تنسجم مع المعطيات الجديدة التي تنشأ بفعل القرار، اقليمياً ودولياً. ولا ريب في ان ابرز ردود الفعل الاولية تلك التي صدرت عن م.ت.ف. والحكومة الاسرائيلية والادارة الاميركية.

ولكن قبل التساؤل عن انعكاسات القرار الاردني، لا بد من التوقف عند مسألة أساسية. فعمّان سعت الى تصوير الخطوة وكأنها مجرد تجاوب مع رغبة م.ت.ف. الغرض منها تعزيز نضال الشعب الفلسطيني بقيادة المنظمة كممثل شرعي ووحيد لهذا الشعب. والملك حسين نفسه قال، ان الاجراءات «عززت دور م.ت.ف.» في حل محتمل للموضوع الفلسطيني. غير ان ردود الفعل الفلسطينية،

وابرزها ما صدر على لسان عرفات نفسه، أوضحت انه لم يسبق الاجراءات أي تشاور بين الاردن والمنظمة، وان القيادة الفلسطينية لم تبلّغ، رسمياً، الاّ بعد صدورها. وسئل عرفات عن مغزى توقيت اعلان هذه الاجراءات، فأجاب: «نعم، اختيار هذا التوقيت له معانٍ كثيرة، ولكنني، حرصاً مني على الانضباط بما قرره المجلس المركزي في المنظمة الذي اشار الى اهمية عدم التسرع في الرد، افضل تأجيل هذا الجواب، حرصاً على تنفيذ القرار، وحرصاً على عدم تفجير الموقف مع الاردن».

وبغض النظر عن النيات والخلفيات، فان منظمة التحرير وجدت نفسها، فجأة، ازاء واقع جديد تماماً يحتم عليها اتخاذ القرارات لمواجهته. وبالطبع، ليس امام المنظمة سوى «الواقع» واستنفاد ممكناته بكل ما يحتويه هذا الاسلوب من عناصر، وممكنات الواقع الفلسطيني التي تتحرك الآن بين تطوير العناصر الاولية لشكل وجودهم السياسي الذي تعبّر عنه الانتفاضة، وبين حصاد نتائج عقدين على الاقل من النضال السياسي والعسكري، وفكرة تشكيل حكومة المنفى احد ادواته.

حكومة المنفى الفلسطينية، بالمعنى الدولي، وفي تعريف سريع، هي شكل دستوري انتقالي يعبّر عن شخصية قومية اعتبارية، تفاوض من أجل موقع قدم بين الدول، يفرض عليها قانون الالتزام ان تقايض حصولها على الاعتراف بالالتزام بما تعارفت عليه هذه الدول، وضمن موازين القوى الراهنة. وبالمعنى الوطني المطلق، فان حكومة المنفى هي الحاضنة الانتقالية لكل انجازات ومكتسبات مراحل النضال من اجل الاستقلال. وبوصف اقل دقة قانونية، هي التي تجني من مكتسبات وحقائق قوتها الذاتية والموضوعية مجموعة اوراق قوية يلعبها، بمهارة، من يعرف أي الاوراق يحرق الآن، وفي سبيل ماذا ؟ تلك هي رهبة المسؤولية، عندما يتعلق الامر بمصير بلاد وعباد.

السؤال، الآن، هو هل حكومة المنفى هي الخيار الوحيد ؟ ام انها اختبار للخيارات الاخرى ؟ تحدد الاجابة عن ذلك مجموعة الشروط التي على الحكومة العتيدة الالتزام بها. فمسار الحركة الفلسطينية يشير الى تفضيل الحل الدبلوماسي السياسي على الحل العسكري. وهذا يعني، دولياً، العودة الى النقاش حول القرار ٢٤٢؛ ولكن لن يعود الاعتراف بهذا القرار مشكلة اذا لقيت حكومة المنفى اعترافاً دولياً كبيراً، والتزاماً في الامم المتحدة بتنفيذ كل القرارات الصادرة منذ العام ١٩٤٧. والتخوف الاكيد، هنا، هو استمرارية رفض الولايات المتحدة الاعتراف بها، تماماً كما هو الحال، اليوم، بالنسبة الى م.ت.ف. او كنموذج آخر، بالنسبة الى رفض واشنطن الاعتراف بجبهة تحرير ناميبيا، على الرغم من مقاطعة العالم اجمع لجنوب افريقيا واعترافهم بحركات التحرير الافريقية.

اذن، يصبح المطلوب، هنا، هو «الشغل» على حكومة المنفى كخيار، وانضاجها انطلاقاً من ان الانتفاضة ستدوم دهراً، وان حكومة المنفى ستعلن غداً، أي ان يتم انضاج الفكرة، والحشد لها، عربياً ودولياً، بصمت المحاور البارع، دون الدخول اليها (ممر مسدود باتجاه واحد) لكي يبقى مكان الانسحاب والتراجع والدوران، وهو ما لا تفتقده خبرات القيادة الفلسطينية. ان توسيع الخيارات الفلسطينية الاخرى هو الامر المطلق الآن، وان تم تعامل على المستوى نفسه من الاهمية التي تحظى بها فكرة حكومة المنفى. واهم الخيارات الفلسطينية على الاطلاق هو تعزيز صمود الفلسطينيين في الداخل. فالمطلوب، هنا، الآن، بعد كل هذا النزيف، هو اعادة تأسيس شروط انتاج الانتفاضة، لتبقى مستمرة مهما كان ثمن هذه الاعادة، وبدون تكرار اخطاء «دعم الصمود» السابقة، بل والاستفادة من دروسها للوصول الى واقع مقاوم أمثل.

وكما قدم القرار الاردني الفرص والتحديات الى م.ت.ف. كذلك فانه فرض على الساحة

الاسرائيلية معطيات جديدة وهامّة، لاسيما في المعادلة الانتخابية. فهل يرسم القرار الاردني خارطة اسرائيل السياسية والحزبية ؟ هذا السؤال طرحه اكثر من مراقب. اما الاجابة عنه، فتبدأ بالتذكير بثلاث محطات: الاجتماع الوزاري الطارىء للبحث في نتائج القرار الذي لم ينته الى شيء، لا خلاف ولا اتفاق مما يعني ان الليكود والعمل يواجهان ازمة واحدة لا مجال للمزايدات فيها؛ ثم رفض اسحق شامير دعوة الاحزاب المتطرفة بضم الضفة الغربية الذي تقدم به نواب حزب هتحياه؛ وآخرها سيعقد الكنيست الاسرائيلي جلسته بدعوة من احزاب المعارضة التي تميل، بمعظمها، وبتفاوتات مختلفة، الى الاعتراف بحق الفلسطينيين والانسحاب من ا لمناطق المحتلة.

وعلى الرغم مما تعكسه هذه المؤشرات الثلاثة من استعداد اسرائيلي لاتخاذ قرار حاسم بشأن مستقبل الضفة الغربية، فان الاحتمال الارجح ان اسرائيل لن تفعل شيئاً على الاطلاق. وهكذا، ستعاني الضفة الغربية من فراغ قانوني، وسيظل الاحتلال يشكّل واقعها السياسي.

غير ان القرار الاردني كان آخر مسمار في نعش عملية السلام الاميركية، التي جعلت الدور الاردني «مركزياً» في التحركات الاميركية التي استهدفت البحث في حل للنزاع العربي ـ الاسرائيلي. هذا ما كان عليه الامر بالنسبة الى مبادرة ريغان في العام ١٩٨٢، وهذا ما هو موجود في مبادرة وزير خارجيته، جورج شولتس، في العام الحالي. وعليه، فان حرص واشنطن على التأكيد، بعد زيارة مساعد وزير الخارجية الاميركي، ريتشارد مورفي، الى عمان، ان الاردن لم يتخل عن التزامه تجاه عملية السلام في المنطقة، لا يقلل من حجم الارتباك الذي سببته خطوة العاهل الاردني للتصورات الاميركية المطروحة.

وبما ان ليس هنالك ما يوحي باتفاق واضح بين العملاقين على الشرق الاوسط، وتؤكد ذلك دعوات اكثر من طرف عربي واوروبي الى ادراج قضية المنطقة على جدول اعمالها، فان السيناريوهات المعبأة في كشكول الحلول سوف تفتح، مرة واحدة، في المجلس الوطني الفلسطيني في حال انعقاده، حيث يكون الخيار الوحيد خروجاً على قانون اللعبة، ويصير الانزلاق فناً رفيعاً يحكمه اكثر من قانون، ويعزف له أكثر من ايقاع.

الانتخابات البلدية، ماضياً وحاضراً

ربعي المدهون

في المسافة الواقعة بين الاندفاع الفلسطيني نحو تحقيق هدف الاستقلال الوطني، والتراجع الاسرائيـلي في اتجاه الانكفاء الى ما وراء «الخط الاخضر»، وترك الضفة الغربية وقطاع غزة وطناً للفلسـطينيـين، يقع مأزق طرفي الصراع الرئيسين. قطع الطرف الاول، الفلسطيني، المسافة، منذ ١٩٨٧/١٢/٩ حتى اليوم، متقدماً نحو هدفه الاستراتيجي، رافعاً يده بشارة النصر طيلة الشهور الثمانية، التي هي عمر الانتفاضة اليوم. وقطع الطرف الثاني، الاسرائيلي، المسافة عينها، في اتجاه خسارة مواقف ومواقع سياسية لم يكن يتصور أن تفرض عليه خسارتها، بعد «اطمئنان» احتلالي دام عشرين عامـاً. وفي الحالين كانت المسافة واحدة، وعادلت سرعة التقدم الفلسطيني سرعة التراجع الاسرائيـلي، ووصـل الطرفان الى نقطة محددة مع دخول الانتفاضة شهرها التاسع. نقطة يحتاج اجتيازها طاقة وظروفاً ومعطيات محلية واقليمية تكفي لكسر جبهة الطرف الآخر؛ وهي معطيات لم تتوفر شروطها بعد، مما أوقف الطرفين عند مأزق مشترك، مظهره العام التصلب الذي يبديه كل طرف حيال مواقف وأهداف الطرف الآخر.

وفيمـا يكتسب التصلب الفلسـطيني معنى الاصرار على تحقيق مكـاسب سياسية، يتمترس التصلب الاسرائيلي في خندق دفاع يميني صهيوني، يقاوم، بكل طاقاته، محاولة الطرف الفلسطيني اجباره على دفع «ثمن الانتفاضة» من رصيده الاحتلالي، وتقديم تنازلات سياسية أياً كان نوعها، أو حجمها. عند نقطة التصادم، هذه، يبدو أن القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة، في الضفة والقطاع، توقفت طويلاً قبالة مطالبها المعلنة منذ أكثر من ثمانية شهور؛ فأعادت «ترشيدها»، بصورة أو بأخرى، في محاولة للخروج من/أو اجتياز المأزق، والانتقال نحو خطوات جديدة تمكّن من تحقيق مكاسب سيـاسيـة ملموسة، تضع قاعدة أساسية للانتقال الى المحطات التالية على الطريق الى الاستقلال الوطني. فقد عادت القيادة الموحدة الى التحدث عن مطالب وأهداف سبق أن أعلن عنها بعد أسابيع معدودة من انطلاقة الانتفاضة. وأصدرت، خلال شهر واحد، بيانين تضمّنا تلك المطالب، هما البيان الرقم ١٨، الصـادر بتـاريـخ ١٩٨٨/٥/٢٥، والبيان الرقم ٢٠، الصادر بتاريخ ١٩٨٨/٦/٢٤. وكلاهما شدد على الاهداف المأمول انجازها في المدى المنظور، وهي: اجراء انتخابات بلدية باشراف دولي؛ وتطبيق اسرائيل اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المواطنين في زمن الحرب؛ واطلاق سراح سجنـاء ومعتقـلي الانتفـاضة؛ وغلق السجون سيئة السمعة (أنصار ـ ٢، وأنصار ـ ٣، والنقب، وغـيرهـا)؛ وعودة المبعدين؛ وسحب الجيش الاسرائيلي من المناطق السكنية والمكتظة. وجميع هذه المطالب سبق وتضمنتها وثيقة الـ ١٤ بنداً، التي وزّعت في مدينة القدس، في مؤتمر صحافي شارك فيه كل من الاستـاذ المحـاضر في جامعـة بير زيت، د. سري نسيبه، والرئيس السابق لبلدية الخليل،

مصطفى النتشه، ورئيس جامعة بير زيت بالوكالة، د. غابي برامكي، ومدير مركز دراسات اللاعنف، د. مبـارك عوض، الذي أُبعد الى الولايات المتحدة الاميركية، مؤخراً. وتعكس العودة الى أهم بنود الوثيقة المشار اليها أمرين*: صورة المأزق السياسي الذي بلغته الانتفاضة، والمتمثل في قصورها، حتى الآن، بفعل عوامل عدة، بعضها ذاتي وبعضها الآخر موضوعي، عن تجسيد مكاسب سياسية ملموسة ومحددة؛ ومحاولة «فرملة» الاندفاعة السياسية التي لا تخلو، في بعض جوانبها، من خلط بين التكتيكي والاستراتيجي في عمل الانتفاضة، والتطرف اللفظي، الذي لا يعكس موازين القوى الفعلية على الارض، ويضـع أهدافاً غير قابلة للتحقيق في المدى المنظور، استناداً الى رؤية قاصرة مبهورة ومفاجأة بالزخم الذي جاءت به الانتفاضة ومستوى تضحيات المواطنين في المناطق المحتلة. وقد جمع الداعون الى هذا التطرف، الى جانب الداعين الى استعجال الحل السياسي وقطف ثمار الانتفاضة، بين هدف اطلاق سراح السجناء وعدم دفع الضرائب مع الاستقلال الوطني واقامة دولة فلسطينية في الضفة والقطاع، ليس في سلة واحدة وحسب، وانما جرى طرحها للتحقيق دفعة واحدة. وهكذا عاد هدف اجراء انتخابات بلدية في مدن وقرى الضفة والقطاع ليتصدر قائمة الاهداف المباشرة والقريبة للمنتفضين. وبدا هذا المطلب منطقياً وواقعياً في ظل المعطيات التي وفّرتها الانتفاضة، وهي معطيات لم ترتفع، بعد، الى مستوى أهداف أعلى في الظروف الراهنة، الامر الذي ربما تحقق، في وقت لاحق، وربما بعد سنوات، وباعتباره مدخلاً لاستعادة أهم المؤسسات الوطنية. فقد وقع هدف الانتخابات في سياق عمليات التحصين الجارية للمؤسسات الموجودة ومحاولات اقامة مؤسسات بديلة من مؤسسات الاحتلال الاسرائيلي على المستويات الادارية والوظيفية.

*
* *

واجهت قوى الانتفاضة هذه المعضلات بالسعي الى تدمير نقيضها المباشر الاكثر خطورة على النضـال الوطني، والمتمثـل في مشروع الحكم الذاتي الاداري، بصيغتـه الاسرائيلية المرتكزة على التفسير الليكودي «الخاص» للشق الفلسطيني في اتفاقيتي كامب ديفيد، وكذلك في مشروع بيرس القـائم على موضـوعة التقاسم الوظيفي بين اسرائيل والاردن، فعملت على تحطيم أسس الاحتلال وركائز مؤسساته، أي مجموع البنية التحتية التي أقامها على امتداد العشرين سنة الماضية. وأُجريت هذه العملية بالتوازي مع وضع أسس مؤسسات وطنية وظيفية وادارية بديلة، تشكل نوى حكم اداري وطني فلسـطيني في المناطق المحتلة يمثل مرحلة انتقالية على الطريق الى الدولة الفلسطينية كاملة السيادة. ومثّل تشكيل لجان وطنية ووظيفية، ذات طابع اجتماعي وسياسي، الاجابة الاولى عن السؤال المتعلق بنوعية وشكل هذه الركائز البديلة، التي بدأت تتحوّل، مع سير الانتفاضة التصاعدي وتطور تجربتها التنظيمية، الى أدوات حكم محلية صغيرة، وبسيطة، ومحدودة الصلاحيات، ولا يتخطى اطار عملها حدود مناطقها، أو احيائها. غير ان لجاناً مثل لجان التجار، والقوة الضاربة، والمرأة، واللجان الصحية والتموينية، الخ، حملت امكانات تطويرها والارتقاء بها في داخلها، فحققت الجانب الذاتي الذي يؤهلها للانتقال الى مرحلة أرقى تصل حدود ممارسة شكل متقدم من أشكال السلطة المحلية، الامـر الذي لا يستكمـل، ولا ينجـز، قبـل أن توفـر الانتفـاضـة شروط انجازه الموضوعية ومظلة

* يمكن العودة الى البنود كاملة في **اليوم السابع**، باريس، العدد ١٩٤، ١٩٨٨/١/٢٥.

حمايته ورعايته. وحسب تجربة الشهور الاخيرة، من عمر الانتفاضة، أدى نجاح اللجان في اجتياز الاختبار الاول بتثبيت تشكيلاتها التنظيمية، وظهور انعكاسات ملموسة لهذا النجاح (السيطرة الكاملة الناجحة على الاضرابات التجارية؛ والاضرابات العامة؛ والضغط على رجال الشرطة واستقالة عدد منهم؛ وكذلك استقالة عدد من رؤساء وأعضاء مجالس بلدية معينة من قبل الاحتلال، الخ)، الى تأكيد ما ذهبنا اليه من استنتاجات حول الامكانات المتوفرة، حالياً، للتقدم خطوة الى أمام، في فرض السيطرة التدريجية، المتعلقة بادارة شؤون الارض المحتلة، والمتنازع عليها مع الاحتلال. وتعترف غالبية المصادر الاسرائيلية بهذا القدر أو ذاك من هذه السيطرة، التي تبوأت فيها «القوى الجديدة» مكانة القيادة الاولى على مستوى المدن والقرى والمخيمات في الضفة والقطاع. وقد أنهى هذا التطور مرحلة زمنية، طويلة نسبياً، امتدت لسنوات كادت تنتهي فيها السيطرة في يد مؤسسات اسرائيلية قمعية وأخرى محلية عميلة أو مرتبطة، كان أبرزها «روابط القرى»، التي انشأها الاحتلال ووفر لها السلاح بصورة علنية كاملة. ومع تراجع هذه التشكيلات وتقدم التشكيلات الفلسطينية المحلية الجديدة والبديلة تراجعت تشكيلات النفوذ غير الفلسطيني في المناطق المحتلة. وفتح التطور الجديد الباب أمام الانتفاضة للقيام بخطوة نوعية أخرى في مجال فرض السيطرة على المناطق المحتلة، بتطوير عمل المؤسسات الوطنية في ضوء المعطيات التي وفرتها تجربة الانتفاضة، خلال الشهور الماضية، والتي عبّدت الطريق لقافلة قيادة الشبان الجدد الذين يمثلون الجيل الثالث المرشح لقيادة المؤسسات الوطنية والاجتماعية والوظيفية، في الضفة والقطاع. وهو جيل سوف يفرض، كما نتوقع، قدرته التمثيلية المستمدة من تجربته المباشرة في الشهور الاخيرة، والتجربة العامة للشعب الفلسطيني على امتداد سنوات الاحتلال، مستفيداً، بالضرورة، من علاقته العضوية بمنظمة التحرير الفلسطينية، حيث يحتفظ معها بـ «حبل سري» وشرايين تدفع الدماء الى القلب الذي ينبض في الوطن ويعيد دورة الدم الى م.ت.ف. مرة أخرى.

*
* *

قد لا يستقيم الرأي حول موضوعة الانتخابات البلدية من دون استقراء تجربة الانتخابات البلدية في العام ١٩٧٦، واستخلاص دروسها التي سوف تكون خط الدفاع الاول عن ما ندعو اليه. اضافة الى التحصينات الاخرى التي جاءت بها الانتفاضة، وهي تحصينات على درجة كبيرة من الاهمية، شكلت الانتخابات، التي أجريت في نيسان (أبريل) ١٩٧٦، تطوراً نوعياً هاماً أخلّ، في حينه، ولسنوات، بميزان القوى المحلي، في الضفة والقطاع، وساهم في تمكين م.ت.ف. من تحقيق سلسلة انجازات على المستويات العربية والاقليمية والدولية. غير أن أهم ما يعنينا، هنا، هو التطورات الرئيسة على المستوى المحلي، والتي كانت وراء هذه المنجزات. فبعد تسع سنوات من الاحتلال، ظهر، الى العلن، الجيل القيادي الاول في الضفة الغربية وقطاع غزة. وكان ظهوره نتيجة مباشرة للانتخابات التي خاضتها الزعامات والشخصيات المؤيدة لـ م.ت.ف. والمؤيّدة منها، في وقت أجريت الانتخابات، من وجهة النظر الاسرائيلية، تحت شعار اظهار قيادة محلية بديلة للمنظمة. غير أن النتائج التي انتهت الى فوز أنصار م.ت.ف. بـ ١٨ مقعداً من أصل ٢٤ مقعداً، في مدن وقرى الضفة الغربية، لم يأت في غير صالح الاحتلال وحسب، وانما أخلّ بالتوازنات المحلية القديمة، ودوائر النفوذ ذات الولاءات الخارجية. وكان ظهور جيل جديد من رؤساء المجالس البلدية، والمحلية، مؤشراً الى بداية مرحلة

جديدة في تطور عمل الزعامة الفلسطينية في الداخل ترك تجربة واسماء سوف تظل محفورة في ذاكرة الشعب الفلسطيني. وكان أبرز هؤلاء رئيس بلدية نابلس، بسام الشكعة، ورئيس بلدية رام الله، كريم خلف، ورئيس بلدية البيره، ابراهيم الطويل، ورئيس بلدية الخليل، فهد القواسمي، وآخرون في مجالس قروية أيضاً. وكان القادة هؤلاء أبناء مخلصين للجبهة الوطنية الفلسطينية، التي ازدهر نشاطها ما بين الاعوام ١٩٧٣ ـ ١٩٧٨، وأبرز خريجي هذه الجبهة، التي كانت تضم، الى جانبهم، عدداً من الشخصيات والفعاليات الوطنية. غير أن جيل تلك المرحلة تحمّل مسؤوليات أكبر بكثير مما كان يقدمه اليه الواقع المحلي والمحيط المنظماتي من دعم. وعلى العكس من ذلك، أخضع ابناء هذا الجيل لانعكاسات التنافس التقليدي بين القوى الفلسطينية، المؤتلف منها داخل م.ت.ف. ومؤسساتها والخارج عن اطاراتها أيضاً. وعلى الرغم من كون الضفة والقطاع ساحة رئيسة في برامج جميع هذه القوى من دون استثناء، فقد ظلت تمثل حلقة اهتمام ثانية، وربما ثالثة، في نشاطات منظمات الحركة الوطنية الفلسطينية التي انشغلت في معارك الخارج (لبنان) أكثر بكثير من انشغالها واهتمامها بالساحة الرئيسة، بغض النظر عن مبررات وأسباب هذا الانشغال. وأدى ذلك الى طرح مهمة مزدوجة أمام الجيل الجديد، الذي عملت القوى الوطنية الفلسطينية على استقطاب رموزه المستقلة وأدخلتها دائرة نفوذها؛ بصورة أو بأخرى. وتقوم هذه الازدواجية على لعب دور سياسي كامل في الوقت الذي يحتفظ هؤلاء بمواقع في المؤسسات البلدية الخدماتية، التي انتهت الى منابر سياسية، فيما ظلت الخدمات العامة لا تجد من يهتم بها. وعمل أفراد القيادة المحلية، المنتخبين، أصلاً، للبلديات كسياسيين يديرون شؤوناً بلدية، وليس كرؤساء بلديات لهم مواقف سياسية. ونجحوا في الانتقال الى لعب دور قيادي على مستوى الشارع الوطني، لكنهم فشلوا في ادارة الجوانب الاخرى ذات الطابع الاجتماعي والخدماتي في حياة السكان، مما جعل معركتهم مزدوجة أيضاً، في جانبيها، السياسي والخدماتي، فخيضت الحرب ضدهم في الاتجاهين ومن غير جهة (امتنع الاردن عن دعم البلديات التي لا نفوذ له داخلها، وحرمها من ميزانياتها المقرة والتي كانت تتلقاها سابقاً، وسعى الى تعزيز نفوذ مؤيديه في الضفة الغربية). لكن الخطر الاكبر على هذه القيادة لم يأت، فقط، من هذا الجانب وحسب، وانما ساهم فيه مجموع التعقيدات القائمة في حينه، والتداخلات التي جعلت رؤساء البلديات الوطنيين عرضة لمعارك متشابكة، لم تتوفر لها فرص اقامة سياج يحميها، كما هو حال الانتفاضة الحالية، التي حصّنت نفسها، الى حد بعيد، بكثير من الاجهزة الدفاعية الفعّالة، كما سنرى لاحقاً. الى ذلك أدى تقويض المؤسستين السياسيتين اللتين أنشئتا خلال سنوات الانتعاش الوطني، وهما الجبهة الوطنية الفلسطينية (١٩٧٣ ـ ١٩٧٨) ولجنة التوجيه الوطني (١٩٧٨ ـ ١٩٨٢) من دون أن تتركا تمثيلاً فعلياً لهما في المناطق المحتلة، الى تحويل الرموز القيادية في هذا الجيل من مناضلين من داخل كتلة وطنية ذات أبعاد تنظيمية معينة، الى شخصيات منفصلة انحصر دورها في حدود حركتها الخاصة واجتهاداتها الشخصية المدعومة بتعاطف شعبي عام، ليس له تجسيد مادي يمثل درع الحماية أمام هجومات محتملة. لذلك دخل الاحتلال معركته من موقعين: الاول، العمل بكل الوسائل لمنع رؤساء البلديات من لعب دور سياسي فاعل ومتحدٍّ للاحتلال، فأقدمت السلطات على اقالة المجالس البلدية «المتعبة» بدءاً من العام ١٩٨٠ وأبعدت بعض رموزها الى خارج البلاد. وأكملت القوى الظلامية الارهابية الاسرائيلية (التنظيم الارهابي اليهودي السري) المعركة من موقع الاعتداء الجسدي المباشر، فحاولت اغتيال كل من الشكعة وخلف والطويل، ففشلت، لكنها نجحت في ايذاء الاولين منهم بصورة مؤلمة. تبع ذلك اقالة المجالس البلدية «المشاغبة» في العام ١٩٨٢. وانتهت بذلك مرحلة هامة في تاريخ تطور العمل الوطني، لم تدرس كفاية حتى اليوم، وبدأت مرحلة جديدة

في المناطق المحتلة عنوانها سيطرة الادارة المدنية الاسرائيلية، التي يقودها ضباط عسكريون، وتزعمها، في حينه، البروفيسور مناحيم ميلسون، أول رئيس لها. وهكذا انبثق فراغ جديد، افتقدت فيه الساحة الفلسطينية، في هذه المناطق، سندها القيادي والتنظيمي والسياسي، وضاعت فيه، ولسنوات، حتى فرص ضبط الشؤون البلدية الخدماتية. سمحت جميع هذه التطورات بدخول الاردن الى الضفة الغربية، مجدداً، ومحاولة توسيع نفوذه الذي تعرض لهزة كبيرة منذ انتخابات العام ١٩٧٦. وكانت النتيجة المباشرة لذلك، ظهور جيل قيادي ثان، ذي مواصفات جديدة، هي نتائج تلك المرحلة وتعبير صادق عن ملامحها. مثّل هذا الجيل فريقان: فريق حافظ على ولاءاته التقليدية للاردن، ولم تواجهه اسرائيل بضغوطات معينة، فاحتفظ بمواقعه الاصلية الى اليوم، وأبرز شخصيات هذا الفريق رئيس بلدية بيت لحم، الياس فريج. وساند هذا الفريق عدد من رؤساء البلديات ممن تمّ تعيينهم من قبل سلطات الادارة المدنية الاسرائيلية. أما الفريق الثاني، فقد أخذ يتشكل في ضوء تطور العلاقات الفلسطينية ـ الاردنية والتي بلغ التنسيق فيها بين الطرفين ذروته بتوقيع اتفاق في شباط (فبراير) ١٩٨٥. وأبرز رموز هذا الفريق رئيس تحرير صحيفة «الفجر» المقدسية، حنا سنيوره، ونقيب المحامين في غزة، فايز أبو رحمة، وغلب ميل هذا الفريق نحو م.ت.ف. والتزامه ما تمليه عليه من قرارات وتوجيهات على أية ميول سابقة له. غير ان محاولة هامة تمت خلال هذه المرحلة لترجمة التنسيق الفلسطيني ـ الاردني الى واقع مادي على مستوى المجالس البلدية، منيت بالفشل ودفع صاحبها ظافر المصري، رجل الاعمال النابلسي، حياته ثمناً لها. فقد نشأ في ظل مرحلة اتفاق عمان (شباط ـ فبراير ١٩٨٥ ـ شباط ـ فبراير ١٩٨٦) اتجاه لحل مشكلة البلديات في جانبها الخدماتي «بالتراضي»، أي بدفع رموز وطنية تتمتع بولاء ونفوذ محلي كبير الى قبول مبدأ التعيين كضمان لتسيير الشؤون البلدية، ما دامت شروط ومعطيات اجراء انتخابات بلدية غير متوفرة. وسرى الاعتقاد بأن مثل هذا التعيين سوف لا يلقى معارضة الاردن، ما دام «المعيّن» ليس معادياً له على الاقل، ولا «يزعج» اسرائيل، ما دام الهدف هو الشؤون البلدية الخدماتية، ويقبل به المواطنون الذين يعانون من أزمات فعلية، على الصعيد الاجتماعي، منذ حل المجالس البلدية العام ١٩٨٢. وهكذا وصل رجل تلك المرحلة، ظافر المصري، الى بلدية نابلس. غير أنه اغتيل بالرصاص وهو في طريقه الى مبنى البلدية، في آذار (مارس) ١٩٨٦. وقد تبنّت الجبهة الشعبية، فوراً، مسؤولية الحادث الذي ترك صدى سيئاً وحقداً مريراً في الشارع الوطني عامة، والنابلسي خاصة. وسقطت التجربة مثلما سقط اتفاق عمان ذاته. غير أن سقوطها كان سينتهي بصورة أخرى، «لو صبر القاتل على المقتول» كما يقول مثلنا الشعبي. فبين اغتيال المصري والانتفاضة أقل من عامين فقط، كان يمكن ان يتولى المصري خلالها تسيير شؤون بلدية نابلس، من دون أن يشكل اية مخاطر سياسية، خصوصاً وأن درجة عالية من التنسيق بينه وبين قيادة «فتح» كانت قائمة.

ولو وفّر المتعجلون طلقاتهم لشهدنا خيارين لا ثالث لهما يقفان أمام المصري: فهو أما أن يكون واحداً من أبناء «فتح»، فعلاً، كما اعلن بعد استشهاده، فينضم الى الفريق الغالب الذي يساند ويؤيد نفوذ م.ت.ف. أو يستقيل أمام ضغط الانتفاضة. وفي الحالين يبدو الخيار جماهيرياً وديمقراطياً.

في المرحلة القصيرة اللاحقة لاغتيال المصري، شهدنا مرحلة أشبه بتعويم العملة، أي «تعويم القيادة». فريج في موقعه التقليدي لا يتزحزح؛ والشوّا عيّن ثم أقيل؛ وأبو رحمة وسنيوره تولوا ادوار وساطة والتقيا شخصيات أوروبية واميركية؛ ود. سري نسيبه طرح نظرية تتضمن خيارين، الحكم الذاتي أو الالتحاق بالدولة العبرية؛ فـ «اختار» الموافقة على الضم، اذا كان لا مفر منه، شرط

الحصول على كامل حقوق الاسرائيليين، القانونية والمدنية والحقوقية. الشكعة والطويل خرجا، بصورة أو بأخرى، من الحياة السياسية، وتوقى كريم خلف؛ وفجأة توقفت حركة «التعويم» في اتجاهاتها المتعددة؛ اذ انطلقت الانتفاضة في ١٩٨٧/١٢/٩. وفي الحال انتظمت شخصيات عدة في الصفوف المؤيدة لها (نسيبه وفيصل الحسيني وأبو رحمة والنتشه ود. براميكي، وغيرهم). وأطلق هؤلاء، أو العدد الاكبر منهم، الوثيقة الشهيرة المعروفة بوثيقة الـ ١٤ بنداً (كانون الثاني ـ يناير ١٩٨٨). لقد سعى بعض شخصيات هذه المجموعة الى الانتقال فجأة الى الصفوف الاولى، وتبوؤ المراكز القيادية للحركة الجديدة الانتفاضية. غير ان هذا البعض فشل في ان يكون قيادة للشارع الوطني، الذي اجتاز غليانه حدود حركتها بسرعة مذهلة؛ فيما لجأت القيادات التقليدية الى مرحلة من «البيات الشتوي» في عز لهيب صيف الانتفاضة، ونشأ جيل جديد مختلف تماماً.

*

* *

جاء الجيل الثالث، الفتي، الشاب، مسلحاً بالحجارة والواقعية السياسية والوعي الكافي لادراك الخطوات الضرورية لتسهيل عبوره بين تعقيدات الواقع وتشابكاته من دون الوقوع في اخطاء الماضي، أو بعض مغامرات الحاضر، وعمل على ملء الفراغ الجديد الذي خلّفته المرحلة السابقة، والتي اطلقنا عليها مرحلة «تعويم القيادة». وصعد ابناء هذا الجيل مع الانتفاضة التي جاءت جارفة، وتبوأوا مراكز قيادتها من موقع الفعل فيها والتفاعل معها. وبسرعة، حسمت الانتفاضة مسألة التمثيل الفلسطيني في المناطق المحتلة، التي أصبح لها اتفاق غير مكتوب، لا تحفُّظ منه، يقوم على ان م.ت.ف. هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني. وبنتيجة التطورات اللاحقة المعروفة للجميع، خرج الاردن، الذي فوجيء مثل غيره بتسارع التطورات، من على ساحة الصراع، كنفوذ كانت له ملامح ظاهرة من قبل. وحسب آراء بعض الاسرائيليين، فان عمّان اعتقدت بأن الانتفاضة لن تلبث أن تنتهي سريعاً، فيبدأ الاردن عودته الجديدة بنفوذ أكبر. غير أن الامور استمرت في سيرها في الاتجاه المعاكس، اتجاه «تنظيف» الساحة الفلسطينية، على مستوى الضفة والقطاع، من جميع أشكال النفوذ، ما عدا نفوذ م.ت.ف. الذي أصبحت تمثله، بلا منازع، القيادة الجديدة التي حملت اسم «القيادة الوطنية الموحدة»، التي تمثّل الجيل الجديد من قادة رماة الحجارة.

على العكس من القيادة الوطنية الاولى، التي جاءت الى البلديات ومارست السياسة من على منابرها، جاءت القيادة الموحدة من وسط معارك الحجارة، وسعت، منذ البداية، الى جعل البلديات أحد الاهداف التي تسعى الى تحقيقها كمنجز في الاطار العام لمنجزات الانتفاضة وليس منبراً لصراعها السياسي. وبدأت مرحلة سد الفراغ السياسي ومستوياته القيادية خطوة خطوة، من أسفل الى أعلى، وبصورة انتشارية، لتشمل جميع مدن وقرى ومخيمات الضفة والقطاع؛ فوزعت تشكيلاتها التنظيمية على جميع المناطق، اذ نشرت لجان الاحياء الوطنية ذات الطابع الوظيفي والخدماتي، وهو ما افتقدته تجربة ١٩٧٦ ـ ١٩٨٢ التي اقتصرت على التشكيلات القيادية، التي ما أن تعرضت لضربة شديدة حتى خرجت من على الساحة مثقلة بالجراح والمتاعب، من دون أن تخلّف قاعدة تنظيمية جماهيرية، بل فراغاً على مستويات عدة. الاّ أن لجان المناطق والاحياء لم تكن سوى شكل تنظيمي يمكن تغيير ملامحه وتطوير مهماته وفق ظروف ومعطيات كل مرحلة. وما يهمنا، هنا، هو كون عمل اللجان

ينصب، حالياً، على تدعيم عمليات التصادم اليومي مع الاحتلال، والتغلّب على نتائج هذا التصادم، ووضع حلول للمشكلات التي تنشأ بسببه، وتغطيه جوانب العجز في هذا الميدان، أو ذاك، من ميادين العمل الخدماتي الاجتماعي. وبرأينا، فانه يتوجب الحفاظ على ما أنجز، حتى الآن، من أشكال تنظيمية، والعمل على تطويره ليكون أداة الضغط من أجل انجاز الاهداف التالية، والمراقب والحارس الامين على ما يمكن تحقيقه، في سياق معركة الاستقلال الوطني، والبناء التحتي لهذا الاستقلال، الذي تأتي مرحلة استعادة المجالس البلدية حلقة كبرى في سياقه. ولهذا كله تطلّب الامر رفع المطلب الخاص باجراء انتخابات بلدية في الضفة والقطاع الى مستوى المطلب الاول الذي ينبغي تجنيد كل سبل المقاومة من أجل تحقيقه وفرضه على الاحتلال. فمثل هذا المطلب يحقق غرضين: انه أول مكسب سياسي ملموس يمكن تحقيقه في ظل المعطيات الراهنة؛ وانه يعيد فرض بلديات منتخبة تكون جزءاً من تشكيلات الانتفاضة، وتنهي، بذلك، اسطورة القيادة التقليدية على الساحة، فتبدأ أول مراحل تجسيد سلطة حكم وطني فلسطيني ذي طابع اجتماعي خدماتي على الارض، مدعوم بسلطة اللجان في المناطق والاحياء، فتكون الخطوة التالية، في مراحل بناء سلطة ما قبل الدولة مبنيّة على قواعد أُسِّس لها جيداً.

*

* *

من أين نبدأ اذاً ؟

من البيانين ١٨ و ٢٠ الصادرين في ١٩٨٨/٥/٢٥ و ١٩٨٨/٦/٢٤ على التوالي. فكلاهما تضمّن أهدافاً يجرى النضال من أجل تحقيقها في المدى المنظور، وتتوفر لها شروط التحقق. وقد وصف البيانان هذه المطالب بأنها «مطالب مؤقتة». ويشير مجرد الاطلاع عليها الى أنها ليست جديدة. فقد وردت غالبيتها ـ كما ذكرنا ـ في وثيقة الـ ١٤ بنداً. غير أن قائمة المطالب ـ الاهداف تلك «طوّقت» وطويت صفحتها لشهور عدة، بعد انتقال زمام المبادرة الى القيادة السرية التي تمّ توحيدها تحت اسم «القيادة الموحدة». فقد بدأت القيادة الجديدة عملها باصدار النداءات المتتابعة التي تحدّد وترسم خطوات النضال اليومي لسكان المناطق المحتلة، فيما تولّت اللجان الشعبية ترجمة وتطبيق مضمون هذه النداءات، الى أن أعيد تأكيد تلك المطالب في البيانين ١٨ و ٢٠. ويفهم من ذلك أن معطيات الواقع، بعد ثمانية شهور، تسمح برفع مطلب الانتخابات البلدية، بالذات، بعد أن تمّ ترشيد مجموعة المطالب والاهداف المعلنة للانتفاضة؛ كذلك، فقد حان الوقت، على ما يبدو، لأن تستعيد القيادة الموحدة الى حظيرتها المجالس البلدية التي فقدت الحركة الوطنية الفلسطينية السيطرة الفعلية عليها، منذ حلّ أهم مجالسها العام ١٩٨٢. وهكذا بدأت القيادة الموحدة بحثها عن قاعدة توفر لها مناخاً اقتصادياً ـ اجتماعياً ـ خدماتياً، وقاعدة تستند اليها الجماهير من دون أن تصاب بالوهن. وحسب ما هو متوفر من معلومات، فان القيادة السرية للانتفاضة بدأت مناقشات جدية، منذ أسابيع، لمختلف الجوانب المتعلقة بمطلب اجراء انتخابات بلدية في الضفة والقطاع، واحتمالات نجاح، أو فشل، هذه الخطوات، ومحاذير الدخول في حيثياتها وجوانبها التطبيقية العملية. وسوف ندخل الى تلك المناقشة من بابين: المحاذير والمخاوف الاسرائيلية من اعلان موافقة صريحة على اجراء انتخابات للمجالس البلدية والقروية؛ والمخاوف الفلسطينية من خوض التجربة، فيما اذا تمّ تحصيل هذه الموافقة.

في ما يتعلق بالمحاذير والمخاوف الاسرائيلية، تميل الاوساط الاسرائيلية، بشكل عام، الى رأي أورده مصدر اسرائيلي وثيق الصلة بالاوساط الحكومية والعسكرية، يؤكد عدم الرغبة في اجراء انتخابات بلدية. فقد اتهم المعلق السياسي والعسكري، زئيف شيف، وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، بأنه لا يرغب في اجراء انتخابات بلدية. ويعتقد شيف بأن مخاوف وزير الدفاع بنيت على الخشية من أن تعزز الانتخابات، رسمياً، قيادة جديدة للمناطق، معترف بها. وهو ما يدفع عدداً من الاسرائيليين الآخرين الى التهرب من الاعتراف بوجود مثل هذه القيادة، حتى لا يطرح عليهم التفاهم مباشرة مع هذه القيادة بشأن الاوضاع المعيشية والحياتية والخدماتية للسكان، وهم الذين يدركون، تماماً، أن أية قيادة تنبثق عن الانتخابات ستكون م.ت.ف. أو مؤيدة لها بصورة أو بأخرى، أي العودة الى تجربة ١٩٧٦، التي تعتبر الاكثر مرارة في تجارب الاحتلال، على هذا الصعيد.

غير أننا نرى أن الدعوة المعلنة الى اجراء انتخابات بلدية تستهدف غرضاً وحيداً، هو فرز قيادة للشؤون البلدية والخدماتية، لن تطرح عليها مهمات سياسية، كما كان حال المجالس البلدية المنتخبة العام ١٩٧٦. اذ أن القيادة الموحدة للانتفاضة تتولى متابعة التطورات السياسية وقيادة الشارع الوطني برمّته، من خلال أدواتها التنظيمية التي شكلتها على امتداد الشهور الثمانية الماضية. لكن، وعلى الرغم من هذا التوضيح، تبقى هناك خشيتان من الجانب الاسرائيلي؛ اذ أن مجرد قيام حملة انتخابية سوف يحيل البلاد الى مهرجانات انتفاضية قوامها تجمعات وحشودات وشعارات تنصب جميعها، بالطبع، على الاحتلال نفسه؛ وكلها أمور تتطلب مزيداً من الاجراءات الامنية والمشاكل المترتبة عليها. أما الامر الثاني، فيتعلق بربط قيادة الانتفاضة مطلب اجراء انتخابات بالاشراف الدولي، الذي تنظر اليه أوساط اسرائيلية على أنه ضربة لانفرادها بحكم المناطق المحتلة؛ اذ لا تصبح، في هذا الحال، الطرف الوحيد، المتحكم في هذه المناطق، كما أنه يعكس عدم ثقة المجتمع الدولي باسرائيل. وتعتقد مصادر اسرائيلية بأن وزير الدفاع الاسرائيلي، رابين، الذي هندس للقمع الدموي في المناطق المحتلة، ربما أدخل موضوع الانتخابات حيّز المساومة مقابل انهاء الانتفاضة أو عودة الهدوء، حسب «اللغة الاسرائيلية» المستخدمة، حتى يتمكن من الدخول في انتخابات الكنيست المقبلة حاملاً معه ورقة كتب عليها «لقد كنت صارماً مع الفلسطينيين، ولكني متسامح، أيضاً، كما ترون»، على حد قول مصدر اسرائيلي. أما المحاذير في الجانب الفلسطيني، فتتمثل في تخوفين. اذ يسود أوساطاً في القيادة الموحدة اعتقاد بأن من شأن اختيار مرشحين للانتخابات فتح باب الخلافات داخل القيادة، مما يهدد وحدتها التي تحققت على امتداد الفترة الماضية؛ كذلك يعتقد بأن اسرائيل سوف تطلب الى كل مرشح ابراز شهادة حسن سلوك صادرة عن الشرطة الاسرائيلية، الامر الذي يتيح لها التحكم في قبول، أو رفض، أي من المرشحين.

غير أن مثل هذين التخوفين يفترض أن المرشحين ينبغي أن يخرجوا من بين صفوف القيادة الموحدة، أو صفوف تنظيمات وفصائل المقاومة الفلسطينية مباشرة، أي بوصفهم اعضاء في هذه التنظيمات أو محسوبين عليها، سراً أو علناً. مثل هذا الامر يطرح معضلة مزدوجة أمام القيادة الموحدة تتلخص في التنافس على المرشحين، أذا افترضنا أن ما سوف يجرى لا يخلو من تجارب الماضي المماثلة؛ كذلك تسمية واشهار المرشحين، والموقف الاسرائيلي من هذا الامر. وقد ردّ مصدر اسرائيلي على ذلك بالدعوة الى انتخابات تتعرف من خلالها القيادة الاسرائيلية على من أسماهم أعضاء المركز في قيادة الانتفاضة. وأورد أمثلة تتعلق بتجربة البريطانيين في الهند الذين تعرفوا الى قادة العصيان المدني (اشارة الى تجربة غاندي في الهند)، وكذلك الفرنسيين الذين تعرفوا على اعدائهم

الجـزائريين، وفاوضوهم، فيما بعد. لكن الامر يختلف في الضفة والقطاع عنه في البلدان الاخرى. فالحـديث، هنا، يدور حول انتخابات بلدية، وليس حول اعلان الاستقلال الوطني، والتحاور حول أفضل السبل للانسحاب الاسرائيلي، ورسم حدود الدولة مما يستوجب مثل هذا «التعارف» المتبادل. فجميع هذه القضايا تبحث، بدهياً، مع م.ت.ف. الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني. ولمّا كان الامر كذلك، ويتعلق بالشؤون البلدية، وحدها، فان القيادة الموحدة معنية بتنظيم النضال والضغط لأجبار سلطات الاحتلال على الموافقة على مطالبها بهذا الخصوص. وفي هذه الحالة، تصبح القيادة عينها معنية بدفع مرشحين محددين الى خوض معركة الانتخابات، لا يتمتعون بمواصفاتها هي، ولا بوظائفها، وانما لديهم الاستعداد لتنفيذ برامجها وخطواتها في ما يتعلق بمجال عملهم في المجالس البلدية والقروية. وبعد تجربة عشرين عاماً وتجربة الشهور الثمانية الاخيرة بالذات، لم يعد ممكناً طرح مواقف تتخوف من نمط تسرب مرشحين من خارج م.ت.ف. الى البلديات أو تخشى عودة النفوذ التقليدي السابق الذي أزاحته التجربة. وتفترض تجربة الشهور الثمانية الماضية، التي تمت في ظل قيادة موحدة وفئات شعبية متلاحمة، فتح باب التنافس واسعاً لجميع القوى والشخصيات من دون استثناء أو علامات «فيتو». فهكذا توجه يحقق غرضين هامين: فهو، أولاً، ينزع أي فتيل يمكن أن يشعله الاحتلال في وجه أي من المرشحين؛ وهو، ثانياً، يعطي مصداقية لديمقراطية القيادة الموحدة ويمنحهـا ثقـة جمـاهيرية واسعة، تنعكس، بالضرورة، على م.ت.ف. التي سوف تقطف ثمار تعزيز التجـربـة الديمقـراطية في صفوف المواطنين، راهناً ومستقبلاً، حيث تنتظرهم تجارب كثيرة تسبق الاستقلال الوطني سيكون الانتصار فيها مرهوناً بالمدى الذي تبلغه المنظمة في تعزيز الديمقراطية داخلها، وبين فئات الشعب المختلفة، وبينها وبين هذه الفئات؛ وهي أمور تعني، في الظروف الراهنة، القيادة الموحدة، بالدرجة الاولى، كونها على تماس مباشر بالتجارب والمواقف المحتملة. ولضمان نجاح المعركة ينبغي تنظيم العلاقة بين القيادة الموحدة والمرشحين، فور ترشيحهم، وبعد انتخابهم، بترك مهمة تنظيم شؤون البلاد، مدنياً وخدماتياً، للقيادة المنتخبة بالتعاون مع اللجان المهنية والوظيفية المحليـة التي أفـرزتهـا الانتفاضة، والتي سوف تحمل على كاهلها وزر، وأعباء، الحملة الدعائية الانتخابية، سراً وعلناً؛ وتواصل، فيما بعد، مهماتها في توجيه المواطنين في الميادين السياسية، وفق قرارات القيـادة الوطنيـة المـوحدة، فتكون البلديات هيئات صديقة تعمل ميدانياً في خدمة تطوير المؤسسات الادارية والاجتماعية التي تعمل الانتفاضة على ارساء قواعدها لتكون أدوات الحكم في المستقبل.

في السياقات هذه، طرحت مصادر اسرائيلية، مؤخراً، مساومة تعتقد بأنها ضرورية للخروج من الوضع الراهن، شديد التشابك والتعقيد، تستند الى اعادة الهدوء (حسب المصطلحات الاسرائيلية) الى الضفة والقطاع، في مقابل النظر في موضوع الشؤون البلدية واحتمالات ترك ادارتها للمواطنين، في هذه المناطق. ان مثل هذه الطروحات قد تحمل مخاطر كبيرة، في ظل اختلال ميزان القوى القائم، حالياً، لصالح الاحتلال. فالانتفاضة لم تزل فتية، على الرغم مما انجزته حتى الآن، وهو ليس بقليل. لكن مثـل هذه الطروحات تصبح مقبولة، في حال ما اذا كانت مسألة البلديات جزءاً من انجازات الانتفـاضـة، التي يضـطر الاحتلال الى التسليم بها، وليس جانباً من مساومة متبادلة، لمقايضة الانتفـاضـة بالبلديات. فالمجالس البلدية هي، في نهاية المطاف، محطة على طريق قطار الانتفاضة السريع وليست وجهته النهائية.

الرقابة على الإعلام في الارض المحتلة

أحمد المبيّض

دأبت السلطات العسكرية الاسرائيلية، عبر وسائل اعلامها الرسمي، على التغني بديمقراطية الاعلام المسموح به للصحافة الفلسطينية العاملة في ظل الاحتلال، وذلك في محاولة منها لاظهار احتلالها للاراضي العربية بمثابة احتلال «ليبرالي» من اجل ايقاف حملة الانتقادات الدولية الموجهة اليها، وكسب الرأي العام العالمي لصالحها. على انها، في المقابل، اخضعت كل ما ينشر في الصحف الفلسطينية المحلية وغيرها من المواد الاعلامية لرقابة عسكرية صارمة، بكل ما تتضمنه من كبت، وخنق لحرية التعبير والرأي، وتزييف وتشويه للحقائق، وما ينتج عنها من مصادرة للصحف والمطبوعات، أو منع توزيعها بصورة مطلقة، أو محدودة. اضافة الى هذا كله، ذهبت القيود المفروضة من قبل الرقابة الى أبعد بكثير مما يمكن ان يبرر منطقياً بالاعتبارات الامنية[1].

تتبع الادارة العسكرية الاسرائيلية، في سلب، أو تقييد، أو حتى التنكر للحقوق الاساسية لسكان الاراضي المحتلة، العديد من الطرق؛ أما الاجراءات التي تحقق من خلالها تلك الغاية، فكثيرة ومتنوعة.

لعل من أبرز هذه الانتهاكات، في مجال الحقوق الاساسية للفلسطينيين، هو استمرار الاحتلال مدة تزيد على عشرين عاماً، الامر الذي يحرم سكان المناطق المحتلة من حقوقهم المدنية والسياسية، وفي مقدمها حق تقرير المصير، ويفرض قيوداً ثقيلة على حريتهم الانسانية في التعبير، خلافاً لما كفلته احكام القانون الدولي، والاعلان العالمي لوسائل الاعلام الصادر عن اليونسكو، في باريس، العام ١٩٧٨، والمتضمن اعلان المبادىء الاساسية المتعلقة باسهامات ودور وسائل الاعلام في تعزيز عرى السلام والتفاهم الدوليين، وتعزيز وصون حقوق الانسان، ومناهضة العرقية، والتمييز العنصري، والتحريض على الحرب.

الصحف الصادرة في الارض المحتلة بعد عدوان ١٩٦٧

عشية احتلالها لما تبقى من الارض الفلسطينية في عدوان حزيران (يونيو) ١٩٦٧، رفضت سلطات الحكم العسكري الاسرائيلية السماح للناشرين العرب باصدار اية جريدة أو مجلة، من خلال عدم موافقتها على منح رخص وأذونات لوسائل اعلامية محلية، وذلك من أجل اتاحة المجال لجريدة «الانباء» الاسرائيلية الصادرة باللغة العربية بالتفرد والانتشار. وقد ظل هذا الوضع هو السائد حتى الثامن من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٨[2]، حين أُصدر العدد الاول من جريدة «القدس» المقدسية. ولعل التغير الذي طرأ على موقف تلك السلطات كان نتيجة ظهور معطيات وحقائق

جديدة، أهمها:

- رغبة سلطات الاحتلال في ملء الفراغ الصحافي في الاراضي المحتلة، خاصة وأنها رفضت السماح للمواطنين العرب باستيراد صحف عربية صادرة في الدول العربية.
- عجز السلطات عن فرض جريدة «الانباء» الناطقة باسمها.
- عدم اقبال المواطنين العرب على الجرائد والمجلات الصادرة بغير اللغة العربية.
- محاولة اظهار الاحتلال بمظهر ليبرالي، بهدف ايقاف حملة الانتقادات الدولية[٣].
- الرغبة في استخدام وسائل الاعلام المحلية، من أجل اعادة الهدوء والاستقرار الى المناطق المحتلة.

وعلى ذلك، أُصدرت جرائد «القدس» و «الفجر» و«الشعب» و «الميثاق» و «المرآة» و «النهار» كصحف يومية سياسية، الى جانب خمسة صحف اسبوعية، هي «الطليعة» و«الفجر» (بالانكليزية) و «الوحدة» و «الدرب» و «البشير». أما المجلات التي سمح لها بالصدور، فهي « البيادر الادبي» و «البيادر السياسي» و «الشراع» و «العودة» و«العودة» (بالانكليزية) و «الفجر الادبي» و «الكاتب» و «التراث والمجتمع» و «هدى الاسلام» و «الحصاد».

أهداف الرقابة

أما اهداف الرقابة الاسرائيلية على الصحافة الفلسطينية في الاراضي المحتلة، فتتجسد في ما يلي:

١ ـ رغبة سلطات الاحتلال في تحويل الصحافة الفلسطينية الى مؤسسة للعمل، كبديل للعمل السياسي، وذلك من أجل السيطرة والهيمنة على العمل الفلسطيني المناهض للاحتلال.

٢ ـ تهيئة الاجواء لبروز صحف موالية للسياسة الاسرائيلية.

٣ ـ الرغبة في تحويل الصحف الفلسطينية تحت الاحتلال الى مجرد وكلاء للترويج لسياساته، والعمل على نشرها.

٤ ـ مراقبة نتاجات الفكر، والآراء السياسية للمواطنين، من أجل الملاحقة واتخاذ التدابير التعسفية بحقهم.

٥ ـ تحويل الرقابة، بالتدريج، الى رقابة ذاتية اختيارية من جانب محرري الصحف، تزيد في تأثيرها على الجانب والمدى العملي (البراغماتي) للمسألة، لضمان استمرار هؤلاء في مهنة الصحافة.

٦ ـ تطبيع علاقات المواطنين الفلسطينيين مع الاحتلال، ضمن سياسة الاخذ والرد، وطلب الاذن، والموافقة، الخ.

ولتحقيق هذه الاهداف، ومنح مقص الرقيب العسكري صلاحيات واسعة وشاملة؛ فقد استندت سلطات الاحتلال الى اربعة انواع من القوانين والاوامر العسكرية، هي: قانون المطبوعات العثماني؛ وقانون المطبوعات الاردني؛ وقوانين الدفاع (الطوارىء) لعام ١٩٤٥[٤]؛ ومجموعة الاوامر العسكرية الصادرة عن سلطات الاحتلال.

ان اعتماد السلطات الاسرائيلية، في تقييدها ومصادرتها لحرية التعبير عموماً، والصحافة خصوصاً، على قوانين المطبوعات التي سبق وان سنّتها الحكومة العثمانية في فلسطين، أو سلطات الانتداب البريطانية، في اثناء وجودها في المنطقة، أو ما فرضته حكومة الاردن في أثناء سيطرتها على الضفة الغربية، لهو دليل واضح على مدى التعسف والقمع اللذين اخضعت لهما صحافة الوطن المحتل.

لقد حاول العديد من المحامين الفلسطينيين، العاملين داخل الارض المحتلة ان يدفعوا ببطلان ما احيته ونشّطته سلطات الاحتلال من القوانين تلك، بعد اغتصابها لكامل التراب الفلسطيني، وذلك على اساس انها مشوبة بالالغاء وغير معمول بها، سواء في الضفة الغربية الملحقة بالاردن أو في قطاع غزة في اثناء وجود الادارة المصرية. لكن المحكمة العسكرية الاسرائيلية ردت على هذا الدفع، ورفضت الطلب. وحتى تتخلص السلطات هذه، بالحيلة والمراوغة، من ان تقوم محكمة أعلى، يوماً ما، باصدار حكم يخالف ذلك، اصدر الحاكم العسكري لمنطقة الضفة الغربية الامر الرقم ٢٢٤[٥]، الذي ورد في نص المادة ٢ منه ما يلي: «منعاً لحدوث أي التباس، ليكن معلوماً ان تشريع الطوارىء لا يلغى تلقائياً بواسطة تشريع لاحق، الّا ان يكون تشريع طوارىء». ثم، ولتأكيد هذه النقطة، نصت الفقرة الثانية (ب) من الامر المذكور على انه «لا يلغى تشريع الطوارىء الا بواسطة تشريع يحدد، صراحة، التشريع الملغى بالاسم». وأخيراً، ولكي تنفي تلك السلطات أي شك في ان الامر المذكور كان المقصود منه تنشيط قوانين الدفاع (الطوارىء) لعام ١٩٤٥، نصت المادة ٣ من الامر ذاته على ان «تشريعات الطوارىء التي كانت سارية المفعول في المنطقة بتاريخ (٥ أيار ـ مايو ٥٧٠٨ ـ ١٤ أيار ـ مايو ١٩٤٨) ستظل سارية المفعول اعتباراً من الخامس من حزيران (يونيو) ١٩٦٧ فصاعداً، وكأنها من تشريعات الطوارىء الجديدة؛ الا اذا أُلغيت صراحة وبالاسم»[٦].

بذلك، تكون سلطات الاحتلال الاسرائيلية قد اخضعت جميع المطبوعات الصادرة في الاراضي المحتلة، أو تلك الواردة اليها، لرقابتها العسكرية الصارمة، مستندة، في ذلك، الى احكام قانون الطوارىء البريطاني، الذي يمنح، في المواد ٨٧ و ٨٨ و ٩٤ و ٩٦، مراقب المطبوعات وقادة المناطق سلطات واسعة، مرتبة كالتالي:

المادة ٨٧

١ ـ للرقيب ان يأمر، بشكل عام أو خاص، منع مادة من شأن نشرها، حسب تقديره، ان يكون أو يمكن ان يكون، أو يتسبب في، تعريض أمن فلسطين للخطر، أو أن يعرض السلامة العامة، أو النظام العام، للخطر.

٢ ـ أي شخص ينشر أي مادة مخالفة للنظام وفقاً لهذا القانون، وكذلك المالك للمادة المنشورة، أو محررها، وكذلك الشخص الذي كتب بها، طبع، سحب، أو خطط (صمم) المادة، سيكون مذنباً بخرق هذا القانون.

المادة ٨٨

١ ـ يمنع استيراد، أو تصدير، أو طبع، أو نشر، أية مادة مطبوعة. ويشمل المنع أية نسخة، أو اي جزء، من تلك المادة المطبوعة، أو اية طبعة أو عدد منها؛ كما يجوز للرقيب منع استيرادها،

أو تصديرها، أو طبعها، أو نشرها، اذا كانت، في نظره، أو من المحتمل ان تكون، أو تصبح، ضارة للدفاع عن فلسطين، أو السلامة العامة، أو النظام العام.

٢ ـ اعتبار من يخالف أياً من الاوامر الصادرة بموجب هذا القانون، وصاحب ومحرر المادة المطبوعة التي تحصل المخالفة بشأنها، أو أي شخص (الّا اذا ارتأت المحكمة ان من العدل ان تصفح عنه) يكون في حوزته، أو تحت سيطرته، أو في المنزل الذي يقطنه، أية مادة مطبوعة ممنوعة بمقتضى هذا القانون، أو من يرسل بالبريد، أو يسلّم، أو يستلم، مادة مطبوعة كهذه، يعتبر مخالفاً لهذا القانون.

المادة ٩٤

١ ـ لا يجوز ان تطبع جريدة، أو تنشر، الّا اذا كان صاحبها حصل على رخصة بذلك من قائمقام المنطقة التي ستطبع فيها.

٢ ـ يجوز للقائمقام، اذا استصوب ذلك، بدون ابداء الاسباب، أن يمنح، أو يمنع، الحصول على تلك الرخصة؛ كذلك، فان في امكانه، وفي أي وقت، اضافة شروط خاصة الى الرخصة؛ وله، أيضاً، حق تعليق، أو الغاء أية رخصة؛ كما يجوز له تغيير، أو حذف، أية شروط مرفقة بالرخصة، أو أن يرفق بها شروطاً جديدة.

المادة ٩٦

لا يجوز لأي ملاحظة، توضيح، اعلان، ملصق، اعلان سياسي، نشرة، أو أي وثيقة أخرى مشابهة تحتوي على مضمون سياسي (سواء أكانت بشكل مقالة، أو تقرير اخباري ـ حقائق، أو على أي شيء آخر) أن تنشر في فلسطين، ما لم تحصل، مسبقاً، على اذن (ترخيص) بالصدور، صادر من قبل قائد المنطقة التي ستوزع، أو ستنشر، فيها تلك المطبوعة.

وبموجب هذا القانون، والاجراءات، تقوم سلطات الاحتلال بتعريض الصحافيين لنوعين من القمع؛ أولهما، القمع الذي يعيشه المواطن الفلسطيني تحت حراب الاحتلال؛ وثانيهما، القمع التعسفي بسبب المهنة، حيث ان سلطات الحكم العسكري تثقل كاهله بكابوس ما يعرف بمجموع اوامر انظمة الدفاع (الطوارىء) لعام ١٩٤٥؛ وبذلك لا يحرم الصحافي من حق الدفاع عن حرية ورفاهية المواطنين فحسب، بل ويحرم من هذه الحرية أيضاً، ويحرم، كذلك، من مقوّمات ممارسة المهنة. وقد وجدت السلطات في تلك الاوامر ما يحرم الصحافة، ليس من حق التطور والتقدم تقنياً ومهنياً فحسب، بل ومن حق الاستمرار أيضاً، ذلك لأنها ترى فيها اداة تعبئة وتوعية خطرة على الاحتلال، وعلى سياسته القائمة على القمع والبطش والارهاب.

الاوامر العسكرية الاسرائيلية

لم يكد يمضي شهر على احتلال القوات الاسرائيلية لمناطق الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان وسيناء، حتى اصدر قائد تلك القوات امراً يحمل الرقم ٥٠، صادر بتاريخ ١١ تموز (يوليو) ١٩٦٧، يتعلق بشأن جلب جرائد وتوزيعها، تضمن ستة بنود، اضافة الى عدد من التعريفات، جاءت كالتالي:

الامر الرقم ٥٠[٧]، بشأن جلب جرائد وتوزيعها

«استناداً الى الصلاحية المخوّلة لي، بصفتي قائداً لقوات جيش الدفاع الاسرائيلي في منطقة الضفة الغربية، اصدر الامر التالي:

«تعاريف

«١ ـ في هذا الامر؛

«' الشخص ' ؛ يشمل أي هيئة حكمية، أو جماعة من الاشخاص غير منتظمة في هيئة.

«' الطباعة ' ؛ تشمل الطبع الحجري، الطبع على الآلة الكاتبة، الاستنساخ، التصوير، وأي طريقة أخرى لوصف، أو نقل، كلمات، أرقام، علامات، صور، خرائط، رسوم، زخارف، وأية مادة مماثلة.

«' المنطقة ' ؛ منطقة الضفة الغربية و [قطاع غزة].

«' المسؤول ' ؛ من يعين من قبلي لمقتضى هذا الامر.

«' الجريدة ' ؛ كل نشرة تتضمن انباء، اخباراً، رواية حوادث، أو أية ملاحظات، مناقشات، فذلكات، أو شروح تتعلق بالانباء، الاخبار، رواية الحوادث، أو أي شأن آخر يعنى به الجمهور، مما يطبع بأية لغة وينشر [الارض المحتلة] أو في أي دولة لبيعه أو توزيعه مجاناً، في أوقات محدودة، أو غير محدودة.

«' المطبوعة ' ؛ كل جريدة، مجلة، مجموعة أو كتاب، وكل مستند، مما نشر، أو اعد للنشر، ولو لمرّة واحدة. وكل مستند، كما ذكر، يعتبر معداً للنشر، ما لم يثبت خلاف ذلك.

«' نشر ' ؛ يشمل: روّج، بثّ، وزّع، سلّم، اخبر، زوّد أو قدم الى أي شخص.

«ترخيص جلب جريدة أو نشرها:

«٢ ـ يحظر جلب جريدة الى المنطقة، أو نشرها، دون ترخيص من المسؤول.

«المصادرة:

«٣ ـ دون الانتقاص من أية صلاحية مخوّلة بموجب أمر صادر من قبلي، يجوز للمسؤول أن يأمر بمصادرة الجريدة التي جلبت، أو نشرت، بدون ترخيص، أو بما يخالف شروط الترخيص، أن يأمر بالتصرف بها، وفقاً لما ينوّه به، وان يتخذ جميع التدابير اللازمة لتنفيذ المصادرة.

«الجرائم:

«٤ ـ من يخالف أي حكم من احكام المادة ٢، أو يتصرف بما يخالف أي شرط من شروط الترخيص، يعاقب بالحبس لمدة خمس سنوات، أو بغرامة مقدارها ١٥٠٠ دينار، أو بكلتا العقوبتين معاً.

«بدء سريان:

«٥ ـ يبدأ سريان هذا الامر اعتباراً من ٣ تموز (يوليو) ٥٧٢٧ (تموز ـ يوليو ١٩٦٧).

«الاسم:

«٦ ـ يطلق على هذا الامر اسم أمر بشأن جلب الجرائد وتوزيعها (منطقة الضفة الغربية) الرقم ٥٠، لسنة ٥٧٢٧ ـ ١٩٦٧

«٣ تموز ٥٧٢٧ (١١ تموز ١٩٦٧)»

اللواء عوزي نركيس

قائد القيادة الوسطى

وقائد قوات جيش الدفاع الاسرائيلي

في منطقة الضفة الغربية

لم يكتف الحكم العسكري بما تضمنه الامر الرقم ٥٠، بل أُصدرت، بتواريخ متعاقبة، خمسة اوامر، جاءت معدلة للامر السابق، ومرتبة كالتالي:

١ ـ الامر العسكري الرقم ١٠١، أُصدر بتاريخ ٢٧ آب (اغسطس) ١٩٦٧.

٢ ـ الامر العسكري الرقم ١١٠، أُصدر بتاريخ الرابع من ايلول (سبتمبر) ١٩٦٧.

٣ ـ الامر العسكري الرقم ٣٧٩، أُصدر بتاريخ الثالث من نيسان (ابريل) ١٩٧٠.

٤ ـ الامر العسكري الرقم ٨٦٢، أُصدر بتاريخ السادس من آب (اغسطس) ١٩٨٠.

٥ ـ الامر العسكري الرقم ١١٤٠، أُصدر بتاريخ التاسع من حزيران (يونيو) ١٩٨٥.

مضايقات بالجملة

لقد استخدم الحاكم العسكري الاسرائيلي كافة الصلاحيات الممنوحة للرقيب بموجب الامر العسكري الرقم ١٠١، فأصدر العديد من القرارات الجائرة، من منع طبع، وتوزيع، وبيع، وحيازة عدد كبير من الكتب والمؤلفات والتراجم. وقام بادراج اسماء هذه المؤلفات الممنوعة في ملاحق وكتيبات بالعربية، تنشر وتعمّم، من وقت الى آخر، وتضم اكثر من ١٣٠٠ كتاب، أغلبها محض ادبي: قصص، روايات، شعر، مسرحيات، ومنها: «تاجر البندقية، لشكسبير (بالعربية)؛ «المجموعة الكاملة للقصائد الغزلية»، لنزار قباني؛ و «الابداع»، لخالدة سعيد؛ و «العرب في اسرائيل»، لصبري جريس؛ بالاضافة الى مئات من المؤلفات التاريخية والدينية والعلمية والادبية.

الى جانب كل هذا اخضعت المطبوعات كافة لفحص دقيق على نقاط العبور الى الارض المحتلة، واستجوب حاملوها بشأن محتوياتها. هذا من جهة، أما في ما يتعلق بالرقابة المفروضة على المناهج التعليمية، فقد اصدرت سلطات الاحتلال قانوناً بتاريخ ١٧ تموز (يوليو) ١٩٦٩، تحت اسم «قانون الاشراف على المدارس لعام ١٩٦٩»، فأخضعت، بموجبه، نظام التعليم العربي للبرامج التعليمية الاسرائيلية. ونشر هذا القانون في الجريدة الرسمية الاسرائيلية. كما تم الغاء ٧٨ كتاباً من الكتب المدرسية المقررة في الضفة الغربية وقطاع غزة من اصل ما مجموعه ١٢١ كتاباً، بالاضافة الى حذف كل ما له علاقة بتاريخ نضال الشعوب العربية ضد الاستعمار واللاسامية والصهيونية. وفرضت بموجب أمر الالغاء هذا عقوبة السجن لمدة اثني عشر شهراً، أو الغرامة (٢٥٠٠ ليرة اسرائيلية)، أو كلتا العقوبتين على كل من يخالف هذا الامر. كما ان السلطات الاسرائيلية قامت بتشويه

مضامين كتب عديدة من طريق ادخال تعديلات عليها، تضمنت حذف اجزاء من هذه الكتب، وخاصة تلك الصفحات المتعلقة بتاريخ فلسطين، وحق العرب في اراضيهم، وكل ما يتعلق بوحدة الامة العربية، والآيات التي تحض على الجهاد في القرآن الكريم، واحاديث الرسول العربي (صلعم).

الرقابة العسكرية على عرض الافلام السينمائية

«لم تنج الافلام السينمائية من الرقابة العسكرية، حيث أُخضعت، مثلها مثل المواد الصحفية، لمقص الرقيب العسكري. وخلال العام ١٩٦٨ فقط اجيز عرض ٤٠ بالمئة تقريباً من الافلام المقدمة الى الرقيب، بينما أُجيز، في العام ١٩٧٢، ٩٥ فيلماً عربياً فقط من أصل ١٣٤ فيلماً»[٨].

اضافة الى الرقابة والقيود الثقيلة المفروضة على النشر والتوزيع، تعاني الصحف والمجلات الفلسطينية الصادرة في الاراضي العربية المحتلة اشكالاً متنوعة من مضايقة السلطات العسكرية، منها:

١ ـ المنع من التوزيع: استناداً الى الفقرة ٢ من الامر العسكري الرقم ٥٠، الصادر بتاريخ ١١ تموز (يوليو) ١٩٦٧، منعت الصحف والمجلات التالية من التوزيع: «الفجر» الاسبوعية (بالانكليزية)؛ «الطليعة» الاسبوعية (بالعربية)؛ «العودة» الاسبوعية (بالانكليزية)؛ «الكاتب» الشهرية (بالعربية).

٢ ـ استدعاء المحررين للاستجواب، استناداً الى الفقرة ٧ من الامر العسكري الرقم ١٠١، الصادر بتاريخ ٢٧ آب (أغسطس) ١٩٦٧.

٣ ـ فرض اوامر الاقامة الجبرية على رؤساء تحرير العديد من الصحف، بالاضافة الى عدد كبير من المحررين، استناداً الى احكام المادتين ١٠٩ و ١١٠ من قانون الدفاع (الطوارىء) لعام ١٩٥٤.

٤ ـ سحب امتياز العديد من المجلات والمطبوعات .

٥ ـ غلق العديد من المكتبات القائمة على توزيع الصحف والمجلات الفلسطينية ، استناداً الى الفقرة ب /٢ من الامر العسكري الرقم ١١٤٠، الصادر بتاريخ التاسع من حزيران (يونيو) ١٩٨٥.

٦ ـ ابعاد العديد من رجالات الصحافة الوطنية الى خارج فلسطين، استناداً الى احكام المادة ١١٢ من قانون الدفاع (الطوارىء) لعام ١٩٤٥.

٧ ـ فرض الاعتقال الاداري على العديد من الصحافيين دون سبب، ولفترات غير محددة دون محاكمة، ودون توجيه أية تهم اليهم، استناداً الى احكام المادة ١١١ من القانون المذكور.

٨ ـ فرض الاقامة الجبرية على العديد من الصحافيين الفلسطينيين، استناداً الى احكام المادتين ١٠٩ و ١١٠ من القانون ذاته.

ان كل ما تنشره صحف الارض المحتلة، من تقارير صحفية واخبارية، يجرى فحصها بعناية كي تقدم الى جمهور القراء الصورة التي يريدها الرقيب؛ كما ان العبارات التي لا يوافق عليها، بما في ذلك النعوت والاوصاف، يجرى شطبها بصورة منتظمة. وقد تمادى الرقيب في استخدام صلاحياته اللاقانونية، فقام، حتى في الصفحات الادبية، بشطب أية كلمات لها مدلول سياسي مبطن (رمزي) مثل: «سنبلة القمح»، و «التربة»، و«المحبوبة»، لكون الكلمات المذكورة تمثل، في نظره، المستقبل،

والوطن، وحب الارض. أما ما يجيز الرقيب نشره من مواد، فهي العقوبات الجائرة، والصادرة عن محاكمه القمعية بحق المواطنين الفلسطينيين، من حبس وغرامة وكفالة واقامات جبرية ونسف بيوت، الخ، والتي تهدف، من وراء تعميمها، الى ارهاب السكان، وبثّ الهلع في نفوسهم.

وكان نتيجة للضغوط والقيود المفروضة على الحديث السياسي، ان نشأ لون من الادب الرمزي الفلسطيني يحاول الرقيب متابعته. وقانون الرقابة الاسرائيلي يمنع ترك فراغات في مكان المواد المشطوبة، والتي يعمل فيها مقصه؛ لذا، فالكثير من القصائد والقصص القصيرة يبدو مبتوراً وعسيراً على الفهم، بعد تسليط الرقيب العسكري مقصه عليها. أما الصحف العربية الصادرة في المناطق المحتلة العام ١٩٤٨، فتتمتع ببعض حرية؛ لكن حتى هذه الصحف تخضع للرقابة الصارمة عينها، اذا ما اريد توزيعها في الضفة الغربية وقطاع غزة، استناداً الى الامر العسكري الرقم ٥٠، الذي يمنع استيراد الصحف والمطبوعات الاخرى الى الضفة الغربية وقطاع غزة بدون تصريح خاص؛ وهذا التصريح تمنحه السلطات العسكرية من سنة الى أخرى، وفقاً لاحكام الامر المذكور، ولقانون الدفاع البريطاني.

ان طبيعة الصراع العربي ـ الاسرائيلي ليست مبنية فقط على الصراع العسكري البحت، بل على صراع اجتماعي وسياسي واقتصادي؛ لذلك، فان الكثير من الاخبار والمعلومات الاقتصادية والسياسية يجرى مراقبته، ويمنع نشره من مصادره الاولية (يعتقد الكثير من المراسلين الاجانب بأن الغرض من هذه الرقابة هو تحقيق نوع من السيطرة على نوعية صورة اسرائيل في الخارج)[٩]. ومما لاشك فيه، ان هنالك نوعاً من الرقابة الاختيارية التي يفرضها محررو الصحف على انفسهم؛ وهذا ناتج عن فهمهم لطبيعة السلطات الحاكمة؛ كما ان استمرارهم في مهنة الصحافة وخدمة مواطنيهم كثيراً ما يعتمد على وضعهم كصحفيين. وحتى المراسلين الاجانب، عليهم، في بعض الاحيان، ان يقوّموا مقدار ما ينشرونه من اخبار، ومقدار ضررها الاجتماعي والاقتصادي على اسرائيل[١٠].

وفي ظل هذا الوضع من الرقابة الصارمة، المستندة الى مجموعة قوانين واوامر جائرة وبائدة منحت الرقيب الاسرائيلي حرية مراقبة ما ينشر، أو يطبع، أو يقرأ، تعمل الصحافة الفلسطينية بشيء من الثبات والاستمرار، على الرغم من المعاناة اليومية، ووسائل القمع المتجددة.

ملحق

«تعليمات الرقابة العسكرية الموجهة الى الصحف العربية الصادرة في القدس، الرقم ٤٩١٤٠٤، بتاريخ ٢٧ آب (أغسطس) ١٩٨٧.

«الموضوع: أمر بالنسبة الى التزامكم بتعلميات الرقابة.

«١ـ انني انقل اليكم أمراً بشأن التزاماتكم تجاه الرقابة، استناداً الى اوامر الطوارىء لعام ١٩٤٥، وفق المادة الرقم ٩٧، بند فرعي الرقم ٢.

«عليك التقديم لنقد الرقابة المسبق، أو من اجل اجراء فحص قبل عملية النشر، جميع المواد المرتبطة بأمن الدولة، وسلام الجمهور والنظام العام في اسرائيل، أو في منطقة الضفة الغربية، أو في قطاع غزة.

«٢ ـ ومن اجل تبديد الشكوك أوضح:

«(أ) أن التـزام بتقـديم مواد الى نقد رقابتنا المسبق يسري على كل نص مكتوب (بما في ذلك اعلانات)، وخرائط، ولوائح، وصور، ورسوم كاريكاتورية، وجميع النصوص الاخرى.

«(ب) يجب ارفـاق توضيحـات بكـل صورة، أو تخـطيط، وأيضاً العنوان والملاحظات المرفقة للصورة، أو الخارطة، أو اللائحة، والرسم البياني، وكل تخطيط من نوع آخر.

«(ج) يجب ارفاق، وكما ذكرنا سابقاً، مواد كانت وافقت عليها الرقابة، بما في ذلك الصور التي وافقت عليها الرقابة في فرص أخرى، والتي تمت بتوقيع الرقابة.

«(د) الالتزام بأن لا تحتوي العناوين غير المقدمة الى الرقابة تفاصيل (المرتبطة بأمن الدولة أو سلامة الجمهور والنظام العام في اسرائيل أو الضفة الغربية أو قطاع غزة)، اضافة الى ما وافقت عليه الرقابة في جسم المقالة.

«(هـ) يجب عدم تقـديم أخبار مختلفة في الصحيفة بالترتيب الذي بامكانه ان يكشف امر المحظور نشره، أو الذي بامكانه التسبب في الضرر لسلامة الجمهور والنظام العام في اسرائيل، أو الضفة الغربية، أو في قطاع غزة.

«(و) اعلمكم بأن مصدر الخبر هو ليس اداة من الناحية الرقابية. فعليكم تقديم المواد المرتبطة بأمن الدولة وسلامة الجمهور والنظام العام في اسرائيل، أو في الضفة الغربية، أو في قطاع غزة، حتى لو كان مصدرها مصادر رسمية، أو امنية.

«(ز) ان الرقابة تنظر الى الاخبار المقدمة، كنقل مواد عن مصادر اجنبية، كوكالات الانباء أو الصحافة العالمية، كنقل صحيح في محتواه، لكن، اذا تبين، وبعد موافقة الرقابة على هذه الاخبار، أن النقل لم يكن دقيقاً، ستقع مسؤولية الضرر بسلامة الجمهور، أو الضرر بالنظام العام، على كاهل المحرر.

«٣ ـ يجب عليكم ان تحافظوا على ان لا تبقوا بقعاً، أو اشارات أخرى، والتي تشير الى حذف او تشطيب الرقابة.

«٤ ـ انني اوضح ان هذا الامر ليس بديلاً من القوانين والمواد القانونية الاخرى لدولة اسرائيل، مثل:

«(أ) أوامر الحكومة وفق البند ٢٣ د لقانون تعديل الاحكام والعقوبات (أمن الدولة من العام ١٩٥٧).

«(ب) أوامر حصانة المحاكم.

«(ج) اوامر ضد الارهاب، في آب (أغسطس) ١٩٨١.

«(د) أمر الصحافة.

«٥ ـ عليك الالتزام بجميع الاجراءات المطلوبة، وان تلتزم، بشكل دقيق، بتعلميات الرقابة في صحيفتك.

«٦ ـ الامر هو ساري المفعول من يوم استلامه»

الكولونيل ابي غور اريبه

(١) Lowenstein, Ralph L.; "World Press Freedom, 1966", *Freedom of Information Center Report*, No. 181, School of Journalism, University of Missouri, May 1967, p. 5; Lowenstein, "The Daily Press in Israel; An Appraisal After Twenty Years", *Journalism Quarterly*, Vol. 46, Summer 1967, pp. 329 - 330.

كاتب المقالتين استاذ مساعد في قسم الصحافة في جامعة ميسوري في الولايات المتحدة ، حارب مع اليهود في فلسطين العام ١٩٤٨، كمتطوع اميركي. عاد الى اسرائيل ثانية خلال العام ١٩٦٨ استاذاً زائراً، حيث عين رئيساً لقسم الصحافة في جامعة تل ـ أبيب. وقد نشرت له بحوث عدة عن الصحافة الاميركية والصحافة الاسرائيلية، كان أهمها عن الرقابة العسكرية على الصحف في اسرائيل، نشر في المجلة العسكرية *Military Review*.

(٢) عدنان ادريس، **الصحافة الفلسطينية تحت الاحتلال**، القدس: رابطة الصحافيين العرب، ١٩٨٧.

(٣) Lowenstein, *op. cit.*, p. 33.

(٤) تتكون قوانين الدفاع (الطوارىء) لعام ١٩٤٥ من ١٧٠ قانوناً، مقسمة الى ١٥ فصلاً، وهي تبحث في شؤون الرقابة، وتحديد حرية التنقل، وحرية الكلام والصحافة من جميع نواحيها، وكذلك في الاشراف على وسائل النقل وتنظيم استخدام الاسلحة، الخ. وكانت سلطات الانتداب البريطانية في فلسطين اصدرت تلك القوانين لقمع الحركة الوطنية ضد الاحتلال والصهيونية، بالقوة والارهاب.

(٥) **مجموعة الاوامر العسكرية** (اوامر، مناشير، تعيينات)، صادرة عن قيادة الجيش الاسرائيلي في المناطق المحتلة.

(٦) **المصدر نفسه**.

(٧) **المصدر نفسه**.

(٨) ادريس، **مصدر سبق ذكره**.

(٩) *Los Angeles Times*, Oct. 13, 1967.

(١٠) "Speech by James Feron to Journalism Students at Tel Aviv University", *New York Times*, Jan 30, 1968.

المعونات الخارجية والاقتصاد الاسرائيلي

د. محمد عبد العزيز ربيع

تميز ربع القرن الاول من حياة اسرائيل (١٩٤٨ ـ ١٩٧٣) بوضع اقتصادي جيد، حيث ارتفعت معدّلات النمو وانخفضت معدلات البطالة وتحسّنت مستويات المعيشة، عاماً بعد عام. اذ بينما بلغ معدل النمو الاقتصادي، خلال تلك الفترة، حوالى تسعة بالمئة في السنة، تجاوز معدل نمو نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي ٤,٩ بالمئة في السنة. ولقد تمكّنت اسرائيل من تحقيق تلك المنجزات على الرغم من ارتفاع الانفاق على الجيش والعمليات العسكرية، ومعاناة الميزان التجاري من عجز دائم، وتضاعف عدد السكان نتيجة لتزايد اعداد المهاجرين من يهود العالم الى اسرائيل. أضف الى ذلك ان تلك المنجزات تحققت على الرغم من تواضع موارد اسرائيل وثرواتها الطبيعية، وقيامها بشن حربين رئيستين على الدول العربية المجاورة، في السنتين ١٩٥٦ و١٩٦٧. في ضوء ذلك كله، لا بد ان تبدو انجازات اسرائيل الاقتصادية عملاً عظيماً ومثيراً للتساؤلات في آن.

خلال الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٨٢، عاشت اسرائيل فترة سلام لم تتخللها الحروب؛ كما ان معدلات الهجرة اليهودية انخفضت الى درجة كبيرة جداً. الّا ان تلك الفترة شهدت، أيضاً، انخفاض معدلات النمو الاقتصادي وتوقفها عن النمو تقريباً، وارتفاع معدلات البطالة، وازدياد حجم العجز في الميزان التجاري، وتضاعف معدلات التضخم، وتدهور قيمة العملة الاسرائيلية. ولقد استتبع ذلك تراجع معدل النمو الاقتصادي الى ٣,١ بالمئة في السنة، وانخفاض معدل النمو في نصيب الفرد من الناتج القومي الى أقل من واحد بالمئة في السنة.

السنوات الخمس التالية (١٩٨٢ ـ ١٩٨٧) شهدت دخول الاقتصاد الاسرائيلي حالة من الركود والانكماش أدت الى انخفاض معدل النمو الى أقل من واحد بالمئة في السنة[١]، واتجاه معدل نصيب الفرد من الناتج القومي الى التناقص. ونتيجة لذلك، اخذت مستويات المعيشة في الانخفاض التدريجي، حيث بلغت نسبة التراجع، في منتصف العام ١٩٨٧، حوالى عشرة بالمئة عمّا كانت عليه في العام ١٩٨٢[٢]. أما معدل الدخل الفردي، والذي بلغ ٥٥٠٠ دولار في العام ١٩٨٦، فبقي على حاله دون تغير منذ العام ١٩٨٠. في الوقت ذاته، كانت معدلات البطالة في ارتفاع مستمر، ومعدلات الاستثمار في انحدار دائم، ومعدلات التضخم في تصاعد لم يسبق له مثيل. أضف الى ذلك نموّ العجز في الميزان التجاري، واتساع حجم العجز في الميزانية، وارتفاع الديون الخارجية الى ٢٩ مليار دولار[٣].

تتميز اسرائيل، اليوم، بكونها اكثر دول العالم مديونية للخارج، بالنسبة الى نصيب الفرد، واكثرها عجزاً في الميزانية وفي الميزان التجاري؛ كما تتميز، أيضاً، بكونها اكثر دول العالم اعتماداً على الصادرات والواردات، اذا ما قيست الصادرات والواردات بالناتج القومي الاجمالي. أضف الى ذلك اعتماد اسرائيل على المعونات الخارجية، حيث اصبحت، اليوم، اكثر دول العالم اعتماداً على

مصادر الدعم الخارجي، بالنسبة الى قيمة المعونات ونسبتها الى الناتج القومي ونصيب الفرد منها. الى جانب ذلك، عانت اسرائيل، ومنذ بضع سنوات، من تجاوز حجم الميزانية لقيمة الناتج القومي الاجمالي، وتجاوز الديون الخارجية لحجم ذلك الناتج بنسبة ٢٥ بالمئة تقريباً. وفي الواقع، اصبحت اسرائيل، اليوم، الدولة الوحيدة في العالم، وربما في التاريخ أيضاً، التي استطاعت ان تستمر، على الرغم من تجاوز ميزانيتها لناتجها القومي لعدة سنوات متتالية.

لذا، يبدو من الواضح ان اوضاع اسرائيل الاقتصادية الجيدة خلال ربع القرن الاول من تاريخها لم تكن اوضاعاً عادية افرزتها عوامل القوة في الاقتصاد الاسرائيلي؛ كما ان ليس بالامكان تفسيرها في ظل ظروف الحرب وعدم الاستقرار التي عاشتها اسرائيل خلال تلك الفترة. وفي الواقع، جاءت انجازات اسرائيل الاقتصادية، خلال الفترة ١٩٤٨ ـ ١٩٧٣، نتيجة لفعل عوامل كثيرة، معظمها سياسي. ومن اهم تلك العوامل:

١ ـ مصادرة أرض وممتلكات عرب فلسطين خلال الفترة ١٩٤٨ ـ ١٩٤٩، ومصادرة المزيد من الاراضي والممتلكات العربية، والاستيلاء على مصادر النفط المصرية في سيناء، في العام ١٩٦٧.

٢ ـ الحصول على حوالى ٧٠٠ مليون دولار في السنة من حكومة المانيا الاتحادية، كتعويضات مالية ومعونات عسكرية.

٣ ـ الحصول على ما يقارب مليار دولار سنوياً من اليهود خارج فلسطين، على شكل تبرّعات ومنح وهدايا واستثمارات مباشرة في الاقتصاد الاسرائيلي.

٤ ـ معونات اميركية سخية بلغ مجموعها حوالى ٣,٥ مليارات دولار.

مقوّمات الاقتصاد الاسرائيلي

عند قيام اسرائيل في العام ١٩٤٨، أُجبر حوالى نصف سكان فلسطين على ترك بيوتهم وممتلكاتهم تحت التهديد والارهاب الصهيوني. وفور طرد الفلسطينيين من مدنهم وقراهم، قامت القوات الاسرائيلية بالاستيلاء على كل الممتلكات التي تركها الفلسطينيون خلفهم. ومنذ ذلك التاريخ، اعتبرت اسرائيل الممتلكات الفلسطينية جزءاً من الاقتصاد الاسرائيلي؛ كما اعتبرت الدخول، من تأجير البيوت والمصانع والاماكن التجارية والبيارات وغيرها، جزءاً من الناتج القومي للكيان الصهيوني. ولذلك أشارت الاحصاءات الخاصة بالاقتصاد الاسرائيلي الى حدوث نمو اقتصادي مقداره ٢٩,٧ بالمئة في العام ١٩٥١ وحده. ولمّا كان العام ١٩٥١ هو أول عام لبداية جمع الاحصاءات الاقتصادية، وثالث عام لاستيعاب الممتلكات الفلسطينية، فان معدل النمو خلال العامين ١٩٤٩ و١٩٥٠ ربما كان أعلى من معدل نمو العام ١٩٥١ بكثير.

في تعليق على أهمية الممتلكات العربية في بناء الاقتصاد الاسرائيلي، كتب دان بيرس، وهو كاتب واستاذ جامعة اسرائيلي: «ان الممتلكات التي تركها الفلسطينيون كانت من أهم العوامل التي ساهمت في امداد اسرائيل بمقوّمات الوجود؛ ٣٥٠ مستعمرة يهودية من بين ٣٧٠ مستعمرة تم بناؤها خلال الفترة ١٩٤٨ ـ ١٩٥٣ أقيمت على أراض اعتبرت في حينه ' أملاك غائب ' . في العام ١٩٥٤، كان حوالى ثلث سكان اسرائيل يعيشون على اراض من جملة املاك الغائبين؛ كما ان حوالى ثلث المهاجرين الجدد استقروا في مدن كانت ملكاً للعرب. لقد ترك العرب وراءهم مدناً بكاملها، مثل يافا وعكا واللد والرملة وبيسان والمجدل: ٣٨٨ مدينة وقرية، ومعظم أحياء ٩٤ مدينة وقرية أخرى احتوت على

حوالى ربع المباني في اسرائيل. عشرة آلاف دكان ومتجر تركت في أيدي اليهود. خلال الفترة ١٩٥١ ـ ١٩٥٢، انتجت مزارع الحمضيات العربية ١,٥ مليون صندوق، تم تصدير ٤٠٠ ألف صندوق منها الى الخارج. دخل الصادرات الاسرائيلية من الحمضيات العربية كان حوالى عشرة بالمئة من اجمالي دخل اسرائيل من العملات الصعبة، نتيجة للصادرات. في العام ١٩٤٩، كان دخل اسرائيل من صادرات مزارع الزيتون العربية ثالث مصدر للعملات الصعبة، وذلك بعد الحمضيات والاحجار الكريمة»(٤).

جوزف شيشتمان الصهيوني، الذي ساهم في خلق اكذوبة خروج الفلسطينيين من وطنهم باختيارهم، قدم صورة اكثر تفصيلاً في ما يختص بكيفية مساهمة الممتلكات العربية في توطين المهاجرين الجدد من اليهود. ولقد جاء ذلك في كتابه الذي نشره في العام ١٩٥٢، في نيويورك، تحت عنوان «مشكلة اللاجئين الفلسطينيين»:

«ان من الصعب المبالغة في الدور الكبير الذي لعبته الممتلكات العربية في توطين مئات الآلاف من المهاجرين اليهود. ٤٧ مستعمرة زراعية جديدة انشئت على تلك الارض حتى شهر تشرين الاول (اكتوبر) العام ١٩٤٩، كان لها الفضل في استيعاب ٢٥٢٥٥ مهاجراً جديداً. مع حلول ربيع العام ١٩٥٠، اكثر من مليون دونم من اراضي العرب كان تم تأجيرها للمستعمرات اليهودية والمزارعين لانتاج الحبوب. مساحات كبيرة اخرى من ممتلكات الغائبين تم تأجيرها للمستوطنين القدامى، والجدد، من اجل انتاج الخضراوات. وفي منطقة الجنوب، وحدها، تم تأجير ١٥٠ ألف دونم من مزارع العنب للتعاونيات اليهودية؛ كما تمّ تأجير مساحة مماثلة لجمعية اليهود اليمنيين، وجمعية المزارعين، ومجلس اعادة توطين وتحسين احوال الجنود. ولقد نتج عن ذلك توفير ملايين الدولارات على الحكومة والوكالة اليهودية. اذ بينما تراوحت تكاليف توطين العائلة اليهودية من المهاجرين في المستعمرات الجديدة ما بين ٧٥٠٠ ـ ٩٠٠٠ دولار، كانت تكاليف التوطين في القرى العربية المهجورة أقل من ١٥٠٠ دولار. مع نهاية العام ١٩٤٨، كان حوالى ١٧٠ ألف يهودي، معظمهم من المهاجرين الجدد وقدامى رجال الجيش، وذلك الى جانب ٤٠ ألفاً من اليهود القدامى، قد تم اسكانهم في البيوت التي استولت عليها الدولة. سبعون ألف دكان وورشة صناعية ومركز تجاري تمّ، أيضاً، تأجيرها للمهاجرين الجدد. ان وجود بيوت العرب هذه، والتي كانت خالية وجاهزة للسكن، أدى الى حل أكبر مشكلة واجهت السلطات الاسرائيلية، وهي مشكلة استيعاب المهاجرين؛ كما ساهم، ايضاً، في تخفيف الاعباء المالية لعملية الاستيعاب بقدر كبير»(٥).

الصحافي الاسرائيلي توم سيغف قام، أيضاً، بتسجيل ذكرياته بالنسبة الى احداث ١٩٤٨، في كتاب نشر بالعبرية، ووصفته مجلة «نيو آوتلوك» الاسرائيلية بأنه «مثير للدهشة والقلق». اورد سيغف في كتابه: «من بين آلاف المهاجرين من اليهود كان يأتي المئات الى يافا يومياً، حاملين معهم أمتعتهم الشخصية المتواضعة، بحثاً عن بيوت هجرها اصحابها في المدينة التي كان تم الاستيلاء عليها حديثاً. الّا ان القليلين منهم وجدوا ما كانوا يبحثون عنه، وذلك لأن غيرهم من اليهود كانوا استولوا على كل بيت كان صالحاً للسكن. أما بالنسبة الى العرب الذين بقوا في اسرائيل، فان الاحساس بالهزيمة والاهانة والرعب كان يسيطر عليهم. لقد كانت لديهم اسباب قوية للاحساس بالخوف، وذلك لأن الجنود الاسرائيليين لم يتورعوا عن نهب بيوت العرب، حتى في اثناء وجود سكانها فيها. ان عمليات سرقة ونهب ممتلكات العرب، والتي شاركت فيها جميع فئات السكان اليهود، كانت عمليات شاملة خلال حرب ١٩٤٨، وبعدها مباشرة»(٦).

«بينما كانت المنظمات الارهابية اليهودية تقوم بقتل وتشريد عرب فلسطين، قام اسحق تسفي، احد زعماء حزب العمل وأول رئيس لاسرائيل، بتوجيه نداء الى زملائه من الصهيونيين دعاهم فيه الى مصادرة املاك العرب واحتلالها بالقوة دون تأخر. ولقد جاء في ذلك النداء: ' ان الطائفة والقيادات اليهودية التي تقوم بجمع الاموال في الخارج سيكون من الصعب عليها فهم أسباب التأخر، اذا تم الاستيلاء على ٤٠٠ ألف بيت بينما استعمل منها ٧٠ ألفاً فقط لايواء المهاجرين. ان عليكم استغلال كافة البيوت المهجورة فوراً ' »(٧).

عند قيام اسرائيل في العام ١٩٤٨، كانت نسبة اليهود الى جميع سكان فلسطين حوالى ٣١ بالمئة فقط، بينما كانت مساحة الاراضي التي امتلكها اليهود حينئذٍ ستة بالمئة من مجموع أراضي فلسطين. أما عرب فلسطين، فلقد كانت نسبتهم ٦٩ بالمئة من السكان وممتلكاتهم حوالى ٨٨ ـ ٩١ بالمئة من الارض(٨). على الرغم من ذلك، قام الصهيونيون بالاستيلاء على اكثر من ٧٥ بالمئة من أرض فلسطين؛ كما قاموا بتشريد ٩٠ بالمئة من عرب المناطق التي استولوا عليها.

بعد قيام اسرائيل، أصبح عرب فلسطين، الذين حالفهم الحظ ولم يتحولوا الى لاجئين، مواطنين من الدرجة الثالثة في الدولة اليهودية الجديدة. وحتى العام ١٩٦٥، فرض على «عرب اسرائيل» حكم عسكري، حيث كان وزير الدفاع الاسرائيلي يعيّن أحد كبار الضباط الاسرائيليين لينوب عنه في تطبيق القرارات والاحكام العسكرية. وبوجه عام، قامت الادارة العسكرية بسن التشريعات واللوائح بناء على احكام الطوارىء التي طبقها البريطانيون في فلسطين خلال الفترة ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩، والتي استهدفت، في حينه، القضاء على الثورة العربية في فلسطين.

يصف سمحا فلابان تلك الاجراءات بـ «أن قوانين الطوارىء أعطت الجيش والحاكم العسكري سلطات واسعة سمحت لهم بالسيطرة على حياة وممتلكات وعمل وحرية تنقل السكان الذين عاشوا تحت سيطرتهم. لقد جعلت بامكان المسؤول العسكري القيام باعتقال وحبس الناس بدون تهمة، أو محاكمة، ولمدة غير محدودة؛ كما جعلت بامكانه طردهم من وطنهم ومصادرة املاكهم وتدميرها، ومنعهم من العمل وممارسة أي نشاط مهما كان. لقد كان من صلاحياتهم، أيضاً، غلق مناطق كاملة، ولمدد غير محدودة. كل ذلك كان يمارس باسم الأمن دون الحاجة الى برهان لتبرير أي اجراء في المحكمة. وفي الحقيقة، وبناء على أوامر وزير الدفاع، تمّ منح الحاكم العسكري مناعة أدت الى حمايته من تدخل السلطات التشريعية والقضائية»(٩). في العام ١٩٦٥، قام الكنيست الاسرائيلي بالغاء الاحكام العرفية عن «عرب اسرائيل»، وهي الاحكام التي اعيد فرضها في العام ١٩٦٧ على سكان الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان.

بعد استكمال عملية استيعاب الاراضي والممتلكات العربية في جسم الكيان الصهيوني في العام ١٩٥١، بدأت تظهر على الاقتصاد الاسرائيلي عوارض المرض. في العام ١٩٥٢، وكما يدل الجدول الرقم ١، انخفض معدل النمو الاقتصادي الى ٤,٧ بالمئة في السنة، وذلك بعد ان بلغ ٢٩,٧ بالمئة في العام السابق. أما نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي، فقد انخفض الى ٢,٧ بالمئة، وذلك بسبب تواضع معدلات النمو الاقتصادي وتزايد عدد السكان نتيجة للهجرة اليهودية. في العام ١٩٥٣، انكمش الناتج القومي بمقدار ١,٩ بالمئة؛ كما انخفض نصيب الفرد من ذلك الناتج بمقدار ٤,٤ بالمئة. في تلك السنة، بدأت المعونات الالمانية في الوصول الى اسرائيل؛ كما ازدادت حصيلة الدخل من مبيعات سندات اسرائيل. ونتيجة لذلك، تم انقاذ الاقتصاد الاسرائيلي من ورطته الاولى، حيث اخذت معدلات النمو في الارتفاع. الّا ان المعونات الخارجية، والتي كان لها الفضل الاكبر في اخراج

الجدول الرقم ١

معدلات التغير في الناتج القومي ونصيب الفرد من الناتج القومي
ومعدلات الاستهلاك العام والخاص لاسرائيل
خلال الفترة ١٩٥١ ـ ١٩٨٤ (بالمئة)*

السنة	الناتج الاجمالي	نصيب الفرد من الناتج الاجمالي	استهلاك الفرد	الاستهلاك الحكومي
١٩٥١	٢٩,٧	١٠,٠	٤,٠	٢٠,٢
١٩٥٢	٤,٧	٢,٧	–	٣,٩
١٩٥٣	١,٩	٤,٤	٠,٧	٥,١
١٩٥٤	١٩,٩	١٧,٠	١٢,٤	١٧,٠
١٩٥٥	١٣,٩	٩,٩	٤,٣	١٥,٩
١٩٥٦	٩,٢	٤,٥	٤,٦	٤٣,٧
١٩٥٧	٨,٦	٢,٨	١,٤	١٥,٨
١٩٥٨	٧,١	٣,٤	٦,٣	٣,١
١٩٥٩	١٢,٧	٩,٤	٦,٥	٤,٠
١٩٦٠	٦,٦	٣,٨	٤,٢	٦,٧
١٩٦١	١٠,٢	٦,٥	٧,٣	١٧,١
١٩٦٢	١٠,١	٥,٤	٥,٧	١٠,٥
١٩٦٣	١١,٤	٧,١	٥,٧	١١,٢
١٩٦٤	٩,٨	٥,٤	٦,٤	٢,٨
١٩٦٥	٩,١	٥,٤	٥,٤	١٠,٤
١٩٦٦	٠,٨	١,٨	٠,٧	١١,٠
١٩٦٧	٢,٢	١,٠	٠,٩	٣٨,٣
١٩٦٨	١٥,٥	١١,٧	٩,٧	٩,١
١٩٦٩	١٢,٧	٩,٦	٧,٢	١٦,٦
١٩٧٠	٧,٩	٤,٦	٠,٢	٢٦,٣
١٩٧١	١١,١	٧,٧	٢,٥	١,٣
١٩٧٢	١٢,٦	٨,٩	٦,٥	١,٥
١٩٧٣	٤,١	٠,٨	٤,٨	٤٥,٣
١٩٧٤	٥,٥	٢,٤	٤,٥	٢,٨
١٩٧٥	٣,٥	١,٢	٢,٠	١٠,٢
١٩٧٦	١,٨	٠,٣	٢,٥	٩,٧
١٩٧٧	٢,٢	٠,١	٢,٥	١٣,٤

تابع الجدول الرقم ١

السنة	الناتج الاجمالي	نصيب الفرد من الناتج الاجمالي	استهلاك الفرد	الاستهلاك الحكومي
١٩٧٨	٣,٤	١,٢	٥,٨	٨,٤
١٩٧٩	٤,٤	١,٨	٥,٣	٨,٧
١٩٨٠	٢,٧	٠,٣	٥,٠	٩,١
١٩٨١	٤,٦	٢,٨	٩,٠	٦,٣
١٩٨٢	٠,٢	٢,٠	٥,٥	٦,٦
١٩٨٣	٠,٩	–	–	–
١٩٨٤	٠,٥	–	–	–

Statistical Abstract of Israel 1983, Jerusalem, p. 161; Clyde Mark; *The Israel Economy,* Congressional Research Service, 1986, p. 18.*

الاقتصاد الاسرائيلي من حالة الانكماش، أدت الى اخفاء عوامل الضعف دون التعامل معها، وساهمت في تحويل الاقتصاد الاسرائيلي الى اقتصاد تابع، وغير قادر على النمو معتمداً على النفس ودون الاعتماد على مصادر الدعم الخارجية.

من ناحية أخرى، تشير الارقام في الجدول الرقم ١ الى اتجاه معدلات النمو الاقتصادي الى الارتفاع الكبير؛ ومن ثم الى الانخفاض الكبير بسرعة ودون مقدمات. وبسبب كبر حجم التقلّبات التي عاشتها معدلات النمو، فان من الصعب تفسيرها باستخدام أدوات التحليل الاقتصادي المعروفة. وفي الواقع، جاءت تلك التغيرات نتيجة لفعل عوامل خارجة عن الاطر والمعطيات الاقتصادية الاسرائيلية.

ففي العام ١٩٥٢، قام دافيد بن ـ غوريون بتوقيع اتفاقية مع حكومة المانيا الاتحادية، حصلت اسرائيل، بموجبها، على تعويضات مقدارها ١,١ مليار دولار، تم دفعها على مدى ١٢ سنة، ابتداء من العام ١٩٥٣. في السنة عينها، قامت الولايات المتحدة، ايضاً، بمنح اسرائيل معونة مالية مقدارها ٨٤,٤ مليون دولار؛ كما قامت، خلال العامين التاليين (١٩٥٣ ـ ١٩٥٤)، بمنح اسرائيل معونات اضافية بلغ مجموعها ١٤٨,٣ مليون دولار[١٠]. ومع حلول العام ١٩٥٤، بدأت مبيعات سندات اسرائيل في اميركا واوروبا الغربية في جمع مئات الملايين من الدولارات سنوياً. في العام ١٩٥٩، بدأت المؤسسات الالمانية والمواطنون الالمان في شراء سندات اسرائيل والاستثمار في الاقتصاد الاسرائيلي. وفي العام ١٩٦٠، وافقت حكومة المانيا الاتحادية على منح اسرائيل قرضاً مالياً بلغت قيمته ٥٠٠ مليون دولار، وذلك بفوائد رمزية ولفترة سداد مدتها عشر سنوات. بالاضافة الى ذلك، استمرت الولايات المتحدة في تقديم المعونات الى اسرائيل، حيث بلغ مجموع ما حصلت عليه، خلال الفترة ١٩٤٩ ـ ١٩٥٩، حوالى ٥٥٣ مليون دولار.

ان حصول اسرائيل على المعونات الاميركية والالمانية ابتداء من العام ١٩٥٣، واستمرار حصولها على معونات متزايدة من مبيعات السندات وتبرعات اليهود والقروض الميسّرة من المانيا

الاتحادية واميركا ادى الى انتشال الاقتصاد الاسرائيلي من حالة الانكماش التي اصابته في العام ١٩٥٣. وبالتالي ساهمت في دفعه، بقوة، الى أمام. ولذا، استمر الاقتصاد الاسرائيلي في النمو، وبمعدلات مرتفعة نسبياً، وحتى العام ١٩٦٦. اذ بينما شهد الناتج القومي الاجمالي انكماشاً بنسبة اثنين بالمئة تقريباً في العام ١٩٥٣، شهد نمواً قارب ٢٠ بالمئة في العام ١٩٥٤. ولقد جاء ذلك ـ كما اشرنا سابقاً ـ نتيجة للمعونات الكبيرة التي تلقتها اسرائيل خلال العامين ١٩٥٣ و١٩٥٤ من حكومتي المانيا الاتحادية واميركا، ومن عائدات بيع سندات اسرائيل وتبرعات يهود العالم. ومع استمرار تلك المعونات بالتزايد أمكن استمرار الاقتصاد الاسرائيلي في النمو؛ كما أمكن استمرار التحسن في مستويات المعيشة، وفي مقدرة اسرائيل على استيعاب المزيد من اليهود[١١].

على الرغم من استمرار قيام حكومة المانيا الاتحادية بدفع تعويضات ليهود اسرائيل حتى الآن، الّا ان التعويضات التي نصّت عليها اتفاقية العام ١٩٥٢ انتهت في العام ١٩٦٥. الى جانب ذلك، اتجهت المعونات الاميركية الرسمية، في منتصف الستينات، الى التراجع، حيث انخفضت من ٩٣,٤ مليون دولار في العام ١٩٦٢، الى ٣٧ مليون دولار فقط في العام ١٩٦٤. في اثناء ذلك، كانت الاستعدادات الاسرائيلية لشن الحرب في العام ١٩٦٧ تجرى على قدم وساق، وبالتالي استوجبت زيادة الانفاق على الجيش والشؤون الحربية. ونتيجة لذلك، أخذت معدلات النمو الاقتصادي في التراجع التدريجي، حيث انخفض معدل نمو الناتج القومي الاجمالي من ١١,٤ بالمئة في العام ١٩٦٣، الى ٩,١ بالمئة في العام ١٩٦٥، والى أقل من واحد بالمئة في العام ١٩٦٦. وهكذا أوضح الانخفاض الهائل في معدل النمو، فيما بين العامين ١٩٦٥ و١٩٦٦، ثانية، مدى اعتماد الاقتصاد الاسرائيلي على المعونات الخارجية، وعدم قدرته على مواصلة النمو دون استمرار المعونات الخارجية وتزايدها عاماً بعد عام.

بعد قيام اسرائيل، في العام ١٩٦٧، بخوض اكبر حروبها ضد الدول العربية المجاورة، ونجاحها في احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة وسيناء والجولان، اضطرت الى نشر قواتها داخل «المناطق المحتلة» وعلى الحدود الجديدة، وانفاق الكثير من الاموال لتعويض الخسائر في المعدات. الّا ان ارتفاع النفقات العسكرية لم يمنع الاقتصاد الاسرائيلي من النمو، وذلك على خلاف ما حدث في الدول العربية التي اعتدت عليها اسرائيل، الاردن وسوريا ومصر. وفي الواقع، شهد العام ١٩٦٨ نمواً اقتصادياً كبيراً للغاية؛ اذ ارتفع معدل النمو من ٢,٢ بالمئة في العام ١٩٦٧، الى ١٥,٥ بالمئة في العام ١٩٦٨، وهو حدث مخالف لمنطق الامور، وذلك في ضوء ارتفاع تكاليف الحرب واعادة تسليح الجيش الاسرائيلي.

ان استيلاء اسرائيل على املاك الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وعلى آبار النفط المصرية في سيناء، كان بمثابة معونة اجنبية وثروات هائلة ساعدت اسرائيل في تغطية نفقات الحرب، وامدّتها بمصادر جديدة للدخل والانتاج. وبالاضافة الى ذلك، قامت اسرائيل بتحويل المناطق المحتلة الى سوق لمنتجاتها الصناعية والزراعية ومصدراً رخيصاً للعمالة[١٢].

فوائد الاحتلال الاقتصادية

بعد احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان، قامت الحكومة الاسرائيلية بمصادرة املاك سكان تلك المناطق الذين تركوا ممتلكاتهم وبيوتهم بسبب الحرب، واولئك الذين كانوا، وقت الحرب، يعيشون في الخارج. ولقد استمرت سياسة الاستيلاء على أراضي العرب، فيما بعد، تحت ستار

الأمن، بينما كان الهدف الحقيقي يشير الى الرغبة في تفريغها من سكانها، وتحويلها الى مستعمرات يهودية. وتبعاً لدراسة اعدها «مشروع معلومات الضفة الغربية»، الذي يشرف عليه ميرون بنبينستي، نائب رئيس بلدية القدس الغربية سابقاً، تم، حتى العام ١٩٨٥، الاستيلاء على ٥٢ بالمئة من أراضي الضفة الغربية(١٣). وفي قطاع غزة، وعلى الرغم من كونه من اكثر بقاع العالم كثافة سكانية، قامت السلطات الاسرائيلية بالاستيلاء على حوالى ثلث الاراضي. الى جانب ذلك، ادى احتلال سيناء الى استيلاء اسرائيل على آبار النفط المصرية، والقيام باستغلالها خلال الفترة ١٩٦٧ ـ ١٩٧٥، وبالتالي الحصول على حوالى ثلث حاجتها من النفط مجاناً. وبسبب محدودية مصادر المياه في اسرائيل، تم استيلاء السلطات الاسرائيلية، أيضاً، على مصادر المياه في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث أصبحت اسرائيل، اليوم، تتحكم، تحكماً مطلقاً، في تلك المصادر، وتحصل على حوالى ثلث حاجتها من المياه من الضفة الغربية(١٤).

ذكر الاقتصادي الاسرائيلي سمحا بحيري ان سيطرة اسرائيل على اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة «هو جزء من العلاقة الاستعمارية الكلاسيكية، خاصة عندما تؤخذ عملية بناء المستعمرات بعين الاعتبار؛ اذ بدأت مع الاحتلال عملية تكامل اقتصادي تحت سيطرة اسرائيل. ولقد قامت عملية التكامل تلك على أساس النموذج الاستعماري الذي تعامل مع المناطق المحتلة كسوق اضافي لمنتجات اسرائيل من البضائع والخدمات، من جهة، ومصدر رخيص لعناصر الانتاج لدعم الاقتصاد الاسرائيلي، من جهة أخرى. ولذا، اشتملت عملية الاستعمار، أيضاً، على مصادرة الاراضي والمياه وبناء المستعمرات اليهودية بشكل مكثّف»(١٥).

ان التجارة بين المناطق المحتلة واسرائيل تظهر مدى تبعية تلك المناطق للاقتصاد الاسرائيلي، وبالتالي طبيعة النموذج الاستعماري الذي قامت اسرائيل بتطبيقه على عرب فلسطين. في العام ١٩٨٦، بلغت صادرات اسرائيل لقطاع غزة والضفة الغربية (فيما عدا القدس) ٧٨٠ مليون دولار، أو ما يعادل ٩٠ بالمئة من واردات تلك المناطق. وفي المقابل، بلغت صادرات الضفة والقطاع الى اسرائيل ٢٨٩ مليون دولار، او ما يعادل ٧٣ بالمئة من صادرات تلك المناطق(١٦). وبسبب ارتفاع نسبة الواردات من اسرائيل والصادرات اليها، اصبحت وكأنها المصدر الوحيد لواردات الضفة والقطاع، والسوق الرئيس لمنتجاتها القابلة للتصدير.

من ناحية أخرى، قامت الضفة الغربية باستيعاب ١١ بالمئة من جميع صادرات اسرائيل، و١٤ بالمئة من صادرات القطاع الصناعي الاسرائيلي، و٢٢ بالمئة من صادرات القطاع الصناعي اذا استثنيت الاحجار الكريمة والاسلحة(١٧). وبذلك اصبحت الضفة الغربية وقطاع غزة ثاني أهم اسواق التصدير الاسرائيلية بعد الولايات المتحدة الاميركية(١٨). أما واردات اسرائيل من الضفة والقطاع، فان نسبتها لم تتجاوز ثلاثة بالمئة من مجموع الواردات الاسرائيلية. وحتى تلك النسبة، على الرغم من تواضعها، لا تمثل حقيقة حجم صادرات الضفة والقطاع الى اسرائيل، وذلك لأن معظم واردات اسرائيل كان من المنسوجات والملابس والمنتوجات الجلدية التي قامت الشركات الاسرائيلية بالتعاقد مع منتجين عرب على تصنيعها وتوريدها لهم بسبب رخص تكلفة العمل في المناطق العربية. ولذلك، فان ارباح الانتاج كافة، المتعلقة بتوريد المواد الخام ونقل المنتوجات المصنّعة وتسويقها وتصديرها، تعود الى رجال الاعمال اليهود(١٩). بينما تقتصر الفوائد التي تعود الى العرب من تلك العمليات على خلق بعض فرص العمل للعمال. وفي الواقع، تمنع السلطات الاسرائيلية قيام المنتجين العرب بتصدير منتجاتهم الى اسرائيل، الّا باذن خاص، نادراً ما حصل عليه أي منتج عربي.

ذكر استاذ الجامعة الاسرائيلي، يسرائيل شاحاك، ان السلطات الاسرائيلية سنّت مختلف القوانين التي تحول دون قيام العرب بمنافسة البضائع الاسرائيلية. ومن اجل القضاء على أي احتمال لقيام منافسة للصادرات الاسرائيلية، فرضت اسرائيل على فلسطينيي المناطق المحتلة قانوناً أدى الى[٢٠]:

(أ) حظر تصدير المنتوجات العربية الى أي بلد في العالم تقوم اسرائيل بتصدير المنتوجات ذاتها اليه.

(ب) منع قيام أية صناعة جديدة في المناطق المحتلة من المحتمل ان تنافس الصناعة الاسرائيلية في المستقبل.

انسجاماً مع تلك الفلسفة، قال اسحق رابين، في العام ١٩٨٥: «ان الحكومة الاسرائيلية لن تبادر بتنمية المناطق [المحتلة]؛ كما انها لن تمنح التصاريح للتوسع في قطاع الزراعة او الصناعة»[٢١].

ان نسبة عدد سكان الضفة الغربية وقطاع غزة من الفلسطينيين الى سكان اسرائيل تزيد على الثلث. الّا ان الناتج القومي الاجمالي لتلك المناطق لا يتجاوز سبعة بالمئة من الناتج القومي الاجمالي لاسرائيل. ولذلك، بلغ نصيب الفرد من الناتج القومي في الضفة والقطاع، في العام ١٩٨٥، حوالى ٧٥٠ دولاراً في السنة، بينما بلغ نصيب الفرد من سكان اسرائيل، في المقابل، حوالى ٥١٠٠ دولار في السنة[٢٢]. من ناحية أخرى، بلغ الانفاق العام على الادارة الحكومية والأمن والخدمات في الضفة والقطاع ١٣٠ مليون دولار في السنة، أي مئة دولار تقريباً للفرد[٢٣]. وفي المقابل، بلغ الانفاق العام في اسرائيل (فيما عدا الانفاق على الجيش) حوالى ١٤ مليار دولار في السنة، أي حوالى ٣٠٠٠ دولار للفرد. الى جانب ذلك، بلغت الاستثمارات في آلات ومعدات الانتاج في المناطق المحتلة حوالى ١,٥ بالمئة من الاستثمارات المشابهة في اسرائيل، على الرغم من كون الاستثمارات في اسرائيل قليلة للغاية[٢٤].

كتب سمحا بحيري ان انخفاض معدلات النمو الاقتصادي في كل من اسرائيل والمناطق المحتلة حالت دون حدوث نمو في نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي منذ العام ١٩٨٠[٢٥]. وبناء على المعلومات التي جمعها بنبينستي حدث، خلال تلك الفترة، تراجع في الناتج الزراعي للضفة والقطاع بمعدل ٤,٥ بالمئة في السنة[٢٦]. أما رئيس تحرير جريدة «عل همشمار» الاسرائيلية، فكتب انه «نتيجة لركود الاقتصاد الاسرائيلي بشكل مستمر وتراجع قدرته الانتاجية، قامت اسرائيل بخنق اقتصاديات المناطق المحتلة»[٢٧].

ان صادرات اسرائيل الى المناطق المحتلة تجاوزت وارداتها في كل سنة، منذ الاحتلال في العام ١٩٦٧. اذ بينما بلغ الفائض في الميزان التجاري الاسرائيلي مع الضفة والقطاع ٥٨ مليون دولار في العام ١٩٦٩، تجاوز ٤٠٦ ملايين دولار في العام ١٩٨٥، ووصل ٤٩١ مليون دولار في العام ١٩٨٦. ولّما كانت الاحصاءات الاسرائيلية الخاصة بالضفة الغربية لا تشمل القدس، وذلك لأن اسرائيل تعتبرها جزءاً من اسرائيل، فان الفائض الحقيقي هو في حدود ٦٠٠ مليون دولار في السنة. الى جانب ذلك، يستفيد الاقتصاد الاسرائيلي من السياحة الى الضفة والقطاع، خاصة زيارات الاهل والاقارب من العاملين في الخارج، في اثناء العطل الصيفية، بما يعادل ٥٠٠ مليون دولار في السنة[٢٨]. ولذا، يساهم قطاعا السياحة والتجارة في الضفة والقطاع بدعم الكيان الصهيوني بحوالى ١,١ مليار دولار سنوياً.

في العام ١٩٨٧، بلغ عدد المستوطنين اليهود الذين كانوا يسكنون في الضفة الغربية وقطاع غزة حوالى ٦٥ ألفاً. وبينما سمح لهؤلاء بالحصول على كل كميات المياه التي يحتاجونها، وبالقدر الذي يريدونه، لم يسمح لعرب الضفة والقطاع بزيادة استهلاكهم من المياه في القطاع الزراعي منذ العام ١٩٦٧[٢٩]. واذا اضيفت الفوائد التي تحصل عليها اسرائيل من مياه الضفة والقطاع واستغلال الاراضي التي تم الاستيلاء عليها الى الفوائد التي تحصل عليها من قطاعي التجارة والسياحة، فان المجموع قد يزيد على ٢,٥ مليار دولار سنوياً.

وفوق ذلك كله، يعمل حوالى مئة ألف عامل فلسطيني من الضفة الغربية وقطاع غزة في اسرائيل، خاصة في قطاعي التشييد والبناء والخدمات. في العام ١٩٨٦، بلغت نسبة عرب الضفة والقطاع العاملين في اسرائيل حوالى ٦,٥ بالمئة من مجموع العاملين في الاقتصاد الاسرائيلي. الا ان تلك النسبة بلغت حوالى ٤٦ بالمئة من العاملين في قطاع المقاولات، و٣٠ بالمئة من العاملين في قطاع الزراعة، و١٤ بالمئة من العاملين في قطاع الصناعة[٣٠].

في العام ١٩٨٦، بلغ مجموع العاملين من ابناء الضفة الغربية وقطاع غزة، بوجه عام، حوالى ٢٦١٢٠٠ شخص، ١٦٧٠٠٠ من الضفة الغربية و٩٤٢٠٠ من قطاع غزة. من بين هؤلاء ١١٥٧٠٠، أو ٦٩,٣ بالمئة من ابناء الضفة الغربية، كانوا يعملون في اقتصاد الضفة، بينما عمل ٥١٣٠٠، أو ٣٠,٢ بالمئة، في الاقتصاد الاسرائيلي. اما بالنسبة الى العاملين من ابناء قطاع غزة، فان ٥٠٨٠٠، أو ٥٣,٩ بالمئة، كانوا يعملون في اقتصاد القطاع، بينما عمل ٤٣٤٠٠، أو ٤٦,١ بالمئة، في الاقتصاد الاسرائيلي. وهذا يعني ان ما يزيد على ٣٦ بالمئة من مجموع العاملين من عرب الضفة والقطاع كانوا يعملون في اسرائيل، ويساهمون في بناء الاقتصاد الاسرائيلي. اضف الى ذلك، ان حوالى ٢٥ بالمئة من المجموع العام كانوا يعملون في الضفة والقطاع لحساب اسرائيل، ويقومون بانتاج ما تحتاجه الشركات الاسرائيلية من بضائع[٣١]. وبالتالي تكون نسبة العاملين من ابناء الضفة والقطاع في الاقتصاد الاسرائيلي، داخل اسرائيل وفي «المناطق المحتلة»، حوالى ٦١ بالمئة من مجموع العاملين.

اضافة الى توفير الايدي العاملة الرخيصة، يقوم العاملون في الاقتصاد الاسرائيلي بخدمة اسرائيل ودعمها، من خلال ما يلي:

١ ـ مساعدة المنتوجات الصناعية، والزراعية، على المحافظة على قدرتها التنافسية في الاسواق العالمية، وذلك بسبب تدني رواتب العمال العرب وقيام الاسرائيليين باستغلالهم.

٢ ـ شغل الوظائف المتواضعة، كأعمال البناء والتنظيف؛ وهي وظائف يبتعد منها الاسرائيليون ويأنفون من ممارستها، وبالتالي اعطاء اسرائيل مجالاً أكبر لتنمية القطاعات الصناعية التي تحتاج الى كفاءات ومهارات علمية وفنية عالية، كصناعة الالكترونيات والصناعات الحربية.

٣ ـ المساهمة في تضييق حجم العجز في الميزانية الحكومية، وذلك لأن القانون الاسرائيلي يجبر العمال العرب على دفع الضرائب والتأمينات الاجتماعية دون ان يعطيهم حق الاستفادة من الخدمات الحكومية والتأمينات الصحية وغيرها.

٤ ـ المساعدة في تسويق الكثير من المنتوجات الاسرائيلية التي يتعاملون بها، وبالتالي زيادة الصادرات الاسرائيلية في المناطق المحتلة.

على الرغم من الفوائد الكثيرة التي تعود على الاقتصاد والمجتمع الاسرائيليين من العمال

العرب، فان هؤلاء يتعرضون لكل أنواع الاهانة والاستغلال من اليهود، خاصة في اثناء انتقالهم من الضفة والقطاع الى اسرائيل والقيام باجتياز الحدود، او ما يطلق عليه «الخط الاخضر». وفي محاولة لوصف اوضاع العرب تحت حكم الاحتلال الاسرائيلي، كتب روبرت زلنك، في العام ١٩٨٦، وهو اميركي عمل مراسلاً لمحطة تلفزيون A.B.C. في اسرائيل لمدة طويلة، ما يلي:

«ان العربي الذي يسكن في المناطق المحتلة يجد ان من المستحيل عليه تصدير منتجات غذائية الى اسواق تقوم اسرائيل بالتصدير اليها، او بيع بضائع في اسرائيل، او البدء بمشروع تجاري، او صناعي، من الممكن ان ينافس البضائع الاسرائيلية، او المشاركة في اجتماع سياسي، او الحصول على تصريح لانشاء مصرف، او حفر بئر ماء. اكثر من نصف اراضي الضفة الغربية وحوالى ثلث اراضي قطاع غزة تمّت مصادرتها من قبل السلطات الاسرائيلية. خمسون بالمئة من قوة العمل في قطاع غزة أُجبرت، بحكم ظروف الاحتلال، على القبول بأعمال يدوية داخل الخط الاخضر. ومن خلال الابتزاز والاستغلال، قامت اسرائيل ببناء علاقة تجارية مع المناطق المحتلة، سمحت لها بالحصول على فائض قارب نصف مليار دولار. ان الآثار السلبية واعباء الاوضاع الاقتصادية المتدهورة في اسرائيل وقعت على كاهل الفلسطينيين الخاضعين للاحتلال. في الواقع، اليوم، ومنذ العام ١٩٦٧... ان العدالة الاقتصادية والسياسية لم تدخل، بعد، الضفة الغربية وقطاع غزة»[٣٢].

ميرون بنبينستي، كان اكثر تحديداً في وصف معاملة الاسرائيليين واستغلالهم للعمال الفلسطينيين. اذ قال: «ان العمال الفلسطينيين، والذين يفترض قيام الهيئات الحكومية والاتحادات العمالية بحماية حقوقهم، بسبب كونهم عمالاً قانونيين، يتعرضون للتفرقة ويعانون من عدم الاهتمام الرسمي والعمالي بحاجاتهم وحقوقهم الاساسية. بوجه عام، ليس من حقهم الحصول على أجور شهرية، أو اجازات مرضية، او اجازات سنوية، او مكافآت عمل، او مكافآت نهاية خدمة، او أقدمية في العمل، او خدمات اجتماعية وتعليمية، الخ، كالتي يحصل عليها زملاؤهم من العمال اليهود. وبالاضافة الى ذلك، تمارس التفرقة ضدهم، بشكل رئيس في مجالات الضمانات الاجتماعية والتأمينات الصحية والتقاعد. اذ على الرغم من قيام الحكومة باقتطاع ٢٠ بالمئة من دخل العامل، حيث يتم تحويل قيمة الاقتطاع مباشرة الى الحكومة، كمساهمة في صندوق الضمانات الاجتماعية، فان العمال الفلسطينيين لا ينتفعون من خدمات ذلك الصندوق. ان المبالغ الكبيرة التي دأبت الحكومة على اقتطاعها من أجور العمال منذ العام ١٩٦٧ لا تصل الى مركز التأمين الوطني، بل يتم تحويلها مباشرة الى خزانة الدولة والاحتفاظ بها هناك حتى يتم البتّ في مستقبل المناطق المحتلة. في اثناء ذلك، أجبر الفلسطينيون على العيش دون تعاقد، ودون علاوات للاطفال، ودون تعويضات في حالة الاصابة في اثناء العمل وفقدان الوظيفة بسبب البطالة. ان الاموال التي اقتطعت من اجورهم، على مدى عقدين من الزمن، والتي وصلت الى مبالغ كبيرة، لا تستخدم، اليوم، لتأمين مستقبلهم؛ ولذا، لا بد من اعتبارها ضريبة احتلال وعملية استنزاف اضافية لامكانات الفلسطينيين المتواضعة جداً»[٣٣].

وبناء على تقديرات بنبينستي، تبلغ حصيلة ضريبة الاحتلال، منذ العام ١٩٦٧، وحتى العام ١٩٨٧ حوالى ٨٠٠ مليون دولار[٣٤]. الى جانب ذلك، تقوم السلطات الاسرائيلية بتحصيل ضرائب على النشاطات التجارية والمهنية بوجه عام، يستخدم دخلها لتمويل نفقات الادارة العسكرية في المناطق المحتلة. في العام ١٩٨٥، بلغت حصيلة تلك الضريبة ١٤٠ مليون دولار، أنفقت منها سلطات الاحتلال ١٣٠ مليوناً في العام ١٩٨٦[٣٥]. وكما أشرنا سابقاً، يبلغ نصيب الفرد من الانفاق الحكومي على الخدمات كافة في المناطق المحتلة حوالى مئة دولار للفرد في السنة، وذلك في مقابل ٣٠٠٠ دولار

للفرد الاسرائيلي. ولذا، بينما يتمتع الاسرائيليون بمستويات معيشية مرتفعة، وخدمات حكومية جيدة، يعاني سكان الضفة والقطاع من تدني مستوى أنواع الخدمات كافة وانعدام بعضها الآخر.

يتضح من الارقام والحقائق التي أشرنا اليها أعلاه ان اسرائيل قامت بتحويل المناطق المحتلة الى اسوأ مثال للتبعية والتخلف المفروض من الخارج. اذ ان اعتماد المناطق المحتلة على اسرائيل للحصول على ٩٠ بالمئة من الواردات، وتصريف ٧٣ بالمئة من الصادرات، وايجاد فرص العمالة لحوالى ٦١ بالمئة من قوة العمل، يجعل تبعية تلك المناطق لاسرائيل تبعية مطلقة تقريباً. اما التخلف المفروض من الخارج، فتعكسه وتكرسه القوانين الاسرائيلية التي أدت الى مصادرة اكثر من ٥٠ بالمئة من اراضي السكان، واحكام السيطرة على الموارد الطبيعية كافة من مياه ومعادن، ومنع الاستثمار في قطاعات الصناعة والزراعة، وحرمان المنتجين من التسويق في اسرائيل، او تطوير اسواق جديدة في اوروبا واميركا.

أما في ما يتعلق بحقوق العرب السياسية والانسانية والقانونية تحت حكم الاحتلال، فيمكن القول ان ليس لها وجود. اذ يصف الاستاذ الجامعي الاسرائيلي افيشاي مرغليت ديمقراطية اسرائيل بأنها «ديمقراطية الاسياد» تجاه العبيد. كتب مرغليت في مقالة نشرها في «يديعوت احرونوت»: «ان الاسياد اليهود يتمتعون بكل فوائد الديمقراطية، بينما يقوم العبيد بالخدمة فقط. ان لهذا الوضع اسماً آخر؛ انه اسم رذيل ولكنه اسم مناسب، انه التفرقة العنصرية. ان نظام التفرقة العنصرية (في جنوب افريقيا) ولد في الفترة عينها التي ولدت فيها اسرائيل. ويهدف ذلك النظام، كما تقول قوانينه، الى الحفاظ على نقاء وشخصية الجنس الابيض داخل الدولة، وذلك مع الحفاظ على شخصية المواطنين الاصليين مع منح هؤلاء حق تطوير سلطة ذاتية لادارة شؤونهم وحكم انفسهم. البيض والسود تفصلهم القوانين والحدود التي تفصل أماكن سكن كل جنس على حده. اما السود الذين يعملون في مناطق البيض، حتى ولو كان عملهم دائماً، فانهم يعتبرون عمالاً مؤقتين؛ كما تعتبر اقامتهم مؤقتة؛ وبالتالي، لا تخوّلهم تلك الاقامة حق الحصول على أية حقوق سياسية او اجتماعية. اذا استبدلت كلمتي يهودي وعربي بكلمتي ابيض واسود، فان الصورة داخل اسرائيل تصبح واضحة وعلى حقيقتها»[٣٦]. أضاف الكاتب الاسرائيلي تامار بيليك، ان «ممارسات اسرائيل تخالف القانون الدولي وتتنافى مع القيم الانسانية، خاصة في ما يتعلق بعملية مصادرة الاراضي واقامة المستوطنات عليها». اما بالنسبة الى معاملة الفلسطينيين، فيقول بيليك ان «على السكان الحصول على تصريح من السلطات لكل خطوة يقومون بها؛ اذ من المحظور عليهم ترك المناطق التي يعيشون فيها دون تصريح؛ واذا تركوا، فان عليهم الرجوع في تاريخ محدد، والاّ فقدوا حقهم في العودة الى وطنهم. انهم بحاجة الى رخصة لزراعة شجرة، او شجيرة، وجني محصول البصل، وقبول تبرعات مالية، وتحويل نقود الى الخارج، وممارسة المحاماة، وتأسيس جمعية خيرية، وارسال مواد مطبوعة الى خارج المناطق التي يعيشون فيها»[٣٧].

ان قانون التفرقة العنصرية في جنوب افريقيا، على الرغم من قسوته وانعدام انسانيته، يعتبر أقل اضطهاداً للسود من قوانين التفرقة العنصرية التي تمارسها اسرائيل ضد عرب فلسطين. اذ بينما يحول نظام الاقلية البيضاء في جنوب افريقيا دون قيام البيض بالسكن في مناطق السود، فان نظام التفرقة العنصرية الاسرائيلي يسمح، بل ويشجع أيضاً، قيام اليهود بالاستيلاء على اراضي العرب واقامة المستعمرات اليهودية عليها. وبينما يسمح نظام جنوب افريقيا باقامة السود مؤقتاً في مناطق البيض، فان نظام اسرائيل يمنع العرب ليس فقط من الاقامة في اسرائيل، بل وايضاً من المبيت،

ولو ليلة واحدة، في مناطق اليهود. ولذا، اصبحت اوضاع عرب فلسطين تحت حكم الاحتلال الاسرائيلي اكثر سوءاً من أوضاع السود في جنوب افريقيا؛ كما أصبح نظام التفرقة العنصرية الاسرائيلي اكثر قسوة وأقل احساساً بالانسانية من نظام التفرقة العنصرية في جنوب افريقيا.

في افتتاحية نشرتها مجلة «نيو آوتلوك» حديثاً، جاء: «اذا كان لامرأة فلسطينية ثلاثة اطفال، اثنان منهم ولدا في المناطق المحتلة والثالث ولد بينما كانت في الخارج، فانه لن يكون للثالث حق الاقامة في المناطق المحتلة». ثم سألت المجلة عن نفاق اليهود الذين يحاولون حشد الرأي العام العالمي لدعم موقفهم الذي يطالب بحق يهود الاتحاد السوفياتي في الهجرة والالتحاق بعائلاتهم وأقاربهم الذين يعيشون في الخارج، بينما يقفون ضد الفلسطينيين الذين يطالبون بحق الالتحاق بعائلاتهم الذين يعيشون في المناطق المحتلة[٣٨].

بتاريخ ١٩٨٧/٦/٣، ذكرت جريدة «الواشنطن بوست» ان الشبان الفلسطينيين في المناطق المحتلة يلاقون معاملة قاسية وغير انسانية من سلطات الاحتلال الاسرائيلي. اذ بينما بلغ عدد اولئك الشبان الذين تم اعتقالهم، مرة واحدة على الاقل خلال حياتهم، حوالى ٢٥٠ ألف شخص، بلغ عدد من تم طردهم من وطنهم منذ العام ١٩٦٧ اكثر من ١٢١٥ شخصاً. اما المنازل التي قامت سلطات الاحتلال بتدميرها وتشريد سكانها، كجزء من سياسة العقاب الجماعي، فيزيد عددها على ١٣٠٠ منزل[٣٩]. أما احصاءات الصليب الاحمر الدولي، فتشير الى حدوث حوالى نصف مليون حالة اعتقال لأسباب أمنية، منذ الفترة ١٩٦٧ ـ ١٩٨٧[٤٠]. ومنذ بدء الانتفاضة الشعبية في ١٩٨٧/١٢/٩، أخذت الارقام السابقة في التزايد المتسارع، وذلك بسبب قسوة قوات الاحتلال ووحشية ردود فعلها.

آثار حرب تشرين الاول (اكتوبر) في الاقتصاد الاسرائيلي

ان الفوائد التي جنتها اسرائيل من التجارة مع المناطق المحتلة، واستغلال الموارد الطبيعية والبشرية والسياحية لتلك المناطق، خاصة العمالة والنفط والمياه، مكّنت الاقتصاد الاسرائيلي من معاودة النمو وتحقيق تقدم ملموس في مختلف المجالات. اذ بينما بلغ معدل النمو الاقتصادي أقل من واحد بالمئة في العام ١٩٦٦، تجاوز ذلك المعدل عشرة بالمئة في السنة خلال الفترة ١٩٦٧ ـ ١٩٧٢. في العام ١٩٧٣، ونتيجة لحرب تشرين الاول (اكتوبر)، انخفض معدل النمو الاقتصادي الى ٤,١ بالمئة، وذلك بعدما كان وصل الى ١٢,٦ بالمئة في العام ١٩٧٢. وقبل نهاية الحرب، قامت اميركا بامداد اسرائيل بالمعدات الحربية التي احتاجتها لمواصلة العدوان؛ كما قامت بمنحها معونات اقتصادية وعسكرية بلغت ٢,٦٥ مليار دولار في العام ١٩٧٤. ولقد كان لتلك المعونات الاثر الاكبر في اعادة بناء الجيش الاسرائيلي وايقاف التدهور في الوضع الاقتصادي، والمالي، للكيان الصهيوني.

في العام ١٩٧٥، انخفضت المعونات الاميركية الى ٨٠٣ ملايين دولار، أي الى ما يعادل ثلث معونات العام ١٩٧٤ تقريباً؛ كما اضطرت اسرائيل الى اعادة آبار النفط في سيناء الى مصر بعد اتفاقية فك الارتباط على الحدود المصرية. نتيجة لذلك، بدأت معدلات النمو الاقتصادي في التراجع، حيث انخفضت من ٥,٥ بالمئة في العام ١٩٧٤، الى ٣,٥ بالمئة في العام ١٩٧٥، والى ١,٨ بالمئة في العام ١٩٧٦. ولقد جاء ذلك ليؤكد، مجدداً، مدى اعتماد اسرائيل على المعونات الخارجية، من ناحية، وضعف قدرتها على العيش بالاعتماد على نفسها وامكاناتها الذاتية، من ناحية أخرى. وفي ضوء ذلك، عادت اميركا الى رفع مستوى المعونات، حيث بلغ المعدل السنوي، خلال الفترة ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠، حوالى ٢,٦٦ مليار دولار.

لقد أدت حرب تشرين الاول (اكتوبر) الى تحطيم فرضيتين من فرضيات سياسة اسرائيل واميركا تجاه البلاد العربية. اذ بينما أدت المعارك الى تحطيم اسطورة تخلف الجندي العربي، وبالتالي اثبات قدرة العرب على شن حرب ناجحة ضد اسرائيل، اوضحت الخسائر الكبيرة التي الحقها العرب باسرائيل ان احتلال الضفة والقطاع وسيناء والجولان لا يوفر لاسرائيل الأمن، ولا يقلل من مخاطر تعرضها لحرب عربية. ونتيجة لذلك، بدأ قطاع من الاسرائيليين يطالب بالانسحاب من الاراضي المحتلة مقابل معاهدة سلام مع العرب؛ بينما بدأ البعض الآخر يفقد الايمان بالصهيونية ويبحث عن مكان يهاجر اليه. اما المؤسسة الحاكمة، وبسبب عقيدتها القائمة على الاحتلال، فلم تجد أمامها سبيلاً سوى التركيز على بناء قوة عسكرية أكبر من الاولى، دون اعتبار للتكاليف المالية والابعاد السياسية.

خلال الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٦٥، وجهت اسرائيل حوالى عشرة بالمئة من ناتجها القومي الاجمالي لشؤون الجيش والحرب. بعد العام ١٩٦٧، ونتيجة للقيام باحتلال المزيد من الاراضي العربية، أخذت ميزانية الشؤون العسكرية في التزايد، حيث بلغت ما يعادل ٢٦ بالمئة من الناتج القومي الاجمالي في العام ١٩٧٠. وفي العام ١٩٧٣، وبسبب الحاجة الى اعادة بناء الجيش الذي كاد ان يهزم امام الجيوش العربية، استهلكت ميزانية الجيش حوالى ٣٢ بالمئة من اجمالي الناتج القومي لتلك السنة[٤١]. وتوضح الارقام في الجدول الرقم ٢ ان ميزانية وزارة الحرب الاسرائيلية اتجهت، في اثناء فترات الاستقرار على الجبهات العربية، الى الانخفاض النسبي، واتجهت، خلال سنوات الحرب، الى الارتفاع المتسارع.

الجدول الرقم ٢

النفقات العسكرية الاسرائيلية

بالنسبة الى الناتج القومي الاجمالي*

الفترة	النسبة (٪)
١٩٥٠ ـ ١٩٥٥ (حتى حرب السويس في العام ١٩٥٦)	٧,١
١٩٥٦ ـ ١٩٦٦ (حتى حرب حزيران ـ يونيو ١٩٦٧)	٩,٧
١٩٦٧ ـ ١٩٧٢ (حتى حرب تشرين الاول ـ اكتوبر ١٩٧٣)	٢١,٠
١٩٧٣ ـ ١٩٧٨ (حتى معاهدة كامب ديفيد)	٣٠,٠
١٩٧٩ ـ ١٩٨٦	٢١,٩

*"Military and Colonial Aspects of the Israeli Economy since 1967", *New Outlook*, May/June 1987, p. 31.

بعد العام ١٩٧٣، أخذت اعداد المهاجرين من يهود العالم الى اسرائيل في التناقص، بينما كانت اعداد المهاجرين من اسرائيل الى الخارج في التزايد. ومن اجل ايقاف تلك التطورات السلبية اتجهت الحكومة الاسرائيلية، خاصة حكومة الليكود (١٩٧٧ ـ ١٩٨٤)، الى تبني سياسة تقوم على رفع مستوى المعيشة داخل اسرائيل وتشجيع الاستيطان في المناطق المحتلة، من جهة، والتركيز على القضايا الامنية وزيادة الانفاق على الجيش، من جهة أخرى. ولمّا كانت امكانات اسرائيل لا تسمح لها بتبني سياسة كهذه، فان حكومة الليكود اتجهت الى زيادة الاعتماد، بشكل اكبر، على المعونات الخارجية، خاصة من اميركا، حكومة وطائفة يهودية، والاقتراض من اسواق المال العالمية. ولقد نتج عن ذلك تكريس وتعميق اعتماد اسرائيل على المعونات الاميركية، وزيادة ديونها الخارجية والداخلية، وبالتالي تكاليف خدمتها، وزيادة حجم العجز في الميزانية والميزان التجاري، وارتفاع معدلات التضخم. وعلى سبيل المثال، بينما بلغ حجم الميزانية الحكومية حوالى ٥٩ بالمئة من الناتج

القومي الاجمالي في العام ١٩٧٠، ارتفع الى ٩٦ بالمئة في العام ١٩٨٢ وتجاوز حجم الناتج القومي في العام ١٩٨٥[٤٢]. أما معدل التضخم، فتجاوز ٥٠٠ بالمئة في السنة في العام ١٩٨٤، وذلك بعد ان بقي أقل من عشرة بالمئة في السنة خلال السبعينات.

خلال الفترة ١٩٨١ ـ ١٩٨٤، ارتفع الاستهلاك الفردي في اسرائيل بنسبة ٢٥ بالمئة على الرغم من ارتفاع الناتج القومي الاجمالي بنسبة خمسة بالمئة، فقط، وانخفاض نصيب الفرد من ذلك الناتج[٤٣]. وكما أشرنا سابقاً، تم ذلك نتيجة لنجاح اسرائيل في الحصول على المزيد من المعونات والقروض الخارجية وتوجيه جزء كبير منها الى تحسين مستوى المعيشة والخدمات الحكومية بوجه عام. وفي تعليق على تلك الاوضاع، كتب وولف بلتزر، مراسل جريدة «جيروزاليم بوست» في واشنطن، ان العديد من رجال الكونغرس الذين زاروا اسرائيل صعقوا عندما شاهدوا الرخاء النسبي الذي كان يسود في اسرائيل خلال تلك الفترة. «ان منظر الرخاء كان في الوقت ذاته مصدر احراج للمسؤولين الاسرائيليين والسياسيين الاميركيين الذين كان عليهم الضغط على الادارة الاميركية والكونغرس لمنح اسرائيل المزيد من المعونات»[٤٤]. اما سكرتير الهستدروت السابق، اسحق بن أهارون، فقد قال: «انني لا اعرف اذا كانت هناك اقطار أخرى في العالم يعيش فيها الفرد في بحبوحة بينما تعاني فيها الخزينة من الكوارث»[٤٥]. الا ان البحبوحة التي جلبها الليكود جلبت معها مشاكل مالية كثيرة، أهمها زيادة الديون الخارجية وارتفاع تكاليف خدمتها. اذ بينما كانت تكلفة خدمة الديون الخارجية حوالى ١٤,٩ بالمئة من قيمة الناتج القومي الاجمالي في العام ١٩٧٣، تجاوزت ٢٥ بالمئة في العام ١٩٨٥[٤٦].

غزو لبنان

في العام ١٩٨٢، قامت حكومة الليكود، بقيادة مناحيم بيغن ووزير دفاعه اريئيل شارون، بغزو لبنان. ولقد استهدفت عملية الغزو تلك خلق حقائق سياسية جديدة في منطقة الشرق الاوسط من خلال القضاء على منظمة التحرير الفلسطينية وتحويل لبنان الى مستعمرة اسرائيلية واضعاف التطلعات الوطنية لعرب الضفة الغربية وقطاع غزة. وعلى الرغم من نجاح اسرائيل في اجتياح لبنان، واحتلال العاصمة بيروت، واخراج معظم قوات الثورة الفلسطينية وقيادتها من لبنان، فان نتيجة الحرب كانت كارثة بالنسبة الى تطلعات الكيان الصهيوني.

سياسياً، أدت الحرب الى زيادة الفوضى وأعمال العنف والتطرف في لبنان؛ كما ساهمت في رفع مستوى عداء غالبية الشعب اللبناني لاسرائيل. وعسكرياً، أدت الحرب الى تبلور حدود قدرات اسرائيل العسكرية وامكانات استخدام تلك القدرات لتحقيق أهداف سياسية. واقتصادياً، تسببت في خسارة اسرائيل لحوالى ٢,٥ مليار دولار، انفق معظمها على الحرب ونتج الجزء الآخر عن تراجع معدلات الانتاج في القطاعات المختلفة[٤٧].

ان كبر حجم الخسائر التي تكبدتها اسرائيل في لبنان، من ناحية، واضطرارها الى الانسحاب من سيناء، من ناحية أخرى، وذلك دون تحقيق الأمن او السلام الحقيقي في كلتا الحالتين، نتج عنه احساس اسرائيلي عام بخيبة الامل ودخول الاقتصاد حالة من الركود والانكماش. قال مدير «احياء مراكز الدراسات الصهيونية»، تسفي كيسي، في اسرائيل، ان «الفشل الاقتصادي ليس الا مظهراً واحداً من مظاهر الانحطاط الذي يسيطر على الواقع الاسرائيلي. ان الليكود قرر ان يكون جيش اسرائيل قوة احتلال وأداة للسيطرة على شعب... آخر؛ كما قرر ان يعمل من اجل بناء كيان اسرائيلي يقوم على اضعاف عوامل الاستقرار وهدم أسسه. ان الليكود قرر ان تعيش اسرائيل على

حسنات الغير ونتاج عرق جبينهم»[٤٨].

مع حلول صيف العام ١٩٨٤، بدت الاوضاع الاقتصادية وكأنها تسير نحو الانهيار الكامل، وذلك بعد توقف النمو تقريباً لاكثر من ثلاث سنوات متتالية. ولذلك، اتجهت القوى السياسية كافة، الى التركيز على الاوضاع الاقتصادية، مما دفعها الى الاتفاق على ضرورة تشكيل حكومة ائتلاف، اشترك فيها العمل الى جانب الليكود. ولقد وصف تقرير وضعته لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الاميركي الوضع الاقتصادي في اسرائيل بأنه خطر ويهدد الأسس التي قام عليها الكيان الصهيوني. ومما جاء في ذلك التقرير، أيضاً، ان «الازمة الاقتصادية التي تمسك باسرائيل اليوم تشكل خطراً كبيراً يهدد أمن اسرائيل ربما اكثر من أي خطر عربي آخر. ان المعونة الاميركية من الممكن ان تساعد في مواجهة الازمة وتخفيف حدتها، الّا ان تلك المعونة وحدها ليس باستطاعتها حل مشاكل اسرائيل الناجمة عن الارتفاع الخيالي في معدلات التضخم، والاضطرابات العمالية، وانخفاض الانتاجية، وتراجع دخل الدولة، وتزايد معدلات البطالة، وركود الصادرات»[٤٩].

برنامج الاصلاح الاقتصادي

في ضوء تدهور الاوضاع الاقتصادية، اضطرت حكومتا اسرائيل والولايات المتحدة الى اتخاذ خطوات غير عادية بهدف ايقاف عملية التدهور وانقاذ الخزانة الاسرائيلية من الافلاس. ومن أهم الخطوات التي اتخذت تبني سياسة تقشفية جديدة، وطلب معونة مالية طارئة من الحكومة الاميركية، وتشكيل لجنة اميركية ـ اسرائيلية مشتركة لتقديم المشورة الاقتصادية الى الحكومة الاسرائيلية. وبينما اشتملت سياسة التقشف على تجميد الاسعار والاجور، تضمن طلب المعونة الاضطرارية منح اسرائيل ١,٥ مليار دولار. ودفاعاً عن سياسة التقشف وطلب الاحسان الاميركي، قال رئيس وزراء اسرائيل حينئذٍ، شمعون بيرس، ان «البديل لذلك كان الافلاس الوطني، وانتشار البطالة، والعصيان المدني واحتمالات سيطرة الفاشية»[٥٠].

الى جانب منح اسرائيل ١,٥ مليار دولار كمعونة اضافية طارئة، قامت ادارة الرئيس ريغان بتحويل المعونات كافة الى منح ورفع مستواها بوجه عام. اذ بينما حصلت اسرائيل على معونة بلغت ٢,٦٣ مليار دولار في العام ١٩٨٤، واشتملت على ١,٧٦ مليار دولار كمنح، حصلت، في العام ١٩٨٥، على معونة مقدارها ٣,٣٧ مليارات دولار كلها منح. في العام ١٩٨٦، ارتفع حجم المعونة ثانية، حيث تجاوز ٣,٧٥ مليارات دولار، قدمت كلها على شكل منح. في العام ١٩٨٥، وكجزء من خطة مساعدة اسرائيل، تم، أيضاً، توقيع اتفاقية التجارة الحرة بين اسرائيل والولايات المتحدة؛ كما تم، في العام ١٩٨٦، دعوة اسرائيل الى المشاركة في برنامج ابحاث حرب الكواكب الاميركي.

ان المعونات الكبيرة، والتي لم يسبق لها مثيل، ساعدت اسرائيل على مواجهة التزاماتها المالية، وبالتالي حالت دون اعلان افلاس الخزانة الاسرائيلية. من ناحية أخرى، ساهمت خطة تجميد الاسعار والاجور في ايقاف التضخم والسيطرة عليه. وبذلك قامت الخطوات الجديدة بمعالجة الظواهر المرضية التي كانت على طريقها الى السيطرة على جسم الاقتصاد الاسرائيلي دون ان تصل الى أعماق تلك الظواهر وتقوم بمعالجة اسبابها الحقيقية. وبسبب الاقتصار على معالجة الظواهر، فشل برنامج الاصلاح الاقتصادي في تنشيط الاقتصاد الاسرائيلي؛ كما فشل، ايضاً، في معالجة ما يعانيه من مشاكل هيكلية، كانخفاض الانتاجية وارتفاع المديونية وتزايد الانفاق على الجيش.

في اوائل العام ١٩٨٧، كتبت جريدة «وول ستريت جورنال» ان برنامج الاصلاح «لم يقم بحل

أي من المشاكل الحقيقية التي ما زالت تسيطر على الاقتصاد الاسرائيلي. ان ميزانية الحكومة ما زالت كبيرة وبحجم الناتج القومي الاجمالي. وبينما بقيت الاولى دون انكماش، بقي الثاني دون نمو»[٥١]. أما أوري افنيري، فقد كتب: «ان بيرس لم يغير الحقائق الاقتصادية في اسرائيل. ان عبارة ' النمو الاقتصادي ' اصبحت كعبارة ' عملية السلام ' ، يتداولها الجميع، ولكن مفرغة من كل معنى»[٥٢].

في شهر حزيران (يونيو) العام ١٩٨٧، قال سكرتير حركة الكيبوتس، ابراهام روزين: «ان خطة تموز (يوليو) الاقتصادية لعام ١٩٨٥ نجحت في ايقاف التضخم وتحقيق استقرار السوق؛ الّا اننا دفعنا ثمناً غالياً من أجل ذلك. ان غالبية المشاريع لم تستطع، حتى الآن، ان تنهض، بسبب ارتفاع معدلات الفائدة وتراكم الديون. ولذا، فان احتمالات عودة النمو الاقتصادي في ظل ارتفاع تكلفة النقود هي احتمالات ضعيفة للغاية»[٥٣]. رئيس دائرة الضمان الاجتماعي، دوف بيليغ، وصف انجازات الخطة الاقتصادية كما يلي: «ان خطة الحكومة الاقتصادية نجحت في كسر ظهر التضخم، وهذا انجاز كبير. أما في المجالات الاخرى، فلم تفعل شيئاً يستحق الذكر. لقد انخفضت الاجور، ولكن لم يحدث شيء في السوق؛ كما ان الاستثمارات لم ترتفع. ليست هناك خطة حكومية لزيادة الانتاج، وان الهيكل العام للاسواق لم يتغير. ولذا، فان الازمة الاقتصادية ما زالت مستمرة»[٥٤]. أما جريدة «عل همشمار»، فقد كتبت: «في ظل الخطة الاقتصادية الجديدة ازدادت ميزانية الأمن ولم يتم تخصيص أية مبالغ للاستثمار. ان قطاع الصناعة في اسرائيل وصل الى أقصى قدرته الانتاجية، وبالتالي ليس باستطاعته انتاج المزيد او زيادة الصادرات. خلال العشر سنوات الاخيرة، لم يتم بناء مصانع جديدة في اسرائيل؛ ولذا وصلنا الى حالة تعذر معها النمو كلياً، وذلك ليس بسبب ضعف الطلب على المنتوجات ولكن بسبب فقدان القاعدة الصناعية لزيادة الانتاج»[٥٥].

من ناحية أخرى، اعترف وزير الاقتصاد والتخطيط الاسرائيلي، في العام ١٩٨٦، بأن الخطة الاقتصادية كانت تواجه مشاكل عويصة. اذ قال ان هناك اخطاراً جديدة تهدد استقرار الاسعار والاحتياط من العملات الاجنبية. كما أضاف ان من المتوقع ان يصل حجم العجز في ميزان المدفوعات ١,٥ مليار دولار[٥٦]. الّا ان السفارة الاميركية في تل ـ أبيب توقعت ان يبلغ حجم العجز ٣,٥ مليارات دولار وليس ١,٥ مليار دولار، كما قال الوزير الاسرائيلي[٥٧].

ان تجارب اسرائيل السابقة في بناء اقتصاد معتمد على الذات وحل المشاكل المالية التي واجهت عملية النمو، وهي تجارب كان نصيبها الفشل اكثر مما كان النجاح حليفها، دفعت غالبية الاقتصاديين الاسرائيليين والمراقبين الاميركيين الى الشك في جدية البرنامج وجدية الحكومة في آن. وفي محاولة للرد على الاسئلة الكثيرة التي أثيرت حول الخطة الجديدة، قال وزير المالية، اسحق موداعي: «انني اعترف بأن تجاربنا الفاشلة في السابق لا تشجعكم على الثقة بما نقول؛ ولكني اريد ان اعطيكم سبباً واحداً فقط لما نحاول ان نقوم به، هو ان ليس لدينا أي خيار آخر»[٥٨].

الاسباب الحقيقية للازمة الاقتصادية

ان مشاكل اسرائيل الاقتصادية، وأزماتها المالية، هي جزء أساسي ونتيجة حتمية للعقيدة السياسية التي قامت على أساسها فكرة انشاء دولة يهودية في فلسطين. اذ ان اقامة دولة يهودية على الارض الفلسطينية، بعد الاستيلاء عليها وطرد سكانها، حتّم العمل في اتجاهين:

الاول: بناء قوة عسكرية ضاربة في مقدورها حماية الارض المغتصبة والاستمرار في كبت

التطلعات الوطنية لشعب فلسطين وتكرار العدوان على الدول العربية المجاورة للحؤول دون نجاحها في بناء قوة عسكرية واقتصادية ذاتية في مقدورها مواجهة التحديات الاسرائيلية. ولقد استوجب العمل في هذا الاتجاه توظيف جزء متزايد من الموارد المالية والبشرية المحدودة لبناء القوة العسكرية المطلوبة.

والثاني: بناء مجتمع رفاه يتمتع بمستويات معيشية مرتفعة في مقدوره اغراء غالبية يهود العالم على الهجرة الى فلسطين. ولقد استوجب العمل في هذا الاتجاه توفير السكن والعمالة والخدمات الصحية والاجتماعية والثقافية، الخ، للاعداد المتزايدة من المهاجرين الجدد والقدامى، وذلك بتكاليف قليلة.

ولمّا كانت متطلبات تحقيق كل من الهدفين تتناقض مع متطلبات تحقيق الهدف الآخر، وان امكان استخدام مورد معين للقيام بدورين متنافسين في آن هو امكان معدوم، فان اسرائيل فشلت في تحقيق الجزء الاكبر من أهدافها تلك. وفي الوقت ذاته، استوجبت سياسة العمل على تحقيق الهدفين في آن زيادة الاعتماد على مصادر الدعم الخارجية واهمال متطلبات تحقيق الاستقلال الاقتصادي وما يعنيه ذلك من تضحيات في المدى القصير. وهكذا اصبح من المتعذر نجاح اسرائيل في التغلب على ما تواجهه اليوم من مشاكل اقتصادية ومالية وتخفيف درجة الاعتماد على المعونات الخارجية، الّا اذا قامت بتغيير عقيدتها السياسية، أو على الاقل احداث تغيرات كبيرة وأساسية في تلك العقيدة.

ان بناء جيش قوي، كبير العدد وحديث العتاد، يتطلب زيادة الانفاق العسكري، وزيادة الضرائب على الشعب، وخفض مستويات الاستهلاك والواردات من الخارج، وخفض الانفاق على الخدمات الاجتماعية بوجه عام. وفي المقابل، تتطلب عملية رفع المستويات المعيشية وتوفير الخدمات بالقدر الكافي لاغراء يهود العالم على الهجرة الى فلسطين خفض معدلات الضرائب، وخفض الانفاق على الجيش، وزيادة الانتاج والاستهلاك، والانفاق بسخاء على مشاريع الاسكان ومشاريع الخدمات الاجتماعية، بأنواعها كافة. وكما اثبتت تجارب الشعوب المختلفة عبر التاريخ، لم تستطع أية دولة تحقيق الهدفين كاملين في آن، اذ استوجب تحقيق كل من الهدفين التضحية، كلياً، او جزئياً، بالهدف الثاني.

من خلال السعي الى تحقيق الهدفين معاً، أخذت مشاكل اسرائيل الاقتصادية والمالية تتكاثر وتتراكم. وبعد هزيمة اسرائيل، جزئياً، في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣، وتراجع معدلات الهجرة الى فلسطين تراجعاً كبيراً، اتجهت الحكومات الاسرائيلية المتتابعة، خاصة في عهد الليكود، الى الاقتراض من الخارج بكثافة، واستثمار الاموال الجديدة في تقوية الجيش لتقليل احتمالات هزيمته امام الجيوش العربية، وفي الوقت ذاته، رفع مستويات المعيشة لتثبيط همم الراغبين في الهجرة الى الخارج وتقوية دوافع هجرة اليهود من الخارج الى فلسطين. ونتيجة لذلك، ازدادت ديون اسرائيل، وارتفعت تكاليف خدمتها، وضعفت دوافع العمل والانتاج. ومع حلول منتصف الثمانينات، كانت ميزانية الدولة تجاوزت قيمة الناتج القومي الاجمالي، بينما بلغت تكاليف خدمة الديون الخارجية حوالى ٢٥ بالمئة من الميزانية وتكاليف الجيش اكثر من ٢٧ بالمئة[٥٩]. وحتى في حالة استثناء المعونات العسكرية الاميركية، والتي تبلغ ١,٨ مليار دولار في السنة، فان ميزانية الجيش تبقى في حدود ١٧ بالمئة من الناتج القومي الاجمالي[٦٠]، وهي نسبة مرتفعة للغاية، تعادل ثلاثة أمثال ما تنفقه اميركا من ناتجها القومي على قواتها المسلحة.

ان اسرائيل، اليوم، هي اكثر دول العالم اهتماماً بالجيش، واعتماداً عليه، وانفاقاً على نشاطاته المختلفة. وعلى سبيل المثال، بلغت نسبة الاسرائيليين المجنّدين في العام ١٩٨٠ حوالى ٤٣,٥ لكل

ألف من السكان. وعند استثناء عرب اسرائيل من المجموع العام للسكان، وذلك لأنه لا يسمح لهم بدخول الجيش، فان النسبة تصل الى حوالى ٥٣ مجند لكل ألف من يهود فلسطين. في المقابل، بلغت نسبة المجندين في الجيوش العربية حوالى ١١,٥ لكل ألف من السكان، وفي الولايات المتحدة الاميركية كانت النسبة ٩,١ لكل ألف من السكان[٦١]. على الرغم من ارتفاع ميزانية الجيش وارتفاع نسبة المجندين، طلب وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، زيادة ميزانية وزارته بنسبة عشرة بالمئة في العام ١٩٨٧. الا انه في ضوء صغر حجم سكان اسرائيل وضعف مواردها الذاتية، المالية والبشرية، سوف لن يكون باستطاعتها ـ كما ذكر هيرش غودمان في «الجيروزاليم بوست» ـ كسب معركة سباق التسلح في منطقة الشرق الاوسط في المدى الطويل، ولا حتى مع مصر التي يبلغ تعداد سكانها حوالى ١٥ ضعف تعداد يهود فلسطين[٦٢].

الى جانب ارتفاع نفقات الجيش، تخسر اسرائيل، سنوياً، ما يعادل ١,٥ مليار دولار في صورة نقص في الانتاج، وذلك بسبب كبر حجم الجيش ونظام الخدمة العسكرية في اسرائيل. لذا، يقول الاقتصاديون الاسرائيليون، ومنهم نحمياه شطسلر، انه بدون خفض النفقات العسكرية وتقليل أعداد العاملين في الجيش، والذي يتطلب، بدوره، الانسحاب من الاراضي المحتلة وتحقيق السلام مع العرب، فان من المؤكد استمرار مشاكل اسرائيل وتسارع التدهور في أوضاعها الاقتصادية[٦٣].

ان مشاكل اسرائيل الرئيسة، اليوم، يمكن وصفها بأنها ناتجة عن، وجزء من، ارتفاع الاستهلاك، وانخفاض الانتاجية، ومحدودية المصادر الطبيعية، وارتفاع النفقات العسكرية، وكبر حجم العجز في الميزانية وفي الميزان التجاري، والاعتماد على المعونات الخارجية. أضف الى ذلك اتباع سياسة اقتصادية وسياسية غير واقعية تقوم على اهمال تجارب الماضي وتأجيل القرارات المصيرية كافة الى الاجيال المقبلة. ان اسرائيل، اليوم، تستهلك حوالى ضعف ما تنتج؛ وتستورد من الخارج اكثر مما تصدر بحوالى ٥٠ بالمئة؛ وتنفق حكومتها حوالى ثلاثة أضعاف ما تقوم بتحصيله من ضرائب.

من ناحية أخرى، تعادل صادرات اسرائيل، والتي تبلغ قيمتها حوالى ١٢ مليار دولار في السنة، نصف قيمة الناتج القومي الاجمالي؛ بينما تعادل وارداتها، والتي تبلغ قيمتها حوالى ١٦ مليار دولار، ٦٥ بالمئة من قيمة ذلك الناتج[٦٤]. في المقابل، تعادل صادرات أميركا حوالى خمسة بالمئة من ناتجها القومي الاجمالي، وتعادل وارداتها حوالى ثمانية بالمئة من ذلك الناتج فقط. أما اليابان، وعلى الرغم من قيامها بغزو اسواق العالم وارتفاع درجة اعتمادها على الصادرات، فان صادراتها تعادل ١٣ بالمئة من ناتجها القومي فقط، او حوالى ربع صادرات اسرائيل منسوبة الى ناتجها القومي[٦٥]. في ضوء ارتفاع نسبة صادرات اسرائيل الى ناتجها القومي، تبدو احتمالات زيادة الصادرات ضعيفة وغير صحية في آن، وذلك لأن الزيادة، في حالة حدوثها، ستزيد درجة اعتماد اسرائيل على الاقتصاد العالمي وتعرّضها لما يعيشه ذلك الاقتصاد من اضطرابات وتقلبات مالية وسياسية متعددة.

ان مشاكل اسرائيل الاقتصادية هي مشاكل هيكلية عميقة وذات علاقة وثيقة بعقيدتها السياسية. اذ، على سبيل المثال، تبلغ ديون اسرائيل الخارجية، اليوم، حوالى ٢٩ مليار دولار، او ما يعادل ١٢٥ بالمئة من ناتجها القومي. وهذه تعتبر أعلى نسبة في العالم، بالنسبة الى الناتج القومي وبالنسبة الى نصيب الفرد. وفي الواقع، يعادل نصيب الفرد في اسرائيل من ديون دولته الخارجية خمسة أضعاف نصيب الفرد في المكسيك، وعشرة اضعاف نصيب الفرد في البرازيل، على الرغم من كون المكسيك والبرازيل اكثر دول العالم مديونية للخارج بعد اميركا.

من ناحية أخرى، تستهلك ميزانية الجيش في اسرائيل حوالى ٢٥ بالمئة من ميزانية الحكومة، والتي بلغ حجمها في العام ١٩٨٦ حوالى ٢٤ مليار دولار. في المقابل، تنفق دول المواجهة العربية حوالى ١٣ بالمئة من ميزانيتها على شؤون الدفاع؛ بينما تنفق دول حلف شمال الاطلسي حوالى ٦,٥ بالمئة من ميزانياتها على شؤون الدفاع فقط. وهذا يجعل انفاق اسرائيل على الجيش منسوباً الى الناتج القومي ضعف معدلات انفاق دول المواجهة العربية، واربعة أمثال ما تنفقه دول حلف شمال الاطلسي[٦٦]. وبالمقارنة مع بعض دول الغرب الصناعية الاخرى، نجد ان الولايات المتحدة الاميركية تنفق على قواتها المسلحة حوالى ستة بالمئة من ناتجها القومي؛ بينما تنفق بريطانيا خمسة بالمئة؛ وتنفق كل من فرنسا والسويد اربعة بالمئة؛ والمانيا الاتحادية ثلاثة بالمئة؛ واليابان واحد بالمئة[٦٧].

ان اختصار مشاكل اسرائيل الاقتصادية والمالية الى حدود معقولة يمكن التعايش معها يتطلب خفض الميزانية بنسبة ٧٥ بالمئة على الاقل، او زيادة الناتج القومي ليصبح اربعة أمثال ما هو عليه اليوم دون زيادة الميزانية. في ظل الظروف الراهنة ودون تنازل الكيان الصهيوني عن عقيدته السياسية، يبدو من المستحيل تحقيق أي من الهدفين خلال ٢٠، أو ٣٠، أو حتى ٥٠ سنة. اضف الى ذلك، ان خفض الانفاق الحكومي بنسبة كبيرة من المؤكد ان يؤدي الى حدوث انكماش اقتصادي وانتشار البطالة وانخفاض المستويات المعيشية بوجه عام، وبالتالي اضعاف قدرة اسرائيل على جذب المزيد من المهاجرين، او الحفاظ على مستوى التسلح الحالي. وهذه أمور تتناقض، تماماً، مع العقيدة الصهيونية والاطماع الاسرائيلية. أما مضاعفة الناتج القومي، فلا يمكن ان تتم دون زيادة الانفاق الحكومي، وزيادة الاستثمارات، وخفض مستويات الاستهلاك، والانفاق على الجيش. وعلى افتراض امكان حدوث نمو اقتصادي متواصل وبنسبة اربعة بالمئة في السنة، أي ضعف معدل نمو اقتصاديات دول الغرب الصناعية، والتحكم في نمو الميزانية ليكون في حدود اثنين بالمئة في السنة فقط، فان اسرائيل ستحتاج الى حوالى ٥٠ سنة لاختصار مشاكلها الاقتصادية والمالية، لتكون في حجم مشاكل اميركا الحالية. وعلى الرغم من ضعف احتمال حدوث الافتراض السابق، فان الكاتب الاسرائيلي بيرس كدرون يعتقد بأن الضغوط السياسية الداخلية تجعل من المستحيل خفض ميزانية الجيش على الرغم من تضخمها[٦٨]. لذا، يقول عدد كبير من الاقتصاديين الاسرائيليين ان انهاء الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة يعتبر الخطوة الاولى الى خفض ميزانية الجيش والبدء في حل المشاكل الاقتصادية والمالية المستعصية[٦٩]. وعلى سبيل المثال، يقول يغئال أفيف «ان الهدف الاقتصادي الاول لنا لا بد وان يكون العمل على كسر الطوق الذي يحيط بنا، وهو شرط يعتبر اساسياً لتحقيق الاستقلال الاقتصادي». كما يضيف أفيف «ان هذا الشرط لن يتحقق الاّ من خلال البدء بعملية سلام والتأكد من تحقيق السلام في النهاية»[٧٠]. أما سمحا بحيري، فيقول ان أزمة اسرائيل الاقتصادية المستعصية هي نتيجة للالتزامات العسكرية الكبيرة والتي استوجبتها ظروف الاحتلال وغياب السلام[٧١].

أما كتاب «لن ينجو أحد؛ قصة القنبلة النووية الاسرائيلية»، فيشير الى ان اسرائيل استثمرت أموالاً باهظة في بناء قوة نووية وقوة عسكرية تقليدية، «وان الحفاظ على المستويات العالية لكل من تلك القوتين تسبب في غلق المدارس والمستشفيات، وافلاس المزارع، وانتشار الفقر والجهل والمرض. ان اقتصاد اسرائيل، اليوم، يشرف على الهلاك، مما أدى الى طرد معلّمي المدارس وغلق الكثير منها، واختصار اليوم الدراسي، وبالتالي تنشئة جيل من الاميين. نظام الخدمات الصحية في اسرائيل دخل مرحلة الانهيار، وقريباً سيصبح العلاج المناسب نوعاً من الترف الذي يحتكره الاغنياء وذوو

الواسطة. كذلك تسير الامور في قطاع الزراعة نحو الانهيار، حيث تغرق الكيبوتسات في بحر من الديون، وتؤول ملكية الموشافات الى مسؤولي الحجز، بعد الاعلان عن افلاسها. كبار السن في اسرائيل يعيشون في وضع محزن؛ اذ تزداد كل يوم احتمالات خفض معاشاتهم التقاعدية، مما يؤدي الى مضاعفة اعداد الفقراء والمحتاجين. الجريمة هي، أيضاً، في تزايد، وذلك بسبب انتشار الفقر وتقليص حجم قوة رجال الشرطة. ان تزايد اعداد المهاجرين من اسرائيل وانخفاض اعداد المهاجرين اليها يدل على يأس الناس من الحياة في اسرائيل. ان اسرائيل، في الواقع، تسير اليوم بخطى حثيثة نحو الافلاس الكامل، وذلك بسبب جهود الحكومة لتحويل اسرائيل، برمّتها، الى مخزن ضخم للاسلحة»(٧٢).

ان العامين ١٩٨٦ و١٩٨٧ كانا عامين جيدين بالنسبة الى اسرائيل. اذ بالاضافة الى حصول اسرائيل على حوالى سبعة مليارات دولار، كمعونات رسمية اميركية، ساهم انهيار اسعار النفط في خفض تكاليف وارداتها من النفط بمقدار ١,٤ مليار دولار سنوياً. من ناحية أخرى، ساهمت اتفاقية التجارة الحرة مع اميركا في زيادة صادرات اسرائيل؛ كما ساهم تراجع اسعار الفائدة على القروض في تخفيف تكاليف خدمة الديون الخارجية. على الرغم من ذلك، أشارت تقارير وزارة المالية الاسرائيلية والسفارة الاميركية في تل ـ أبيب الى حدوث عجز في ميزان المدفوعات قدّر بما بين ١,٥ ـ ٣,٥ مليارات دولار في العام ١٩٨٦.

ولّما كان من غير المتوقع ان تكون السنوات المقبلة واعدة بالنسبة الى اسرائيل كما كانت سنتا ١٩٨٦ و١٩٨٧، فان على الاغلب ان يعود العجز في ميزان المدفوعات الى سابق عهده، بعد سنة او سنتين على الاكثر. وهذا يعني ان من المتوقع ان يبلغ حجم ذلك العجز حوالى ٤ ـ ٥ مليارات دولار سنوياً في العام ١٩٨٩، او العام ١٩٩٠. وكعادتها، ستحاول اسرائيل تمويل ذلك الجزء من العجز في ميزان مدفوعاتها من خلال طلب المزيد من المعونات الخارجية، والتي تأتي من أربعة مصادر رئيسة: المعونات الاميركية الرسمية؛ وتبرعات الطائفة اليهودية؛ وبيع سندات التنمية؛ والقروض الخارجية. الّا انه في ضوء تزايد مشاكل اسرائيل المالية، وتعرية الكثير من خفايا سجلها الحافل بالفشل في ادارة الاقتصاد، وانهيار سوق المال الاميركي وما تضمن ذلك من خسائر بالنسبة الى الاعداد الكبيرة من اصدقاء اسرائيل في اميركا، فان من غير المتوقع حصول زيادة ملموسة في المعونات الاميركية لاسرائيل، او حدوث تحسن في قدرتها على الاقتراض من الخارج. ولذا، من المتوقع ان تشهد السنوات المقبلة زيادة حدة المشاكل المالية واضطرار الحكومة الاسرائيلية الى خفض ميزانيتها، بما في ذلك ميزانية الجيش، وخفض مستوى الخدمات الحكومية، وبالتالي مستوى المعيشة بوجه عام. وفي هذا الصدد، كتبت «وول ستريت جورنال»: «لقد انتهى الوقت الذي كان يمكن ان تطرح فيه الاسئلة حول ما اذا كان من الممكن ان تكفي اية كمية من المنح والقروض الاميركية لعلاج أمراض اسرائيل الاقتصادية وذلك في غياب قيام الاسرائيليين باجراء اصلاحات أساسية وكبيرة»(٧٣).

ان معونات اميركا لاسرائيل، وكما أوضحت الحقائق والدراسات المختلفة، لعبت دور الدواء المسكن الذي نجح في ايقاف الالم، ولكن فشل في علاج اسبابه. لذا، يبدو من غير المحتمل، بل من المستحيل، أيضاً، ان تنجح المعونات الاميركية، مهما طال أمدها، في معالجة مشاكل اسرائيل الاقتصادية، دون تنازل الكيان الصهيوني عن عقيدته السياسية واطماعه التوسعية. وهذا يعني انه دون قيام اسرائيل باعادة بناء اقتصادها ليكون اقتصاد سلام وليس اقتصاد حرب، واقتصاداً يعمل من أجل تحقيق نوع من الاستقلال الذاتي وليس اقتصاداً يهدف الى العيش على حساب الآخرين، فان الاميركيين سيضطرون الى دفع المزيد من الاموال لدعم اقتصاد فاشل، وتكبد المزيد من

الخسائر لاطالة أمد بقاء كيان سياسي زائل لا هدف له سوى اضطهاد الغير والتوسع على حسابهم.

منذ العام ١٩٤٨، حصلت اسرائيل على اكثر من ٤٣ مليار دولار كمعونات رسمية من الحكومة الاميركية، وعلى حوالى ٣٢,٥ مليار دولار من الطائفة اليهودية الاميركية. اما قيمة المعونات التي حصلت عليها من المانيا الاتحادية، فقد تجاوزت ٣٧ مليار دولار حتى اوائل العام ١٩٨٨. وفي الواقع، تحصل اسرائيل، حالياً، على حوالى ثمانية مليارات دولار في السنة، أي ما يعادل ثلث ناتجها القومي الاجمالي(٧٤).

في ضوء فشل محاولات حل النزاع العربي ـ الاسرائيلي كافة، وقيام اسرائيل برفض كل مشاريع الحلول السلمية، تبدو معونات الاميركيين وكأنها اقتصرت على دفع تكاليف مغامرات اسرائيل العسكرية واخطائها الاقتصادية وتوفير المستويات المعيشية المرتفعة ليهود اسرائيل على حساب فقراء اميركا. يقول الاستاذ في الجامعة العبرية، ايتان شيشنسكي، ان علاقة اسرائيل بأميركا «لا تنتهي عند المعونات، بل تتعداها الى مجالات متعددة أخرى، كالتبادل التجاري الواسع، وقيام اسرائيل بجمع أموال ضخمة من اميركا، وقيام الاميركيين بايداع مبالغ كبيرة في المصارف الاسرائيلية. لذا، تعتبر اميركا، اليوم، المنقذ الرئيس لاسرائيل والبلد الذي تعتمد حياتها على معوناته»(٧٥).

ان حصول اسرائيل على معونات اميركية ضخمة دون شروط شجع الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة على استخدام أموال المعونات لزيادة شعبيتها، وبالتالي تجنب اتخاذ القرارات والاصلاحات الاقتصادية التي لم تكن تحظى بشعبية جماهيرية. لذا، يقول الاقتصادي الاسرائيلي تسفي كيسي: «ان هذه الاموال، والتي ساعدتنا، في الماضي، على بناء قوة مجابهة عسكرية، اصبحت، اليوم، ذات نتائج اجتماعية مدمرة. انها تقوم، في الواقع، بافساد مجتمعنا»(٧٦).

بينما قامت المعونات الخارجية بمساعدة اسرائيل وتمكينها من بناء رابع، او خامس، أقوى قوة عسكرية في العالم، فان تلك المعونات فشلت في حث اسرائيل على حل مشاكلها الاقتصادية الرئيسة. بل اكثر من ذلك، يبدو ان تلك المعونات شجعت اسرائيل على تأجيل اتخاذ القرارات الحاسمة والملحّة، مما أدى الى تراكم المشاكل وتكريسها وزيادة حدتها. وفي ضوء عجز اسرائيل عن مواجهة ما تعانيه من مشاكل مالية واقتصادية، وبسبب ضعف احتمالات نجاحها في اقناع مصادر الدعم الخارجية برفع مستوى المعونات مجدداً وبصفة مستمرة، فان من المتوقع ان يستمر الوضع الاقتصادي في حالة أزمة ولمدة طويلة من الزمن. أما النتيجة الوحيدة لذلك، فستكون زيادة حدة المشاكل الاجتماعية والسياسية، واتساع الاحساس بخيبة الأمل في العقيدة الصهيونية، واتجاه الاعداد الكبيرة من يهود فلسطين الى الهجرة الى الخارج.

ان الاقتصاد الاسرائيلي يعيش، اليوم، حالة مَرَضية مزمنة، وعويصة، لا يمكن ان تنجح المعونات الخارجية في علاجها، وذلك لأنها حالة غير عادية وذات جذور راسخة في عقيدة اسرائيل السياسية وموقفها من حقوق وتطلعات عرب فلسطين الانسانية والتاريخية. لذلك، اصبحت معالجة تلك المشاكل خارج نطاق الاجراءات الاقتصادية والمالية الاعتيادية وضمن نطاق القرارات السياسية. يقول استاذ الفيزياء في جامعة تل ـ أبيب، أفيف يافين: «ان الاخطاء الاقتصادية، على الرغم من ضخامتها، ليست السبب الوحيد لحالة الهبوط الاقتصادي. ان القرارات والاخطاء السياسية ربما كانت اكثر أهمية... ان الكثيرين من الناس يعترفون بأن عدداً كبيراً من الحروب التي قامت لاسباب عقائدية، أو أمنية، أدت الى الحاق الكوارث بأولئك الذين قاموا بها. الّا ان ما يحيّر العقل هو ندرة وجود اولئك

الذين يعترفون بأن من الممكن، في بعض الاحيان، بل ومن المحتم، أيضاً، البحث في حلول للمشاكل الاقتصادية خارج نطاق الاقتصاد، خاصة في اسرائيل...»(٧٧).

---

(١) See "Extensive Coverage of the Israeli Economy", *New Outlook*, May/June 1985, September/October 1986, and May/June 1987.

(٢) Bahiri, Simcha; "Military and Colonial Aspects of the Israeli Economy Since 1967", *New Outlook*, May/June 1987, p. 31.

(٣) *The Wall Street Journal*, June 22, 1984.

(٤) Cited by Sheila Ryan, "Israeli Economic Policy in the Occupied Areas; Foundations of a New Imperialism", *MERIP Reports*, No. 24, January 1974, p. 4.

(٥) Schechtman, Joseph; *The Arab Refugee Problem*, New York: 1952, pp. 95 - 96, 100 - 101.

(٦) Segev, Tom; "1949 - The New Israelis", *New Outlook*, August/September 1984, p. 40.

(٧) *Ibid.*, p. 41.

(٨) Basioni, M. Cherif; "The Palestinians Right of Self-Determination and National Independence", *AAUG*, 1978, p. 14.

(٩) Flapan, Simha; "The Palestinian Exodus of 1948", *Journal of Palestine Studies*, Summer 1987, p. 15.

(١٠) Ginay, Erel; "Reducing U.S. Aid", *New Outlook*, May/June 1985, p. 21.

(١١) Razin, Assaf; "U.S. Foreign Aid to Israel", *The Jeursalem Quarterly*, Fall 1983, pp. 13 - 16.

(١٢) Shimizu, Mnabu; "Economics of Israeli Settlements in the Occupied Territories", Tokyo: Institute of Developing Economics, 1985.

(١٣) Benvenisti, Meron; *West Bank Data Project*, American Enterprise Institute, 1984, and *Proceedings of the International Symposium on Israeli Settlements in the Arab Occupied Territories*, April 22 - 25, Arab League, 1986.

(١٤) Sabbagh, Zuhair; "The Prohibitive Cost of Letting Go", *Middle East International*, September 27, 1985, p. 12.

(١٥) Bahiri, ***op. cit.***, p. 33.

(١٦) *Ibid.*

(١٧) *Ibid.*

(١٨) Shahak, Israel; "The Exploited Palestinians", *Middle East International*, April 4, 1986, p. 12.

(١٩) Bahiri, ***op. cit.***, p. 33.

(٢٠) Shahak, ***op. cit.***

(٢١) *The Jerusalem Post*, February 15, 1985.

(٢٢) Plucker, Sever I.; "The Palestinian State in the Territories; An Economic Report", *New Outlook*, May/June 1987, p. 28.

(٢٣) *Ibid.*

(٢٤) *Ibid.*

(٢٥) Bahiri, ***op. cit.***, p. 31.

(٢٦) Plucker, ***op. cit.***, p. 30.

(٢٧) *Ibid.*, p. 29.

(٢٨) Sabbagh, ***op. cit.***

(٢٩) Bahiri, ***op. cit.***, p. 33.

(٣٠) *Ibid.*

(٣١) *Ibid.*

Kesse, Zvi; "The Economy as Wit-(٤٨)
ness", *New Outlook,* January 1984, pp. 11 - 12.

The Economic Crisis in Israel, Com-(٤٩)
mittee on Foreign Relations, U.S. Senate, 1984, p. 1.

Cited by Peretz Kidron, "If this(٥٠)
doesn't Work... Disaster", *Middle East International,* July 2, 1985, p. 7.

Cited by John Haldane, "Israel;(٥١)
Economy Going Down Prospects Going up", *The Washington Report on Middle East Affairs,* April 1987, p. 11.

Avnery, Uri; "Yes and No Prime(٥٢)
Minister", *New Outlook,* September/October 1986, p. 11.

"Plan the Economy", *New Outlook,*(٥٣)
May/June 1987, p. 15.

"Invest in Production", *New Out-*(٥٤)
look, May/June 1987, p. 20.

"Investment Not Consumptions",(٥٥)
New Outlook, May/June 1987, p. 24.

Haldane, ***op. cit.,*** p. 10.(٥٦)

Ibid., p. 11.(٥٧)

The Wall Street Journal, October 4,(٥٨)
1984.

Kesse, ***op. cit.,*** p. 12.(٥٩)

Konovsky, Eliyahu; "Oil and the(٦٠)
Arms Race", *New Outlook,* September/October 1986, p. 16.

Timor, Zvi; "Israel's Economic(٦١)
Problems, the Government's Failure", *New Outlook,* January 1985, p. 16.

Near East Report, December 1,(٦٢)
1986, p. 191.

Strassler, ***op. cit.,*** p. 14.(٦٣)

Strassler, Nehemiah; "The (٦٤)
Economy, Defense and Independence", *Haaretz,* May 3, 1987, in *Israel Press Briefs,* May/June 1987, p. 11.

Zelnick, C. Robert; "Israeli Democ-(٣٢)
racy Stops at the Green Line", *The Christian Science Monitor,* Reprinted in the *Washington Report on Middle East Affairs,* July 14, 1986, p. 17.

Benvenisti, Meron; *Conflict and*(٣٣)
Contradiction, New York: Villard Books, 1986, pp. 147 - 148.

Plocker, ***op. cit.,*** p. 30.(٣٤)

Ibid., pp. 28 - 30.(٣٥)

Margalit, Avishai; "Halfway to(٣٦)
Hill", *Yedoit Ahronot,* April 7, 1987, in *Israel Press Briefs,* May/June 1987, p. 2.

Peleg, Tamar; "Occupiers Law", *Al*(٣٧)
Hamishmar, May 19, 1987, in *Israel Press Briefs,* May/June 1987, p. 16.

"Let My People Go", Editorial, *New*(٣٨)
Outlook, April 1987, p. 5.

Tyler, Patrick E. and Jonathan C.(٣٩)
Randal, "Palestinians: The Bitter Survivors", *The Washington Post,* June 3, 1987.

Sela, Michal; "Half a Million De-(٤٠)
tentions; All in the Territories", *Koteret Rashit,* February 25, 1987, in *Israel Press Briefs,* March/April 1987, p. 10.

Strassler, Nehemiah; "Three Sac-(٤١)
red Cows whose Time has Come", *New Outlook,* May/June 1985, p. 14.

Timor, Zvi; "The Economic Crisis",(٤٢)
New Outlook, January 1984, p. 14.

Hurivitz, Yigal; "Independence is(٤٣)
Economic Growth", *New Outlook,* May/June 1985, p. 26.

Blitzer, Wolf; "American Concerns(٤٤)
about Isarael's Economy", *Washington Jewish Week,* August 16, 1984.

"Do We Want to Live by the Sword(٤٥)
Forever", *New Outlook,* May/June 1987, p. 20.

Hurivitz, ***op. cit.,*** p. 14.(٤٦)

Houston Chronicle, July 4, 1982.(٤٧)

1986, p. 19.

(٧٢) Doron, Ami and Eli Teicher, "Feeding the Nuclear Idol", *Maariv*, March, 22 1987, in *Israel Press Briefs*, March/April 1987, pp. 16 - 17.

(٧٣) *The Wall Street Jornal*, "Saving Israel", August 31, 1984.

(٧٤) Rabie, Mohammed; *The Politics of Foreign Aid; U.S. Foreign Assistance and Aid to Israel*, New York: Praeger, 1988, Chapters 4 - 11.

(٧٥) "How to Emerge from the Crisis", *New Outlook*, May/June 1985, p. 13.

(٧٦) Kesse, *op. cit.*, p. 12.

(٧٧) Yavin, *op. cit.*, pp. 29 - 32.

(٧٨) Kesse, *op. cit.*, p. 12.

(٧٩) Bahiri, *op. cit.*, p. 31.

(٨٠) Rosenberg, Cynthia; *War in Lebanon; Impact on Israeli Economy*, Congressional Research Service, August 12, 1982, p. 2.

(٨١) Kidron, Peretz; "Guns Galore but Little Butter", *Middle East International*, July 26, 1985, p. 13.

(٨٢) Strassler, *op. cit.*, p. 14.

(٨٣) Yavin, Aviv; "Peace and the Economy", *New Outlook*, May/June 1985, p. 32.

(٨٤) Bahiri, Simcha; "Guns or Milk and Honey", *New Outlook*, September/October

النشاط الصهيوني في العراق في ظل الانتداب البريطاني (١٩٤١ ـ ١٩٤٦)*

هشام عبد العزيز

شهد النشاط الصهيوني في العراق، خلال فترة الاحتلال البريطاني الثاني (١٩٤١ ـ ١٩٤٦)، تطوراً ملحوظاً في نشاطاته المختلفة، فأصبح أكثر فاعلية وتنظيماً مقارنة مع الفترات السابقة؛ اذ كان على صلة مباشرة بالمؤسسات الصهيونية في فلسطين، فظهرت الحركة الصهيونية السرية المنظّمة، التي كانت تركز نشاطها حول اعداد اليهود، اعداداً صهيونياً، واقامة التنظيمات الصهيونية المسلحة، وتهجير اليهود الى فلسطين. ومن أهم العوامل التي أدت الى تطور، وازدياد فاعلية، النشاط الصهيوني في العراق، خلال الفترة قيد البحث، هو وجود القوات البريطانية في العراق، والتي كانت تضم الكثير من اليهود، الذين اندفعوا بحماس الى المشاركة في ذلك النشاط. وتجدر الاشارة الى أنه في العام ١٩٤١ تمّ التعاون فيما بين السلطات البريطانية في الشرق الاوسط وقوات اتسل الصهيونية من أجل القضاء على الحركة الوطنية في العراق.

الحرب البريطانية العراقية وحوادث الفرهود

في الاول من نيسان (ابريل) ١٩٤١ وقع انقلاب عسكري في العراق يقوده قادة قطاعات الجيش الاربعة، وهم: صلاح الدين الصباغ، وفهمي سعيد، ومحمود سلمان، وكامل شبيب. ونتيجة لذلك، أجبرت وزارة طه الهاشمي على الاستقالة، واستطاع الوصي على العرش، عبدالاله، الهرب الى عمان، وهناك التحق به بعض وزراء الحكومة المستقيلة. وفي الثالث من نيسان (ابريل) ١٩٤١، شكلت حكومة عسكرية مؤقتة، أطلق عليها اسم «حكومة الدفاع الوطني»، عهد برئاستها الى رشيد عالي الكيلاني. وفي العاشر من نيسان (ابريل) ١٩٤١، أجتمع البرلمان العراقي، وقرر، في جلسته التي عقدها، المصادقة على اقالة الامير عبدالاله من الوصاية على العرش، وتسمية الشريف شرف وصياً على العرش بدلاً منه؛ ثم قبل الوصي الجديد، الشريف شرف، استقالة حكومة طه الهاشمي، وكلّف رشيد عالي الكيلاني بتشكيل الحكومة الجديدة، التي شكلت بعد يومين من اجتماع البرلمان العراقي. وهكذا، انتهت مهمة حكومة الدفاع الوطني المؤقتة[١].

وقد أعلنت حكومة الكيلاني في مناسبات عديدة، عن تمسك العراق بالتزاماته، وحرصه

* راجع الجزء الاول في شؤون فلسطينية ، العدد ١٨٠، آذار (مارس) ١٩٨٨، ص ٤١ ـ ٦٠.

الشديد على تنفيذ ما ورد في المعاهدة البريطانية ـ العراقية لعام ١٩٣٠. ولكن البريطانيين ناصبوا حكومة الكيلاني العداء، ورفضوا الاعتراف بها. ولم يكتفوا بذلك، بل أُنزلت القوات البريطانية في البصرة، بتاريخ ١٩ نيسان (ابريل) ١٩٤١؛ كما أرسل رتل بريطاني من فلسطين، بقيادة كنغستون، وقوة من البادية الاردنية، يقودها غلوب باشا. واجتازت هذه القوات الصحراء، ووصلت الحبّانية، حيث بدأت من هناك بالزحف على مدينة بغداد[٢].

وانتشرت الفوضى والاضطرابات في مدينة البصرة، وذلك في يومي السابع والثامن من أيار (مايو) ١٩٤١، خاصة بعد توجه المتصرف وقائد الشرطة فيها الى بغداد، اضافة الى ان القوات البريطانية لم تكن، آنذاك، قد دخلت المناطق التي حدثت فيها عمليات السلب والنهب[٣]. وتجدر الاشارة الى أنه، في أثناء غياب متصرف البصرة، حاول أعيان المدينة، بزعامة صالح باشعيان، المحافظة على أرواح اليهود وممتلكاتهم؛ كما جنّدوا حراساً ليقوموا بالحراسة ليلاً. ثم فتح أهالي البصرة بيوتهم الخاصة لليهود ولأبناء الأقليات الاخرى، ليلتجىء اليها كل من كان يخشى على سلامته. هكذا، اقتصر الاعتداء في البصرة على نهب وسلب المتاجر[٤].

وفي أواسط أيار (مايو)، بلورت الاستخبارات البريطانية في الشرق الاوسط، وبتخطيط من قبل القائد العام للقوات البريطانية في الشرق الاوسط ، ارشيبالد ويفل، خطة تستهدف نسف مصافي النفط في بغداد. وقد أوكلت هذه المهمة الى منظمة اتسل[٥] الصهيونية. وفي ١٧ أيار (مايو) ١٩٤١، كانت خطة ارسال مجموعة من منظمة اتسل الى العراق دخلت حيز التنفيذ؛ اذ استجابت قيادة اتسل للعرض البريطاني بالمشاركة في العملية، فتمّ تشكيل مجموعة مكوّنة من أربعة اشخاص، هم: دافيد رزائيل، قائد المنظمة، ونائبه يعقوب ميريدور، ويعقوب طرزي، ويعقوب عمرامي[٦]. ويبدو أن عاملين أساسيين كانا وراء اشتراك قائد المنظمة بنفسه في هذه العملية: الاول هو عامل اليأس الذي ألمّ به، والناجم عن انشقاق منظمته وانحلال ما تبقى منها؛ والثاني هو عامل الرغبة في تقديم شيء بواسطته، لكونه قائد المنظمة، ومن أجل نيل المقابل في المستقبل. وقد اختير الطرزي وعمرامي من بين صفوف أبناء الطوائف اليهودية الشرقية، بعد أن تمّ تدريبهما على اداء الصلاة في المسجد الاقصى، للظهور بمظهر العرب المسلمين[٧].

كانت المهمة الرئيسة الموكلة الى مجموعة اتسل هي نسف صهاريج ومصافي النفط في بغداد، والتي خصصت للالمان وللعراقيين الذين كانوا يساعدونهم. كما تمّ التفاهم بين الطرفين، البريطاني واتسل، على أن يسمح لأعضاء مجموعة اتسل بالعمل ضد الحاج أمين الحسيني، ثم العمل على تنشيط الحركة الصهيونية بين يهود بغداد[٨].

وصلت مجموعة اتسل الى مطار الحبّانية، الذي كانت تسيطر عليه القوات البريطانية، في ١٨ أيار (مايو) ١٩٤١. وفور وصولها أوكلت اليها مهمة الحصول على معلومات استخبارية عن التحصينات العراقية. قال يعقوب ميريدور المشارك في العملية: « عندما وصلنا الى هناك (الحبّانية)، تبين أنهم (القوات البريطانية) لا يملكون أية معلومات... لذلك طلبوا منّا توفير المعلومات الخاصة حول خطوط الجيش العراقي؛ وعندها بدأ العمل»[٩]. كما ارسل رزائيل عمرامي والطرزي، المتنكران بالزي العربي، الى بغداد، بغرض جمع المعلومات الاستخبارية. «وفي الطريق اشتبه العرب بأنهما عميلان بريطانيان، وأشبعوهما ضرباً؛ وعادا متعبين منهكين، الى الحبانية[١٠]. وقبل وصولهما بقليل، قامت احدى الطائرات الالمانية بقصف الحبانية. على أثر ذلك، لقي قائد المنظمة، رزائيل، مصرعه، في

٢٠ أيار (مايو) ١٩٤١. ونتيجة لهذا الفشل في المهمة عاد ميريدور وعمرامي والطرزي الى فلسطين بطائرة عسكرية بريطانية، بعد خيبة أمل مريرة، بسبب فقدان قائد المنظمة في رمال الحبانية، اضافة الى فشل المجموعة في تحقيق أهدافها المرسومة[١١].

وتعكس هذه العملية التعاون التام بين طرفين استعماريين، هما بريطانيا ومجموعة اتسل، من أجل ضرب الحركة الوطنية في العراق.

وفي ٢٩ أيار (مايو) ١٩٤١، أصبحت القوات البريطانية على مشارف بغداد، واضطر الكيلاني وقادة الحركة التحررية والوزراء والمفتي ومجموعة من اللاجئين الفلسطينيين والسوريين واللبنانيين الى مغادرة العراق؛ لكن وزيراً، هو يونس السبعاوي، لم يهرب مع رفاقه، وبقي في بغداد، ونصّب نفسه حاكماً عسكرياً عاماً. وفي صباح يوم الجمعة، ٣٠ أيار (مايو) ١٩٤١، استدعى السبعاوي رئيس الطائفة اليهودية في العراق، ساسون خضوري، وأبلغ اليه ان على اليهود الّا يخافوا من أي شيء، وأنه سوف يحرص على سلامتهم. وطلب السبعاوي من خضوري ان يعتكف اليهود داخل منازلهم، لمدة ثلاثة أيام، وعليهم التزود بالمواد التموينية، مسبقاً. ولكن السبعاوي اثر، في الساعة الاخيرة، الانضمام الى رفاقه في المنفى في ايران[١٢].

وبعد أن أجرى أرشد العمري، الذي كان، آنذاك، أميناً للعاصمة، مشاورات مع القنصل الاميركي في بغداد، شكل لجنة للأمن الداخلي وحفظ النظام، مؤلفة منه ومن مدير الشرطة العام ومن العقيد الركن نورالدين محمود. اجتمعت اللجنة المذكورة، في ٣٠ أيار (مايو) ١٩٤١، وتقدمت الى السفارة البريطانية بموافقتها على شروط الهدنة. وفي اليوم التالي من اجتماع اللجنة، تمّ التوقيع على الهدنة بين العراقيين والبريطانيين، وقّعها، من الجانب العراقي، أرشد العمري، ومن الجانب البريطاني، السفير كنهان كورنواليس[١٣].

وخلال الفترة التي أعقبت التوقيع على الهدنة، استحوذت مشاعر القلق والغضب على الشعب العراقي، على أثر فشل حركة الكيلاني، وما رافق ذلك من قلق وغضب وانتشار الاشاعات حول نوايا البريطانيين بدخول بغداد. ومع عدم وجود سلطة محلية في بغداد، وعدم دخول القوات البريطانية اليها، حدث فراغ في السلطة، فوقعت حوادث عرفت بـ «حوادث الفرهود»، وهي التسمية التي تطلق على عمليات السلب والنهب والقتل ضد يهود بغداد، في الاول والثاني من حزيران (يونيو) ١٩٤١[١٤].

وعلى الرغم من وقوع الاعتداءات على اليهود في حوادث الفرهود، الّا ان الكثيرين من أبناء الشعب العراقي قاموا بحماية أفراد الطائفة اليهودية في بغداد. ذكر أحد الصهيونيين، الذين رصدوا الدور السياسي للجيوش العربية: «ولم يشارك جميع المسلمين في الحملة، بل أن الكثيرين منهم لم يكترثوا للأمر، بينما أنقذ آخرون حياة بعض اليهود وأرزاقهم. فضلاً عن ذلك، لم تكن هذه المرة الاولى التي يقوم فيها شغب وأعمال نهب في بغداد، خلال فترة انتقال. ففي آذار (مارس) ١٩١٧، حصلت اضطرابات خطيرة بين فترة انسحاب الاتراك ودخول الانكليز؛ لكن الدماء لم تهدر، آنذاك، ولم يكن ثمة تفريق بين الملاكين من هذا العرق، أو من ذاك»[١٥].

وأيّد يهودي عراقي غير صهيوني ما ذكر سابقاً، بقوله: «ووقف يدافع عن اليهود (أي في حوادث الفرهود)... كثيرون من الجيران العرب الذين، بدفاعهم عن اليهود، منعوا حدوث مذبحة كبيرة»[١٦].

ورأى اسرائيلي صهيوني أن «معظم الذين شاركوا في سفك الدماء هم من الشبان الذين

تأثروا بالدعاية النازية، وخاصة الضباط والجنود والشرطة والجماعات المسلحة؛ أما الذين قاموا بأعمال السلب والنهب، فكانوا، أساساً، من المجموعات الجاهلة، والاميين، الذين لا يقرأون الكتب والجرائد، ولا يملكون اجهزة، ليتأثروا بالدعاية النازية، انما اشتركوا في اعمال العنف، بشكل أساسي، بقصد الحصول على كسب سهل، وانهم سرعان ما تشتتوا، بسهولة، عندما أطلقت عليهم النار، في الثاني من حزيران (يونيو) ١٩٤١... وحقيقة، ان الغالبية لم تكن لتكره اليهود، أو متعطشة لسفك دمائهم، بل اقتصر ذلك على مجموعة صغيرة تأثرت بالدعاية النازية التي اجتاحت البلاد (العراق)، بدليل عدم وقوع حوادث في أية مدينة أخرى في العراق»[١٧].

وبشأن الخسائر والاضرار التي لحقت باليهود، فان ثمة تقديرات مختلفة ومتناقضة. فلجنة التحقيق، التي شكلت في السابع من حزيران (يونيو) ١٩٤١، برئاسة توفيق النائب، وعضوية كل من عبدالله القصاب، وسعدي صالح، للتحقيق في حوادث الاول والثاني من حزيران (يونيو) ١٩٤١[١٨]، تذكر أن عدد القتلى ١١٠، بضمنهم ٢٨ امرأة، وهم من اليهود. أما رئيس الطائفة اليهودية في العراق، فزعم أن عدد القتلى بلغ ١٣٠ يهودياً، من بينهم ٢٥ مفقوداً. وقدرت لجنة التحقيق عدد الجرحى بـ ٤٥٠، والخسائر المادية التي لحقت بالطائفة اليهودية بحوالى ٣٨٣٨٧٨ ديناراً[١٩]. أما المصادر الصهيونية، فقدرت الخسائر على الشكل التالي : عدد القتلى اليهود بين ١١٠ و١٧٩، والجرحى بين ٤٠٠ ـ ١٠٠٠، والبيوت التي نهبت بين ٨٧٥ و١٠٠٠، والحوانيت التي تعرضت للسرقة بين ٦٠٠ و ٢٥٠٠، وقدّرت قيمة الخسائر المادية بحوالى ٦٥٠ ألف جنيه استرليني[٢٠].

وتتحمل الطائفة اليهودية، وكذلك القوات البريطانية التي كانت ترابط حول بغداد، مسؤولية كبيرة في حوادث الفرهود[٢١]. فبالنسبة الى الطائفة اليهودية، فانها تتحمل المسؤولية للأسباب التالية:

١ ـ تجاوب بعض اليهود في العراق مع الحركة الصهيونية، وادراك الحكومة والشعب العراقي لأهداف الحركة الصهيونية في العراق، الامر الذي ولد ردة فعل تجاه الطائفة اليهودية هناك، مما أدى الى تردي العلاقات بين المسلمين واليهود[٢٢]. ويضاف الى ذلك، أن عداء الشعب العراقي للحركة الصهيونية قد أخذ ينمو على مدى السنين؛ اذ وجد بعض العراقيين متنفساً له للتعبير عن عدائه للصهيونية بالاعتداء على اليهود. ذكر كورنواليس في التقرير الذي أرسله الى وزير الخارجية البريطانية، آنذاك، هوريس سيمور، أنه، «بعد الدراسة والاستقصاء، توصل الى ان مسؤولية ما حدث (الفرهود) لا تقع على عاتق الذين قاموا بالسلب والنهب والقتل، ولا على عاتق رجال الشرطة والجيش، الذين لم يقوموا بواجباتهم كما يجب أن يكون، بل أن المسؤولية، كلها، تقع، في الحقيقة، على وعد بلفور والصهيونية، وما سببا ليهود العراق من دعاية ضدهم...»[٢٣].

٢ ـ عدم اصغاء رئيس الطائفة اليهودية، خضوري، الى تحذيرات السبعاوي، بضرورة ملازمة أفراد الطائفة اليهودية لبيوتهم، خلال ٣٠ و ٣١ أيار (مايو) والاول من حزيران (يونيو) ١٩٤١، في أثناء انسحاب قوات الجيش من الجبهة، بل أظهر اليهود عكس ذلك؛ اذ خرجوا يوم وصول عبدالاله الى بغداد، في الاول من حزيران (يونيو)، وهتفوا له عند مروره من أمامهم؛ وكانوا في هذا اليوم مرتدين أفخر ملبوساتهم، لمصادفة أحد أعيادهم في ذلك اليوم، مما أدى الى اثارة الشعور الوطني ضدهم[٢٤]. ذكر لوي هندرسون الذي كان يعمل في السفارة الاميركية في بغداد: «ان أحد الاسباب المباشرة التي أدت الى الاعتداء على اليهود من قبل الغوغاء كان موقف اليهود الابتهاجي الذي أعقب انهزام الجيش العراقي من قبل القوات البريطانية. وان كثيراً من يهود بغداد احتفلوا، علانية،

بالنصر البريطاني، ولم يحاولوا اخفاء احتقارهم واستخفافهم بالعرب المسلمين، بشكل عام، والجيش العراقي، بشكل خاص»[٢٥].

٣ ـ كان ضباط الجيش، وسواد الشعب العراقي، يعتقدون بأن من جملة الاسباب التي أدت الى انخذال الجيش في حركته ضد البريطانيين هم اليهود، وأعمالهم المعادية، وعدم اخلاصهم للعراق، في أثنـاء حركة الكيلاني التحررية. فقد راجت اشاعات بين عامة الناس بأن اليهود يتجسّسون على العراقيين باعطاء اشارات الى الطائرات البريطانية عن أماكن تجمع القوات العراقية، فأصبح العامة ينظرون الى اليهود هؤلاء وكأنهم المسؤولون عما لحق بالجيش العراقي من هزيمة[٢٦].

وتتحمل القوات البريطانية مسؤولية أخرى في تلك الحوادث. فقد توقفت، حسب الاوامر التي اعطيت لها، على بعد ثلاثة اميال الى الغرب من مدينة بغداد، وخمسة اميال الى الشمال منها. وبقيت هذه القوات مقيدة بالتعليمات المشددة الصادرة من المسؤولين البريطانيين، وأهمها عدم التدخل في شؤون العراق الادارية والداخلية، وعدم النيل من استقلاله، مع تأكيد عدم دخول القوات البريطانية الى بغداد، لأن هذا الدخول يعرضها للخطر، خاصة في الشوارع الضيقة[٢٧]. وهذا العامل ساعد الأعراب المحيطين بالعاصمة على مهاجمة بيوت اليهود ومحالهم. ذكر ضابط الاستخبارات البريطاني آنذاك، جيرالد دي غوري، انه «وعندما تحقق للدهماء أن الجيش البريطاني لن يدخل بغداد، لأن قائده رفض ذلك، على أساس أن هذا الدخول يمثل خطراً على قواته في الشوارع الضيقة، أقدموا على نهب حوانيت اليهود»[٢٨]، هذا مع العلم بأن البريطانيين كانوا يعرفون، مسبقاً، وبشكل جيد، أن ارجاء دخول قواتهم الى بغداد والاسراع بتشكيل حكومة شرعية من شأنه ترك بغداد فريسة للنهب والسلب. ذكر أحد ضباط الاستخبارات البريطانية في العراق، آنذاك، أن البريطانيين وحلفاءهم العرب أدركوا أن دخول القوات البريطانية وتنصيب عبدالاله على العرش من شأنهما أن يحطّا من هيبة حليف البريطانيين الوصي على العرش، فيظهره وكأنه عاد بواسطة حراب البريطانيين[٢٩]؛ لذلك، كان من الضروري اخفاء هذا الانطباع، وخلق انطباع آخر يشير الى أن الوصي على العرش انما عاد كمنقذ، ولاحلال النظام[٣٠].

وذكر أحد قادة الطائفة اليهودية في العراق، داود سلمان، أن يهود بغداد شعروا بالمرارة؛ لأن البريطانيين لم يقدموا مساعدة لهم في حوادث الفرهود. واشار سلمان الى أنه كان بمقدور القوات البريطانية وضع حد لعمليات الفرهود[٣١].

وعن موقف القوات البريطانية من حوادث الفرهود، كتب اوري افنيري، وهو يهودي يمتلك جريدة هعولام هازيه، التي تصدر باللغة العبرية في تل ـ ابيب، عند تعقيبه على اقوال عصام السرطاوي[٣٢]، الذي ناقش الموضوع من قبل: «لكن عملية التحقيق التي أجراها السرطاوي، كشفت النقاب عن حقيقـة مدهشة، وهي أن المذابح وقعت بعد سقوط النظام (المقصود بذلك حركة الكيلاني)، وفرار رجاله، وعندما كانت بغداد تحت سيطرة القوات البريطانية، وكان باستطاعة هذه القوات، القريبة من موقع الجريمة، التدخل في كل لحظة، وانقاذ اليهود، لكنها لم تحرك ساكناً. ورأى السرطاوي ان العملية كانت منظمة من قبل البريطانيين... ويذكر أن ما تمّ كان على غرار ما كان يحدث في أوروبا، تماماً، ولم يسبق ليهود العراق أن تعرضوا لعملية مشابهة، أبداً»[٣٣].

ولا توجد أدلة على أن هذه الحوادث كانت بتدبير من البريطانيين، على الرغم من أنها قد تكون في مصلحـة القـوات البـريطانية، وذلك لأنها توفر الذريعة لدخول هذه القوات بغداد. واتفق افنيري

مع السرطاوي على أنه كان بامكان القوات البريطانية وضع حد لعمليات الفرهود منذ بدايتها، والتي استمرت لمدة ٢٤ ساعة؛ اذ كانت في مكان قريب من مسرح العمليات، وفي وضع عسكري يساعدها على ذلك.

النشاط الصهيوني السرّي في العراق

خلال الاحتلال البريطاني الثاني للعراق، أي بين العامين ١٩٤١ ـ ١٩٤٥، أصبحت الشؤون الداخلية والخارجية للعراق، الى حد ما، تحت السيطرة البريطانية، فتوفرت الظروف الملائمة لتزايد النشاط الصهيوني داخل العراق.

وما تجدر الاشارة اليه، انه، بين العامين ١٩٣٩ ـ ١٩٤٥، ظهرت ثلاثة اتجاهات في صفوف الطائفة اليهودية في العراق، وهي: اقامة تنظيمات صهيونية مسلحة؛ والرغبة في الحفاظ على الوضع السابق وعدم خلق استفزازات ومتاعب جديدة لليهود؛ وعدم البقاء في العراق والهجرة الى أي مكان آخر. وفي ما يتعلق باقامة التنظيمات الصهيونية، فقد أدرك أنصار هذا الاتجاه ان العمل العسكري المسلح ضروري، طالما بقي اليهود في العراق، وطالما بقي احتمال تجدد أعمال مماثلة لحوادث الفرهود[٣٤]. أما أنصار الاتجاه الثاني، الذين رغبوا في الحفاظ على الوضع السابق، فقد رأوا أن لا حاجة الى احداث تغييرات في وضع الطائفة اليهودية في العراق، وأن أي اجراء جديد قد يعرّض سلامة اليهود للخطر الاكبر، وقد انضمت اعداد لا بأس بها منهم الى صفوف الحزب الشيوعي العراقي. أما الاتجاه الثالث، فهو الداعي الى عدم البقاء في العراق والهجرة الى اي مكان آخر. وانقسم اصحابه الى قسمين: الاول، اولئك الذين آثروا الهجرة من العراق الى دول أخرى، مع المحافظة على علاقاتهم بالعراق؛ أما القسم الثاني، فهو الذين رغبوا بقطع علاقاتهم مع العراق والهجرة الى فلسطين؛ وأخذ هذا القسم يتنامى، باطراد؛ واتخذ، بعد ذلك، شكل نشاط صهيوني سري[٣٥].

ومن الاهمية بمكان الاشارة الى ان اليهود في العراق قد أخذوا بابتياع الاسلحة قبل حوادث الفرهود، خاصة المسدسات؛ اذ حصلوا عليها من طريق مهرّبي الاسلحة من داخل العراق، ومن خارجه. كتب يوسف مئير: «لقد ابتاع اليهود في بغداد، والذين يتراوح عددهم بين ٨٠ الى ٩٠ الف شخص، حتى الآن (٢٧/١٠/١٩٤١)، من ١٠٠٠ الى ١٥٠٠ مسدس. ولم يكن هذا السلاح في حوزة قلة من الافراد، بل كان موزعاً على نطاق واسع»[٣٦].

وبدأت المؤسسات الصهيونية في فلسطين باتخاذ الخطوات المناسبة لتدعيم النشاط الصهيوني في العراق؛ اذ طلب عضو القيادة المركزية لمنظمة الهاغاناه[٣٧] في فلسطين، شاؤول افيغور، ورئيس قسم الهجرة غير الشرعية (علياه بيت) في الموساد[٣٨]، من اسحق عزرياهو، وهو يهودي عراقي يقيم في فلسطين، بالتوجه الى بغداد من أجل تهجير اليهود من هناك، بشتى الوسائل، مع التركيز على الهجرة الشرعية، وذلك لأن باستطاعة هذه الهجرة دفع اعداد كبيرة من المهاجرين اليهود الى فلسطين. وفي النصف الثاني من تموز (يوليو) ١٩٤١، وصل عزرياهو الى بغداد، ومكث فيها حتى أيلول (سبتمبر)، وتمكن، خلال الفترة التي قضاها في بغداد، من تهجير ما يقارب من ٥٠٠ شخص بطرق غير شرعية ومئة شخص من طريق التصاريح[٣٩].

ولم يقتصر النشاط الصهيوني في العراق على ما ذكر سابقاً، بل شمل شكلاً أكثر خطورة، هو التنظيمات الصهيونية المسلحة. ومن هذه التنظيمات التي ظهرت في بغداد «منظمة شباب

الانقاذ». وتعود جذور هذه المنظمة الى العام ١٩٤٠، أي قبل حوادث الفرهود، حيث اجتمع سبعة من الشبان اليهود، معظمهم من طلاب المدارس اليهودية الثانوية، تتراوح اعمارهم بين ١٦ و٢٠، وقرروا، بعد سلسلة من المداولات، اقامة منظمة صهيونية مسلّحة. وحددت أهداف التنظيم من قبل الاعضاء على الشكل التالي: التدريب على السلاح، والاتصال مع المؤسسات الصهيونية في فلسطين، وأخيراً تهجير يهود العراق الى فلسطين[٤٠].

في بداية العام ١٩٤٢، وصل تعداد الاعضاء والانصار في المنظمة الى بضع مئات، ونظم أعضاء «منظمة شباب الانقاذ» أنفسهم في شكل خلايا سرية، حيث تربّع ناظم أبو داود على رأس القيادة، التي تألفت من اثني عشر عضواً. وقد قام كل واحد منهم بتنظيم جماعة أخرى، وأصبح كل متمرن رئيساً ومسؤولاً عن الآخرين، وكان كل واحد منهم يعرف قائده، أو الاعضاء الذين يخضعون لأمرته فقط. وحاول التنظيم، بشتى الوسائل، ابتياع السلاح[٤١].

وصاغ أعضاء «منظمة شباب الانقاذ» نداء الى المؤسسات الصهيونية في فلسطين، لكي يهبّوا الى مساعدة يهود العراق، وتقديم الدعم لهم[٤٢]؛ ثم انهم طلبوا من هذه المؤسسات أن تقوم بمساعدتهم من أجل تهجير يهود العراق الى فلسطين. ويضاف الى ذلك، ان «منظمة شباب الانقاذ» أصدرت منشورات عدة الى يهود العراق لحثهم على تنظيم مجموعات صهيونية مسلّحة. وقد تدرب أعضاء المنظمة على استخدام الاسلحة، بالاضافة الى تدرُّبهم على الجيدو والمصارعة. وأُلقيت على أعضاء «منظمة شباب الانقاذ» محاضرات، بشكل سري، عن الصهيونية، والهجرة، ومنظمة الهاغاناه في فلسطين[٤٣].

وكان أعضاء المنظمة يقومون بين الحين والآخر بجمع التبرعات من أفراد الطائفة اليهودية في العراق؛ كما تبرع بعض الشخصيات اليهودية المرموقة ببضع مئات من الدنانير الى المنظمة. فمن هذه الاموال تم ابتياع مسدسات جديدة، وقام أعضاء التنظيم بشراء مواد لانتاج القنابل، وتمكّن أحد الاعضاء من صنع بعض المتفجرات[٤٤].

وظهر تنظيم صهيوني آخر في بغداد، هو «جماعة اليهود الاحرار»، الذي أسّسه يوآف قطان وابراهام ويعقوب شماي، وذلك في العام ١٩٤٢؛ وانضمت اليهم، فيما بعد، أعداد أخرى من يهود بغداد. وحدد أعضاء التنظيم أهدافهم على الشكل التالي: تعليم اللغة العبرية، وشراء السلاح والتدرب على استخدامه، ثم الهجرة الى فلسطين، اذا ما سنحت الفرصة لذلك[٤٥].

وبسبب النقص في كتب تعليم اللغة العبرية لدى تنظيم «جماعة اليهود الاحرار» لجأ المدرسون الى التدريس بواسطة الشعر. وقد بلغ عدد أعضاء التنظيم، العام ١٩٤٣، حوالى ٣٠٠ عضو. وقد تدربوا على الرماية بالمسدس؛ كما أنهم ابتاعوا عدداً من المسدسات[٤٦]. واضافة الى ما سبق، فان اعضاء التنظيم وزّعوا المنشورات على اليهود، لحثهم على الهجرة الى فلسطين. ومع قيام حركة الطلائع والهاغاناه[٤٧] في العراق، انضمت أعداد كبيرة من أعضاء التنظيم اليهما[٤٨].

ونتيجة لارسال «منظمة شباب الانقاذ» نداءات الى فلسطين استثيرت المؤسسات الصهيونية هناك. ففي ذلك الوقت، اعتقدت المؤسسات هذه بامكان استخدام «منظمة شباب الانقاذ» كقاعدة يمكن بواسطتها جلب لاجئين يهود من أوروبا الى ايران، وذلك من طريق الاتحاد السوفياتي؛ ومن ايران، يتم تهريبهم الى العراق. وهكذا، أرسلت المؤسسات الصهيونية في فلسطين المبعوثين[٤٩] الى العراق. كتب موني مريدور «وتحت ظروف الحصار البري والبحري[٥٠]، أصبح ضرورياً

تشكيل منظمة في فلسطين قادرة على ادارة حركة الهجرة اليهودية اللاشرعية في البلدان الشرقية. طريقنا الوحيد الذي يمكن اعتباره، في ذلك الوقت، يبدأ من فارس الى العراق، ومن هناك عبر شرق الاردن، أو سوريا ولبنان، الى فلسطين»[٥١].

وفي آذار (مارس) ١٩٤٢، وصل الى بغداد شاؤول أفيغور، بواسطة احدى الشاحنات العاملة في خدمة الجيش البريطاني الذي يخدم فيه كثير من اليهود[٥٢]. وقد زوّد بتوصيات وعناوين في العراق؛ وحمل معه رسالة من موشى شاريت الى رئيس مجلس مدارس الاليانس في العراق، موشى يتاح، كما حمل رسالة من عضو مستوطنة جينوسار، عوفاديا سحايك، موجهة الى شقيقه شلومو سحايك، أحد كبار موظفي المصارف اليهودية في بغداد[٥٣].

ومكث افيغور في بغداد خمسة أيام، وتمكن، بمساعدة موشى يتاح وابنه دافيد، من الاتصال بسليم خليفة، أحد أعضاء «منظمة شباب الانقاذ»، وأُجري نقاش بين خليفة وافيغور حول امكان انشاء منظمة صهيونية مسلّحة في العراق، وبشأن ايجاد صلة مع منظمة الهاغاناه في فلسطين، وبشكل خاص مع قسم الهجرة اللاشرعية (الهجرة ـ ب) وبين «منظمة شباب الانقاذ»[٥٤]. وتمّ الاتفاق بينهما على أن يقوم قسم الهجرة اللاشرعية بالاشراف على جميع نشاطات الحركة الصهيونية السرّية في العراق، بما في ذلك عملية اختيار المبعوثين، وارسالهم الى العراق[٥٥]. ويضاف الى ما سبق ان تقوم «منظمة شباب الانقاذ»، بالتعاون مع مبعوثي قسم الهجرة ـ ب، بوضع الترتيبات المطلوبة لانشاء منظمة الهاغاناه في العراق، وان يقوم هؤلاء المبعوثون بنقل السلاح؛ كما أنهم سيدربون أفراد «منظمة شباب الانقاذ»، أو الافراد من خارج نطاق المنظمة المذكورة، على استخدامه؛ وكذلك تأهيلهم للهجرة الى فلسطين[٥٦].

ويتضح من ترتيب شاؤول أفيغور السابق أنه قد ضمن، منذ البداية، أن تكون هناك يد واحدة مسؤولة، تشرف على الحركة الصهيونية السرية في العراق، مما أدى الى تجنّب الوقوع في التنافس والاحتكاك بين مختلف التيارات والاحزاب الصهيونية[٥٧].

كان المبعوث الاول الذي أرسله أفيغور الى العراق هو د. انزو سيريني، الذي اتجه الى بغداد بصفة مسؤول في شركة سوليل بونيه[٥٨]، والتي كان لها امتياز لبناء بعض المنشآت الامنية البريطانية في العراق. وقد استخدمت الشركة المذكورة أربعمئة مهندس وفني يهودي. ومما تجدر الاشارة اليه ان الكثير من هؤلاء كانوا يمارسون نشاطاً صهيونياً[٥٩]. ووصل سيريني الى بغداد في نيسان (ابريل) ١٩٤٢، فكان اجتماعه الاول مع اثنين من أعضاء «منظمة شباب الانقاذ»، حيث أوضح لهما أن هدفه هو انشاء منظمة صهيونية مسلحة في العراق، واعداد اليهود للهجرة الى فلسطين، وان عليهم توحيد الجهود لتحقيق ذلك[٦٠].

وفي حزيران (يونيو) ١٩٤٢، وصل الى بغداد شماري كوتمان، وعزرا خضوري، وهما من أوائل رجال البلماح[٦١]، وكانا تدربا على دروس خصوصية في العمليات التخريبية. واجتمع خضوري وكوتمان برؤوساء «منظمة شباب الانقاذ»[٦٢]؛ ولكن سرعان ما اتضح لهما أن المنظمة المذكورة لم تكن في مستوى يسمح باقامة منظمة الهاغاناه. كما أن هذه المنظمة لا تستطيع أن تشكل أساساً للهدف الذي، من أجله، ارسلوا الى بغداد. وعلى أثر ذلك، شرع سيريني وخضوري وكوتمان بتكوين تنظيم صهيوني سري في العراق، والبدء من جديد؛ فتولى كل واحد منهم نشاطاً معيّناً، فسيريني أخذ على عاتقه مهمة التثقيف والتوعية الصهيونية، وهذا ما جسدته «حركة الطلائع»، والتي

سيأتي التطرق اليها فيما بعد؛ بينما تفرّغ خضوري لاقامة منظمة الهاغاناه؛ وتولى كوتمان أمور الهجرة غير الشرعية (علياه ـ ب). وعلى الرغم من هذا التقسيم، الاّ انهم تعاونوا فيما بينهم، وكانت جهودهم متداخلة[٦٣].

وركزّ المبعوثون جهودهم على أن تكون النواة الاولى لحركة الطلائع في العراق من بين أعضاء التنظيمات الصهيونية التالية: جمعية أحي عفار، التي ظهرت في الثلاثينات؛ و «منظمة شباب الانقاذ»؛ و «جماعة اليهود الاحرار»[٦٤]. فعقد أول جهد دراسي من بين أعضاء التنظيمات الصهيونية آنفة الذكر. وقد ركزت حركة الطلائع جهودها على نشر الثقافة والتعليم الصهيوني بين الاعضاء. ومن الاهمية بمكان أن نشير الى أن مكتبة جمعية أحي عفار قد أُخرجت من مخبئها، حيث وفرت لاعضاء الحركة كتب تعليم اللغة العبرية والكتب التي تتعلق بالحركة الصهيونية، وتاريخها بشكل خاص[٦٥].

وبعد مرور عام، تقريباً، على قدوم خضوري، وكوتمان، أي في حزيران (يونيو) ١٩٤٣، اجتمع بين ٨٠ ـ ١٠٠ شخص من أعضاء التنظيم الصهيوني السري؛ وقد تجمعوا تحت غطاء الاحتفال بعيد الفصح، وذلك في مقر الحركة الصهيونية في منزل عائلة سحايك، والذي يقع في سوق باعة الدجاج في الحي اليهودي القديم، من أجل تأسيس حركة الطلائع في بغداد بشكل فعلي. وفي بداية الاحتفال، أُلقي عدد من الكلمات الخطابية، فتحدث سيريني، في نهاية المؤتمر، عن وضع اليهودية والصهيونية في العالم. وبعقد هذا الاحتفال تمّ تأسيس حركة الطلائع في بغداد بشكل فعلي ورسمي[٦٦].

وفي نهاية العام ١٩٤٣، تمّ تأسيس منظمة الهاغاناه في بغداد، بشكل فعلي، بعد أن أدى كل عضو من أعضائها القسم الخاص بالمنظمة. ومما هو جدير بالذكر أن أعضاء الهاغاناه في بغداد قد تلقوا تدريباً على كيفية استخدام المسدس، بالاضافة الى تلقيهم دروساً وتدريبات في الجيدو والكراتيه[٦٧].

تحدث شلومو هيلل[٦٨] عن دور هؤلاء المبعوثين في تدعيم النشاط الصهيوني في العراق، فقال: «لقد وضعوا حجر الاساس للحركة الطلائعية السرية التي عملت على دعم ونشر الثقافة اليهودية (الصهيونية)، التي كانت محظورة في العراق؛ كما عملت هذه الحركة، أيضاً، على تنظيم مجموعات تتولى عملية الدفاع Haganah ... كما مهّدت الطرق للقيام بهجرة غير شرعية من العراق»[٦٩].

وقد لخص هيلل دور المبعوثين الصهيونيين في العراق بأنهم عملوا على انشاء حركة الطلائع التي كانت تقوم بثلاث مهمات، وهي: التثقيف الصهيوني؛ ثم تشكيل منظمة الهاغاناه للدفاع عن اليهود؛ وأخيراً انها كانت تقوم بالاشراف على شؤون الهجرة غير الشرعية من العراق الى فلسطين.

ويبدو أن النشاط الصهيوني السري في العراق قد حظي بتأييد ودعم قادة الطائفة اليهودية هناك، وخاصة اولئك الذين لديهم اتجاهات سياسية، فاستندوا الى معلومات جمعت من مصادر يهودية؛ اذ ان ٧٥ بالمئة، على اقل تقدير، من اليهود الذين لديهم اتجاهات سياسية أيّدوا النشاط الصهيوني في العراق، وأيّدوا ورغبوا في انشاء «وطن قومي» لليهود في فلسطين. وقد أيدت دوائر الاستخبارات البريطانية النسبة المذكورة[٧٠].

حركة الطلائع في العراق

جاء في قرارات المؤتمر الثاني لحركة الطلائع في العراق، العام ١٩٤٤، أن حركة الطلائع في القدس (الاسم الحركي للعراق) هي حركة قطرية، ولكنها لا تنفصل عن الحركة العالمية للطلائع

التي تستأنف وجودها أبان الحرب (أي الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ ـ ١٩٤٥)، من أجل الاعداد الروحي والبدني لجماهير الشبيبة اليهودية في العالم». وتلقّن حركة الطلائع اعضاءها الآتي: اللغة والثقافة العبرية؛ والدفاع عن اليهود؛ والمشاركة الفعالة في نشاط صندوق الكيرن كييمت، والهجرة في جميع الظروف ومختلف الوسائل؛ وتحرير المرأة اليهودية من القيود الاجتماعية؛ والنشاط الاجتماعي في حركة الطلائع يشمل جميع نواحي الحياة والعمل؛ وحياة العمل والدفاع والاستيطان العامل في فلسطين[٧١].

وتفرز حركة الطلائع من داخلها، وكجزء لا يتجزأ منها، طبقة شابة، تعرف بحركة «الطلائعي الشاب» أو «الطلائعي الفتي»، مهمتها التثقيف العبري والطلائعي، استعداداً للهجرة الى فلسطين. وقد حدد المؤتمر المذكور آنفاً سن «الطلائعي الفتى» في العراق بين ١٤ ـ ١٧ سنة.

تحدثت مبعوثة صهيونية الى العراق، في الاربعينات، عن المبعوثين ودورهم في حركة الطلائع، خاصة تعليم اللغة العبرية، فقالت: « عندما وصلت المجموعة الاولى من المبعوثين الى بغداد، العام ١٩٤٢... كان السكان اليهود شديدي التخوف. ولاحظ المبعوثون أن عليهم، أولاً، تعليم القوم، قبل أن يأملوا في الوصول الى أي شيء؛ لذلك قرروا البدء بتدريس اللغة العبرية، كأول مهمة لهم. ولكن صعوبة تخطي الحدود، بطرق غير شرعية، دفعتهم الى تولي مهمة التدريس بأنفسهم، بدلاً من استقدام مدرسين من فلسطين. وقد كانت هذه الدروس تلقى بسرية تامة. كان المبعوثون يبذلون قصارى جهدهم من أجل تنظيم مجموعة من الطلبة الذين درسوا اللغة العبرية من قبل على أيدي مدرسين صهيونيين استقدموا من فلسطين، أمثال رؤوبين شيلواح، وغيره...»[٧٢].

وأخذت حركة الطلائع في مدينة بغداد بالتوسع والازدياد، فتحسنت معرفة أعضاء الحركة باللغة العبرية، وخاصة بعد أن أحضرت كتباً عبرية لتدريس اللغة العبرية للمبتدئين، من فلسطين، مثل كتاب «علياه ـ أ» (الهجرة أ) وكتاب «علياه بيت» (الهجرة ـ ب)، وكذلك صحفاً عبرية، كانت تنقل من فلسطين الى العراق، بواسطة الجنود اليهود الفلسطينيين الذين يخدمون في الجيش البريطاني المرابط في العراق[٧٣]، ولا سيما أفراد سلاح النقل وسلاح الهندسة ومن قبل أعضاء شركة سوليل بونيه. ولعب هؤلاء الجنود اليهود دوراً هاماً في تدريس اللغة العبرية ونشر الثقافة الصهيونية بين أعضاء حركة الطلائع[٧٤].

وفي التقرير الذي أعده لوي هندرسون عن الاقلية اليهودية في العراق، أشار الى قيام تنظيم صهيوني سري في بغداد، وأن هذا التنظيم باشر نشاطه بنجاح ملحوظ في مدارس الطائفة اليهودية في بغداد. وبيّن التقرير المذكور أن أعداداً لا بأس بها من الطلاب اليهود، هم أعضاء في هذا التنظيم. وان حركة الطلائع ركزت جهودها على «تدريس اللغة العبرية وعلى سموّ اليهود كشعب»[٧٥].

ولم يقتصر نشاط حركة الطلائع في العراق على مدينة بغداد، بل عملت الحركة على انشاء فروع جديدة في المدن العراقية الاخرى. ففي العام ١٩٤٢، أنشئت فروع في كركوك والموصل والبصرة. ولكن النشاط في الفروع المذكورة بقي محدوداً ومهلهلاً؛ نتيجة عوامل كثيرة، منها عدم عناية مركز حركة الطلائع في بغداد بهذه الفروع، ثم اعتماد نشاط هذه الفروع على عمال سوليل بونيه والجنود اليهود الذين يخدمون في صفوف القوات البريطانية المرابطة في المدن المذكورة آنفاً، وقد كان هؤلاء الجنود في حالة تنقل دائم وغير مستقرين في منطقة واحدة[٧٦]. وابتداء من العام ١٩٤٣، حظي فرع حركة الطلائع في مدينة البصرة بدعم مركز حركة الطلائع في بغداد، والذي قام بارسال مبعوث دائم من

قبله لمدة شهور عدة، وهو اريه كراوز، الذي كان يعمل في وحدة الخرائط التابعة للجيش البريطاني. وقام كراوز بتركيز العمل في فرع البصرة؛ كما وفر كوادر تعليمية من الجنود اليهود للتعليم والتدريب في فرع البصرة(٧٧).

ويوضح الجدول التالي فروع حركة الطلائع في العراق بين ١٩٤٢ و ١٩٥٤.

فروع حركة الطلائع في العراق

الفروع	تاريخ الانشاء	احصاء بالاعداد
المركز ـ بغداد	١٩٤٢	(١٩٤٥) ٦٠٠ عضو للكبار و١٧٠ عضواً في «الطلائعي الفتى»
المنطقة الجنوبية(٧٨):		
البصرة	١٩٤٢	(١٩٤٥) ٢٠٠ عضو للكبار و٤٠ عضواً للطلائعي الفتى
العمارة	١٩٤٥	(١٩٤٥) ٤٠ عضواً
الناصرية	١٩٤٥	لا يوجد احصاء
قلعة صالح	١٩٤٥	آنذاك ١٠ شبان و١٠ شابات
المنطقة الوسطى(٧٩):		
الكوت	١٩٤٥	آنذاك ١٤ شاباً وست شابات
الحلة	١٩٤٥	آنذاك ٢٠ عضواً
الرمادي	١٩٤٥	آنذاك ١٨ عضواً
بعقوبه	١٩٤٥	لا يوجد احصاء
المنطقة الشمالية(٨٠):		
كركوك	١٩٤٢	آنذاك ٢٥ عضواً
الموصل	١٩٤٢	آنذاك خمسة أعضاء

وعن التثقيف الصهيوني لاعضاء حركة الطلائع، قال يهودا أطلس في كتابه «حتى عمود الشنق»: « لقد بدأت روح أرض ـ اسرائيل (فلسطين) وتاريخها والصهيونية وحركة العمل واشكال الاستيطان والمفكرون والادباء في البلاد تتخذ كموضوع للمحاضرات والاحاديث والمناقشات»(٨١).

وعلى الرغم من ازدياد نشاط حركة الطلائع في العراق، كما بيّنا ذلك سابقاً، الّا ان هناك عوامل أدت الى التخفيف من حدة وفاعلية النشاط الصهيوني بشكل عام، وحركة الطلائع بشكل خاص، منها:

○ ظروف العمل السري، وملاحقة السلطات العراقية للنشاط الصهيوني، وهو السبب الرئيس الذي أدى الى عدم توسيع حركة الطلائع في العراق بشكل كبير. ففي شهر شباط (فبراير) ١٩٤٣، أصدرت وزارة الداخلية العراقية تعليمات الى جميع أقسام الشرطة بالتحقيق في موضوع تجدد النشاط الصهيوني في العراق، وعلى الاخص بين الشبيبة اليهودية. وعندما علم انزو سيريني بالامر، طلب من المؤسسات الصهيونية في فلسطين أن ترسل مبعوثين جدداً من فلسطين، ليحلوا محله واثنين من رفاقه، هما خضوري وكوتمان، لأنهم أصبحوا معروفين جيداً في بغداد، ولأن النشاط الصهيوني في العراق قد يتعرض للخطر بوجودهم(٨٢).

○ وثمة الافتقار الى المبعوثين. لعل أحد الاسباب التي أدت الى عدم ارسال مبعوثين من

فلسطين الى العراق يكمن في ان حركة الطلائع في العراق كانت واقعة تحت نفوذ الكيبوتس الموحد[٨٣]. وقد أدى ذلك الى منع كل قوة خارجة عن نطاقه من العمل داخل العراق[٨٤]. فعلى سبيل المثال لا الحصر، وصل العام ١٩٥٤ الى بغداد أحد أعضاء حركة هاشومير هتسعير[٨٥]، ويدعى شموئيل هيرتس. ولمّا علم أعضاء حركة الطلائع بقدومه الى بغداد، طلب المبعوثون من هيرتس العودة الى فلسطين، لأن قدومه سوف يعرّض النشاط الصهيوني السري للخطر. قال مئير شليون عن موقفه تجاه بقاء هيرتس في العراق: «اذا بقي شموئيل في العراق، فاني سأعود على الفور الى البلاد (فلسطين)، لأني لن أعمل في الوحل وفي حرب الاحزاب». ويبدو من ذلك ان شليون تخوف من ظهور تيارات أو أحزاب متعددة بين يهود العراق، مما يعرض النشاط الصهيوني للخطر. الا ان المبعوثين استطاعوا اقناع هيرتس، بأن بقاءه في العراق من شأنه أن يؤدي الى تجزئة النشاط الصهيوني في العراق. وفي نهاية العام ١٩٤٥، عاد هيرتس الى فلسطين[٨٦]. كما ظهر النقص في المبعوثين، بشكل بارز، في نهاية الحرب العالمية الثانية، بسبب خروج الوحدات البريطانية من العراق، والتي كانت تضم اعداداً كبيرة من اليهود[٨٧].

○ ثم الافتقار الى مرشدين محليين[٨٨]؛ اذ ان النقص في اعداد المرشدين كان أحد المصاعب الهامة التي اعترضت حركة الطلائع في العراق. ففي الثاني من أيار (مايو) ١٩٤٤، كتب أرييه ايشل، وهو أحد المبعوثين: «كثيرون هم الاعضاء الذين يعملون في عدة لجان؛ وبالمقابل، فان المرشدين الذين نستطيع ان نختار منهم نشيطين جدد قليلون جداً. اضافة الى ما تقدم، ثمة هجرة الاعضاء الى فلسطين. فقد كان هدف حركة الطلائع انتقاء الاشخاص المناسبين للهجرة الى فلسطين. فقد اعتبر كل من انهى دورة اللغة العبرية والتثقيف الصهيوني مرشحاً للهجرة، وعندما بدأت حركة الطلائع بتهجير اعضائها لم تحصل زيادة في عدد الاعضاء. ففي الوقت الذي كسبت حركة الطلائع اعداداً جديدة، خسرت اعداداً أخرى نتيجة للهجرة الى فلسطين»[٨٩].

وثمة نقص في كتب التدريس، فبعد اتساع حركة الطلائع في العراق، اثيرت مشكلة تدريس اللغة العبرية. فالكتب التي كانت لدى الحركة لم تف بالغرض، اذ طلب سيريني من منظمة الهاغاناه في فلسطين، منذ نهاية شهر نيسان (ابريل) ١٩٤٢، أن يرسلوا له كتباً لتدريس اللغة العبرية. ولكن هذه الكتب تأخر وصولها الى العراق. ولقد أثار سيريني، في معظم رسائله الى فلسطين، طلبه، الذي أصبح نغمة معادة «كتب دراسية، كتب دراسية». كما ظهرت الحاجة الى القواميس العبرية والعربية. وفي السادس من كانون الاول (ديسمبر) ١٩٤٢، كتب سيريني الى منظمة الهاغاناه في فلسطين: «ابعثوا عشرات من كتب علياه أ وب وقواميس وكتب أخرى»[٩٠]. ولما تعذّر وصول كتب دراسية من فلسطين، بدأت حركة الطلائع في العراق بمحاولات محلية في مجال الترجمة. فقد زار سيريني مكتب عزرا حداد، مدير المدرسة الوطنية في بغداد، وقال له: «آن الأوان لكي تعمل من أجل القضية القومية (الصهيونية). ان مكانك معنا». فنجح سيريني بالحصول على دعم حداد، عندما قام بترجمة قصة الكاتب الصهيوني يوسف برينر (١٨٨١ ـ ١٩٢١) الى اللغة العربية؛ كما ترجم الكتاب الصهيوني «التحرر الذاتي»، لمؤلفه ليو بنسكر (١٨٢١ ـ ١٨٩١) الى اللغة العربية. ومما تجدر الاشارة اليه ان ترجمة الكتابين المذكورين لم تنشر، ولكن تمّ تداولها بشكل سري[٩١].

واضافة الى ما سبق، ثمة عمليات القاء القبض على بعض اعضاء الحركة الصهيونية السرية. ومنذ صيف العام ١٩٤٢، توالت المصاعب على النشاط الصهيوني السري في العراق. فقد القي القبض على ستة شبان يهود من العراق في مدينة حلب في سوريا، وهم متنكرون بزي عربي، اثر

تحدثهم باللهجة البغدادية. وفي أعقاب اعتقال هؤلاء الستة، توقف العمل في مختلف المجالات الصهيونية، لفترة محددة، ولكن، فيما بعد، استأنف العمل في مختلف النشاطات الصهيونية[٩٢].

وفي أعقاب حركة الفرار الواسعة لليهود من وحدات الجيش البولندي المرابط في ايران والعراق، بدأت الشرطة العسكرية البولندية (الدفويكا) باجراء تحقيق سري من جانبها، بهدف الكشف عن الذين يقفون وراء هذه الحركة. فنجحت الدفويكا في تجنيد أحد الجنود اليهود في الجيش البولندي، واسمه ارتو ليندس، وعهد اليه بمهمة الكشف عن الشبكة. وقد فرّ ليندس من وحدته لمعرفة دروب الهجرة اللاشرعية وانضمّ الى مجموعة مكونة من ٣٥ مهاجراً من اليهود العراقيين والبولنديين، قامت حركة الطلائع بتهريبهم الى فلسطين. وبعد فترة، عاد ليندس الى العراق، قادماً من فلسطين، وأبلغ الى الشرطة السرية البولندية المعلومات التي اكتشفها. وعلى اثر ذلك، اتخذت الاجراءات المناسبة للحد من عملية فرار الجنود اليهود من الجيش البولندي. وفي أثناء ذلك، ألقت الشرطة العراقية القبض على بعض الصهيونيين النشيطين في بغداد، وصادرت الشرطة بعض الوثائق التي كانت في حوزتهم، وتخص النشاط الصهيوني في العراق[٩٣].

وهكذا، كان وضع النشاط الصهيوني السري في العراق صعباً؛ فتوقفت النشاطات الصهيونية، مؤقتاً، وفكر المبعوثون في مغادرة العراق؛ اذ قاموا بجمع قادة النشاط الصهيوني، وانتخبوا من بينهم أشخاصاً، منحوا صلاحيات العمل بشكل مستقل وقت الحاجة. وبالتدريج، غادر جميع المبعوثين، سيريني، وخضوري، وكوتمان، ثم المبعوثة ملكه روفه، التي وصلت العراق، في نيسان (ابريل) ١٩٤٣، وكان بحوزتها جهاز اتصال لاسلكي. وخلال مكوثها في العراق، تمكنت روفه من اجراء اتصالات لاسلكية، مع منظمة الهاغاناه في فلسطين[٩٤].

وتوالت الازمات على الحركة الصهيونية في العراق. ففي منتصف العام ١٩٤٤، تمّ العثور على رزمة رسائل تخص النشاط الصهيوني في العراق، كانت موضوعة في خزان وقود احدى الشاحنات. ووصلت هذه الرسائل الى المباحث العراقية في بغداد، فتمّ الكشف عن بعض أسرار النشاط الصهيوني، خاصة الهاغاناه والطلائع والهجرة غير الشرعية، فشرعت المباحث العراقية بالبحث عن كاتبي الرسائل. ونتيجة لذلك، أوقف النشاط الصهيوني، مؤقتاً، ونقلت الاسلحة والذخائر وأدوات التدريب، وكل ما يتعلق بالنشاط الصهيوني الى سراديب نائية وبعيدة من بؤر النشاط ومن البيوت التي قد تكون معرّضة للمداهمة[٩٥].

ونتيجة لما سبق، تمّ تهريب جميع المبعوثين الى فلسطين، ولم يبق منهم الا ارييه ايشل، الذي سبق ان وصل الى العراق بصفة ممثل شركة سوليل بونيه، واستمرت مطاردة الشرطة العراقية لاعضاء الحركة الصهيونية السرية، لمدة ثلاثة شهور؛ وبعد ذلك استؤنف النشاط الصهيوني السري[٩٦].

وعن دور حركات الطلائع في البلاد العربية بشكل عام، وفي العراق بشكل خاص، كتب شلومو هيلل: «لقد عملت هذه الحركات (الطلائعية) على تعليم اللغة العبرية سراً، وغنّت أناشيد اسرائيل في الاقبية المظلمة وتحت مخاطر الموت، وأعدت الدفاع عن الشارع اليهودي وعن الاحياء اليهودية، وأقسمت على اختراق حواجز الهجرة وراحت تبحث عن الطرق السرية للهجرة الى اسرائيل»[٩٧].

المنظمات الصهيونية المسلحة في العراق

تعتبر منظمة الهاغاناه، في بغداد، من أهم المنظمات الصهيونية المسلحة في العراق. وقد

أخذ نشاط هذه المنظمة بالازدياد، خاصة بعد أن قامت منظمة الهاغاناه في فلسطين بارسال الاسلحة والذخائر الى فرع المنظمة في بغداد. ففي نهاية آب (أغسطس) ١٩٤٢، وصل الى بغداد موشي دايان، في قافلة من الباصات التابعة لشركة نقل يهودية، استأجرها الجيش البريطاني من أجل نقل الجنود الهنود من فلسطين الى العراق، ليحلوا محل الجنود البريطانيين، حاملاً معه ثلاث حقائب الى منظمة الهاغاناه في بغداد[٩٨]، كانت احداها مليئة بالسلاح، حيث احتوت على مسدسات، وقنابل ميلز، وقنابل تدريب، وكمية من الذخيرة. أما الحقيبتان الاخريان، فكان في داخلهما كتب تخص حركة الطلائع. وأدخلت الاسلحة الى مخابىء أعدت مسبقاً[٩٩]. كتب موني ميريدور، في تقرير بعثه الى شاؤول أفيغور، في الاول من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٢: «شجعت القطع... الاولى (من الاسلحة)، التي وصلت من البلاد (فلسطين)، الاعضاء، وكانت بمثابة اشارة الى ان البلاد تهتم بهم وتفي بتعهداتها. وتشكل، في بداية الامر، صفان للتدريب، يضم كل صف عشرة أشخاص، وكان من ضمن هذين الصفين أعضاء شباب الانقاذ سابقاً. وبعد ذلك، تمّ تشكيل ثلاث مجموعات أخرى، تضم كل مجموعة عدداً من الافراد، يتراوح بين ١٠ و ١٥ رجلاً في المجموعة»[١٠٠].

وعقدت منظمة الهاغاناه أول دورة للمدربين، فاختير لذلك ستة أفراد، هم عزرا غولاني وشلومو سحايك والياهو خليفة ورفائيل صوراني وابراهام ربيع ويوسف صايغ. وقد أعد هؤلاء الستة ليكونوا أول مدربين للهاغاناه في العراق. كانت الدورة مكثفة؛ اذ تمّ تدريب الاعضاء على استخدام المسدس، والقنبلة اليدوية، والمصارعة، وعلى السلاح الابيض. وبعد الانتهاء من دورة التدريب هذه، بدىء بتنظيم مجموعات جديدة[١٠١].

وبسبب ابتعاد خضوري عن نشاط الهاغاناه، لأنه أصبح يعتمد عليه بشكل أساسي كمبعوث للهجرة، وصل الى بغداد اريه ايشل، الذي سبقت الاشارة اليه، في شهر آب (أغسطس) ١٩٤٣، ليتولى شؤون منظمة الهاغاناه[١٠٢].

وبدأ التدريب على استخدام الاسلحة، لأول مرة، بصورة جماعية، في نهاية كانون الثاني (يناير) ١٩٤٤، حيث اجريت عملية الرمي في أحد بساتين مدينة الحلّة، باشتراك ١٢ عضواً؛ وأشرف على التدريب جدعون غولاني؛ واستمر المعسكر التدريبي لمدة ثلاثة أيام؛ وتضمّنت الخطة اجراء عملية الرمي بالمسدس، والقاء بعض المحاضرات عن تاريخ الهاغاناه[١٠٣]. وأرسل اريه ايشل أحد أعضاء الهاغاناه، ويدعى يحزقئيل يهودا، الى فلسطين، من أجل المشاركة في دورة لقادة الحظائر، تعقدها منظمة الهاغاناه هناك. وتلقى يهودا، على مدى ٢٥ يوماً، تدريبات مكثفة على الطبوغرافيا، والتمويه، واستخدام العصي، واطلاق النار بواسطة الرشاش والبندقية والمسدس، واجتياز الحواجز، والعمليات الليلية. وفي شهر أيلول (سبتمبر) ١٩٤٤، عاد يهودا الى بغداد[١٠٤].

واستمر نشاط الهاغاناه في بغداد بالازدياد. فبعد أن هاجر قسم من الاعضاء الى فلسطين، بقي منهم، في صيف العام ١٩٤٤، ٢٠ عضواً. وبعد فترة، انضم ٤٠ عضواً جديداً. وقد شكل الستون هؤلاء القوة الرئيسة لمنظمة الهاغاناه في بغداد[١٠٥].

ولمّا عاد يحزقئيل يهودا الى بغداد، وضع على رأس منظمة الهاغاناه، أو هاشورا التي أصبحت تطلق على الهاغاناه بعد عودة يهودا الى بغداد. وقام، على الفور، بتنظيم دورة للمدربين، شارك فيها بين ٨ ـ ١٠ أشخاص، دربهم يهودا خلالها على استخدام المسدس والقنبلة اليدوية[١٠٦]. وفي

العام ١٩٤٥، وصل مبعوث جديد الى بغداد من قبل الهاغاناه في فلسطين، من أجل ان يتولى تنظيم أمور منظمة الهاغاناه في العراق[١٠٧].

وقد وصل المبعوث الجديد، ويدعى دان رام، الى العاصمة العراقية، في تموز (يوليو) ١٩٤٥[١٠٨]. وارتأى رام أن عليه الشروع بتنظيم الهاغاناه، من جديد؛ فعمل على توسيع النشاط في مجال الهاغاناه ليمتد الى الطرف الجنوبي من العاصمة، الى حي الكرادة؛ اذ قام بتشكيل خليتين، بلغ عدد أفرادهما ٢٠ رجلاً، ودربهم رام بنفسه، بهدف تحويل أفضلهم الى مدربين. وحالما انتهى من اعدادهم، أسندت مهمات تدريبيه الى تسعة منهم؛ كما نظّمت دورات تدريبية أخرى[١٠٩].

كانت الخطوة الثانية لرام وضع خطة للدفاع عن الاحياء اليهودية في بغداد. وبهدف تحديد مكان المواقع وتوزيع القطاعات ومستودعات السلاح والخطة بتفاصيلها، تمّ الحصول على خارطة لمدينة بغداد، احضرت من فلسطين[١١٠]. وكان هناك تجمعان رئيسان في بغداد: الاول، الحي اليهودي القديم؛ والثاني، منطقة البتاوين. أما منطقة الكرادة، فلم يكن فيها عدد كبير من اليهود؛ لذا تمّ توزيع منطقتي البتاوين والحي اليهودي القديم الى عدة قطاعات؛ وحددت المواقع في كل قطاع؛ واستندت الخطة الى غلق المداخل الى المناطق من جميع النواحي؛ وعيّن آمر لكل قطاع؛ ثم عين قائد لكل منطقة؛ فكان صالح شماش قائداً لمنطقة البتاوين، ويهودا نحتومي قائداً للحي اليهودي القديم في بغداد. ووزع أعضاء الهاغاناه على القطاعات، وبدأوا بدراسة القطاع الذي يتعين عليهم العمل فيه، عند الطوارىء. يضاف الى ذلك ان دان رام أعدّ احتياطاً من السلاح لكل قطاع، ولكل منطقة[١١١].

وذكر هندرسون، في تقريره الذي سبق ذكره، أن النشاط الصهيوني في بغداد «يتركز حول اعداد الشبان اليهود للتصدي لأية عملية معادية لليهود، كاضطرابات الاول والثاني من حزيران (يونيو)، وتدريبهم على استخدام الاسلحة، وتنظيم اليهود لمجابهة أي هجوم قد يقع عليهم[١١٢].

ويبدو أن أحد موارد الاسلحة لمنظمة الهاغاناه في العراق كان من الجنود اليهود الذين خدموا في الجيش البريطاني المرابط في العراق. كتب عبد الجبار فهمي عن الصهيونيين الذين اجري معهم تحقيق، العام ١٩٥٠ ـ ١٩٥١: « وأما الاسلحة التي تمّ ضبطها، فقد أثبت التحقيق أنهم (الصهيونيين) توصلوا اليها من جهات مختلفة، أهمها الجيش البريطاني، خلال سني الحرب (العالمية الثانية)، حيث كان بعض الضباط اليهود في الجيش البريطاني قد اندمجوا ببعض اليهود في بغداد، وصاروا يزودونهم بهذه الاسلحة التي يحصلون عليها، خلسة، وبصورة تدريجية»[١١٣].

ويضاف الى ما سبق التصنيع المحلي؛ اذ بدأ بعض أفراد منظمة الهاغاناه بانتاج القنابل وزجاجات المولوتوف. وكذلك تمّت عمليات شراء الاسلحة من الداخل، وخاصة من البدو[١١٤]. وكانت عملية شراء السلاح المحلي تتمّ بعدة طرق، منها رسوم العضوية التي كان يدفعها الاعضاء، ومن طريق جباية منظمة من يهود بغداد، ثم من طريق اقامة حفلات لاعضاء حركة الطلائع، تخصص عائداتها لمنظمة الهاغاناه، هذا اضافة الى تبرعات المتعاطفين من ذوي القدرة المالية، والذين تبرعوا بالاموال، وقاموا بجمع الاموال من أقاربهم، لهذه الغاية[١١٥].

وفي نهاية العام ١٩٤٥، تمّ تشكيل قيادة جديدة لمنظمة الهاغاناه في بغداد على الشكل التالي[١١٦]: دان رام، قائداً رئيساً؛ ويهودا نحتومي، قائد الحي اليهودي القديم؛ وصالح شماش، قائد منطقة البتاوين؛ والياس حايك، مسؤول عن السلاح في البتاوين؛ وعزرا شمطوف، ضابط الارتباط لدى القيادة عن المنظمة.

ولقد كان المصدر الرئيس، الذي استمدت منه الهاغاناه، في الفترة بين ١٩٤٢ و ١٩٤٥، قوتها البشرية، هو حركة الطلائع. أما بالنسبة الى الفتيات في الهاغاناه، فلم ينضم، بين ١٩٤٢ و ١٩٤٦، سوى شلوميت خليفة، وسمحا كوهين[١١٧].

ومما هو جدير بالذكر أن اليهود يدّعون بأن منظمة الهاغاناه أقيمت في العراق لاغراض دفاعية ولدرء الخطر الذي قد يتعرضون له من تجدد أعمال ضد اليهود تكون مماثلة لحوادث الفرهود[١١٨]؛ ولكن، في الوقت عينه، فقد أعدت هذه المنظمة شباباً مدرباً على السلاح، هاجر الى فلسطين، وساهم، بشكل أو بآخر، في انشاء «الوطن القومي اليهودي» في فلسطين[١١٩].

واقيم الفرع الثاني لمنظمة الهاغاناه في العراق في مدينة البصرة، وذلك في العام ١٩٤٣، من قبل بعض اليهود المحليين، منهم شموئيل موريه (معلّم)[١٢٠]، ودافيد حاخام، ويوآف قطان، ونصبوا أنفسهم سكرتاريا للهاغاناه في البصرة؛ ثم أنهم جندوا عدداً من المدربين في حركة الطلائع، وشكلوا الخلية الاولى؛ كما أنهم ابتاعوا مسدسين ورشاشاً من نوع «ستين»، وطلبوا من الجنود اليهود الذين يخدمون في الجيش البريطاني المرابط في البصرة، ويدربون في صفوف المنظمة، تدريب الشبان اليهود، أعضاء الهاغاناه هناك، على السلاح. هكذا شكلت أول نواة لمنظمة الهاغاناه في المدينة المذكورة[١٢١].

لكن تدريبات الهاغاناه لم تسر بشكل منظم، بسبب عدم استمرار بقاء الجنود اليهود في منطقة واحدة، مما أدى الى عدم تطور منظمة الهاغاناه في المدينة. وكان الاعضاء العاملون في هذا الفرع مارسوا الضغوط على مركز الهاغاناه في بغداد، من أجل دعم فرع البصرة. وعلى أثر ذلك، لبّى رام طلبهم، فتوجه الى البصرة، واقام فيها لعدة شهور؛ اذ قام بتدريب عشرة يهود على استخدام القنبلة اليدوية والمسدس والستين والجيدو. وبعد مرور اسابيع قليلة، تمّ انشاء مستودعين للأسلحة. وبدأ المدربون بتدريب المجموعات الجديدة؛ كما اجريت محاولة ناجحة لانتاج قنابل المولوتوف. ومنذ العام ١٩٤٥، ادرجت متطلبات فرع منظمة الهاغاناه في البصرة ضمن قائمة المعدات التي طلبها رام من فلسطين[١٢٢].

وعلى الرغم من عودة رام الى فلسطين، فقد استمرت منظمة الهاغاناه، في بغداد والبصرة، في تجنيد الانصار، ولكنها لم تحرص على تنظيم وتدريب الاعضاء على السلاح[١٢٣]. وتجدر الاشارة الى أنه لا توجد احصاءات بعدد اعضاء الهاغاناه في البصرة.

ولم يقتصر النشاط الصهيوني المسلّح على منظمة الهاغاناه؛ بل أقيم فرع لمنظمة ليحي[١٢٤] في بغداد. ففي العام ١٩٤٥، كانت العلاقات ساءت بين البريطانيين ومنظمة ليحي؛ اذ عمدت المنظمة المذكورة الى القيام بعمليات ارهابية ضد البريطانيين في فلسطين، وخارجها، وكان العراق أحد الاقطار التي اتخذتها ليحي هدفاً لتنفيذ هذه العمليات[١٢٥]. ومن أجل اقامة فرع لمنظمة ليحي في بغداد، طلب اسحق شامير[١٢٦] من البيرت شماش، وهو من يهود العراق العاملين في المنظمة، التوجه الى بغداد مع دافيد بلاو، متنكرين في زي جنود في الوحدة اليهودية العاملة مع الجيش البريطاني[١٢٧]. وبعد وصولهما بغداد، اتصل البيرت شماش بمئير عبد النبي، عضو منظمة ليحي المقيم في العراق، بهدف اقامة فرع ليحي في العراق. وقد رحب مئير بذلك، ونظّم مجموعة ضمت ستة شبان واربع شابات. وقام بلاو بتدريب المجموعة على استخدام المسدس، ثم القى محاضرات على الاعضاء عن ضرورة اقامة تنظيم مسلح ومحاربة البريطانيين، والهجرة الى فلسطين. وابتاع اعضاء ليحي ثمانية مسدسات. ولم يكن بوسع كل من شماش وبلاو البقاء طويلاً في بغداد، لأنهما مطاردان من قبل الامن

العراقي والبريطانيين، فغادرا العراق، متوجهين الى فلسطين، في أواخر العام ١٩٤٥[١٢٨].

وبقيت ليحي في العراق تمارس نشاطها العسكري، ولكن بشكل محدود وغير واسع. وحسب ادعاء مئير عبد النبي، فأن عدد أفراد التنظيم، في مطلع العام ١٩٤٤، كان حوالى ٨٠ رجلاً. أما كمية الاسلحة التي كانت في حوزتهم، فكانت ١٥ مسدساً ورشاش ستين وحوالى ٣٠ مسدساً ملكاً خاصاً للاعضاء[١٢٩].

الهجرة الصهيونية من العراق الى فلسطين

استمرت عملية هجرة يهود العراق غير الشرعية الى فلسطين دون توقف، على الرغم من محاولة السلطات العراقية معارضة ذلك. وكانت الهجرة غير الشرعية تتمّ باشراف مؤسسة الهجرة (علياه بيت) وممثليها في العراق، أو بمبادرة فردية من اليهود العراقيين الذين وجدوا لانفسهم طرقاً للهجرة الى فلسطين[١٣٠].

وحسب ما أورده مكتب الاحصاء التابع لحكومة الانتداب البريطاني في القدس، فان عدد يهود العراق الذين هاجروا الى فلسطين، بشتى الطرق، خلال الفترة ١٩١٩ ـ ١٩٤١، بلغ ٦٤٤٠ فرداً، يضاف الى ذلك يهود كردستان العراقية (المنطقة الشمالية). وقد بلغ عدد اجمالي يهود كردستان (العراقية ـ الايرانية ـ التركية) في فلسطين، حتى العام ١٩٤١، ٧٠٠٠ يهودي[١٣١]. وقد يكون من بينهم ٣٠٠٠ من يهود كردستان العراقية[١٣٢]. وبناء على ما سبق، يمكن تقدير عدد يهود العراق، بمن فيهم يهود كردستان، الذين هاجروا الى فلسطين، في الفترة من ١٩١٩ ـ ١٩٤١، بحوالى ٩٥٠٠ يهودي.

وتجدر الاشارة الى ان المبعوثين الصهيونيين الى العراق قد واجهوا صعوبات كبيرة في مجال تهجير يهود العراق الى فلسطين، وذلك لأن يهود العراق كانوا «يخشون تشغيلهم بأعمال جسدية شاقة... فالعمل يعني بالنسبة اليهم (يهود العراق) التجارة، وليس العمل الجسدي». ويضاف الى ما سبق، أن يهود العراق كانوا يتخوفون من الهجرة الى فلسطين بصورة غير شرعية. ويبدو ان ذلك كان نتيجة لكون هذه الهجرة مرهقة وصعبة، كما تتطلب جهداً جسدياً كبيراً، من جهة، فضلاً عن خطر القاء القبض عليهم من قبل السلطات العراقية، التي كانت تتخذ اجراءات قاسية ضدهم، من جهة أخرى[١٣٣].

وأضاف انزو سيريني عوامل أخرى غير التي ذكرت عن أسباب امتناع يهود العراق عن الهجرة الى فلسطين، وأهمها الذاكرة اليهودية في نسيان ما حدث لهم، في الاول والثاني من حزيران (يونيو) ١٩٤١، أي حوادث الفرهود؛ اذ نسوا ذلك وتكيفوا مع الاوضاع الجديدة؛ والعامل الآخر هو حدوث انتعاش ورفاه اقتصادي، وسياسي، واجتماعي، العام ١٩٤٣ ، مقارنة مع العام السابق. وكان لذلك تأثير ايجابي على سكان العراق عامة، ومن ضمنهم اليهود؛ وأخيراً، فأن اليهود رأوا ان الحلفاء سوف يربحون الحرب العالمية الثانية، وان ذلك من شأنه تحسين وضع اليهود في العراق[١٣٤]. ونتيجة لما سبق، فان قسماً من يهود العراق فضّل البقاء في العراق، وعدم الهجرة الى فلسطين.

كانت الهجرة غير الشرعية من العراق الى فلسطين، خلال الحرب العالمية الثانية، تتم بالوسائل التالية: ١ ـ بحماية الجيش البريطاني، وذلك بواسطة سيارات الجنود اليهود الفلسطينيين الذين يخدمون في الجيش البريطاني المرابط في العراق، وبواسطة شركات النقل اليهودية في فلسطين،

خاصة شركتي ايجد ودان، وكان اليهود يهربون كأنهم، سائقون، أو عمال سوليل بونيه[١٣٥]. ٢ ـ من طريق السائقين المحليين، الذين يعملون على خط العراق ـ فلسطين، أو بواسطة الذين ينقلون الجيش البريطاني واحتياجاته الى فلسطين. وكان بمقدور هؤلاء السائقين، أيضاً، ان ينقلوا معهم مساعدي سائقين وتركهم في فلسطين، لأن مساعد السائق لم يكن ملزماً، في ذلك الوقت، بالحصول على جواز سفر أو أية وثيقة، أو التخفي داخل شاحنات النقل المتجهة الى فلسطين[١٣٦]، ثم عبور الحدود، بطرق غير شرعية. ٣ ـ اضافة الى تزوير جوازات السفر، فمنذ العام ١٩٤٢ بدىء بتهجير بعض اليهود من العراق بجوازات سفر مزيفة؛ اذ تخصص أحد افراد حركة الطلائع بتزييف الجوازات، أو من طريق الحصول على جوازات سفر، وذلك بدفع رشوة للشرطة العراقية[١٣٧]، وأخيراً، بحجة الدراسة أو السياحة أو للعلاج خارج العراق. فقد كان بوسع أي يهودي عراقي يريد السفر الى سوريا ولبنان أو أي بلد آخر، بهدف السياحة أو الاصطياف أو الدراسة أوللعلاج، الخروج من العراق، ومن ثم يهاجر بطرق غير شرعية الى فلسطين[١٣٨].

وعلى أثر تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين والجنود البولنديين الى ايران، أخذت الحركة الصهيونية السرية في العراق تعمل ، بنشاط، من أجل نقل هؤلاء اللاجئين الى فلسطين. وحسب التقرير الذي اعدته الوكالة اليهودية عن اليهود هؤلاء، فانه من بين ٧٠٠٠٠ جندي ومدني بولندي وصلوا الى ايران، في النصف الثاني من آب (أغسطس) ١٩٤٢، كان ٣٠٠٠ جندي يهودي وما يقارب من ١٩٠٠ مدني يهودي، بين كبير وصغير[١٣٩].

وكانت عملية تهجير الجنود البولنديين تتمّ، بشكل رئيس، بواسطة وحدات النقل العسكرية التابعة لقوات الحلفاء. ومن أجل ذلك، أنشأت منظمة الهاغاناه في فلسطين شبكات لها في عواصم سوريا والعراق وايران، وفي بعض المدن الاخرى، وقد زودت بالاسلحة وباجهزة البث[١٤٠].

ذكر شموئيل موريه، أحد قادة الهاغاناه في البصرة، عن الهجرة اليهودية من العراق الى فلسطين: «لقد نسي الكثيرون أن الهجرة من العراق كانت هجرة صهيونية. اننا لم نطرد من العراق، بل هاجرنا نتيجة قناعتنا»[١٤١].

أما بالنسبة الى الهجرة غير الشرعية والصعوبات التي تعترضها، فيظهر أن نشاط التنظيم الصهيوني السري في العراق كان شاقاً وصعباً؛ اذ كان من الضروري ابقاء جميع النشاطات سرية، وبشكل دقيق، لأن «السلطات العراقية كانت لديها مصادر جيدة للمعلومات». ويضاف الى ذلك أن هذه السلطات قد حاربت، بقوة، عمليات الهجرة غير الشرعية الى فلسطين؛ اذ كان «نصيب الكثيرين من اليهود العراقيين المتعاونين مع الموساد احكام طويلة بالسجن»[١٤٢]. وكانت شاحنات النقل، التي تنقل اليهود من العراق الى سوريا ولبنان، مزودة بغرف خاصة للاختفاء، ينقل فيها عدد من اليهود، يتراوح بين ١٠ ـ ١٥ شخصاً. وكان المبلغ الذي يدفع للمهرب، لقاء تهريب اليهودي الى سوريا ولبنان، مرتفعاً نسبياً[١٤٣].

واتخذت السلطات العراقية اجراءات من شأنها التقليل من الهجرة الصهيونية من العراق الى فلسطين. ففي العام ١٩٤٥، طلبت وزارة الداخلية العراقية من اليهود الراغبين بالسفر الى أي مكان خارج العراق الحصول على موافقة من وزارة الداخلية، ومن ثم موافقة الامن العراقي. وفي حالة الموافقة، كان على اليهودي استصدار جواز سفر له؛ ثم ايداع مبلغ يتراوح ما بين ٢٠٠٠ و ٥٠٠٠ دينار عراقي (ما يقارب من ٨٠٠٠ و ٢٠٠٠٠ دولار اميركي)، لضمان عدم ذهابهم الى فلسطين؛

كما أن الجواز الذي يمنح لليهودي كان يدمغ بعبارة « غير صالح للسفر الى فلسطين»[١٤٤]. وقد أدت هذه الاجراءات الى تخفيف حدة الهجرة الصهيونية من العراق الى فلسطين.

نهاية الحرب العالمية الثانية وأثر ذلك في النشاط الصهيوني

عندما انتهت الحرب العالمية الثانية، بدأت قوات الحلفاء، التي رابطت في العراق، بمغادرة أراضيه؛ كما خرج معها الجنود اليهود الذين يخدمون في القوات البريطانية، فأُجلي آخرهم في أيار (مايو) ١٩٤٦. ونتيجة لذلك، تقلص النشاط الصهيوني السري في العراق، خاصة في مجالات الهجرة والهاغاناه وحركة الطلائع، لأن الجنود اليهود الفلسطينيين هم الذين كانوا يقومون بالتدريب والتدريس ونقل الاسلحة من فلسطين الى العراق الى الحركة الصهيونية السرية هناك، اضافة الى تهريبهم للمهاجرين اليهود من العراق الى فلسطين[١٤٥]. وعن أثر انسحاب قوات الحلفاء بشكل عام، والقوات البريطانية بشكل خاص، في النشاط الصهيوني في العراق، كتب باحث صهيوني: «خيّم الظلام واليأس على الحركة السرية الصهيونية. ان تواجد هذه الوحدات في العراق كان أكثر من مجرد وجود رمزي... لقد كانت هذه الوحدات بمثابة احتياطي طبيعي في بابل (العراق)، جسر من لحم ودم، بين الحركة الصهيونية ومستقبلها. ان رجال الوحدات كانوا المدرسين والمدربين، وعن طريقهم وصلت أعداد كبيرة وتيار لا ينقطع من الكتب والصحف والقصص التي تصور ما يجري في البلاد (فلسطين). وهم الذين قاموا بنقل الرسائل والتقارير والمبعوثين؛ وقاموا بجلب ارساليات من الاسلحة والذخيرة؛ وقاموا بتدريب هاشورا (الهاغاناه) على استعمالها. وعن طريقهم تدفق تيار لا ينقطع من الخارجين بطريقة غير مشروعة». وبعد نهاية الحرب، هدأت العاصفة وأغلقت الحدود الدولية؛ كما أن التسلل بطرق غير شرعية، من والى العراق، قد أصبح أمراً صعباً؛ اذ ظهرت فترة عصيبة من الجفاف في الهجرة الى فلسطين[١٤٦].

ومن الامور الجديرة بالاهتمام، أن مكافحة الصهيونية أخذت شكلاً أكثر تنسيقاً، من خلال نشاط جامعة الدول العربية في هذا المجال؛ اذ قررت الجامعة العربية فرض مقاطعة على المنتوجات اليهودية القادمة من فلسطين، وأصبحت المقاطعة سارية المفعول، اعتباراً من شهر كانون الثاني (يناير) ١٩٤٦، وتمثلت في منع استيراد البضائع الصهيونية الى البلاد العربية، ومنع تصدير منتوجات البلاد العربية الى اليهود في فلسطين[١٤٧]. ونتيجة لما ذكر سابقاً، فان دخول وبيع المنتوجات والبضائع الصهيونية في العراق، قد تقلص بشكل كبير جداً. وتجدر الاشارة الى ان الصادرات الصهيونية الى العراق، في العام ١٩٤٣، كانت تقدر بحوالى ٣٦٢ الف جنيه[١٤٨].

كانت الحركة الوطنية في العراق، العام ١٩٤٦، في أوج قوتها، خاصة ان الوصي على العرش، عبد الاله، القى خطاباً في ٢٧ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٤٥، أعلن فيه عن نية الحكومة العراقية اطلاق الحريات العامة، والسماح بمزاولة العمل السياسي. كما ضمّن رئيس الوزراء، توفيق السويدي، منهاج وزارته (٥ آذار ـ مارس ١٩٤٦) وعداً بنقل العراق من الوضع الشاذ الذي فرضته الحرب الى الوضع الطبيعي الذي تتطلبه ظروف السلم. وعبّر المنهاج عن رغبة الحكومة في الغاء الادارة العرفية والمراسيم الاستثنائية ورفع الرقابة عن الصحف وفسح المجال لقيام الاحزاب السياسية؛ فاجازت وزارة الداخلية، في الثامن من نيسان (ابريل) ١٩٤٦، خمسة أحزاب، هي: حزب الاستقلال، وحزب الاحرار، والحزب الوطني، وحزب الاتحاد، وحزب الشعب. وفي هذا الجو، انطلقت الحركة الوطنية والمعارضة انطلاقاً كبيراً؛ وكان من الطبيعي ان تتوجه الحركة الوطنية ضد النشاط الصهيوني

في العراق[١٤٩]. كتب شلومو هيلل: «عند انتهاء الحرب العالمية، عادت مشكلة جديدة، بصورة أكثر عنفاً. فقد سدت طرق الهجرة من العراق، وروقبت النشاطات اليهودية (الصهيونية) السرية بشكل محموم، وانقطعت الصلة من جديد بين يهود العراق واخوانهم بقية يهود العالم»[١٥٠].

وخلاصة قول هيلل، فان النشاط الصهيوني في العراق، عند نهاية الحرب العالمية الثانية، قد توقف، مؤقتاً، وذلك لأن السلطات العراقية أخذت تحكم الخناق على هذا النشاط؛ كما عملت بالوسائل كافة للحد منه، فتوقفت عمليات الهجرة الى فلسطين؛ ثم ان صلات الحركة الصهيونية السرية في العراق مع المؤسسات الصهيونية في الخارج قد انقطعت.

وهكذا تضافرت عوامل عديدة على تقليص وانكماش النشاط الصهيوني في العراق، وبشكل كبير عند نهاية الحرب العالمية الثانية. ومن هذه العوامل يقظة السلطات العراقية وتصديها لهذا النشاط، وخروج القوات البريطانية من العراق، وما نتج عن ذلك من معوقات على النشاط الصهيوني، مثل انتهاء التأثير البريطاني هناك، اضافة الى فقدان عامل هام ورئيس كان له دور كبير في ازدياد وفاعلية النشاط المذكور، وهو انسحاب الجنود اليهود الفلسطينيين الذين كانوا يخدمون في القوات البريطانية، ثم حساسية الرأي العام العراقي تجاه النشاط الصهيوني، وقد كان الرأي العام العراقي يمارس نشاطاته ضد هذا النشاط من خلال الاحزاب والصحف، وأخيراً قرار الجامعة العربية بمقاطعة البضائع الصهيونية.

ولكن هذا لا يعني أن الامور قد انتهت بهذا الشكل. فقد كان النشاط الصهيوني، خلال الفترة التي هي قيد البحث، قد أدى الى نتائج خطيرة وهامة، حددت مصير ومستقبل اليهود في العراق؛ اذ ان النشاط الاقتصادي، والسياسي، والثقافي، والعسكري، الذي مارسه انصار الصهيونية في العراق، خلق نوعاً من التمرد لدى يهود العراق، وأثار في نفوسهم الطموح والرغبة لترك هذا البلد، الذي عاشوا فيه الوف السنين، والهجرة الى أرض جديدة ومجتمع جديد. كما ان النشاط الصهيوني استنفر الشعب العراقي، اضافة الى ما كان يسمعه العراقيون من حوادث الظلم الذي كان يتعرض لها الشعب الفلسطيني، وكل هذا أدى الى تسميم العلاقات بين المسلمين واليهود، ثم تذبذب موقف السلطات العراقية وتجاهلها لخطورة الهجرة الجماعية الكبيرة ليهود العراق الى فلسطين. وأدت هذه الامور، في النهاية، الى الهجرة الجماعية، التي بدأت باندفاع المهاجرين اليهود، بكل الطرق غير الشرعية، بين العامين ١٩٤٨ ـ ١٩٥١، ثم مجيء قانون اسقاط الجنسية عن اليهود في بداية آذار (مارس) ١٩٥٠، ثم الهجرة التي دفعت عدداً يتراوح بين ١٢٤ ـ ١٢٥ ألف يهودي عراقي الى فلسطين؛ اذ كان الصهيونيون هناك في أمس الحاجة اليهم.

---

(١) *890G. 00/594. Telegram in 3/5/1941, Political Military Situation in Iraq* ؛ واسماعيل أحمد ياغي، **حركة رشيد عالي الكيلاني**، بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٤، ص ٧٢ ـ ١٠١؛ وبيرند فيليب شرويدر، **حرب العراق، ١٩٤١** (ترجمة فاروق الحريري)، بغداد: بلا ناشر، ١٩٨٢، ص ٢٠ ـ ٢٦.

(٢) محمود الدرة، **الحرب العراقية ـ البريطانية، ١٩٤١**، بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٩، ص ٢٢٣ ـ ٢٤٣.

(٣) Kedourie, Elie; "The Sack of Basra and Farhud of Baghdad", in *International Confrence of Jewish Communities in Muslim Lands*, Jerusalem: 1974, pp. 7 - 12 ؛ والدرّة، مصدر سبق ذكره، ص ٣٤٧ ـ ٣٤٨.

(٤) سلمان درويش، **كل شيء هادىء في العيادة**، القدس: رابطة الجامعيين اليهود النازحين من العراق، ١٩٨١، ص ٦٢ ـ ٦٣.

(٥) اتسل منظمة صهيونية عسكرية ارهابية، أسسها دافيد رزائيل وابراهام شتيرن، وهما من التصحيحيين، وذلك في العام ١٩٣٧، عندما انفصلت عن منظمة الهاغاناه. لمزيد من المعلومات أنظر يعقوب الياب، **جرائم الارغون وليحي، ١٩٣٧ ـ ١٩٤٨** (ترجمة غازي السعدي)، عمان: دار الجليل، ١٩٨٥.

(٦) Bowyer, Bell; *Terror Out of Zion; Irgun Zvai - Luemi, Lehi and Palestine Underground, 1929 - 1949,* New York: 1977, p. 55; Katz, Samual; *Days of Fire,* London: 1968, p. 54 ؛ والياب، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٤٤.

(٧) عبدالحفيظ محارب، **هاغاناه، اتسل، ليحي؛ العلاقات بين التنظيمات الصهيونية المسلحة، ١٩٣٧ ـ ١٩٤٨**، بيروت: مركز الابحاث ـ م.ت.ف. ١٩٨١، ص ١٠٩.

(٨) Nicholas, Bethell; *The Palestine Triangle,* London: 1979, pp. 106 - 107.

وجاك بينودي، **تساهال؛ القوات الاسرائيلية من الميليشيات الفلاحية الى القوة النووية** (عرّبه عن الفرنسية فارس غصوب)، بيروت: دار المروج، ١٩٨٥، ص ٥١؛ وحمدان بدر، **تاريخ منظمة الهاغاناه في فلسطين، من ١٩٢٠ ـ ١٩٤٥**، بيروت: منشورات فلسطين المحتلة، بلا تاريخ نشر، ص ٢٤٥ و ٢٥٥.

(٩) «عمود النار؛ فصول في تاريخ الصهيونية؛ الفصل الحادي عشر ـ جنود بلا علم»، الحلقة ٣، **ملحق الانباء الاسبوعي** (تل ـ ابيب)، ١٩٨٣/٧/١، ص ١٢.

(١٠) محارب، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٠٩.

(١١) Bowyer, *op. cit.,* p. 55.

(١٢) خيري العمري، **يونس السبعاوي، سيرة سياسي عصامي**، بغداد: بلا ناشر، ١٩٧٨، ص ١١٠ ـ ١١١.

(١٣) Kedourie, *op. cit.,* p. 17 ؛ وجيرالد دي غوري، **ثلاثة ملوك في بغداد** (ترجمة سليم طه التكريتي)، بغداد: مكتبة المثنى، ١٩٨٣، ص ٢٠٣ ـ ٢٠٥.

(١٤) عن الوصف التفصيلي لحوادث الفرهود، انظر *C. O. 733 / 438 / 75113/63, E 4080/1/93/. No. 674, from F. O. to Bahgdad, 24/6/1941* ؛ وجعفر عباس حميدي، **التطورات السياسية في العراق، ١٩٤١ ـ ١٩٥٣**، النجف: بلا ناشر، ١٩٧٦، ص ٦٨ ـ ٧٢. والفرهود كلمة بغدادية يراد بها السلب والنهب.

(١٥) Beeri, Elezer; *Army Officers in Arab Politics and Society* Jerusalem: 1969, p. 40.

(١٦) كوخابي شيمش، «اليهود في العراق ومصيرهم في اسرائيل»، **الاتحاد** (حيفا)، ١٩٧٨/٢/٢٧.

(١٧) Cohen, Hayyim; "The Anti - Jewish Farhud in Baghdad, 1941", *Middle Eastern Studies,* Vol. 3, No. 1, October 1960, pp. 12 - 13.

(١٨) *C.O. 733 / 438 / 75113 / 63; Immigration from Iraq, Despatch No. 838, from Gornwallis to F. O. 29/7/1941.*

(١٩) عبد الرزاق الحسني، **الاسرار الخفية في معركة مايس ١٩٤١ التحررية**، صيدا، بلا ناشر، ص ٢٥٧ ـ ٧٥٨، ٢٦٣.

(٢٠) Twena, Abraham; *Jewry of Iraq; Dispersion and Liberation,* Ramla: 1977, p. 44 وأنور شاؤول، «أثر المواطنين اليهود في المجتمع العراقي الحديث؛ المجالات الزراعية»، **الانباء** (تل ـ أبيب)، ١٩٧٦/٢/٢٠.

(٢١) يحمّل بعض المراجع جهات أخرى غير التي ذكرت مسؤولية حوادث الفرهود. وعن ذلك انظر Cohen, ***op. cit.,*** pp. 40 - 44

(٢٢) *890G.00/2 - 745, Despatch No. 619, 7/2/1945, Memorandum from Jewish Agency,* Jerusalem, pp. 4 - 6.

(٢٣) "F. O. 371/27116/6613/E 126", in Kedourie, ***op. cit.,*** pp. 35 - 37.

(٢٤) عباس عطية جبار، **العراق والقضية الفلسطينية، ١٩٣٢ ـ ١٩٤١**، بغداد، بلا ناشر، ١٩٨٣، ص ٣٦٠ ـ ٣٦١؛ والعمري، **مصدر سبق ذكره**، ص ١١٠ ـ ١١١.

(٢٥) *890G.00/2 - 745, No. 619. 7/2/1945, from Henderson; The Jewish Minority in Iraq*, p. 40; Paul Luks, Harold; "Iraqi Jews during World War II", *The Wienner Library Bulletin*, XXX, 1977, p. 33.

(٢٦) *890G.00/2 - 745, Despatch No. 619, 7/2/1945, Memorandum from Jewish Agency*, Jerusalem, p. 6.

(٢٧) Kedourie, ***op. cit.,*** pp. 19 - 20.

(٢٨) دي غوري، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٠٥ ـ ٢٠٦.

(٢٩) De Chair, Somert; *The Golden Car-pet*, London: 1944, p. 118.

(٣٠) يوسف مئير، **خلف الصحراء: الحركة السرية الطائفية في العراق** (ترجمة حلمي عبدالكريم الزعبي)، الجزء الاول، بغداد: مركز الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٦، ص ٦٢ ـ ٦٣.

(٣١) *890G.01/9 - 1245, Secret, 7/9/1945, Memorandum of Conversation with Dr. Daoud Salman.*

(٣٢) عصام السرطاوي، فلسطيني، نشأ في العراق، كان عضواً في «فتح»، القيت عليه مهمة شؤون اليهود في الدول العربية.

(٣٣) أوري افنيري، **جرائم الصهيونية ضد يهود العراق**»، عمان: دار الجليل للنشر، ص ٣ ـ ٤؛ نقلاً عن **هعولام هازيه**، ٢٣/١٠/١٩٨٣.

(٣٤) يهودا اطلس، **حتى عمود الشنق، ملاحم الحركة السرية في العراق** (ترجمة حلمي عبدالكريم الزعبي ونظيرة خطاب)، بغداد: بلا ناشر، ١٩٧٧، ص ٢٣.

(٣٥) Kattan, Naim; *Farewell Babylon* (Translated by Sheila Fischman), New York: 1980, pp. 57 - 58; Rejwan, Nissim; *The Jews of Iraq, 3000 Years of History and Cul-ture*, London: 1985, p. 230 ؛ وأطلس، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٧.

(٣٦) مئير، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٦ ـ ٦٦.

(٣٧) أنظر بدر، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٢.

(٣٨) الموساد هو جهاز المخابرات الاسرائيلية؛ وعلياه بيت أحد فروع الموساد اقيم في عهد الانتداب البريطاني لتهريب المهاجرين اليهود الى فلسطين، خاصة يهود البلاد العربية، أنظر دينيس ايزنبرغ وايلي لانداو واوري دان، **الموساد؛ جهاز المخابرات الاسرائيلية السري** (مترجم)، عمان: دار الجليل للنشر، ١٩٨٣، ص ٦٠.

(٣٩) مئير، **مصدر سبق ذكره**، ص ٧٠ ـ ٧١.

(٤٠) Habas, Bracha; *The Gate Breakers* (Translated by David Segal) London: 1963, p. 173. ؛ ومئير، **مصدر سبق ذكره**، ص ٧٢ ـ ٧٣

(٤١) Kattan, ***op. cit.,*** pp. 58 - 59 ؛ واطلس، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٩ ـ ٣٠.

(٤٢) Habas, ***op. cit.*** ؛ واطلس، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٠ ـ ٣١.

(٤٣) Habas, ***op. cit.*** ؛ ومئير، **مصدر سبق ذكره**، ص ٧٦ ـ ٨٠.

(٤٤) أطلس، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٠ ـ ٣٢.

(٤٥) Habas, ***op. cit.,*** p. 177.

(٤٦) ***Ibid.*** ؛ واطلس، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٩.

(٤٧) منظمة الهاغاناه في العراق اسست، بشكل فعلي، العام ١٩٤٣؛ وهي فرع تابع لمنظمة الهاغاناه في فلسطين، التي كانت ترسل الاسلحة والذخائر والمبعوثين الى منظمة الهاغاناه، في العراق. أنظر محارب، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٥٢ ـ ١٥٣.

(٤٨) مئير، **مصدر سبق ذكره**، ص ٨٤ ـ ٨٨.

(٤٩) المبعوثون، هم الصهيونيون الذين كانت ترسلهم المؤسسات الصهيونية في فلسطين الى العراق، لتنظيم النشاط الصهيوني هناك بين عامي ١٩٤١ ـ ١٩٤٦.

(٥٠) ويقصد بالحصار ما فرضته بريطانيا من قيود على الهجرة اللاشرعية الى فلسطين.

(٥١) Mardor, Muny; *Strictly Illegal* (Tra-nslated by H.A.G. Shmucklev) London: 1964, pp. 84 - 85.

(٥٢) Bondy, Ruth; *The Emissary; A Life of Enzo Sereni* (Translated by Shlomo Katz) Torono: 1977, pp. 193 - 194. ؛ وستيف ايتان،

عين تل ـ أبيب (ترجمة مطاع صفدي)، بيروت: دار العودة، بلا تاريخ نشر، ص ٧٦ ـ ٧٧؛ وشلومو هيلل، **تهجير يهود العراق (الرياح الشرقية)** (ترجمة غازي السعدي)، عمان: دار الجليل، ١٩٨٦، ص ٥٥.

(٥٣) أطلس، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٣ ـ ١٤؛ ومئير، **مصدر سبق ذكره**، ص ٩٦ ـ ٩٧.

(٥٤) Habas, *op. cit.*, pp. 162 - 163, 166 - 167.

(٥٥) هيلل، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٣ و ٥٥.

(٥٦) Bondy, *op. cit.*, p. 209.

(٥٧) هيلل، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٥.

(٥٨) سوليل بونيه شركة مقاولة للبناء تابعة للسهتدروت؛ اقيمت العام ١٩٢٣؛ و ساهمت في مشاريع كبيرة للبناء في فلسطين وخارجها. أنظر رازي غوترمان، «امبرطورية اسمها شركة العمال»، **الارض** (دمشق)، العدد ١٥، ٢١/٤/١٩٨٤، ص ٤٥.

(٥٩) Bondy, *op. cit.*, pp. 194 - 195; Habas, *op. cit.*, p. 168.

(٦٠) Bondy, *Ibid.*, pp. 195 - 196.

(٦١) البلماح، كلمة عبرية جاءت من الحرفين الاولين للكلمتين بلوغوت ماحتس، والتي تعني القوات الضاربة، وهي كتائب تابعة للهاغاناه، تشكلت العام ١٩٤١.، أنظر عاموس بيرلوتر، **العسكريون والسياسة في اسرائيل**، دمشق: مؤسسة الارض للدراسات الفلسطينية، ١٩٧٨، ص ٥٠ ـ ٥٢.

(٦٢) Habas, *op. cit.*, pp. 172 - 177.

(٦٣) Habas, *op. cit.*, pp. 180 - 181; Rejwan, *op. cit.*, p. 227 - 228؛ ومراد، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٣؛ وهيلل، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٥.

(٦٤) Twena, Abraham (Ed.); *Jewry of Iraq; Dispersion and Liberation, Suplement to Book 7, Addenda and Errata Book, Part 2,* Ramla: 1979, p. 29; *Part 3, Ahi - Ever Zionist Party in Remembrance of Rabbi Ezra Dangoor,* Ramla: 1973, p. 16.

(٦٥) *Ibid.*, part 2, p. 19 and Part 3, p. 16.

(٦٦) Habas, *op. cit.*, pp. 183 - 184.

(٦٧) Rejwan, *op. cit.*, p. 228؛ وأطلس، **مصدر سبق ذكره**، ص ٧٠ ـ ٧١؛ وحاييم كوهين، **النشاط الصهيوني في العراق** (مترجم)، بغداد وبيروت: مركز الدراسات الفلسطينية ـ جامعة بغداد ومركز الابحاث ـ م.ت.ف. ١٩٧٣، ص ١٥٨؛ وعبدالجبار فهمي، **سموم الافعى الصهيوني**، بغداد: مطبعة الجامعة، ١٩٥٢، ص ٤٨ ـ ٤٩.

(٦٨) شلومو هيلل، يهودي عراقي. ولد في بغداد العام ١٩٢٣. قدم الى فلسطين العام ١٩٣٤، وهو من الصهيونيين النشيطين في العراق، بين العامين ١٩٤٦ ـ ١٩٥١؛ ووزير شرطة سابق؛ والآن رئيس الكنيست الاسرائيلي. أنظر **الارض**، السنة ١٢، العدد ٢٤، ٧/٩/١٩٨٥، ص ٣٩.

(٦٩) شلومو هيلل، **ثلاثون عاماً على هجرة يهود العراق من انهار بابل الى شواطىء الاردن** (مترجم)، عمان: دار الجليل للنشر، بلا تاريخ نشر، ص ٣؛ نقلاً عن **دافار**، ١٥/١/١٩٨٢.

(٧٠) *890G.00/2 - 745, Despatch No. 619. 7/2/1945. The Jewish Minority in Iraq,* p. 6.

(٧١) Rejwan, *op. cit.*, pp. 228 - 229؛ ومئير، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٩٥.

(٧٢) Habas, *op. cit.*, p. 161.

(٧٣) ظهرت المحاولات الاولى لانضمام قوات يهودية الى الجيش البريطاني منذ بداية الحرب العالمية الثانية. وعن اليهود الفلسطينيين في الجيش البريطاني أنظر Kirk, George; *The Middle East in the War, 1939 - 1949,* London: Oxford Press, 1952, pp. 227 - 320.

(٧٤) Habas, *op. cit.*, pp. 165 - 200, 210 - 211; Mardor, *op. cit.*, pp. 84 - 86؛ ويهودا سلوتسكي، **تاريخ الهاغاناه، نقلاً عن حرب فلسطين، ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨: الرواية الاسرائيلية الرسمية** (ترجمة أحمد خليفة)، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٤، ص ٩٧.

(٧٥) *890G.00/2 - 745, No. 619, 7/2/1945, The Jewish Minority in Iraq,* p. 7.

(٧٦) Bondy, *op. cit.*, p. 195; Mardor, *op. cit.*, p. 193; Rejwan, *op. cit.*, p. 229.

(٧٧) مئير، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٦٢ ـ ١٦٤.

(٧٨) Habas, *op. cit.*, pp. 184 - 185؛

وأطلس، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٧٣ ـ ١٧٥؛ ومئير، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٧٤ ـ ٤٨٦.

(٧٩) مئير، **مصدر سبق ذكره**، الجزء الاول، ص ٢١٢ ـ ٢١٣، والجزء الثالث، ص ٤٨٧ ـ ٤٩١.

(٨٠) Habas, ***op. cit.,*** p. 184 - 186 ؛ ومئير، الجـزء الاول، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢١٢ ـ ٢١٣، ٤٨٧ ـ ٤٩٣؛ **واتحاد الشعب** (بغداد)، ١٩٤٦/٢/٢٠.

(٨١) أطلس، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٦.

(٨٢) Bonday, ***op. cit.,*** pp. 199 - 200; Habas, ***op. cit.,*** pp. 214 - 222 ؛ ومئير، الجزء الاول، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٤٠؛ وهيلل، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٠، ٤٨، ٥٥ ـ ٥٦.

(٨٣) الكيبوتس الموجد حركة للمزارع الجماعية، أنشئت العام ١٩٢٧ من قبل حزب أحدوت هعفوداه، وكان الغرض من الكيبوتس الموجد اعداد الكيبوتسات لاستيعاب العمال في قرى جماعية تقوم على الزراعة والصناعة. أنظر خليفة، **مصدر سبق ذكره**، ص XIV.

(٨٤) أطلس، **مصـدر سبق ذكـره**، ص ١٧٨ ـ ١٧٩.

(٨٥) هشومير هتسعير (الحارس الفتى): اتحاد عالمي للشبيبة الصهيونية. ظهر بين العامين ١٩١٣ ـ ١٩١٩، في أوروبـا الشرقيـة، ومن هنـاك امتـد الى فلسطين. ومن أهدافه نشر التربية الصهيونية والهجرة الى فلسطين وتحقيق الحياة الجماعية. أنظر ابراهيم العـابـد، **الاباي؛ الحزب الحاكم في اسرائيل**، بيروت: مركز الابحاث ـ م.ت.ف. ١٩٦٦، ص ١٨ ـ ٢٠.

(٨٦) مئير، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٠٢ ـ ٨٠٢.

(٨٧) أطلس، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٤١ ـ ٢٤٢.

(٨٨) «المـرشـدون» هم الذين يتولون التدريس والاشراف على المجموعات الدراسية في حركة الطلائع، وفي الغالب يكونون من يهود العراق.

(٨٩) Habas, ***op. cit.,*** pp. 198 - 200.

(٩٠) Bonday, ***op. cit.,*** pp. 197 - 201. ؛ ومئير، الجزء الاول، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٢٠ ـ ١٢١، ١٥٤ ـ ١٥٥.

(٩١) Bondy, ***op. cit.,*** p. 199.

(٩٢) *Ibid.,* p. 202; Cohen, Yeroham; *By Light and in Darkeness,* Tel - Aviv: 1969, pp. 10 - 15.

(٩٣) Habas, ***op. cit.,*** pp. 214 - 215 ؛ ومئير، الجـزء الاول، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٤١ ـ ١٤٤، وهيلل، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٥.

(٩٤) Habas, ***op. cit.,*** pp. 189 - 191 ؛ وهيلل، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٥.

(٩٥) Habas, *Ibid.,* pp. 222 - 225.

(٩٦) أطلس، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٤٩ ـ ١٥٧.

(٩٧) شلومو هيلل، **بطولة يهود البلاد العربية في المؤتمر الصهيوني التاسع والعشرين، ١٩٧٢**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٧، ص ٥٨٨.

(٩٨) Dayan, Moshe; *Story of My Life,* London: 1966, pp. 54 - 55.

(٩٩) Teveth, Shebtai; *Moshe Dayan,* Jerusalem: 1972, pp. 130 - 131; Mardor, ***op. cit.,*** pp. 95 - 96.

(١٠٠) مئير، الجزء الاول، **مصدر سبق ذكره**، ص ١١٦.

(١٠١) Mardor, ***op. cit.,*** pp. 90 - 92؛ وأطلس، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٦ ـ ٦٩.

(١٠٢) مئير، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٦٠.

(١٠٣) أطلس، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦٧ ـ ٦٩.

(١٠٤) **المصدر نفسه**؛ ومئير، الجزء الاول، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٦١ ـ ١٦٢.

(١٠٥) بدر، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٤٥، ومئير، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٧٢.

(١٠٦) مئير، الجزء الاول، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٧٢ و ٢٠٨.

(١٠٧) بدر، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٤٥.

(١٠٨) عن دور دان رام الصهيوني في العراق بين العامين ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨، انظر Allon, Yigal; *The Making of Israel's Army,* New York: 1970, pp. 133 - 135

(١٠٩) مئـير، الجـزء الثـاني، **مصـدر سبق**

ذكره، ص ٢٢٧ ـ ٢٢٨.

(١١٠) أطلس، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢٥.

(١١١) المصدر نفسه، ص ٢٢٤ ـ ٢٢٦، وبدر، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤٥ ـ ٢٤٦.

(١١٢) *890G.00/2 - 745, Despatch No. 619, 7/2/1945: The Jewish Minority in Iraq, p. 7.*

(١١٣) فهمي، مصدر سبق ذكره، ص ٥٠.

(١١٤) بدر، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤٦.

(١١٥) المصدر نفسه، ص ٤٦؛ ومئير، الجزء الثاني، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢٧ ـ ٢٣٧.

(١١٦) مئير، المصدر نفسه، ص ٢٣٢.

(١١٧) Habas, *op. cit.*, pp. 214 - 215.

(١١٨) أنظر، على سبيل المثال، هيلل، «بطولة يهود البلاد العربية...»، مصدر سبق ذكره، ص ٥٨٨.

(١١٩) مئير، الجزء الثاني، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٢ ـ ٢٣٧.

(١٢٠) باروخ مئير، اسرائيلي من اصل عراقي، كشف النقاب عن نشاطات شبكة استخبارات يهودية شكلت في العراق العام ١٩٤٨، معاريف، ١٩٨٣/١٢/٢٨، ترجمة دار الجليل للنشر، عمان، ص ٧.

(١٢١) مئير، الجزء الثاني، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣٨ ـ ٢٤٠.

(١٢٢) المصدر نفسه، ص ٢٣٩ ـ ٢٤٠.

(١٢٣) بدر، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤٧؛ ومئير، الجزء الثاني، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧١.

(١٢٤) ليحي منظمة عسكرية صهيونية انفصلت عن منظمة اتسل العام ١٩٤٠ بقيادة ابراهام شتيرن، ويطلق عليها شتيرن. أنظر بدر، مصدر سبق ذكره، ص ٥٠ و ٢٨٦.

(١٢٥) عن علاقة ليحي بالبريطانيين، أنظر الياب، مصدر سبق ذكره، ص ١٩٣ ـ ١٩٥.

(١٢٦) اسحق شامير، يهودي بولندي، ولد العام ١٩١٥، وهو أحد قادة حركة ليحي، ويشغل الآن منصب رئيس الوزراء الاسرائيلي. انظر غازي السعدي، من ملفات الارهابي الصهيوني في فلسطين، ١٩٣٦ ـ ١٩٨٣، عمان: دار الجليل للنشر، ١٩٨٥، ص ٣٣٦ ـ ٣٣٨.

(١٢٧) مئير، الجزء الثاني، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤٣ ـ ٢٤٤.

(١٢٨) أطلس، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠٤ ـ ٢٠٨؛ ومئير، الجزء الثاني، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤٤ ـ ٢٤٦.

(١٢٩) مئير، المصدر نفسه، ص ٢٤٦ ـ ٢٤٧.

(١٣٠) لمزيد من المعلومات عن الهجرة غير الشرعية من العراق الى فلسطين، أنظر
C.O. 733/488/75113/63, From Government of Palestine to Executive of the Jewish Agency 13/11/1941.

(١٣١) *C.O. 733/444/75872/44, Immigration 1942, Government of Palestine, Office of Statistics, Jerusalem, 9/10/1942.*

(١٣٢) ويؤيد ذلك بعض الشيء أنه في أثناء الهجرة الجماعية من العراق الى فلسطين، هاجر من يهود كردستان العراقية ١٩٠٠٠، ومن يهود كردستان الايرانية ٨٠٠٠، ومن كردستان التركية ٣٠٠٠ يهودي. أنظر Patai, Rahpael; *The Vanished Worlds of Jewry*, London: Weidenfeld and Nicolson, 1981, p. 161

(١٣٣) Habas, *op. cit.*, p. 181.

(١٣٤) Bondy, *op. cit.*, p. 203.

(١٣٥) Habas, *op. cit.*, pp. 189 - 220; Rejwan, *op. cit.*, p. 232 ؛ ومحارب، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٣؛ وهيلل، «تهجير يهود العراق...»، مصدر سبق ذكره، ص ٤٩.

(١٣٦) لمزيد من المعلومات عن ذلك، أنظر
C.O. 733/488/75113/63, Immigration 1942, No. 1/15/42, From High Commissioner for Palestine, Jerusalem, to Secretary of State for the Colonies, 14/7/1942; Habas, op. cit., pp. 212 - 215; Jon and David Kimchi, *The Secret Roads; The Illegal Migration of People, 1938 - 1942, London: 1976, pp. 61 - 62;* Rejwan, *op. cit.*, p. 232 ؛ وهيلل، «تهجير يهود العراق...»، مصدر سبق ذكره، ص ٤٩؛ وأطلس، مصدر سبق ذكره، ص ٨٥ ـ ١١٩.

(١٣٧) أطلس، **المصدر نفسه**، ص ١٣٧ ـ ١٣٩، ٢٠٧ ـ ٢٠٨؛ ومئير، الجزء الثاني، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٤٦ ـ ١٤٧؛ وهيلل، «تهجير يهود العراق...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٠.

(١٣٨) أطلس، **المصدر نفسه**، ص ٢٠٧ ـ ٢٠٨، ودرويش، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٢٨؛ ومحارب، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٥٣.

(١٣٩) *C.O. 733/437/75113/54. Document No. 3. Special Report, No. 218 about Polish - Jewish Refugees in Ruissia,* Jewish Agency وحسان حلاق، **موقف لبنان من القضية الفلسطينية، ١٩١٨ ـ ١٩٥٢**، بيروت: مركز الابحاث ـ م.ت.ف. ١٩٨٢، ص ٧٩.

(١٤٠) محارب، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٥٢.

(١٤١) مئير، «اسرائيلي من أصل عراقي يكشف النقاب»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦.

(١٤٢) Kimchi, ***op. cit.,*** pp. 61 - 62؛ وهيلل، «تهجير يهود العراق...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٩، ٥٦.

(١٤٣) عن الهجرة اليهودية العراقية عبر سوريا ولبنان، أنظر Dekel, Shai; *The Exploits of Hagana Intelligence,* London: 1959, pp. 255, 286 - 297.؛ وممدوح الروسان، **العراق وقضايا الشرق العربي القومية، ١٩٤١ ـ ١٩٥٨**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٩، ص ٢٨٧ ـ ٢٨٩.

(١٤٤) *890. 01/9 - 1245, 7/9/1945, Conversation with Daoud Salman;* Joseph Schechtman, *On Wings of Eagles,* London and New York; Thomas Yoseloff, 1961, p. 96. والروسان، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٨٧.

(١٤٥) لمزيد من المعلومات حول هذه النقطة أنظر مئير، الجزء الثاني، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٧٠ ـ ٢٧٩؛ وهيلل «تهجير يهود العراق...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٩، و٥٥ ـ ٥٦، و٧٣ ـ ٧٤.

(١٤٦) أطلس، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٤١ ـ ٢٤٢.

(١٤٧) محمد مهدي كبّة، **مذكراتي في صميم الاحداث، ١٩١٨ ـ ١٩٥٨**، بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٥، ص ١٤٢ ـ ١٤٣.

(١٤٨) **الزمان** (بغداد)، ٤/١/١٩٤٦.

(١٤٩) عبدالرزاق الحسني، **تاريخ الوزارات العراقية**، بيروت: منشورات مطبعة الكتاب، ١٩٧٨، الجزء السابع، ص ٢١ ـ ٢٢؛ وفاضل حسني وعبدالوهاب القيسي وعبدالامير محمد أمين، **تاريخ العراق المعاصر**، بغداد: بلا ناشر، ص ١٤٤ ـ ١٤٥.

(١٥٠) هيلل، «ثلاثون عاماً على هجرة يهود العراق»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣.

الشؤون العسكريـة الاسرائيلية

صفقات متعددة مع واشنطن

اتخذت العلاقة العسكرية الاسرائيلية ـ الاميركية اشكالاً عملية جديدة خلال شهري تموز (يوليو) وآب (اغسطس) ١٩٨٨، حيث عقد الجانبان، الاميركي ـ والاسرائيلي، اتفاقيات حول مشاريع تعاونية محددة وفتحا آفاقاً تجارية جديدة فيما بينهما، علاوة على وصول قوات اميركية الى اسرائيل لاجراء مناورات. وشهدت الفترة عينها مجموعة تطورات تتعلق بالصناعة الحربية الاسرائيلية، شملت المنتجات الجديدة، والقلق المستمر حيال الاوضاع المالية والعمالة.

تطبيق التعاون الاستراتيجي الاميركي ـ الاسرائيلي

ان اتساع وعمق العلاقات بين الولايات المتحدة واسرائيل في المجالات العسكرية والاستراتيجية يشكلان حقيقـة غير مفـاجئـة، لكنها اكتسبت المزيد من أوجه التجسيد الفعلي مؤخراً. ظهر ذلك في توصل المسؤولين الاميركيين ووزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، الى عقد اتفاقية، في اثناء زيارته لواشنطن، في أوائل تموز (يوليو)، تقضي بتوزيع كلفة تطوير الصاروخ «حيتس» المضاد للصواريخ الباليستيكية على الجانبين (**افياشن ويك اند سبايس تكنولوجي**، ١٩٨٨/٧/١١). وتأتي مذكرة التفاهم هذه تأكيداً رسمياً للتفاهم غير الرسمي الذي توصل اليه ممثلو الجانبين في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٧، حيث اتفقوا على تحمّل الولايات المتحدة نسبة ٨٠ بالمئة من مجموع تكاليف المشروع، البالغة ٧٠٠ الى ألف مليون دولار خلال السنوات الخمس المقبلة (**جينـز ديفينس ويكلي**، ١٩٨٨/٧/٩؛ **وعل همشمار**، ١٩٨٨/٦/٢٩). وأكدت مصادر اسرائيلية ان الادارة الاميركية لم توافق على تمويل برنامج البحث والتطوير الاسرائيلي، الاّ بعد الغاء مشروع الطائرة «لافي»، علماً بأنها وافقت عندئذٍ على تحويل خمسة بالمئة من المعونة الاميركية السنوية (اي تحويله الى الشيكل، عملياً) لغرض تمويل البحث المحلي في اسرائيل (**هآرتس**، ١٩٨٨/٧/٣). ولا تزال معضلات معيّنة تواجه تقدم المشروع الاسرائيلي، أهمها ان صاروخ «حيتس» قد يخرق المعاهدة السوفياتية ـ الاميركية المبرمة العام ١٩٧٢، والقاضية بعدم انتـاج ونشر النـظم المضـادة للصـواريـخ الباليستيكية، مما قد يثير الاحتجاج السوفياتي، وأيضاً معارضة الكـونغـرس الاميركي. ودفع هذا الاعتبار وزير الدفاع، رابين، الى التوضيح ان اسرائيل تنوي تنفيذ البحث والتـطويـر للصـاروخ «حيتس» دون انتاجه. وعلى أي حال، فقد تعاقدت هيئة مبادرة الدفاع الاستراتيجية الاميركية على تحويل مبلغ ١٥٠ مليون دولار الى شركة الصناعة الجوية الاسرائيلية لغرض تنفيذ ثلاث تجارب حيّة، تقوم خلالها صواريخ «حيتس» الاختبارية باعتراض أهداف طائرة (**جينز ديفينس ويكلي**، ١٩٨٨/٨/١٣). ويفترض ان تقوم اسرائيل بتوفير ٣٠ ـ ٣٨ مليون دولار لتغطية حصتها من المشروع للسنة الاولى، والبالغة ٢٠ بالمئة.

اما الجانب الآخر البارز للتعاون الاستراتيجي، فتجسّد في وصول قوة بحرية اميركية، تحمل وحدات مشاة بحرية (مارينز)، الى حيفا، لاجراء مناورات مشتركة مع سلاح البحرية الاسرائيلي، في منتصف تموز (يوليو) ولمدة اسبوعين (**السفير**، بيروت، ١٩٨٨/٧/٢١). وأوضح قائد القوة الاميركية، الاميرال مورانفيل، اثر انهاء الاسبوع الاول من المناورات البحرية، ان هناك حاجة الى توفير طائرات تحلّق فوق البحر وقوات تشارك في المعارك البرية؛ وأكد ان الجانب الاسرائيلي وعد بتأمين كل ذلك مستقبلاً. ثم وصلت خمس سفن انزال برمائي، تحمل أربعـة آلاف من جنـود المـارينـز، الى حيفا، في ٢٢ تموز (يوليو)، لاجراء الشق الثاني من المناورات، فيما

أكدت مصادر محلية ان أربع سفن اميركية ستتلقى أعمال الصيانة والتصليح في احواض حيفا (**المصدر نفسه**، ١٩٨٨/٧/٢٣). على صعيد آخر، تحركت الادارة الاميركية لتدعيم القوة الفعلية لسلاح الجو الاسرائيلي، تحسباً لخسارة بعض طائراته تدريجياً بفعل التقادم والحوادث. فقد أعلنت وزارة الدفاع الاميركية، في ٢٩ تموز (يوليو)، عن نيتها بيع خمس طائرات «ف ـ ١٥ د» الى اسرائيل بمبلغ ٢٦٥ مليون دولار (**جينز ديفينس ويكلي**، ١٩٨٨/٨/٦). وكان سلاح الجو الاسرائيلي استلم ٢٥ طائرة «ف ـ ١٥» في شباط (فبراير) ١٩٧٦، و١٥ في تموز (يوليو) ١٩٧٨، و١١ في حزيران (يونيو) ١٩٨٢. ومن قبيل الصدفة انه لم تمرّ سوى أيام على القرار الاميركي، حتى سقطت طائرتا «ف ـ ١٥»، اثر اصطدامهما بالجو فوق البحر الميت، في ١٥ آب (اغسطس)، مما أدى الى مقتل طياريهما واصابة ثلاثة مواطنين عرب عند هبوط الحطام (**فلسطين الثورة**، نيقوسيا، ١٩٨٨/٨/٢٨؛ **وجينز ديفينس ويكلي**، ١٩٨٨/٨/٢٧). كما تبيّن ان طائرة «ف ـ ٤ فانتوم» سقطت في اليوم عينه، ويذكر ان كلاً من «ف ـ ٤» و«ف ـ ١٥» يقودها طياران.

اتجهت اسرائيل والولايات المتحدة، في هذه الاثناء، الى تعميق التبادل التكنولوجي والتجاري. ويجدر الذكر ان متحدثين اسرائيليين عدة قد اشاروا، بقلق، الى تضييق الهوة التكنولوجية بين اسرائيل والدول العربية. فأوضح ضابط كبير في الجيش الاسرائيلي، فضّل عدم الافصاح عن اسمه، ان حصول العرب على التكتيكات والوثائق الاستراتيجية الغربية يشكل خطراً على اسرائيل أكبر من خطر حصولهم على احدث نظم الاسلحة، مما يهدد التفوق التكنولوجي الاسرائيلي المعهود (**المصدر نفسه**، ١٩٨٨/٧/٢). ثم عاد قائد سلاح الجو، اللواء الياهو بن نون، ليؤكد الرأي عينه، علماً بأنه عبّر عن ثقته باستمرار احتفاظ اسرائيل بالتفوق النوعي (**المصدر نفسه**، ١٩٨٨/٨/٢٠).

تسعى اسرائيل، في مقابل ذلك، الى تحسين اوضاعها، من خلال رفع أية قيود على حرية تسويق بضائعها والحصول على التكنولوجيا من الولايات المتحدة، بفضل التطوير والانتاج المشترك للمعدات العسكرية الحديثة. وتقدمت شركة الصناعة الجوية الاسرائيلية باقتراح ان تقوم بتقديم خدمات الصيانة للطائرات داخل الاسواق الاميركية، اذا صادق الكونغرس الاميركي على التشريع المناسب لذلك (**المصدر نفسه**، ١٩٨٨/٨/٢٠). وكان مدير الشركة، موشي كيريت، طرح ذلك، موضحاً ان خدمات الصيانة هي النشاط الرئيس بعد الغاء مشروع «لافي». وفي مقابل ذلك، تتطلع شركات أخرى الى اكتساب الاسواق والتكنولوجيا عبر انتاج المعدات والاسلحة بالتعاون مع الشركات الاميركية. وكانت شركة «مازلاط» غنمت عقداً لتزويد سلاح البحرية الاميركي بطائرات بدون طيارين جديدة، طراز «بايونير»، غير ان وزارة الدفاع الاميركية والكونغرس عادا عن قرارهما السابق، على الرغم من شراء خمسة نماذج من «بايونير» لاجراء التجارب، والتعاقد على ٣١ نموذج خلال ١٩٨٩ (**افياشن ويك اند سبايس تكنولوجي**، ١٩٨٨/٦/٢٠). وتحاول «مازلاط»، التي تضم «الصناعة الجوية الاسرائيلية» و«تادیران»، بالتعاون مع شريكتها الاميركية «أ.أ.آي كوربوريشن» ان تعدل الطائرة لاعادة عرضها على صنوف الاسلحة الاميركية. وتشمل التعديلات وضع محرك ديزل جديد وتقليص حجمه الراداري وتغيير ذيله، فيما تعمل الشركة على تطوير نموذج آخر هو «بايونير ـ أ» بمواد هندسية ونظم الكترونية جديدة تماماً.

حظيت شركة «رفائيل»، في المقابل، بنتيجة أفضل حين غنمت عقداً مدته ١٦ شهراً لتطوير قنبلة «بوباي» الانزلاقية لصالح سلاح الجو الاميركي. وتبلغ قيمة العقد ٣٩ مليون دولار، لقاء اختبار وتقويم القنبلة جو ـ أرض الموجهة تلفزيونياً، والمعروفة، أيضاً، باسم «هاف ناب»، والتي تزن ١٣٦٠ كيلوغراماً، وتحمل رأساً متفجراً زنته ٣٤٠ كيلوغراماً، حتى مسافة ٥٠ ميلاً (**جينز ديفينس ويكلي**، ١٩٨٨/٧/٩). لكن لن تقوم شركة «مارتين ماريتا» الاميركية، التي ستنتج السلاح في الولايات المتحدة، بانشاء المصانع اللازمة، الاّ بعد الحصول على عقد شراء رسمي من سلاح الجو. وتتطلع شركة «رفائيل»، أيضاً، الى التعاون مع شركة «فورد آيروسبايس» الاميركية للحصول على عقد تزويد الجيش الاميركي بمناظير حرارية خاصة «سي.آي.تي.في.» (C.I.T.V.) لدباباته الجديدة طراز «م ـ ١». وسوف تخوض الشركة منافسة حامية للحصول على الصفقة التي تبلغ قيمتها ملياري دولار على أقل تقدير، لقاء انتاج ٤٠٠ ـ ١٠٠٠ منظار سنوياً خلال خمس سنوات تبدأ بعد عامين من التطوير وعامين

من التصميم الانتاجي (**المصدر نفسه**، ٣/٩/١٩٨٨). وسوف تبدأ «رفائيل» بانتاج «منظار بالاشعة الحمراء يتطلع الى أمام» (فلير) قريباً، وهو يقدم أساساً لتطوير المنظار «سي.آي.تي.في.».

أوضاع الصناعة الحربية

بانتظار صدور القرارات الاميركية بخصوص الصفقات المذكورة آنفاً، لا تزال الصناعة الحربية الاسرائيلية تعاني من الضائقة المالية، مما يدفعها الى البحث عن أسواق أخرى لمنتجاتها. ولا تزال شركة الصناعة الجوية الاسرائيلية تنتظر ان يدفع الجيش الاسرائيلي لها النصف الثاني من التعويضات المستحقة بسبب الغاء مشروع «لافي»، والبالغة مليار دولار كمجموع (**المصدر نفسه**، ٢٥/٦/١٩٨٨). ولم تتلق الشركة سوى عقود بقيمة ٥٠ مليون دولار من الجيش، فيما تتخوف من التحرك نحو الغاء مشروع بناء نموذج «لافي» التجريبي الثالث (ب ـ ٣)، مما يكلف ٢٥ مليون دولار. وقد حققت الشركة، نهاية، ربحاً صافياً قدره نصف مليون دولار خلال الشهور الستة الاولى من العام ١٩٨٨، وذلك بعد تحمّل خسارة ٩٦,٨ مليون دولار في الشهور التسعة الاخيرة من العام ١٩٨٧. واستقرت المبيعات عند مستوى ٤٧٠ مليون دولار، بتوقع ان تصل ١,١ مليار دولار حتى نهاية العام ١٩٨٨، بعد دفع تعويضات متبقية تبلغ ٢٠ ـ ٢٥ مليون دولار الى عمّالها المسرّحين (ثلاثة آلاف فني) واستثمار ٤٠ مليون دولار في البحث والتطوير (مقارنة بـ ٥٠ مليون و٦٠ مليون دولار في ١٩٨٧ و١٩٨٦)، علماً بأن ذلك لا يشمل أية زيادات قد تضطر الشركة الى دفعها اجوراً لعمالها (**المصدر نفسه**، ١٣/٨/١٩٨٨).

ولا تزال آثار الغاء «لافي» تظهر في الصناعة الحربية بطرق أخرى، حيث تقوم جنوب افريقيا بتطوير طائرة جديدة محلية استناداً الى خبرات المهندسين الاسرائيليين الذين تركوا شركة الصناعة الجوية الاسرائيلية (**المصدر نفسه**، ٢٣/٧/١٩٨٨)، علماً بأن هناك محاولة للاستفادة من نتائج «لافي»، حيث تستخدم اسرائيل التكنولوجيا الخاصة بطائرة «لافي» لتحديث الطائرة المروحية الثقيلة «سيكورسكي سوبر ستاليون سي. هـ ـ ٥٣» لديها، بكلفة ثلاثة ملايين دولار لكل طائرة من أصل ٣٥ لدى سلاح الجو (**المصدر نفسه**، ٣٠/٧/١٩٨٨). لكن ظلت شركات أخرى تعاني من الضائقة العامة، وخصوصاً شركة «كور» التي خسرت ٢٤٣ مليون دولار خلال العام ١٩٨٧، علاوة على دين يبلغ مليار دولار للمصارف المحلية (**المصدر نفسه**، ٩/٧/١٩٨٨). وأكد المدير العام الجديد، بيني غاؤون، ان الادارة السابقة هي المسؤولة عن التدهور الحاد. وواجه احد فروع «كور»، وهو شركة «تاديران»، احتمال تسريح مئات عدة من عمّاله بسبب خسارة ٩,٣ ملايين دولار خلال العام ١٩٨٧، بعد ان سرّحت الشركة ١٢٠٠ عامل خلال العام ١٩٨٨ حتى الآن (**المصدر نفسه**، ١٣/٨/١٩٨٨). وتنظر «تاديران» بأمل الى ابرام سلسلة من العقود مع دولة اميركية لاتينية مجهولة، بقيمة ١٣٥ مليون دولار، لتزويدها بمعدات اتصال ونظم الكترونية بعد منتصف العام ١٩٨٩، شريطة الاتفاق على التفاصيل المالية التي تشمل التبادل والائتمانات (**المصدر نفسه**، ٢٠/٨/١٩٨٨). واخيراً، عيّنت شركة «رفائيل» رئيساً جديداً لقسم التسويق وناطقاً باسمها، هو عكيفا شاحار (**المصدر نفسه**، ٣٠/٧/١٩٨٨).

د. يزيد صايغ

شخصية «المفتي» ونشاطاته

حسني أدهم جرّار، الحاج أمين الحسيني: رائد جهاد وبطل قضية،
عمان: دار الضياء، ١٩٨٧، ٤٣١ صفحة.

يرتبط اسم الحاج امين الحسيني، ارتباطاً وثيقاً، بأحداث القضية الفلسطينية منذ بدايتها؛ حيث شغل، في آن، المركز الروحي الاول لدى المسلمين، كونه المفتي، والمركز السياسي الاول، كونه رئيس اللجنة العربية العليا، ومن ثم الهيئة العربية العليا، اضافة الى كونه القائد والموجه لثورة ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩، وما تبعها من احداث. وباختصار، ان تاريخ الحاج امين الحسيني هو تاريخ الشعب الفلسطيني وحركته السياسية، منذ وفاة رئيس اللجنة التنفيذية الفلسطينية، موسى كاظم الحسيني، بتاريخ ١٩٣٤/٣/٢٣، وحتى تأسيس م.ت.ف. سنة ١٩٦٤.

وبذلك، ومن خلال التداخلات والتشابكات المعقدة التي شهدتها فلسطين، خلال فترة الانتداب البريطاني عليها، وما برز فيها من صراعات اقليمية ودولية، كان الحاج امين الحسيني، في نظر مؤيديه ومعارضيه، على حد سواء، المسؤول الاول عن النتائج التي آلت اليها القضية الفلسطينية، على الرغم من التباين في التفسير؛ وهي، في محصلتها النهائية، الفشل في جني الثمار السياسية للثورة الكبرى ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩، وكذلك نكبة سنة ١٩٤٨، ومن ثم الفشل في تأسيس كيان فلسطيني حمل اسم حكومة عموم فلسطين.

بداية، لا بدّ من القول ان اعداء المفتي حاولوا تحميله النتائج السلبية، كافة، وكأنه المسؤول الاول والاخير عما حصل من نكبات، دونما النظر الى الظروف الموضوعية التي حصلت فيها تلك النكبات. ولعل ما يزيد البحث في شخصية الحاج أمين هو انه كان مُقلاً في كلامه، مفضلاً الصمت على الكلام في أحايين كثيرة، حتى انه يصعب على الباحث العثور على نصوص مقابلات معه، او مقالات له، تشكل، في جوهرها، مصدراً صريحاً ومباشراً لتحركاته العربية والدولية. ويبدو واضحاً، من خلال قراءة كتاب حسني جرّار «الحاج أمين الحسيني؛ رائد جهاد وبطل قضية» ان المؤلف أخذ في حسبانه كل الاعتبارات التي أوردناها؛ بل انه اعتبر أبرز أهداف كتابه هو رد التهم التي تعرض لها الحاج أمين «سواء في حياته، أو بعد مماته، والتي شاركت فيها جهات كثيرة... كان أكثرها من تخطيط أعداء الاسلام» (ص ١٦). واضاف المؤلف: «وبحربه [الحاج أمين] حاربوا فكرة الجهاد الاسلامي، والرؤية الدينية التي يجب ان تواجه بها اسرائيل، وكأن حربه نقطة تحوّل في القضية المقدسة عن مسارها الصحيح» (ص ١٦).

وعلى الرغم من ان المؤلف نهج النهج الاسلامي في النظر الى شخصية الحاج أمين الحسيني، على انه مفتي فلسطين، وقائد جهادها، الاّ انه لم يغفل الجوانب السياسية، والقومية، والتحالفات الدولية، للحاج أمين، محاولاً، قدر الامكان، تقديم صورة كاملة عنه، عبر مختلف مراحل حياته، مُقسماً بحثه الى عشرة أبواب، احتوى كل منها على عدة فصول.

تناول الباب الاول أحوال فلسطين خلال فترة الانتداب البريطاني وبدايات الحركة الوطنية الفلسطينية؛ واستعرض الباب الثاني نشأة الحاج أمين من سنة ١٨٩٧ وحتى سنة ١٩٢٢، وبدايات دوره في الحركة الوطنية، ومن ثم توليه منصب الافتاء ورئاسة المجلس الاسلامي الأعلى. أما الباب الثالث، فأكمل الثاني، واستعرض

نشاط الحاج أمين من ١٩٢٢ وحتى ١٩٣٠، متناولاً دور المعارضة، وهبّة البراق. وتناول الباب الرابع حياة الحاج أمين ما بين ١٩٣١ و١٩٣٧، وتوجهه نحو العالم الاسلامي، ومواقفه من بيع الاراضي والهجرة اليهودية الى فلسطين، واعداده للجهاد، ودوره في الاضراب العام والثورة الفلسطينية الكبرى ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩. ويستعرض الكتاب، في بابه الخامس، خروج المفتي من فلسطين سنة ١٩٣٧، متناولاً فترة نشاطه في لبنان، ثم في بغداد، وأخيراً لجوءه الى ايران؛ لينتقل، في الفصل السادس، الى تناول نشاط الحاج أمين في اوروبا ما بين ١٩٤١ و١٩٤٦، شارحاً الاسباب التي حملته الى دول المحور، مستعرضاً نشاطه في ألمانيا وايطاليا، ومن ثم اعتقاله في فرنسا. أما الباب السابع، فيتناول الحياة السياسية للمفتي، بعد عودته من اوروبا الى مصر، في الفترة الاولى ما بين ١٩٤٦ ـ ١٩٥٩، ثم نشاطه في لبنان ما بين ١٩٥٩ وحتى وفاته ١٩٧٤. وخصص المؤلف البابين، الثامن والتاسع، للتحدث عن نشاط المفتي في الاعداد للجهاد، متناولاً، من خلال ذلك، ما تعرض له المفتي من حملات. ويختتم الباب العاشر للكتاب بايراد العديد من آراء العلماء والمؤرخين، من أعداء المفتي ومؤيديه، اضافة الى قصيدتين للشاعرين، عبدالقدوس أبو صالح وعدنان النحوي.

منهج الكتاب

تدور أبواب الكتاب العشرة، في مجملها، حول محور واحد، هو شخصية المفتي ومزاياه، واستعراض نشاطاته، والتي يبدو جلياً، ومنذ استعراض بداياتها، تحيّز المؤلف الى شخصية المفتي، تحيزاً أدى، في بعض الحالات، الى اغفال بعض الحقائق، او قلبها رأساً على عقب؛ فالمؤلف يحاول اقناع القارىء بعدالة الحسيني وصحة حركته، الأمر الذي أخلّ بالجانب الموضوعي، في مواقع عدة، كان أبرزها استعراض المؤلف مسألة التنافس التقليدي على منصب رئاسة الافتاء، والمجلس الاسلامي الأعلى، وهي مسألة طال النقاش حولها سابقاً، ولا يخلو مؤلَّف تاريخي بارز من ذكرها، حتى باتت أمراً معروفاً بحيثياته كافة، وباتت لا تشكل مثلبةً في تاريخ المفتي، بقدر ما تشكل تفسيراً لدوافع السلطات الانتدابية في الابقاء على التنافس العائلي. فالمؤلف يأتي على ذكر هذا في الفصل الثالث من الكتاب، ويورد: «وبعد شهور عدة من عودة الحاج أمين الى القدس، توفى أخوه الشيخ كامل الحسيني العام ١٩٢١، فأصبح مركز الافتاء شاغراً. وكان على المسلمين ان ينتخبوا خلفاً له... ولم يكن احد ينازع آل الحسيني في هذا المنصب» (ص ٥٨)، هذا في وقت كان العديد من المنافسين، أبرزهم الشيخ أسعد الشقيري، والشيخ موسى البديري، والشيخ خليل الخالدي، والشيخ حسين جارالله. وأضاف المؤلف: «ولمّا جرت الانتخابات، فاز الحاج أمين فيها؛ ولكن الحكومة تلكأت في اعلان النتيجة، لأنها تكره ان يكون الحاج أمين مفتياً للقدس، فقامت المظاهرات من جديد في القدس والمدن الأخرى، تنادي حاج أمين ' يا مفتينا ' ». وأضاف أيضاً: «واشتدت المظاهرات في البلاد. وبعد أيام، وجد الحاكم ان لا مناص له من اصدار البراءة والاعتراف بنتائج الانتخابات الصحيحة... فأعدها وحملها الى المندوب السامي، فرفعها بوصفه وريث المتصرف والسلطة العثمانية. وهكذا أصبح الحاج أمين الحسيني ' صاحب السماحة مفتي القدس ' » (ص ٦٠). واعتمد الكاتب، في ما ذهب اليه، على ما ورد في كتاب اميل الغوري «فلسطين عبر ستين عاماً» (ص ٥٨). وهو الكتاب الوحيد الذي ينفرد بايراد هذه الواقعة وعلى هذا النحو، تحيزاً منه لشخصية المفتي، في وقت تورد الوثائق البريطانية والكتب المرجعية التاريخية المختلفة ان الفائز الاول كان الشيخ حسين جارالله، وان الحاج أمين كان ترتيبه الرابع في الانتخابات، وان تفضيل الانتداب الحاج أمين عن سواه يأتي في سياق الابقاء على التنافسات العائلية في فلسطين خدمة لمصالحه.

ويأتي في سياق انحياز الكاتب الواضح الى المفتي ما أورده المؤلف بشأن علاقته مع الشيخ عزالدين القسّام. وهي، كما هو معروف، قضية خلافية، طالما استغلها اعداء الحاج أمين للدلالة على تردده في بدء الجهاد، واسبقية القسام اليه.

ولا تزال مسألة القسام وعلاقته بالحاج أمين موضع خلاف، وذلك لندرة الوثائق الخاصة بحركته. وأكثر ما وصلنا عنها جاء من طريق الروايات الشفهية ممن عاصروا القسام، أو ممن عملوا في خلاياه العسكرية. أما

ما أورده الكاتب من روايات خاصة بعلاقة القسّام مع المفتي، وتصوير القسّام وكأن ما قام به جاء بأمر وتكليف مباشر من الحاج أمين، فانه يفتقر الى الاسناد؛ بل ان الكاتب أورده دون اشارة الى أية مصادر، على الرغم من حساسية الموضوع ودقته.

كتب المؤلف: «تباحث الشيخ القسام مع سماحة المفتي بهذا الشأن [اقامة تنظيم عسكري]؛ وتم الاتفاق بينهما على ان يتابع القسام مهمته تأسيس هذه المنظمة، وقيادتها، فقام بهذه المهمة خير قيام، ووضع للمنظمة ميثاقاً اسلامياً، وأنظمة وقوانين داخلية في منتهى الفعالية والاتقان». وتابع: «وكان الزعيم السوري الشيخ كامل القصاب قد هاجر، بعد الثورة السورية، من دمشق الى حيفا، حيث كان يمارس الأعمال التجارية فيها. وكان للقصاب صلة وثيقة وعلاقة متينة بالحاج أمين نشأت أيام الثورة، وتمت واتسعت على مرّ الأيام. وفي الوقت نفسه، كان القصاب صديقاً حميماً للشيخ القسام، وكلاهما من المجاهدين في الثورة السورية، فاختير الشيخ كامل القصاب ليكون صلة الوصل بين الحاج أمين والقسام... وكان الشيخ كامل ينقل توجيهات الحاج أمين الى المنظمة، وكذلك يتسلم المساعدات المطلوبة، ويسلّمها، بدوره، للشيخ القسام» (ص ١٤٠).

وبذلك يبدو وكأن مسألة علاقة القسام مع الحاج أمين مسألة لا تمتّ للخلاف بصلة؛ إلا انها تفتقر ـ وفقاً لما أورده المؤلف ـ الى أي اسناد؛ بل ان الرواية تبدو بعيدة من العديد من الوقائع. وما أورده المؤلف لم تؤكده المصادر ولا روايات المعاصرين؛ بل ومن الثابت والمؤكد ان الحاج أمين ذاته، لم يشارك في تشييع جنازة القسام، الأمر الذي لم يخل من دلالات، في مقدمها عدم رضى الحاج أمين على توقيت البدء بالثورة المسلحة.

وفي الفصل الأول من الباب السادس، يستعرض الكتاب تحالفات الحاج أمين مع ألمانيا وايطاليا خلال الفترة النازية. وعلى الرغم من أن هذه المسألة هي من أبرز مسائل الخلاف في حياة الحاج أمين ونشاطه السياسي، ومن اكثر المسائل استغلالاً من الحركة الصهيونية لتصوير الحركة الوطنية الفلسطينية على انها معادية للسامية وحليفة للنازيين، فقد اكتفى الكاتب بايراد ما ذكره الحاج أمين بهذا الشأن، مقتبساً عن كتاب زهير الماريديني «الف يوم مع الحاج الحسيني» (ص ١٦٩ ـ ١٧١)، وكتاب عوني جدوع العبيدي «صفحات من حياة الحاج أمين الحسيني» (ص ١٣٥)، اضافة الى محاولة الكاتب تصوير العلاقة بأنها تقع في مستوى التحالف بين الدول الكبرى: «لقد كان موقفه [الحاج أمين] معه [هتلر] مثل موقف ستالين مع روزفلت؛ موقف أراد منه خدمة قضيته المقدسة لا الذوبان في حليفه، او اعتناق مذهبه. ولقد أقر الفكر الاوروبي موقف تشرتشل مع ستالين في الوقت الذي ظلم فيه، غاية الظلم، موقف المفتي مع هتلر. أما عقل الجماهير العربية في الشرق الاوسط، فقد قبل الطعم الذي صاغه له الغرب دون أدنى مناقشة» (ص ٢١١).

وعلى الرغم من تجاوز هذه المقارنة للعديد من الحقائق الموضوعية، فانها لم تُشفع بتحليل ظروف لجوء المفتي الى ألمانيا، ولا الى ابعاد رؤيته لمستقبل حركتها النازية، او ابعاد التحالف معها من الوجهتين، الايجابية والسلبية، ولا لصيغة الاتفاقات العسكرية والسياسية والامنية بين المفتي وألمانيا والى نتائجها، سلباً أم ايجاباً. ولهذا، لم يتمكن الكاتب من مناقشة هذه المسألة الحساسة بشكل موضوعي، ولجأ الى ما يشبه رد الفعل، ازاء ما تعرض له الحاج أمين منهجوم وتجريح، نتيجة تحالفه مع ألمانيا. فجاء دفاعه لرد التهم وابعاد الشبهات، الأمر الذي حال دون التمكن من الغوص في تلك العلاقة، واستجلاء ابعادها.

ملاحظات منهجية

١ ـ ورد في الكتاب العديد من التفاصيل، والاحداث، والوقائع، دونما اسناد الى أية مصادر. ومنها رواية خروج المفتي من لبنان الى بغداد سنة ١٩٣٩. فقد أورد الكاتب الرواية التالية الخاصة بتعثر رحلة المفتي واعتقاله عبر الصحراء السورية ـ العراقية: «كانت تلك الليلة الاولى من رمضان. حاول المفتي ان يقنع الرقيب صالح بأنهم تجار أغنام، محاولين بهذه الصفة ان يتركهم وشأنهم. ولكنه عاند وقرر ان يأخذهم تحت الحراسة الى تدمر، حيث يمثلوا أمام السلطات المختصة. ولقد قضوا الجزء الاكبر من الليل في مناقشة لم تثمر.

ووجد المفتي نفسه في موقف يقتضي ان يلعب الورقة الأخيرة، وان يغامر بكل شيء، فطلب من الرقيب صالح ان يكلّمه على حده، فقال له: ' انا محمد أمين الحسيني ' ، فتراجع خطوة ذاهلاً... ثم أضاف المفتي قائلاً: ' اني راحل الى العراق ' فقال له: ' انتم، اذاً، صاحب السماحة، كيف اسمح لنفسي ؟ اني اضع نفسي وجنودي ومستقبلي في خدمتكم ! بوسعكم ان تسافروا... أية خدمة استطيع ان اقدمها ؟' . قال المفتي: ' اكبر خدمة ان تسمح بسفرنا رعاك الله ' ». هذه الرواية والعديد المماثل لها يرد في متن الفصول دون ذكر لمصادر، مما يضع القارىء في حيرة من امره. هل هي روايات من عاصروا الحاج أمين ؟ ام انها جزء من مذكراته ؟ ام انها من مصادر خاصة ؟ وبعد البحث، والتنقيب، في ما يخص الرواية السابقة، تبين انها تقع بتمامها وكمالها في كتاب زهير الماردينى، «فلسطين والحاج أمين الحسيني»، الصادر في بيروت عن «دار اقرأ»، ص ١١٩ ـ ١٢٠.

٢ ـ أورد الكتاب العديد من نصوص وثائق أساسية في متن الكتاب. وكان من الاجدى تبويبها وايرادها في باب «وثائق»، وأبرزها: (أ) نماذج بيانات قيادة الثورة العامة في فلسطين، والبلاغ الرقم ١، والبلاغ الرقم ٢ (ص ١٧٤ ـ ١٧٧)؛ (ب) نص الترجمة الحرفية للكتاب الموجه الى المفتي من فون ريبنثروب، بتاريخ ٢٧/٤/١٩٤٢ (ص ٢٢٥ ـ ٢٢٦)؛ (ج) كلمة المفتي في رثاء الامام حسن البنا (ص ٣٨٢ ـ ٣٨٦)؛ لماذا رفض المفتي مشروع التقسيم العام ١٩٤٧ (ص ٢٩٢ ـ ٢٩٨) (نص لقاء د. خيرية قاسمية وعماد شقور مع الحاج أمين الحسيني، منشور في شؤون فلسطينية ، العدد ٣٦، آب ـ اغسطس ١٩٧٤)؛ (د) بيان الهيئة العربية العليا لفلسطين في ذكرى الاسراء والمعراج، بيروت ٢٧ رجب ١٣٨٣ هـ (ص ٢٨٢)؛ (هـ) بيان الهيئة العربية العليا لفلسطين الى الرأي العام العربي، ٣٠ حزيران (يونيو) ١٩٦٥، خاص بانشاء م.ت.ف. (ص ٢٨٣).

٣ ـ يتضمن البابان، الثامن والتاسع، قضايا هامة في حياة الحاج أمين، والحاج أمين والحركة الاسلامية المعاصرة منذ العام ١٩٣٦ وحرب العام ١٩٤٨. وهي معلومات وحقائق كان من الممكن ايرادها عبر الابواب السابقة، وفقاً لتسلسلها الزمني.

٤ ـ جاءت مصادر ومراجع الكتاب خالية من أية مصادر انكليزية، وألمانية، وعبرية، وهي مصادر لا غنى عنها في جلاء صورة الحقيقة في العديد من مراحل حياة الحاج أمين السياسية، نظراً الى تشابك نشاطه، وتحالفاته، وعداواته، مع الانتداب البريطاني والحركة الصهيونية، والتحالف مع ألمانيا النازية. وفي هذه المصادر ما من شأنه ايضاح صورة الحاج أمين السياسية، أكان بما تتضمنه من حقائق، أو ادعاءات يمكن الاستعانة بها من أجل المقارنة والتمييز.

وأخيراً، ان الكتاب، وعلى الرغم من ثغراته، يبقى الكتاب العربي الاول الذي يقدم شخصية الحاج أمين، بمختلف مراحلها، بهذا الاتساع والشمول؛ وذلك من خلال ما بذله المؤلف وما قام به من مقابلات مع معاصري المفتي.

سميح شبيب

ابعاد التعاون الاميركي ـ الاسرائيلي

Satloff, Robert (Ed.); *Strategy and Defense in the Eastern Mediterranean; An American - Israeli Dialogue,* Washington, D.C.: The Washington Institute for Near East Policy, 1987.

المساهمون في هذا الكتاب، هم: فرانسس فياليما (باحث في مؤسسة راندو عضو سابق في هيئة التخطيط السياسي في وزارة الخارجية الاميركية)؛ وعاموس غلبواع (مستشار الشؤون العربية لرئيس الوزراء الاسرائيلي اسحق شامير، وكان نائباً لرئيس المخابرات العسكرية والمحرر العسكري لصحيفة «معاريف»)؛ ومارتن انديك (المدير التنفيذي لمعهد واشنطن لسياسة الشرق الادنى)؛ وصاموئيل لويس (أكاديمي زائر في معهد بروكينغز، وكان السفير الاميركي لدى اسرائيل من ١٩٧٧ ـ ١٩٨٥)؛ وأدوارد ليتواك (زميل في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في هارفارد ومستشار خاص لشؤون الدفاع والامن)؛ ومناحيم ميرون (المدير العام لوزارة الدفاع الاسرائيلية من ١٩٨٣ ـ ١٩٨٦)؛ وشمعون بيرس (القائم بأعمال رئيس الوزراء الاسرائيلي وزير الخارجية)؛ واسحق رابين (وزير الدفاع الاسرائيلي)؛ وايتمار رابنوفيتش (مدير مركز دايان لدراسات الشرق الاوسط وشمال افريقيا في جامعة تل ـ ابيب)؛ وجيمس روشيه (مدير مركز نورث بوب للتحليل، نائب سابق لمدير مكتب التقدير الخالص في البنتاغون)؛ ورئيف شيف (المحرر العسكري لصحيفة «هآرتس» الاسرائيلية)؛ وعمانوئيل سيفان (استاذ ا لتاريخ الاسلامي في الجامعة العبرية، ورئيس سابق لمكتب التخطيط السياسي لرئيس الوزراء السابق شمعون بيرس)؛ واهارون ياريف (مدير مركز يافه للدراسات الاستراتيجية في جامعة تل ـ ابيب ورئيس سابق للمخابرات العسكرية الاسرائيلية).

ينقسم الكتاب الى مقدمة وثلاثة اقسام، بالاضافة الى ملاحظات ختامية وملحق.

في القسم الاول، وهو تحت عنوان «صراع الدول العظمى في شرق المتوسط»، ثلاثة فصول: «القدرات الاستراتيجية السوفياتية في شرق المتوسط»؛ و«نمو وتدهور النشاط السوفياتي»؛ و«ناتو وشرق المتوسط». في القسم الثاني، وهو تحت عنوان «عدم الاستقرار في شرق المتوسط»، خمسة فصول: «نظرة عامة الى المنطقة»؛ و«الاصولية الاسلامية؛ المرحلة التالية»؛ و«الجوانب السياسية للاستراتيجية السورية»؛ و«المفهوم الاستراتيجي لسوريا»؛ و«التوازن العسكري السوري ـ الاسرائيلي». في القسم الثالث، وهو تحت عنوان «التعاون الاميركي ـ الاسرائيلي الاستراتيجي»، ثلاثة فصول: «مبادىء العلاقات الاميركية ـ الاسرائيلية»؛ و«منظور اميركي للتعاون الاستراتيجي»؛ و«منظور اسرائيلي للتعاون الاستراتيجي». أما بشأن الملاحظات الختامية، فقال بها شمعون بيرس، وهي تحت عنوان «السلام كاستراتيجية بديلة».

تعتبر العلاقات الاميركية ـ الاسرائيلية من احدى الموضوعات الهامة في تحليل المأزق العربي الراهن. فقد قال وكتب الجانب العربي، بالاضافة الى الجانب الاكاديمي والصحافي الغربي، الكثير عن هذه العلاقات من مختلف الجوانب. ولكن قليلاً، بل نادراً، ما سمعنا تحليلاً شاملاً لتطور وابعاد وسياق هذه العلاقات من دوائر صانعي القرار السياسي في واشنطن وتل ـ ابيب. ومن هنا تأتي أهمية هذا الكتاب، حيث يقدم، ربما لأول مرة، نظرة شاملة الى تطور وابعاد الاستراتيجية لهذه العلاقات، كما يفهمها ويصنعها المسؤولون عنها في واشنطن وتل ـ ابيب. فالكتاب يقوم بتحليل ابعاد وسياق هذه العلاقات في اطار الاستراتيجية والدفاع في شرق المتوسط.

يحتوي هذا الكتاب على أعمال مؤتمر عن الاستراتيجية والدفاع، عقد في فندق لاروم، في القدس، بين أيلول (سبتمبر) وتشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٦. والاطار الفكري للمؤتمر تمثل في المصالح المشتركة بين اسرائيل واميركا في منطقة شرق المتوسط تتمثل في مكافحة عدم الاستقرار الاقليمي. وجاء المؤتمر، بناء على ذلك، ليبحث في ثلاثة موضوعات: اولها، عدم الاستقرار المدفوع من الخارج، وهنا يتم التركيز على الدور السوفياتي في هذا الصدد؛ وثانيها، عدم الاستقرار الداخلي في المنطقة؛ وآخرها، الاستجابة المشتركة لاسرائيل واميركا في مواجهة اخطار عدم الاستقرار. والكتاب يقصر تعريف منطقة شرق المتوسط على الدول الساحلية لشرق المتوسط، وهي، أساساً، سوريا ولبنان واسرائيل؛ هذا وان كان يظهر ان هناك من المشاركين من يدخل كلاً من مصر والاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية في تعداد هذه الدول.

ويكتسب ذلك المؤتمر وهذا الكتاب أهمية مضاعفة من الهدف العملي لهما؛ فقد خُطِّط ان يكون للمؤتمر تأثير في الرأي العام الاميركي، فتمّت دعوة سبعة من كبار الصحافيين الاميركيين والمهتمين بالشؤون العسكرية ومسائل الامن القومي لجولة مدتها ثلاثة أيام قبل المؤتمر على اسرائيل، للتعرف على الوضع الامني على الحدود البرية والبحرية الاسرائيلية. وهؤلاء الكتاب والصحافيون هم روبرت غولين، من مجلة «نيوزويك»، ووليام بيشر، من صحيفة «بوسطن غلوب» سابقاً وحالياً من صحيفة «مينيابلس ستار تربيون»، وليسلي غلب، من صحيفة «نيويورك تايمز»، وجيمس كلورفيلد، من صحيفة «نيوزداي»، ووليام رينغل، من وكالة انباء جانت، وجوزيف شابيرو، من مجلة «يو.اس. نيوز أند وورلد ريبوت». وبمعرفة مدى تأثيرهم واهمية هؤلاء الكتاب في الرأي العام الاميركي وفي الادارة الاميركية، يمكن القول ان المؤتمر قد نجح، تماماً، في تحقيق هذا الهدف العملي. وقد استضاف المؤتمر، في اسرائيل، كلاً من رابطة المعلقين العسكريين ومركز يافه للدراسات الاستراتيجية ومركز دايان لدراسات الشرق الاوسط وشمال افريقيا.

وأعمال المؤتمر واوراقه ليست مهتمة، فقط، بموضوعات عامة حول الدفاع والاستراتيجية في شرق المتوسط، ولكنها، أيضاً، مهتمة بكيف يمكن تعميق التعاون الاميركي ـ الاسرائيلي في اطار مذكرةالتفاهم الاميركية ـ الاسرائيلية والموقعة العام ١٩٨٣، وما خلقته من مؤسسات مشتركة، كالمجموعة السياسية ـ العسكرية، والتي تجتمع كل ست شهور بصفة دورية. في هذا الاطار، فالمؤتمر لا يبحث فقط في المستقبل، ولكنه يفحص خبرات التقارب الاميركي ـ الاسرائيلي في المجال العسكري الاستراتيجي منذ العام ١٩٨٣. فمنذ ذلك التاريخ وحتى الآن اعتاد الاسطول السادس الاميركي على زيارة ميناء حيفا وتدريب حاملات الطائرات الاميركية على اهداف في صحراء النقب، واشتركت اسرائيل واميركا في تدريبات مشتركة في مجال الحرب المضادة للغواصات بصفة روتينية، وتخزين الاسلحة والمواد الاستراتيجية الاميركية في اسرائيل، هذا بالاضافة الى تنظيم لقاء دوري بين المخططين العسكريين الاميركيين والاسرائيليين.

والهدف الاسرائيلي من وراء هذا المؤتمر، بجانب ما يتعلق بالعلاقات الاميركية ـ الاسرائيلية، هو البحث في الامكانية الاستراتيجية لأن تلعب اسرائيل دوراً رئيساً في اطار حلف شمال الاطلسي (ناتو) في الدفاع عن جنوب الاطلسي بدلاً من تركيا واليونان. وفي ضوء هذا الهدف، تقوم اسرائيل، في الآونة الحالية، بتطوير عقيدة عسكرية ـ استراتيجية تغطي المنطقة الواقعة ما بين باكستان شرقاً وتونس والمغرب غرباً.

حلف شمال الاطلسي واسرائيل والسوفيات

تعتبر جبهة جنوب حلف شمال الاطلسي من الجبهات التي تثير اهتماماً متزايداً من جانب مخططي الناتو الاميركيين. ومصدر هذا الاهتمام هو انه لكي يكون الردع حقيقياً ومقنعاً، فلا بد ان يكون واضحاً انه في حالة الاعتداء السوفياتي على اوروبا ان تكون كل من تركيا واليونان قادرتين على التعامل مع هذا الاعتداء الى ان تتلقيا الدعم من القوات المركزية للحلف. والمشكلة، هنا، هي ان هذين البلدين من الضعف الاستراتيجي بمكان لا يسمح لهما بالتعامل الفعّال مع السوفيات. هذا بالاضافة الى ان طرق الاتصال بهما، من خلال البر او البحر، لتلقي الامدادات من غرب اوروبا، ضيقة ومحدودة. وتزداد المشكلة تعقيداً في ضوء ما يمكن تصوره من

امكان استخدام السوفيات سوريا للهجوم، او تدعيم الهجوم، على اوروبا، مما يوضح الضعف التركي واليوناني بطريقة متزايدة.

ووضع المشكلة الاستراتيجية للناتو بهذا الشكل يثير السؤال حول أمن المتوسط، بصفة عامة، وشرق المتوسط، بصفة خاصة، وبأسلوب ملحّ بالنسبة الى مصير دفاعات الناتو. وهذا السؤال لا يثار فقط في اطار تدعيم قدرة الناتو على الدفاع، بل، أيضاً، في اطار قدرته على الهجوم. فادخال شرق المتوسط في استراتيجية الناتو تسمح للناتو بالقدرة، من خلال الطرق الجوية، على الوصول للقلب الصناعي للاتحاد السوفياتي؛ وايضاً يمنح الناتو قدرة استراتيجية للغرب، في حالة الهجوم السوفياتي، على فتح جبهة اخرى للاستنزاف من خلال شرق المتوسط.

وتكتسب منطقة شرق المتوسط اهمية متزايدة، ليس فقط من منظور قدرة الناتو على الدفاع، او الهجوم، بل، ايضاً، من منظور السعي من أجل حرمان السوفيات من مميزات استراتيجية، وهو ما يعرف باسم منظور الحرمان الاستراتيجي. فوفقاً لهذا المنظور، فحرمان السوفيات من السيطرة على منطقة شرق المتوسط يساهم في الاضعاف الاستراتيجي للسوفيات، وذلك من حيث تعطيل قدرتهم الممكنة على استخدام شرق المتوسط كخطوط امداد لقواتهم في شرق اوروبا، هذا بالاضافة الى ما قد تمثله المنطقة من ميزة للسوفيات عند سعيهم الى السيطرة على منابع نفط الجزيرة العربية. كذلك ان السيطرة السوفياتية على شرق المتوسط، وبصفة خاصة سوريا، سوف تتيح للسوفيات ان يستخدموا الاستعدادات والبناء التحتي العسكري السوري لتدعيم قواتهم الضاربة في شرق اوروبا.

والخلاصة ان حلف شمال الاطلسي، سواء لتدعيم قدراته الدفاعية او الهجومية او لاحباط الخطط السوفياتية، فلا بد له من حلفاء اقليميين نشطين يكونوا في العون الفعّال ضد السوفيات. وهنا يبرز الدور الاسرائيلي، حيث تؤهل اسرائيل نفسها لهذا الدور. في هذا الاطار، تم منح اسرائيل مميزات عضو حلف شمال الاطلسي بدون الانضمام اليه رسمياً؛ وأيضاً يتم تطوير صناعة السلاح الاسرائيلية لتتناسب مع هذا الدور.

والدور الاسرائيلي، من الناحية العسكرية، أي من ناحية العمليات، يتلخص، في جوهره، في تعويض التدهور في محصلة قوة حاملات الطائرات الاميركية العاملة في جنوب حلف شمال الاطلسي، حيث ان هذه المحصلة قد تدهورت، بشدة، على الرغم من الزيادة العددية للطائرات على هذه الحاملات، وذلك نتيجة لزيادة مهام الدفاع عن الحاملات ذاتها. فمثلاً، بالنسبة الى حاملة الطائرات النووية نميتز، والتي تحمل ٩٠ طائرة، فاننا نجد، فقط، ما بين ٢٦ الى ٢٨ طائرة جاهزة لمساعدة القوات المشاة والمدرعات على الارض. وينظر الى القوة الجوية الاسرائيلية كمصدر لرفع عدد الطائرات الجاهزة للعمليات.

وتزداد أهمية الدور الاسرائيلي ليس فقط كمساعد للناتو ومعوّض لقوته، بل، ايضاً، كنقطة للدفاع، او الهجوم. وتنبع أهمية اسرائيل في التخطيط الغربي كمدافع متقدم عن المصالح الغربية من حقيقة ان الاتحاد السوفياتي اصبح، في الآونة الاخيرة، يركز على حساب قوته وفقاً لمعايير متعلقة بالقدرة على العمليات بدلاً من الاسلوب الذي اعتاد اتباعه، من حيث الاعتماد على معايير متعلقة بحساب توازن القوى التقليدي. في هذا الاطار، اقام الاتحاد السوفياتي مركزاً للعمليات الحربية في فينتسا، في اوكرانيا، والذي مهمته الاولى التخطيط لعمليات ناجحة ضد تركيا، وما بعدها. والفكرة هي ان اسرائيل، بما لها من تفوق في خبرة العمليات، يمكن ان تساهم في دعم تركيا واليونان، أي في حالة سقوط تركيا واليونان في مواجهة السوفيات، وذلك خاصة في ضوء تزايد توقع ان تنكص المانيا الاتحادية عن الدفاع عن تركيا واليونان او محاربة السوفيات.

سوريا واسرائيل وعدم الاستقرار الاقليمي

وقضية عدم الاستقرار الاقليمي هي من القضايا الهامة في المنظور الاسرائيلي ـ الاميركي، لما توفّره من اسباب للدور الاسرائيلي. وعدم الاستقرار يعني، في هذا الاطار، تهديد المصالح الغربية، بصفة عامة، وخلق فرصة للتدخل السوفياتي، بصفة خاصة. ومن هذا المنظور، تعتبر دعوة القومية العربية والحركات

الاسلامية وحركة التحرير الفلسطينية والاستعداد لحرب اسرائيل كلها من صور عدم الاستقرار الاقليمي.

في هذا الاطار، تم التركيز، في الحوار واوراق المؤتمر، على ظاهرة الحركات الاصولية الاسلامية، وعلى الاستراتيجية السورية، هذا مع الاعتراف بأن هاتين الصورتين من عدم الاستقرار، وان كانتا من اهم الصور، الا ان هناك بعض المشاكل الهامة التي يمكن ان تنفجر في المستقبل القريب، مثل الازمة الاجتماعية ـ الاقتصادية في مصر، والتوتر الفلسطيني ـ الاردني، والانقسام الداخلي في اسرائيل.

فبالنسبة الى الحركات الاصولية الاسلامية، فالاهتمام بها لا ينبع فقط مما تمثله، او مثلته، من تهديد للاستقرار في سوريا ومصر والاردن، بل، أيضاً، لقدرتها على الاختراق والعمل الفدائي داخل الاراضي المحتلة. والمقولة الاساسية ان هذه الحركات في تدهور نسبي. فهي لم تعد، كما كانت في السبعينات، قادرة على هدم النظم السياسية التي تعمل ضدها، هذا مع التسليم بأنها لا تزال تثير المتاعب وبعض الاضطرابات الداخلية.

وعلاقة الحركات الاصولية الاسلامية بعدم الاستقرار لا تأتي، فقط، من جنوح بعض اجنحتها الى العنف، بل، والاهم، الى قدرتها على تقييد اختيارات الحكومات المعنية، وذلك بمعنى ان هذه الحكومات اصبحت، ولا بد أن، تأخذ مطالب وافراد هذه الحركات في الاعتبار عند التخطيط السياسي، سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي.

ومواجهة هذه الحركات لا تأتي فقط من خلال العنف والاستجابة لمطالبهم، بل، أيضاً، من خلال العمل على مكافحة الفقر في هذه المجتمعات، وتفادي المشاكل التي تنشأ من أزمة الخلافة السياسية، وخاصة في تونس* وسوريا. اما بشأن مصر، فالدولة المصرية لديها سجل متميز في القدرة على السيطرة على الاصولية الاسلامية؛ هذا الى جانب ان رئاسة حسني مبارك تجنب مصر، حتى الآن، مشاكل الخلافة السياسية. ولكن يجب على هذه النظم جميعاً ان تتعاون في مجال المعلومات مع الولايات المتحدة الاميركية واسرائيل لتجنب ما يترتب على نشاط هذه الحركات من تهديد للسياحة والاستثمار الاجنبي، حيث انهما الطريقان لرفع المستوى الاقتصادي بهذه الدول.

اما بشأن الاستراتيجية السورية، فأعمال المؤتمر حددت عناصرها بالتالي:

- ان سوريا تفتقد معنى الدولة المتماسكة. هذا حتى بعد اربعين عاماً من الاستقلال.
- تُحكَم سوريا بنخبة عسكرية.
- تخوض سوريا تنافساً حاداً وشديداً من اجل القيادة في العالم العربي؛ وتعتبر مصر هي المنافس الحقيقي لها.
- تحاط سوريا بدول قوية عسكرياً، وهي اسرائيل والعراق وتركيا؛ هذا بالاضافة الى جبهتين ضعيفتين، هما الجبهة الاردنية والجبهة اللبنانية.
- اقتراب خط الجبهة الاسرائيلية ـ السورية من العاصمة السورية، حيث يبعد فقط من ٦٠ الى ٧٠ كيلومتراً.
- ايمان النخبة الحاكمة في سوريا بأن الاهداف القومية يمكن تحقيقها من خلال استخدام، او التهديد باستخدام، القوة المسلحة او العنف.
- وقوع سوريا تحت سيطرة رجل واحد، هو حافظ الاسد، الذي يجمع، في شخصيته، صفات متعددة، كالمرونة والايمان بالوحدة العربية مع القدرة على السيطرة والتلاعب والخداع، هذا الى جانب صموده.

وفي اطار ذلك، يبرز مبدآن اساسيان يحكمان الاستراتيجية السورية، هما: اولاً، ان الصراع مع

* هذا قبل نجاح زين العابدين بن علي في حسم قضية الخلافة السياسية بطريقة سلمية.

اسرائيل يجب ان يتم في المجال العسكري؛ ثانياً، ان الدبلوماسية تلعب دوراً ثانوياً بالنسبة الى السياسة الخارجية السورية. فالدبلوماسية في فهم صانع القرار السوري هي، دائماً، انعكاس للوضع والقوة العسكرية، وهي، بالتالي، خاضعة لهما. وهذان المبدآن يعنيان، في التطبيق العملي، ان استرجاع الجولان لا يتم الاّ من خلال الحرب، او من خلال دفع اسرائيل من خلال الردع العسكري الى التنازل عن الجولان، وذلك بدون مقابل سياسي من الجانب السوري. والتحرك السوري يتم على محورين، هما الاستعداد العسكري، ولكن ذلك لا يجب ان يفهم ان سوريا مستعدة للدخول في حرب مع اسرائيل بصفة عاجلة، وافساد أي تحرك سياسي من الجانب العربي، او الاسرائيلي. فالقوة السورية تتلخص في قدرتها على ممارسة الفيتو على التحرك العربي. وهذا المفهوم الاستراتيجي يحكم التحرك السوري في مواجهة القوتين الاعظم. فهذه العلاقة تتحدد على اساس من فيهما اقدر على مساعدة المجهود الحربي السوري. وبالطبع، يأتي الاتحاد السوفياتي في المقدمة. وهذا لأنه، كما اشير من قبل، ان الأولوية هي للاعتبارات العسكرية وليست للاعتبارات الدبلوماسية الاقتصادية في المفهوم السوري. ويتضح من ذلك مدى عمق الخلاف بين المفهوم الاستراتيجي لسوريا والمفهوم الاستراتيجي لمصر. والمعضلة الاستراتيجية السورية تتلخص في ان السعي الى التوازن الاستراتيجي مع اسرائيل يحمّل الاقتصاد والمجتمع السوريين عبئاً، ضخماً، مما يزيد في ضعفهما، وبالتالي يؤثر في كفاءة استخدام القوة عندما يحين وقت الاستخدام. ثانياً، ان سوريا حتى الآن، تتراجع امام أي مجابهة عسكرية مع اسرائيل، الامر الذي قد يكون له تأثير نفسي في الاستعداد لاستخدام القوة.

ومن الواضح ان شخصية الرئيس الاسد هي شخصية محورية في الاستراتيجية السورية. وعلى ذلك ينشأ السؤال، الى أي مدى يمكن ان تستمر هذه العناصر بعد غياب الاسد، خاصة وان مسألة الخلافة السياسية اصبحت مطروحة، وبشدة، في الشارع السوري؟ فقد استطاع الاسد ان يؤمن استمرار النظام السوري من خلال قدرته على القضاء على التشيّع والتفرق السياسي بين النخبة الحاكمة، فقضى على الاجنحة المتصارعة. ولكن الجديد، الآن، هو ان النظام السوري، مع ضعف صحة الرئيس الاسد، قد أخذ في التفكك الى أجنحة متصارعة، الامر الذي معه يطرح السؤال: هل يمكن ان يكون اطلاق شرارة الصدام مع اسرائيل هو نتاج هذا الصراع، وخاصة مع الغياب المتزايد لشخصية الاسد والتي نجحت في جعل سوريا تتفادى الدخول في مواجهة خاسرة مع اسرائيل ؟

اميركا واسرائيل والتعاون الاستراتيجي

يتضح مما سبق ان اساس التعاون الاستراتيجي بين اميركا واسرائيل يتمثل في العمل المشترك من أجل مواجهة السوفيات. في هذا الاطار، يحدد اسحق رابين ابعاد هذا التعاون. فالمواجهة المشتركة للسوفيات تنبع من القيم المشتركة بين اسرائيل وأميركا، هذا بالاضافة الى رغبة البلدين واشتراكهما في هدف احلال «السلام» في الشرق الاوسط.

في هذا السياق يتحدد الهدف من التعاون الاستراتيجي، ليس في العمل على القضاء على النظم المعادية لاسرائيل والغرب، وهي العراق وسوريا وليبيا واليمن الجنوبية، بل في معاونة النظم الصديقة لاسرائيل والغرب على مقاومة عناصر التخريب المدفوعة من هذه الدول، والتي تعمل على تضييق الخناق على اسرائيل والاضرار بالغرب من خلال نشر عدم الاستقرار، او القضاء على هذه النظم الصديقة.

ولضمان، ونمو، التعاون الاستراتيجي بين اسرائيل واميركا يجب على اميركا ان تفهم ان هذا التعاون ليس مجرد هدية من صديق الى صديق، او كجزء من عملية اقناع اسرائيل بقبول المفاوضات مع العرب، بل، في الواقع، هو تعاون بين شركاء من اجل هدف واحد، وانه وسيلة للحفاظ على المصالح المشتركة. فاسرائيل عملت من جانبها وفق هذا المنطق، وذلك من خلال نقل المعلومات الى واشنطن عن اداء السلاح الاميركي عند مواجهة السلاح السوفياتي، ومن خلال ما توفر لها من معلومات مخابراتية.

وقد مرّ هذا التعاون خلال فترات من عدم الفهم والثقة، خاصة بعد اصدار مذكرة التفاهم الاولى في

العام ١٩٨١. ويرجع السبب في ذلك الى انزعاج اميركا من الرؤى الاسرائيلية الاستراتيجية، والتي شعرت معها بأن من شأنها توريطها في مواقف ليست في صالحها القومي. ولكن مع العام ١٩٨٣ وتغير القيادات الاسرائيلية المسؤولة عن صنع السياسة العسكرية، وبصفة خاصة مع رحيل اريئيل شارون عن وزارة الدفاع، امكن ايجاد اساس جديد للتعاون، لا يدفع اميركا الى التورط العسكري، او الدبلوماسي، في المنطقة، وأُصدرت مذكرة التفاهم الثانية في العام ١٩٨٣. ومن العوامل التي ساهمت في التقارب الاسرائيلي ـ الاميركي مرة أخرى في العام ١٩٨٣، هو ان اميركا لم تسمع باعتراض عربي واحد ضد مثل هذا التعاون، مما أدى الى تخفيف العبء على صانع القرار الاميركي، وبالتالي، طمأنته بأن مثل هذا التعاون سوف لا يعرّض المصالح والدبلوماسية الاميركية للخطر في العالم العربي.

في نهاية المؤتمر، قام شمعون بيرس بعرض خطته المشهورة للسلام مع التركيز على الجوانب الاقتصادية فيها. واهم ما في خطته هذه هو رفضه لمفهوم السلام في مقابل الارض، وطرح مفهوم جديد هو التعاون من اجل السلام، وذلك بمعنى ان العرب يجب ان يدخلوا مع اسرائيل في مفاوضات، ليس من اجل استعادة الاراضي المحتلة، حيث ان هذا اصبح هدفاً ثانوياً، بل من اجل التنسيق في اطار التعاون الاستراتيجي مع الولايات المتحدة الاميركية ومحاربة عدم الاستقرار الاقليمي والسوفياتي.

فهل يدرك العرب ماذا يخطط ضدهم ؟

د. جهاد عودة

التقاط «الكرة الاردنية»

الخطوة التي اتخذها الاردن، وأعلن بموجبها الملك حسين، في ١٩٨٨/٧/٣١، فك الارتباط ما بين الضفتين، الشرقية والغربية، أثارت، ولا تزال، الكثير من التساؤلات والتوقعات. وكانت قوبلت بردود فعل فلسطينية متفاوتة، بعضها رحّب والبعض الآخر تحفّظ. وشكّلت الخطوة، من حيث التوقيت والحدث، اثارة جادة لاعادة طرح موضوع حكومة المنفى مجدداً؛ أو اعلان الاستقلال الوطني الفلسطيني في مواجهة ما خلقته الخطوة الاردنية من فراغ اداري وسياسي في الضفة.

وعلى الرغم من أن الخطوة الاردنية لم تكن مفاجئة، من حيث مضمونها وابعادها، فقد أثارت ردود فعل فلسطينية متسارعة، دارت حول ما اذا كانت الخطوة الاردنية تكتيكية، تهدف الى اضعاف المنظمة ومن ثم دفعها الى التحالف، مجدداً، مع الاردن، ووفقاً للشروط الاردنية، أم انها خطوة استراتيجية تهدف الى اخراج المملكة الاردنية الهاشمية، من منطقة التجاذب الاقليمي، والتصارع المباشر، على أساس تحديد حدود المملكة بشرق الاردن، فقط، كدولة لها حقوق، وعليها واجبات ازاء القضية الفلسطينية، شأنها في ذلك شأن الدول العربية الاخرى.

القرار الاردني؛ ابعاد مفتوحة

أجمعت آراء المراقبين والمحللين السياسيين، اثر اعلان الاردن قراره بفك الروابط الادارية والسياسية ما بين الضفتين، الشرقية والغربية، على ان القرار الاردني، في جوهره، وابعاده، يشكّل، من جهة، امتحاناً لقدرة م.ت.ف. على ملء الفراغ الذي سيخلقه الانسحاب الاردني من الضفة الغربية، وانه، من جهة أخرى، «جاء ليؤكد رغبة الاردن [في] قطع الطريق على المحاولات الاسرائيلية الدؤوبة لحل القضية الفلسطينية على حساب الاردن والضفة الشرقية من خلال اطروحات ما يدعى بـ ' الوطن البديل ' » (صالح قلاّب، المجلة، لندن، ١٠ ـ ١٩٨٨/٨/١٦). وفي هذا المجال، لا بد من الاشارة الى ان خطاب الملك حسين تضمن فقرة تنص صراحة وبوضوح على «ان الاردن ليس فلسطين، وأن فلسطين ليست الاردن، وأن فلسطين للفلسطينيين والاردن للاردنيين» (الدستور، عمّان، ١٩٨٨/٨/١).

وأياً تكن الابعاد الاولية لخطاب الملك حسين، وما تضمّنه من خطوة تاريخية، لها أبعادها المفتوحة، الاّ انه لم يكن مفاجئاً. فقد سبق للملك حسين أن القى خطاباً في مؤتمر القمة العربي الطارىء، في الجزائر (٧ ـ ١٩٨٨/٦/٩)، قال فيه صراحة: «اذا كانت النزعة القطرية هي السائدة في هذه الحقبة، واذا كانت الهوية القطرية هي الاعزّ على النفس، واذا كانت رغبة ممثلي الشعب الفلسطيني تقوم على الانفصال في هذه الآونة عن الاردن، فاننا نبارك رغبتهم ونحترمها». وأعلن الملك عن أنه «ظهرت حساسيات بيننا وبين اخوتنا في م.ت.ف، وغدا التعامل بيننا كما لو كنا متنافسين لا متعاونين... وأساءوا فهمنا من التمسك بقرار مجلس الامن ٢٤٢» (الرأي، عمّان، ١٩٨٨/٦/٩). كما وسبق للملك حسين أن قام بجولات ميدانية شملت جميع المدن الاردنية، ومضارب القبائل الاساسية، خلال شهر رمضان، شرح خلالها ضرورة فصل الضفة الشرقية عن الغربية؛ وشرح باسهاب، مفهومه لـ «أردنة الاردن». وكان حسين، أيضاً، استبق قرار فك الارتباط باجراءين حاسمين، يؤكدان عزمه على اتخاذ القرار والمضي فيه الى آخر الشوط: الاول، الغاء خطة التنمية التي اعتمدتها الحكومة الاردنية العام ١٩٨٦، والتي كانت تستهدف جمع مبلغ ١,٤ مليار دولار أميركي من دول عربية وغير عربية، لانعاش الوضع الاقتصادي في الضفة الغربية لمواصلة الصمود في مواجهة الاحتلال الصهيوني؛ أما الثاني، فهو حل مجلس النواب الاردني المكوّن

من ٦٠ نائباً، نصفهم من الفلسطينيين، ونصفهم الآخر من الاردنيين. وبذلك، لم تكن الخطوة الاردنية مفاجئة على حد تعبير رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، عندما أجاب عن سؤال بذلك، اذ قال: «هذه المفاجأة، ليست مفاجأة بالمعنى الكامل، لأن المسؤوليين الاردنيين كانوا يتحدثون عنها في الكواليس وسرّبوها الى الصحف. ولذلك، لا نستطيع أن نقول انها مفاجأة؛ ولكن لا بد أن نشير الى أن م.ت.ف. لم يحدث معها تشاور، ولم تُخبَر، رسمياً، رغم أنها المعني الاول في هذا الموضوع، الاّ بعد الاعلان عن هذه الاجراءات» (مقابلة مع ياسر عرفات، **الشرق الاوسط**، لندن، ١٩٨٨/٨/٩).

الى ذلك، تفاوتت التقديرات السياسية والاعلامية لاعلان القرار الاردني. وأعتقد بعض الاوساط أن يكون القرار الاردني «مجرد تكتيك مرحلي، يستهدف اقناع المنظمة بأن الاردن ليس ضد وحدانية تمثيل المنظمة للشعب الفلسطيني، ولا ضد قيام الدولة الفلسطينية المستقلة، ولكنّه يرى أن المنظمة غير قادرة، وحدها، على تحقيق انجاز سياسي في ضوء الموقفين، الاسرائيلي والاميركي؛ وان الاردن، الذي حاول مرات عديدة، مساندة الجهد السياسي للمنظمة، اتهم، نتيجة ذلك، بفرض نفسه على المنظمة وعلى الشعب الفلسطيني، يقبل ' بفك الارتباط ' ليمكّن م.ت.ف. من الوقوف على قدم المساواة والندّية مع كل الاطراف المعنية، بما فيها الاردن، وبحيث تتمكن المنظمة، عند ذلك الموقف أو الموقع، من ازالة أي شعور بالحساسية أو بأنها طرف تابع وليس طرفاً أصيلاً. ووفقاً لهذا التحليل، الذي ورد على لسان مصدر أردني، فان م.ت.ف. يمكن أن تجد نفسها في موقع تفاوضي قوي، ومتماسك، في أي حوار يجرى لتوحيد الاردن والمنظمة، في اطار فيدرالي، أو كونفدرالي» (**المستقبل**، باريس، ١٩٨٨/٨/٦).

من جهة أخرى، عزت المصادر المختلفة القرار الاردني الى ما تشهده المنطقة من تطورات ومتغيرات، أبرزها الواقع السياسي الجديد الذي أسهمت الانتفاضة الفلسطينية في بلورته في المنطقة؛ والانشغال الاسرائيلي ـ الاميركي بالانتخابات خلال الشهور الستة المقبلة؛ والتغيّر الحاصل في حرب الخليج، بعد التحول في مجرياتها لصالح العراق، وما يحمله من اعادة توزيع للادوار في المنطقة؛ وأخيراً أجواء الانفراج في علاقة القوتين العظميين، وامكان أن يقود هذا الانفراج الى تنشيط عملية السلام في المنطقة (حسين حجازي، **فلسطين الثورة**، نيقوسيا، ١٩٨٨/٨/١٤).

اضافة الى ما سبق، فقد شهدت مرحلة ما بعد وقف مسيرة التحرك السياسي الاردني ـ الفلسطيني المشترك (١٩٨٦/٢/١٩) جهوداً أردنية حثيثة، حاول الاردن، خلالها، أن يستخدم رصيده الدولي من أجل استعادة الضفة الغربية لدولته، ولو بصيغة لامركزية. «لكن اسرائيل، من جهة، والنزعة الفلسطينية الجديدة، من جهة ثانية، كانت، كلتاهما، تنحوان غير الطريق الذي سلكه الملك الاردني ولا يزال. وهكذا لم يجد الملك سبيلاً الاّ أن يصفّي علاقاته القانونية بالضفة الغربية، تاركاً الضفة والقطاع ساحة صراع بين اسرائيل، التي تتشبّث بها، وبين النزعة الوطنية بقيادة م.ت.ف. التي تسعى لأن تكون الاراضي الفلسطينية المحتلة بعد ١٩٦٧ قاعدة لقيام الكيان الفلسطيني» (**الحوادث**، لندن، ٦ ـ ١٢/٨/ ١٩٨٨).

اضافة الى ذلك، رأت أوساط سياسية فلسطينية مطلعة أن الانتفاضة هي التي دفعت النظام الاردني الى التسليم بمعطياتها «فأعلن [الاردن] عن قراراته بفك الارتباط الاداري والقانوني مع الضفة. واتاح هذا القرار الفرصة لطرح القضية بصفائها المطلق، قضية صراع اسرائيلي ـ فلسطيني، العامل الاردني فيه عامل مساعد، وليس عاملاً بديلاً» (بلال الحسن، **اليوم السابع**، باريس، ١٩٨٨/٨/٢٢).

ومما لا ريب فيه ان القرار الاردني بدأ يأخذ أبعاده الواسعة، وسرعان ما أجمع المراقبون على أن قطع العلاقة القانونية والادارية مع الضفة الغربية قد خلق وضعاً جديداً، أبرز ما فيه هو وضع الضفة الغربية في ما هو أبعد من قضية فراغ دستوري واداري. وعلى الرغم من الاهمية القصوى لهذا الفراغ، فان النتائج السياسية له تبدو الاكثر أهمية. فالقرار الاردني وضع مستقبل الضفة الغربية السياسي، دفعة واحدة، على مسرح الاحداث الدولية، في وقت تخلق الانتفاضة وضعاً يجعل من ضمّ اسرائيل الكامل للضفة مسألة مستعصية. كما

أدّى القرار الاردني الى وضع م.ت.ف. كممثل شرعي وحيد للفلسطينيين تجاه مسؤوليات جديدة أكثر تعقيداً من الحالات التي واجهتها المنظمة منذ تأسيسها الى الآن، وذلك باتجاهين أساسيين: الاول دفع المنظمة الى المواجهة المباشرة مع انماط الحلول المطروحة في المنطقة؛ والثاني هو أن القرار الاردني ونتائجه يفرضان على م.ت.ف. تغييراً سريعاً في تركيبها، بما يتناسب مع المسؤوليات الجديدة التي ستتحملها، ادارياً وقانونياً، في الضفة الغربية بدلاً من الاردن، الامر الذي سيؤدي الى تقوية نفوذ المنظمة، ويجعل الاجراءات الاردنية خطوة لا تتضمّن خطراً على الوضع الفلسطيني، ويكون الملك حسين « قد تقدم مشكوراً فأعطى الخيار التام للفلسطيني بالتحرك بأي اتجاه، شرقي أو غربي، كيفما شاء، وكيفما اقتضت مصلحته، بما لم يكن بالامكان ان يفعل ذلك في ظل السياسة الاردنية ذات الخط الستاتيكي الذي رسمه لنفسه وارتضاه» (شكيب الاموي، **الشرق الاوسط**، ١٨/٨/١٩٨٨).

وفي المقابل، رأت أوساط سياسية عربية، أنه «وبتخلي الملك حسين عن الضفة الغربية، يكون قد أخرج الاردن من لعبة التجاذب، ولم يعد له أرض تحتلها اسرائيل عليه أن يعمل من أجل استعادتها، وبات وضعه، مثل كل دولة عربية لا اراض محتلة لها، وهو يجلس الى طاولة المفاوضات، فقط، عندما تجرى هذه المفاوضات من أجل عقد صلح ينهي النزاع العربي ـ الاسرائيلي ويحقق السلام الشامل في المنطقة». وأضافت تلك الاوساط أنه «من الصعب التكهّن بما يمكن أن يعقب خطوة الملك حسين من تطورات قد تخلط الاوراق، وتعيد تقويم المواقف من جديد، وان كان العاهل الاردني سيبقى، في كل الحالات، طرفاً أساسياً في عملية السلام» (اميل خوري، **النهار**، بيروت، ٢٤/٨/١٩٨٨).

لا تراجع

مع تطور، وتفاعل، القرار الاردني، بات واضحاً للجميع ـ ومنهم من أعتقد بأن القرار الاردني قرار تكتيكي ـ بأن الاردن عازم، وبشكل نهائي، على المضي، فيما ذهب اليه من فك للروابط فيما بينه وبين الضفة الغربية. وفي هذا السياق، أكد الملك حسين، في مؤتمر صحافي عقده في عمّان بتاريخ ١٩٨٨/٨/٧، ورداً على سؤال حول ما اذا فشلت م.ت.ف. في تعبئة الفراغ الاداري في المناطق المحتلة، هل سيعود الخيار الاردني ؟ فأجاب: «ان هذا الخيار لا وجود له. ونحن أوضحنا موقفنا بشكل جازم، وقرارنا نهائي، ولا مكان للازدواجية في الولاء» (**الدستور**، ٨/٧/١٩٨٨).

في المقابل، أكد عرفات «بأن القرارات الاردنية، التي اتخذت، نهائية. حتى ولو فكر الملك حسين بالتراجع عنها، فان الوقت قد أصبح متأخراً. لماذا ؟ لأننا قبلناها. نحن قبلنا المسؤولية. وقبلنا تحمل المسؤولية. وقبلنا التحدي الذي طرح علينا... الملك قدّم الينا عبئاً ومسؤولية. بعض المراقبين يعتقدون بأننا لن نستطيع تحمّل المسؤولية... لا، سنتحمل المسؤولية» (مقابلة مع عرفات، **اليوم السابع**، ٢٢/٨/١٩٨٨). وبذلك، تكون قيادة م.ت.ف. قد تلقفت الكرة الاردنية، وبدأت، منذ اللحظات الاولى للحدث، بالاعلان عن الاستعداد للتعامل معها. ولم تظهر على الساحة الفلسطينية أصوات مسؤولة تستنكر ما قام به الاردن من اجراءات، بل أجمعت القوى والفصائل الفلسطينية على اعتبار الخطوة الاردنية خطوة تشكل انجازاً هاماً من انجازات الانتفاضة. وقد عبّرت مداخلات المجلس المركزي، وكذلك بيانه الختامي، على توجهات م.ت.ف. بتحمّل المسؤوليات والتبعات الناتجة عن القرار الاردني، والاصرار على عدم التراجع السياسي ازاءها. وعلى الرغم من تعدد المداخلات داخل نطاق المجلس المركزي الفلسطيني في بغداد (٣١/٧/١٩٨٨ ـ ٣/٨/١٩٨٨)، فقد تقاطعت المواقف حول ضرورة استيعاب الخطوة الاردنية، ومن ثم التكيّف معها، وتوظيفها بما يخدم الانتفاضة ويعزز دورها. وانسجاماً مع رؤية المنظمة الى القرار الاردني، وموقف المنظمة منه، أكدت مداخلة عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عبدربه ان الاردن أعلن اجراءات سياسية، «وفي السياسة لا تهم النوايا، بل الاجراءات. الملك حسين قال: ان اجراءات الاردن تأتي استجابة للرغبة الفلسطينية والعربية. ومهما كانت النوايا، فهذا الاعلان جيد. ان الاردن، وحتى قمة الجزائر ١٩٨٨، كان يرغب [في] أن يكون شريكاً في كل شيء؛ والموقف الجديد يمثل تحوّلاً في الموقف الاردني. وهذا التحوّل ليس منّة من أحد؛ بل هو

من نتائج الانتفاضة، خاصة بعد فشل كل محاولات الاحتواء التي جرت ؟ أرى أن يكون ردّنا: أهلاً وسهلاً. يدنا ممدودة. و[اننا] نتمسك بالخطوة الاردنية... وندفعها الى النهاية حتى الاستقلال الوطني» (نص مداخلة ياسر عبد ربه في اجتماعات المجلس المركزي الفلسطيني، **اليوم السابع**، العدد ٢٢٢، ١٩٨٨/٨/٨).

وفي السياق عينه، أعلن عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، هاني الحسن، «ان اعلان الاردن فك التداخل بالمسؤوليات حدث هام على المستوى السياسي؛ اذ أن هذا الموقف يجعل الخيار الفلسطيني هو الخيار الوحيد، بحيث أن كثيراً من الدول العربية والدول الغربية، كان يقع في مأزق الاختيار بين المنظمة والاردن، لأن هذا أمر يتعلق بالمعادلة السياسية للمنطقة. وعندما أعلن الاردن رفع يديه، بحيث لم يعد مسؤولاً حتى بالمشاركة، أصبح الطريق أمام عدد كبير من الدول الاوروبية ممهّداً للاعتراف بالحكومة الفلسطينية» (مقابلة مع هاني الحسن، **الحوادث**، ٢/٩/١٩٨٨).

الى ذلك، وفي ضوء اقتناعين اساسيين، هما عدم التراجع السياسي الفلسطيني، وعدم التراجع السياسي الاردني، وضرورة الحفاظ على علاقات ودية ومميزة فيما بين الشعبين، الاردني والفلسطيني، وبين النظام الاردني وم.ت.ف. لما فيه مصلحة الشعبين والبلدين، قام وفد من اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. برئاسة محمود عباس (أبو مازن) وعضوية عبدالله حوراني ومحمد ملحم وهاني الحسن وعبدالرزاق اليحيى، بزيارة رسمية الى الاردن، أجرى خلالها مباحثات رسمية بتاريخ ١٢/٨/ ١٩٨٨، حضرها عن الجانب الاردني، رئيس الوزراء، زيد الرفاعي، ووزير الاعلام، هاني الخصاونة، ووزير الداخلية، رجائي الدجاني، ووزير الدولة لشؤون رئاسة الوزراء، فايز الطراونة، وأمين عام وزارة الخارجية، نبيه النمر (**الدستور**، ١٣/٨/١٩٨٨). وطبقاً لما قاله عبدالله حوراني، فان الوفد ركّز، خلال حواره مع الجانب الاردني، على «وحدة الشعب الفلسطيني وتمثيله للقضية الفلسطينية». وأعلن حوارني، «ان حق التمثيل سيشمل كل فلسطيني حيثما كان وأياً كانت الجنسية التي يحملها»، وأكد أن «ذلك لا يستبعد ضرورة أن يحترم هؤلاء الفلسطينيون قوانين البلد الذي يعيشون فيه، وأن يكونوا مواطنين لهم حقوق وواجبات حيال ذلك البلد». وقد رد مسؤول أردني كبير على تصريحات حوراني بقوله: «ان أي فلسطيني يعيش في الاردن هو مواطن أردني، واذا لم يرغب في ذلك، فعليه أن يتخلى عن جنسيته الاردنية ويغادر البلاد». وأضاف: «ان الاردن لا يمكن أن يفرض الجنسية الاردنية على احد... [و] ان الفلسطينيين لا يمكنهم الجمع بين الامرين» (**الشرق الاوسط**، ١٥/٨/١٩٨٨).

كما أعلن حوراني، بوصفه ناطقاً رسمياً باسم الوفد الفلسطيني الى الاردن، أن المسؤولين الاردنيين أكدوا، خلال المباحثات، على «ان الهدف هو تعزيز الهوية الفلسطينية وتعزيز التمثيل الفلسطيني من خلال م.ت.ف. ولفت نظر العالم الى أن مسؤولية الضفة الغربية وغزة هي مسؤولية المنظمة، وأن فك الارتباط هو قرار سياسي يعني الغاء قرارات مؤتمر أريحا سنة ١٩٥٠، والتي جمعت الضفتين، الشرقية والغربية؛ أما بالنسبة [الى] الاجراءات المترتبة على ذلك، فقد حصل تفاهم واتفاق مع الاخوة الاردنيين على استمرار الجسور مفتوحة بين الضفتين، واستمرار تقديم التسهيلات الادارية لمواطني الضفة الغربية» (**المستقبل**، باريس، ٢٠/٨/١٩٨٨). وأوضح ان الوفد تباحث مع المسؤولين الاردنيين حول توجهات م.ت.ف. السياسية المستقبلية في مجال ابراز الشخصية الفلسطينية وما تقوم به من دراسة لاعلان الدولة الفلسطينية، واقامة حكومة مؤقتة لها برنامج سياسي مقبول دولياً، ويؤكد الخيار الفلسطيني. وفي هذا المجال، حرص رئيس الوفد، محمود عباس (أبو مازن)، على طلب المشورة الاردنية، على اساس التأكيد على موضوع الالتزام بقرارات المجالس الوطنية الفلسطينية باقامة اتحاد كونفدرالي بين دولتي الاردن وفلسطين المستقلتين، وقد أكد المسؤولون الاردنيون «أنهم سيكونون أول من يعترف بهذه الدولة و[بهذه] الحكومة» (**المصدر نفسه**).

ويمكن القول، في ضوء البيانات الاردنية والفلسطينية الصادرة عن اللقاءات الاردنية ـ الفلسطينية، أن هنالك بداية لتجاوز ثغرة سابقة

تمثّلت في انعدام التنسيق الاردني ـ الفلسطيني. وبذلك يكون الوفد الفلسطيني قد عاد وهو يحمل تأكيد عمان «بأن متطلبات الحياة اليومية لن تتأثر على نحو سلبي، جراء ترجمة قرار فك العلاقة القانونية والادارية» (**السفير**، ١٥/٨/١٩٨٨).

نحو حكومة فلسطينية

«نحن في ربع الساعة الاخير. ومسألة الدولة الفلسطينية مسألة وقت. خرجنا من عنق الزجاجة، من النفق المظلم؛ والدولة قادمة؛ المسألة مسألة وقت» (**فلسطين الثورة**، ١٤/٨/١٩٨٨). بهذه العبارات المقتضبة، والواضحة، أجاب عرفات عن سؤال حول مستقبل الشعب الفلسطيني بعد قرار الاردن، وذلك عبر مؤتمر صحافي عقده في صوفيا، بتاريخ ٦/٨/١٩٨٨. وعلى الرغم مما تحمله الاجابة من تفاؤل، فانه بات واضحاً، من خلال مجمل الحركة السياسية الفلسطينية، بدءاً بمقررات المجلس المركزي مروراً بنتائج اجتماعات اللجنتين، المركزية والتنفيذية، وما يقوم به عرفات من جولات عربية ودولية، اضافة الى ما تمّ انجازه على صعيد الدراسات القانونية، والتي سيتم عرضها في دورة مقبلة للمجلس الوطني، فان الامور تتجه، جدياً، نحو وضع التصورات المناسبة لمواجهة ما تعرضه معطيات القرار الاردني. ولم تلق الدعوة الى اعلان حكومة فلسطينية معارضة من الفصائل الفلسطينية المشاركة في اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. بل ان الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين كانت من اوائل المرحّبين بهكذا خطوة. وجاء ترحيبها، هذا، عبر مؤتمر صحافي عقده الامين العام للجبهة، د. جورج حبش، قال فيه: «بعد اجراءات النظام في الاردن، والتي رحّبنا بها، أصبحت هناك حيثيات جديدة للتفكير في موضوع تشكيل حكومة فلسطينية وطنية. من بين هذه الحيثيات ضرورة ايجاد قوانين تحكم حياة أهلنا في الضفة [الغربية] وقطاع غزة». ونفى حبش أن تكون الحكومة الفلسطينية، في حال تشكيلها، ستحل محل م.ت.ف. وقال: «بالتأكيد لن تحل محلها [م.ت.ف.]، لأن م.ت.ف. باقية بميثاقها وببرنامجها المرحلي، وهي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، والحكومة الفلسطينية الوطنية، في حال تشكيلها، ستكون احدى أدوات م.ت.ف.» (**السفير**، ١٠/٨/١٩٨٨).

الى هذا، يمكن ملاحظة التباينات في الرؤية السياسية لتفاصيل هذه الحكومة، ووظائفها، وماهيّتها. الاّ ان ذلك لا ينفي الاجماع على فكرة قيامها، من حيث المبدأ والاساس. وفي هذا السياق، قال رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، الشيخ عبد الحميد السائح: «ان البحث في تفاصيل تشكيل حكومة في المنفى سابق لأوانه. وسيكون تشكيلها متوقفاً على نتيجة المشاورات والدراسات وما تقتضيه مصلحة قضيتنا وشعبنا». وأضاف: «وقد تكون النتيجة الموافقة على الفكرة، أو عدم الموافقة» (**فلسطين الثورة**، ١٤/٨/١٩٨٨).

وفي النطاق ذاته، قام عرفات بجولة عربية واسعة، من أجل استطلاع الموقف حول خطوة المنظمة المقبلة، والمتعلقة باعلان حكومة فلسطينية في المنفى. وتركزت هذه الاتصالات على نقطتين اساسيتين: الاولى توفير الاموال اللازمة التي تمكن هذه الحكومة من تحمل مسؤولياتها الادارية والمادية وتصريف الامور في الاراضي العربية المحتلة؛ والثانية تحشيد الاعتراف الدولي، السياسي والقانوني، بكل ما يتعلق بشكل ووظائف وتمثيل هذه الحكومة للشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة، وخارجها (**الشرق الاوسط**، ١٦/٨/١٩٨٨).

وفي السياق ذاته، وعبر مجريات الفعل السياسي الفلسطيني ازاء ما اتخذته عمّان من اجراءات، برزت، وبوضوح، آراء عدة للتعاطي الفلسطيني وأشكاله مع هذه الاجراءات، يمكن تصويرها على النحو التالي: رأيٌ أول يقول بضرورة الاسراع باتخاذ قرار بالاعلان عن شكل من اشكال الكيان الفلسطيني على الفور؛ ورأيٌ ثان يقول بأنه لا توجد موجبات لهذا الاسراع، ويفضل أصحاب هذا الرأي التريّث لاجراء دراسات كافية ومتعمقة تفرضها مصيرية القرار الفلسطيني في هذه المرحلة؛ ورأيٌ ثالث يقول بأن هنالك خطراً جدياً محتملاً ينطوي عليه اعلان قيام الدولة، وهو الاقرار بأنه لم تكن هناك دولة فلسطينية تاريخية، ومن ثم اعطاء الانطباع بأننا نريد استحداث كيان جديد لا أصل له؛ أما رابع الآراء، فقد رأى ان المرحلة تقضي من قيادة م.ت.ف. أن تركز جلّ اهتماماتها على الضغط، وبمختلف الوسائل، كي تقوم الامم المتحدة بحماية الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال، تمهيداً

لاتخاذ الترتيبات اللازمة لانهاء الاحتلال، وذلك في اطار اتفاقية لاهاي الرابعة لعام ١٩٠٧ المتعلقة بقوانين واعراف الحرب، وكذلك اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩، المتعلقة بحماية المدنين وقت الحرب.

من جهة أخرى، ومن خلال الحوارات الفلسطينية والعربية والدولية، بدأت الخطوط تتجمع لترسم ملامح برنامج سياسي فلسطيني، سيطرح في اجتماعات المجلس الوطني الفلسطيني المقبل. وليس المقصود بذلك تعيين الشكل النهائي للدولة، رغماً عن بروز قرار التقسيم الرقم ١٨١ الصادر عن مجلس الامن، العام ١٨٤٧، كأساس تفاوضي لاقامة الدولة الفلسطينية، والانطلاق في التحركات المقبلة من خلال شرعية دولية مكتسبة منذ أربعة عقود من الزمان، من دون ان تتاح لها فرصة التحقق في الواقع، «الامر الذي سيغني الوضع الفلسطيني عن الخوض في معارك لا طائل منها، كالحوار الدائر حول الاعتراف، أو عدم الاعتراف، بـ [القرارين] ٢٤٢ و ٣٣٨ كأساس للمفاوضات» (مازن مصطفى، **الحوادث**، ١٩٨٨/٨/٢٦). وليس من شك في ان التصريحات التي أطلقها مسؤولون فلسطينيون قد تضمّنت اشارات جديدة؛ تشكل كلها مجتمعة أساساً لهجوم سلام فلسطيني، قوامه ضرورة اضطلاع المنظمة بمسؤولياتها ازاء الضفة والقطاع؛ تلك الضرورة باتت تتطلب تشكيل حكومة فلسطينية مؤقتة تمثل الشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع وخارجهما. على أن تشكيل مثل هذه الحكومة يقتضي وجود اقليم لهذه الحكومة معترف به دولياً. وعليه، فان القرار الدولي الوحيد الذي يمكن أن تستند اليه الحكومة الفلسطينية المؤقتة هو قرار التقسيم الصادر عن الجمعية العمومية للأمم المتحدة العام ١٩٤٧، والذي يحمل الرقم ١٨١. صحيح ان هذا القرار لم يتحدث عن انشاء «دولة فلسطينية»، لكنه اكد ضرورة اقامة دولتين في فلسطين، واحدة يهودية وأخرى عربية، وعيّن حدود هاتين الدولتين» (جلال الاحمد، **الافق**، ١٩٨٨/٨/٢٥).

وبخطوة نوعية لا تخلو من عميق الدلالات، اصدر عرفات قراراً يشكل سابقة أولى وله قوة القانون حكماً. ويقضي القرار، الصادر بتاريخ ١٩٨٨/٨/٢٢، بأن القوانين والانظمة والقرارات المعمول بها في الاراضي الفلسطينية المحتلة حتى ١٩٨٨/٧/٣١، تظل نافذة المفعول الى ان تُعدّل، او تلغى، من قبل السلطات الفلسطينية التشريعية المختصة (نص القرار في «وثائق» هذا العدد، ص ١٣٧).

واعتبرت أوساط اعلامية فلسطينية هذا القرار تاريخياً في ذاته وفي معانيه ودلالاته. و«من معانيه: ان الانتفاضة التي شفت نفوسنا وأبرأت سقمها بانموذجها الفريد لـ ' حرب الشعب ' مؤهلة لبناء دولة فلسطينية ديمقراطية أياً كان حجمها الجغرافي في حينه. وبذلك فان الدولة الفلسطينية تحمل الى هذا المشرق الترياق الضروري لانعاش النفس العربية» (حسن البطل، **فلسطين الثورة**، ١٩٨٨/٨/٢٨).

وأياً تكن الاجتهادات السياسية، فلا أحد يقلل من أهمية التحدي، ولا من القدرة الفلسطينية على الاستجابة.

س. ش.

«فك الارتباط» الاردني
الدوافع والتحديات

اتخذ الاردن، خلال الايام الاخيرة من تموز (يوليو) ١٩٨٨، سلسلة من القرارات تمس، في الصميم، العلاقة التي ظلت قائمة بين الاردن والضفة الغربية منذ العام ١٩٥٠. وقد جاءت تلك القرارات على النحو التالي:

١ ـ قرار مجلس الوزراء الاردني، في ١٩٨٨/٧/٢٨، الغاء خطة التنمية في الاراضي المحتلة. وفي تفسيره للقرار، ذكر البيان الاردني أنه «على ضوء قرارات قمة الجزائر غير العادية، التي عكست التوجه والالتزام العربيين لمساندة الشعب العربي الفلسطيني في نضاله البطولي لتحقيق أهدافه الوطنية بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني... [و] فيما يتوجب على المملكة الاردنية الهاشمية القيام به تجاه القضية الفلسطينية في هذه المرحلة، ومتطلبات العمل لادراج الهوية الفلسطينية، ولتمكين منظمة التحرير الفلسطينية من القيام بمسؤولياتها كاملة، ولازالة الشكوك حول موقف الاردن، رغم وضوحه... والتزاماً بمقررات قمة الرباط... وبمقررات قمة فاس... وايماناً من الاردن بأن الشعب الفلسطيني هو الطرف الاساسي في حل قضيته، ودفعاً لأي شبهة قد تنشأ حول تعامل الاردن مع الشعب الفلسطيني في أرضه المحتلة... انطلاقاً من هذه الاعتبارات، تقرر حكومة المملكة الاردنية الهاشمية ما يلي: ' ... الغاء الخطة الاردنية للتنمية في الارض المحتلة' » (**السفير**، بيروت، ١٩٨٨/٧/٢٩)؛ والغى القرار كل ما يترتب على الغاء تلك الخطة.

٢ ـ في ١٩٨٨/٧/٣٠، أصدر الملك الاردني حسين مرسوماً بحل مجلس النواب، «بموجب المادة ٣٤ من الدستور، والذي يتألف من ٦٠ عضواً، نصفهم من الفلسطينيين الذين يمثلون الضفة الغربية» (نبيل خليفة، **المستقبل**، باريس، العدد ٥٩٩، ١٩٨٨/٨/١٣، ص ١٨). وفي اليوم عينه، «ترأس العاهل الاردني اجتماعاً عسكرياً في القيادة العامة للقوات المسلحة الاردنية، بحضور ولي العهد، الامير حسن، وقائد الجيش، المشير زيد بن شاكر، وكبار الضباط. وجرى، خلال الاجتماع، بحث في الوضع العام في المنطقة والقضايا التي تهم الاردن والقوات المسلحة الاردنية، ولا سيما في مجالات التدريب والتسليح» (**الشرق الاوسط**، لندن، ١٩٨٨/٧/٣١).

٣ ـ في ١٩٨٨/٧/٣١، أعلن الملك الاردني فك العلاقة القانونية والادارية مع الضفة الغربية المحتلة. وقال الملك، في البيان الذي أذاعه بهذا الخصوص: «ان هناك توجهاً فلسطينياً وعربياً يؤمن بضرورة ابراز الهوية الفلسطينية، بشكل كامل، في كل جهد أو نشاط يتصل بالقضية الفلسطينية أو تطوراتها؛ كما اتضح أن هناك قناعة عامة بأن بقاء العلاقة القانونية والادارية مع الضفة الغربية، وما يترتب عليها من تعامل اردني خاص مع الاخوة الفلسطينيين تحت الاحتلال... يتناقض مع هذا التوجه، مثلما يكون عائقاً أمام النضال الفلسطيني الساعي لكسب التأثير الدولي للضفة الفلسطينية باعتبارها قضية وطنية عادلة لشعب يناضل ضد احتلال أجنبي... [و] الوحدة العربية بين أي شعبين عربيين أو أكثر هي حق اختيار لكل شعب عربي... وعلى أساس ذلك، تجاوبنا مع رغبة ممثلي الشعب الفلسطيني بالوحدة مع الاردن عام ١٩٥٠؛ ومن منطلقه نحترم رغبة م.ت.ف. الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، بالانفصال في دولة فلسطينية مستقلة» (**السفير**، ١٩٨٨/٨/١). وأوضح الملك حسين «ان الاجراءات الاردنية لفصل الضفة الغربية عن الاردن لن تؤثر على سكان

الاردن الذين من أصل فلسطيني والذين يحملون جوازات سفر أردنية... [فـ] لهؤلاء جميعاً كامل حقوق المواطنة وعليهم كامل التزاماتها، تماماً مثل أي مواطن آخر، مهما كان أصله... فالاردن ليس فلسطين، والدولة الفلسطينية المستقلة ستقوم على الارض الفلسطينية... وعليها تتجسد الهوية الفلسطينية» (**المصدر نفسه**).

وقد استقبل رئيس الديوان الملكي الاردني، في عمان، سفراء الدول العربية، وسلّمهم رسائل من الملك حسين، الى ملوك ورؤساء الدول العربية، ورئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. يشرح فيها أسباب القرار، آنف الذكر؛ كما سلّم سفراء الدول دائمة العضوية في مجلس الامن رسائل مماثلة؛ اضافة الى رسائل خاصة من الملك حسين الى حكومة اليابان ورئيس المجموعة الاوروبية «يحث فيها الدول الصديقة على الاستمرار في دعم وتمويل المشاريع الانمائية في الاراضي المحتلة من خلال المؤسسات الفلسطينية المدنية» (**المصدر نفسه**). وفي رسائله الى الدول الخمس العظمى، أشار الملك حسين الى «أن بلاده تحترم ارادة م.ت.ف. والبلدان العربية التي رأت أن المؤسسات [الاردنية] المعنية لا تدخل ضمن اطار الحاجة الى دعم نضال الشعب الفلسطيني» (**القبس**، الكويت، ١/٨/١٩٨٨).

٤ ـ قرار مجلس الوزراء الاردني، في ٤/٨/١٩٨٨، والقاضي «بانهاء خدمة موظفي القطاع العام في الضفة الغربية. ويشمل هذا الاجراء صرف ٢١٣٠٥ موظفاً، بعضهم أحيل الى التقاعد، وبعضهم على الاستيداع، والقسم الثالث تمّ انهاء خدماتهم» (خليفة، **مصدر سبق ذكره**). وقد علّق مسؤولون اردنيون على الخطوة الاخيرة قائلين: «لدينا خمسة آلاف ومائتا موظف، بالاضافة لبضعة الأف من المتقاعدين لهم حقوقهم المكتسبة ورواتبهم الدائمة. أما الخمسة آلاف ومائتا موظف، فان الذي خدم مدة تؤهله للتقاعد أو لدفع تعويضات له، فسيتم ذلك، وستنقل مسؤولياتهم، بعد ذلك، للمنظمة... [و] المعلمون جميعاً لهم وضع جديد بعد حرب حزيران (يونيو) [١٩٦٧]، ويتقاضون رواتبهم من سلطة الاحتلال؛ والذي قام به الاردن هو دفع رواتب اضافية لهؤلاء... [وهي] مكافآت عملياً... وينقل موضوع دعمهم للمنظمة ببساطة، اذا أرادت؛ أما رواتبهم الفعلية، فيتقاضونها من سلطة الاحتلال» (**القبس**، ٢/٨/١٩٨٨).

عدا القرارات آنفة الذكر، هناك قرارات أخرى قابلة للتشغيل «في حال اتخذت الامور منحى تصعيدياً بين الاردن وبين منظمة التحرير. الاول، سحب جوازات السفر الاردنية العائدة لنحو ٩٠٠ ألف فلسطيني من أبناء الضفة؛ والثاني، اقفال الجسور على نهر الاردن بين الضفتين مع ما يستتبع ذلك من حصار اقتصادي؛ والثالث، وذروة القرارات، اعلان الاردن تخلّيه عن السيادة على الضفة الغربية» (خليفة، **مصدر سبق ذكره**). وحول الشأن الاخير هذا، قال الملك حسين، في مؤتمر صحافي (٧/٨/١٩٨٨): «ان الاردن ليست له سيادة على الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين، اللذين يخصان الشعب الفلسطيني» (**السفير**، ٨/٨/١٩٨٨).

وقد اعتبر أحد المعلقين «تخلي الملك حسين عن مسؤوليات الاردن عن الضفة الغربية وغزة بمثابة أكثر المبادرات دراماتيكية في الطريق المسدود العربي ـ الاسرائيلي، وذلك منذ زيارة أنور السادات للقدس لعرض السلام على اسرائيل... [و] خطوة الملك حسين تشبه خطوة السادات... في انها فتحت الباب عنوة أمام كل الافتراضات، وواجهت الفلسطينيين والاسرائيليين واللاعبين الخارجيين بمجموعة جديدة من الاسئلة» (فلورا لويس، **القبس**، ٦ ـ ٧/٨/١٩٨٨، ص ١٦؛ نقلاً عن **نيويورك تايمز**، بدون ذكر تاريخ نشر).

الخيار الفلسطيني فرض نفسه

تشكل العلاقات الاردنية ـ الفلسطينية نسيجاً معقداً يدفع كلا الطرفين الى الاشارة، في كل مناسبة، الى العلاقات الخاصة المميزة بين الشعبين، الاردني والفلسطيني. ومنذ نشوء منظمة التحرير الفلسطينية في الستينات حتى الانتفاضة التي تفجرت في الاراضي الفلسطينية المحتلة (٩/١٢/١٩٨٧)، شهد تاريخ العلاقات بين المنظمة والاردن «خطاً بيانياً متعرجاً مليئاً بالصراعات، السياسية والدموية؛ وهو أمر طبيعي ما دام حقل الصراع هو النفوذ السياسي على فلسطينيي الضفة: من يمثل من ؟ ومن يفاوض باسم من ؟ ... وظلّ الملك يحتفظ بحد أدنى من الولاء الى ان وقعت

الانتفاضة، حيث تحولت الى حركة ليس ضد اسرائيل فقط، وانما الى حركة تناهض النفوذ والوجود الاردني في الضفة» (خليفة، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٩)؛ ولذا «كان العامل المحرك... هو أن العاهل الاردني يريد الخلاص من ' وجع الرأس ' المتمثل في شكوك منظمة التحرير... وبالمقابل، كان هناك ' وجع رأس ' لدى الجانب الفلسطيني... [فقد] كانت هناك، دائماً، أسباب فلسطينية للاعتقاد بأن الاردن هو الصوت الذي تريد واشنطن وتل ـ أبيب أن تسمعه نيابة عن الشعب الفلسطيني... وظل هذا الحوار الاخرس، أحياناً، والعالي الصوت، أحياناً أخرى، دائراً بين الاردن ومنظمة التحرير منذ قمة الرباط، العام ١٩٧٤، والى أن جاءت الانتفاضة العام ١٩٨٧ لتقلب الموازين السائدة، وتعيد رسم [خارطة] المواقف والمعطيات السياسية في المنطقة» (**المستقبل**، العدد ٥٩٨، ٦/٨/١٩٨٨، ص ١٥). وقال وزير الاعلام الاردني، د. هاني الخصاونة: «لقد تبيّن لنا، كحكومة أردنية، ان الانتفاضة الشعبية الفلسطينية استطاعت ان تذكي روح الانتماء الوطني الفلسطيني... ومن هنا جاءت استجابة الحكومة الاردنية لمطلب م.ت.ف... وهو المطلب الذي [اقرناه] قمتا الرباط العام ١٩٧٤ وفاس العام ١٩٨٤» (يوسف الريماوي، **الدستور**، لندن، العدد ٥٤٥، ٨/٨/١٩٨٨، ص ١٨ ـ ١٩). وقد ظل ملك الاردن الى ما قبل قراراته الاخيرة يطرح واحداً من خيارين، عبّر عنهما في دورة المجلس الوطني الفلسطيني السابعة عشرة، التي عقدت في عمان؛ «فقد اقترح في ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٤... ايجاد صيغة تعاون أردنية ـ فلسطينية، حين قال... ان الموقف الدولي عموماً يرى أنه يمكن استرجاع الارض المحتلة من خلال صيغة أردنية ـ فلسطينية، ترتب على الطرفين التزامات يعتبرها العالم ضرورية للتوصل الى تسوية سلمية عادلة ومتوازنة. واذا توفرت لديكم القناعة بهذا الخيار، فنحن مستعدون للسير معاً... والخروج للعالم بمبادرة مشتركة... أما اذا كنتم تعتقدون بأن المنظمة قادرة على السير بمفردها، فنقول لكم على بركة الله، ولكم منّا الدعم والتأييد، وسيظل القرار، أولاً وآخراً، محل احترامنا أياً كان، لأنه صادر عن مجلسكم الموقر، الممثل للشعب الفلسطيني» (**الصياد**، بيروت، العدد ٢٢٨٤، ١٢ ـ ٨/٨/١٩٨٨، ص ٢٥). وكرر الملك الاردني العرض نفسه في قمة الجزائر (٧/٦/١٩٨٨). وردّت م.ت.ف. على عرض الملك، في أثناء قمة الجزائر، بطرح خيارين: اما الوفد الفلسطيني المستقل، أو الوفد العربي المشترك*.

وعندما أدركت الحكومة الاردنية «أن الشعب الفلسطيني كله، وليس فقط قيادة منظمة التحرير، يتطلع الى هوية وطنية مستقلة... أدركت... ان عليها أن تترك لأبناء الشعب الفلسطيني فرصة التعبير عن اشواقهم وتطلعاتهم الوطنية... ولكي يصل العاهل الاردني الى قرار نهائي، جمع شخصيات رئيسة تمثل ' المطبخ السياسي الاردني ' ، وهي: زيد الرفاعي، رئيس الوزراء؛ مروان القاسم، رئيس الديوان الملكي؛ عدنان أبو عودة، وزير البلاط؛ زيد بن شاكر، القائد العام للقوات المسلحة؛ وطاهر المصري، وزير الخارجية؛... [و] ذلك قبل بضعة أشهر. وفي حينه، اتخذ القرار الاولي باعلان الانفصال بين ضفتي النهر المقدس» (**المستقبل**، العدد ٥٩٨، ٦/٨/١٩٨٨، ص ١٥ ـ ١٦). وتمهيداً لاعلان القرار، قام الملك حسين بحملة سياسية خلال شهر رمضان الماضي، على شكل مآدب افطار «خطط لها بعناية، وتجوّل في المدن الاردنية المختلفة، وخاطب جماهيره بأسلوب عاطفي، شارحاً لمواطنيه سلسلة الخلافات والشكوك التي نشأت على مدى ٢٠ سنة بين الاردن ومنظمة التحرير» (**المصدر نفسه**). وتشاور الملك، في هذا الشأن، مع الحكومة البريطانية؛ فقد قال مسؤول بريطاني: «في ٢/٨/١٩٨٨، ان الحكومة [البريطانية] كانت تنتظر في أية لحظة اعلان الملك حسين عن خطوته الاخيرة ' فك الارتباط القانوني والاداري ' عن الضفة الغربية المحتلة... [حيث] بحث هذه الخطوة في اجتماعين عقدهما حسين مع رئيسة الحكومة البريطانية، مارغريت تاتشر، قبل، وبعد، قمة الجزائر» (مصطفى كركوتي، **السفير**، ٤/٨/١٩٨٨، ص ١١). وأكد المتحدث الرسمي في وزارة الخارجية البريطانية، بتاريخ ١/٨/١٩٨٨، «أن خطوة الملك الاردني ليست حركة بعيدة عن تفاهم

* **شؤون فلسطينية**، العدد ١٨٤، تموز (يوليو) ١٩٨٨، ص ١٢١.

حسين ـ بيرس... الذي تمّ التوصل اليه في أيار (مايو) العام ١٩٨٧ في العاصمة البريطانية» (**المصدر نفسه**). ويفيد مراسل مجلة «الاكسبرس» الفرنسية في تل ـ أبيب «بأن وفداً اردنياً زار الضفة الغربية، بشكل سرّي، قبل شهر من قرار الملك قطع روابطه بالضفة، والتقى شخصيات فلسطينية؛ كما التقى منسق العمليات الاسرائيلي في المناطق المحتلة، شموئيل غورن؛ كما أن الملك [الاردني] أعلم وزير خارجية اسرائيل، شمعون بيرس، بالقرار، قبل بضعة أيام من اعلانه رسمياً، حيث طلب منه بيرس تأجيل اعلان مثل هذا القرار الى ما بعد الانتخابات الاسرائيلية. لكن الملك كان اتخذ قراره» (**الاكسبرس**، العدد ١٩٣٦، ١٩/٨/١٩٨٨، ص ١٥). وأفادت مصادر صحفية عربية بأن المسؤول الاردني الذي زار المناطق المحتلة قبل اعلان قرارات الملك الاخيرة، هو المدير العام لوزارة الاراضي المحتلة، راتب عماد (**القبس**، ٢٧/٧/١٩٨٨). وأمر الملك حسين، تمهيداً للقرار أيضاً، «باعداد دراسات حول تقديرات نتائجه. وظلّ متردداً حتى منتصف تموز (يوليو)، حيث حزم أمره... وأعلم واشنطن، قبل أيام، ان الاعلان وشيك» (جيل سمولوي ودافيد س. جاكسون، **تايم**، العدد ٣٣، ١٥/٨/١٩٨٨، ص ١٢ ـ ١٣). وتلقى الملك الاردني رداً من واشنطن، حيث طالبه الرئيس ريغان «بعدم اتخاذ أية خطوات بالتخلي عن الضفة الغربية» (**القبس**، ٢/٨/١٩٨٨)؛ لكن وزير الخارجية الاميركية، جورج شولتس، صرح «بأن الملك حسين استخلص معنى الانتفاضة، وهو ان الفلسطينيين بالضفة الغربية وغزة يريدون التحدث عن أنفسهم» (**الاهرام**، القاهرة، ٢/٨/١٩٨٨).

ولذا، يرى بعض المراقبين ان القضية «بالنسبة للملك حسين، لم تكن فقط قضية التمثيل الفلسطيني، بل كانت، وستظل، قضية مستقبل هذا الشعب ومصير هذه الارض المحتلة؛ فالملك كان يرفض الخيار الاردني، اذا كان هذا الخيار هو البديل الوحيد للضم الاسرائيلي؛ وكان الملك يضع في اعتباره انه، بعد الانتفاضة الفلسطينية، فان مصير هذا الشعب قد تحدد ومستقبله قد تبلور وتركز في الخيار الفلسطيني، وليس [في] الخيار الاردني... وأنهى الملك هذا الالتباس الذي أطلقت عليه اسرائيل واميركا اسم الخيار الاردني هرباً وخوفاً من الخيار الفلسطيني» (حمدي فؤاد، **الاهرام**، ٩/٨/١٩٨٨). ويرى آخر ان بيانات الملك ليست خدعة، «وانما هي قرار اساسي يجعل الاردن منفصلاً، تماماً، عن فلسطين... ووجهة النظر السائدة في عمان هي أن ٢١ سنة من الاحتلال الاسرائيلي جعلت مواطني الضفة الغربية وغزة يشكلون كياناً عسر الهضم... [و] الزعماء الاردنيون يدركون ان من الخطر اعلان نهر الاردن كحدود دولية دائمة... [لكنهم] اتخذوا قراراً حازماً بشأن اعتبار خطر الخطوة الحالية أقل بكثير من المخاطر الاخرى» (آرثر هيرزبيرغ، **القبس**، ١٦/٨/١٩٨٨، ص ٨؛ نقلاً عن **نيويورك تايمز**، بدون ذكر تاريخ نشر).

دوافع غير معلنة

تركز التفسيرات الرسمية الاردنية لقرارات الاردن الاخيرة على كونها استجابة للمطالب الفلسطينية، وتنفيذاً لقرارات القمم العربية، ومنعاً للتشكيك في دور الاردن. وهذه الامور مطروحة فيما بين المنظمة والاردن منذ قرارات قمة الرباط العام ١٩٧٤، على الاقل، فلماذا نفذها الآن من جانب واحد، دون التشاور مع منظمة التحرير الفلسطينية ؟ فقد أكد رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، «ان الاجراءات الاخيرة التي اتخذها الاردن بفصل الضفة الغربية عن الاردن وفك الارتباط معه تعتبر، من الناحية القانونية، انفصالاً له أبعاد كثيرة على الصعيد الفلسطيني، والعربي، والدولي؛ وذكر أن المتحدث الاميركي قال... بأن لدى أميركا علماً بالخطة... [ف] هل يعقل أن يكون لدى الاميركيين علم مسبق، ونحن كالزوج آخر من يعلم» (**القبس**، ١٠/٨/١٩٨٨)؛ وذلك ما فتح الباب واسعاً للتأويلات بشأن خطوات الاردن الاخيرة.

رأى أحد المراقبين انه «للوهلة الاولى، يبدو الامر كما لو أنه استجابة لمطالب المنظمة، وهذا صحيح؛ لكن التوقيت والترتيب الذي سبق اتخاذ القرار الاردني هو الذي أربك الجميع. ذلك أن التوقيت في كل خطوة، أو قرار، يلعب دوراً حاسماً في الفشل، أو في النجاح... [ف] هل جرى

تشاور مسبق حول القرار بين الاردن وم.ت.ف. ثم بينهما وبين الدول العربية، خاصة دول المواجهة، أو ذات الدور الاكبر في ادارة الصراع العربي ـ الاسرائيلي ؟... المؤكد أن حالة الصمت، أو الانتظار، التي تسود [في] العواصم العربية، هي التي تجيب [عن] التساؤل. والصمت، هنا، يعني أحد احتمالين؛ اما هو صمت المفاجأة الكاملة، أو صمت العارف... [و] الواقع يقول أن الملك حسين أثبت، مرة أخرى... أنه أحد أذكى القادة العرب وأكثرهم حنكة ودهاء؛ ولذلك فالمؤكد أنه حين اتخذ قراره الاخير، لم يكن مدفوعاً بعاطفة، أو واقعاً تحت ضغط عصبي، لكن اتخذ القرار بعد تفكير وتروّ، نجاة بمملكته من الضغوط والضغوط المضادة» (صلاح الدين حافظ، **الاهرام**، ١٠/٨/١٩٨٨). فقد شهد العام الحالي أحداثاً خلقت عوامل قد تشكل «أرضية جديدة للوقائع والمتغيرات في الصراع العربي ـ الاسرائيلي، تساعد، هي الاخرى، في فهم خلفية القرار الاردني... [و] هي: ١ ـ الانتفاضة الفلسطينية ... [التي] أثارت... روحاً وطنية عامة بين الفلسطينيين، مؤداها أن الحل لا يكمن في استمرار الاحتلال، ولا يكمن، أيضاً، في الالتحاق بالاردن، ولكنه يكمن في الاستقلال، أولاً، وثانياً؛ ٢ ـ التحرك الاميركي الاخير، الذي جاء نتيجة الانتفاضة... ممثلاً في مشروع شولتس... [والذي] يريد فقط اجهاض الانتفاضة تكتيكياً واستمرار حماية اسرائيل استراتيجياً... ومن ثمّ، فهو يريد أن يحوّل الصراع من صراع عربي ـ اسرائيلي الى صراع فلسطيني ـ اردني...؛ ٣ ـ بشائر انتهاء الحرب العراقية ـ الايرانية... ذلك أن نهاية هذه الحرب المريرة سوف تعيد صياغة العلاقات وتركيب التوازنات في المنطقة كلها» (**المصدر نفسه**). ولذا، كما يقول آخر، « لابد من التفتيش عن الاسباب المضمرة، أي عمّا لم يقله الملك حسين في تبرير قراره... [فـ] الملك حسين، نظراً للعلاقات الخاصة بين بلاده وفلسطين، استعمل كل اساليب ووسائل ' الترغيب والترهيب ' والاقناع للوصول مع منظمة التحرير الى اتفاق ' حقيقي ' يمكن معه الدخول في عملية السلام. وقد باءت كل محاولاته بالفشل، لأربعة أسباب جوهرية: ١ ـ لعدم وجود عامل الثقة بين الجانبين؛ ٢ ـ لعدم وجود موقف فلسطيني موحّد، حتى داخل منظمة التحرير بالذات؛ ٣ ـ لعدم وجود موقف عربي واضح وموحّد من موضوع الصراع العربي ـ الاسرائيلي؛ ٤ ـ لعدم وجود موقف أميركي ' متوازن ' ، في ظل موقف اسرائيلي متطرف... [ولذا] قرر الملك حسين... [أن ينفّذ] ارادة منظمة التحرير و' الاخوة العرب ' ، ويعيد الامانة لأصحابها: بكل ' روعتها ' السياسية وأحمالها وأثقالها الاجتماعية والاقتصادية، فلن يكون، بعد اليوم، غرم الضفة عليه وغنمها لغيره» (خليفة، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٩).

اضافة الى ما تقدم، أشارت مصادر أوروبية غربية «الى أن أحد الاسباب التي دفعت الملك حسين الى اتخاذ القرار، الآن، هو قلقه من ان يتسلم اريئيل شارون وزارة الدفاع في حكومة يؤلفها شامير بعد الانتخابات النيابية الاسرائيلية، وأن يعمل شارون على تنفيذ مشروعه القاضي بتحويل الاردن الى دولة فلسطينية» (**القبس**، ٣/٨/١٩٨٨).

كما تعرّض الملك الاردني ـ حسبما ذكرت مصادر سياسية أردنية ـ «لضغوط من بعض الاردنيين لاعطاء المزيد من الاهتمام لاحتياجات الضفة الشرقية» (**المصدر نفسه**، ٣٠ ـ ٣١/٧/١٩٨٨). وقال وزير الاعلام الاردني، د. هاني الخصاونة ان «موقف الحكومة الاردنية لا يدخل في باب رد الفعل، بل أنه يؤسس فعلاً قائماً بذاته... [اذ] لن نقبل، أبداً، أن يظل الاردن في موضع الاتهام... [وقد] كنت شخصياً ـ قبل أن أتولى وزارة الاعلام ـ واحداً من عشرات المواطنين الاردنيين، الذين وقّعوا وثيقة تطالب بالغاء خطة التنمية في الاراضي المحتلة؛ وكنت، وما زلت، من المتحمسين لابراز الهوية الفلسطينية وتأكيدها» (الريماوي، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٩).

وهكذا، فان قرارات الاردن الاخيرة هي محصلة خيبات أمل الملك حسين «من السياسة الاميركية، ومن رفض ادارة ريغان ممارسة أية ضغوط على الحكومة الاسرائيلية لتغيير مواقفها المتصلبة، وخيبة أمله من فشل مساعي التفاهم والتنسيق مع منظمة التحرير بشأن مؤتمر السلام الدولي والمفاوضات مع اسرائيل، وخيبة أمله من فشل شمعون بيرس من فرض تصوره على الحكومة الاسرائيلية... وخيبة أمله من عدم حصوله على دعم عربي، مالي وسياسي، كاف لمتابعة تحمّل

مسؤولياته؛ هذه كلها عوامل دخلت في حسابات العاهل الاردني حين قرر تنفيذ فك الارتباط مع الضفة الغربية (القبس، ٣/٨/١٩٨٨).

وقد عنى الملك حسين، بقراراته الاخيرة، ثلاثة أطراف رئيسة في الصراع العربي ـ الاسرائيلي، وهي الولايات المتحدة واسرائيل والشعب الفلسطيني؛ فقد قالت مصادر دبلوماسية أميركية «ان الاردن أوضح للولايات المتحدة أنه اتخذ هذا الاجراء حتى لا تظل الولايات المتحدة واسرائيل والدول الاخرى تراهن على دور للاردن بمعزل عن م.ت.ف. وأن الاردن، تفادياً للضغوط القائمة على اعتقاد خاطىء بأنه يتحدث نيابة عن الفلسطينيين، يريد، في هذه المرحلة، أن يكون موقفه واضحاً» (**المصدر نفسه**، ٢/٨/١٩٨٨)، وأصبحت أميركا، بقرار الملك الاردني، «أمام خيارين، ليس الخيار الاردني واحداً منهما: (أ) اما ان تتبنى أميركا الموقف الاسرائيلي الداعي للضم، (ب) واما الاعتراف بأن الضفة وغزة هي أراض محتلة سوف يتقرر مستقبلهما من خلال م.ت.ف. التي تمثل هذا الشعب في مفاوضات السلام المقبلة» (فؤاد، **مصدر سبق ذكره**)؛ كما أصبحت اسرائيل، بعد قرار الاردن، «أمام أحد خيارين... كلاهما مرّ وله مخاطره: الخيار الفلسطيني، أي أن تغير اسرائيل من افكارها البالية المتصلبة، فتتفاوض، مباشرة، مع أصحاب الحق الشرعي م.ت.ف.؛ والخيار الاسرائيلي، أي أن تستغل الفراغ السياسي والاداري الذي أحدثه القرار الاردني، فتضم الضفة وغزة» (حافظ، **مصدر سبق ذكره**). وتباينت المواقف الاسرائيلية من قرارات الاردن تباين اتجاهاتها من حل مسألة الاراضي الفلسطينية المحتلة.

ويبقى التحدي الاساسي، الذي وجهه الملك الاردني، بقراراته الاخيرة، موجهاً الى الشعب الفلسطيني، حيث «التحدي الاكبر... موجّه، بالضرورة، للانتفاضة الفلسطينية، لأنها هي الآن... مصدر المصداقية الاساسي الذي يمنح المنظمة ثقلها السياسي بين ' الاشقاء العرب ' وفي المجتمع الدولي على حد سواء» (مصطفى كركوتي، **السفير**، ١١/٨/١٩٨٨)؛ وهو، أيضاً «يضع م.ت.ف. أمام التحدي... أملاً في أن تفشل... في ادارة شؤون الضفة، أو في التقدم نحو السلام، فلا يكون أمامها الاّ العودة الى الاردن... وستكون اثبات براءة للملك، اذا فشل عرفات في تحمّل المسؤولية... حيث سيعود لمناشدة الملك المساعدة. وخلف خطوة الملك قناعة بأن عرفات قادر على احتمال ذلك، كما قال جوزيف سيسكو، مساعد وزير الخارجية الاميركية الاسبق لشؤون الشرق الاوسط» (سمولوي وجاكسون، **مصدر سبق ذكره**). وقال مسؤول اميركي، اشترط عدم ذكر اسمه، «ان هذا يضع المنظمة في موقف عليها أن تختار، من خلاله، اما أن تتحمّل العبء بمفردها، أو ان عليها أن تتشاطر المسؤولية مع الاردن» (راغدة درغام، **الحوادث**، العدد ١٦٥٨، ١٢/٨/١٩٨٨، ص ٢٦). وذكرت مصادر دبلوماسية مقرّبة من وزارة الخارجية البريطانية «أن الملك حسين لم يتخل عن فكرة الوفد الاردني ـ الفلسطيني المشترك الى مباحثات السلام بشأن القضية الفلسطينية... وما أعلن عنه... هو، حسب المفهوم البريطاني الرسمي، خطوة تكتيكية، وان يغلب عليها المغامرة... [وهي] لم تكن مفاجئة للحكومة البريطانية... [و] هذه الخطوة موجهة، بالدرجة الاولى، نحو م.ت.ف. بغية اجبار قيادتها على ان تكون أكثر ايجابية مع الملك حسين، ولتقبل بشروط اللعبة التي يقترحها الاردن... [و] خطوته الاخيرة هي عبارة عن ' رسالة ' موجهة الى الزعيم الفلسطيني، ياسر عرفات، كي يثبت له أن الملك هو الاقوى» (**السفير**، ٤/٨/١٩٨٨). وذكرت صحيفة «الغارديان» اللندنية، «ان ما أعلن عنه الملك حسين هو، من وجهة نظر منظمة التحرير، اما تعزيز لقضيتها، أو تحد لقدراتها، أو مؤامرة شريرة يعدها الملك» (**المصدر نفسه**). وكتبت صحيفة «الفايننشال تايمز» اللندنية، أيضاً، «أن خطوة الملك حسين فيها الكثير من الحقد والمراوغة واللف والدوران» (**المصدر نفسه**)؛ في حين اعتبرت صحيفة «لوموند» الباريسية ان «الانسحاب» الاردني من القضية الفلسطينية «يشبه، أيضاً، هدية مسمومة. فمنظمة التحرير محرَجة من الآن فصاعداً. ومن الجلي انه سينبغي عليها أن تتحمل القسم الاكبر من العبء المادي... وسيبقى على المنظمة ان تتخذ، ان عاجلاً أو آجلاً، قرارات سياسية صعبة، وخاصة على صعيد الاعتراف، وبدون أي غموض، بالدولة اليهودية، وهو الاعتراف الذي ما زالت منظمة التحرير

تتردد أمامه» (القبس، ٦ ـ ١٩٨٨/٨/٧، نقلاً عن لوموند، بدون ذكر تاريخ نشر).

وقد اختلفت تعليقات المراقبين العرب على الخطوات الاردنية الاخيرة فيما بين من رأى فيها خطوة ايجابية لصالح القضية الفلسطينية، اذ ان «مساهمة الملك الاصلية، هنا، هي في مسارعته باتخاذ قرار فك العلاقة مع الضفة الغربية، بما يتضمّنه ذلك من تأييد لمنظمة التحرير واعتراف بالحقوق القومية المشروعة، واقامة الدولة الفلسطينية. وقطع بهذا الطريق على مراهنة اسرائيل على عدم الرضوخ لمتطلبات الوفاق الدولي في حل القضايا الاقليمية، لأن هناك خلافاً أردنياً ـ فلسطينياً... وكان لا بد، لكي تأخذ الانتفاضة مداها العربي والدولي، من انتفاضة على المستوى نفسه... فكانت انتفاضة الملك» (مازن مصطفى، الحوادث، العدد ١٦٥٧، ١٩٨٨/٨/٥، ص ٢٤)؛ هذا فيما ذهب معظم التعليقات العربية نحو رؤية الجانب السلبي في قرارات الاردن؛ «فالقرارات الاردنية... قد تكون التطبيق العملي لمطالب فلسطينية قديمة، ولقرارات اتخذتها بعض القمم العربية... الاّ أنها قد تكون، في الوقت نفسه، التطبيق العملي لمطالب أخرى، ورغبات أخرى، تصب، في المحصلة، في جدول الحقوق القومية كما يفهمها الفلسطينيون» (محمد مشموشي، السفير، ١٩٨٨/٨/١)؛ اذ ان الملك حسين «يدرك جيداً ان قيادة المنظمة... في ضوء التوازنات العربية الحالية وكثرة خصوم هذه القيادة... لن تستطيع ملء الفراغ، الذي يحدثه على الساحتين، العربية والدولية. من هنا الاعتقاد بأن الملك سيبقى في موقع أفضل وأكثر قدرة على المراوغة ما دام صنع القرار الفلسطيني يتم فوق أرض غير فلسطينية» (مصطفى كركوتي، السفير، ١٩٨٨/٨/٤).

وقد قال رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، ان القرارات الاردنية «لم تكن مفاجأة بالمعنى الكامل... ولكن لا بد من أن نشير الى ان م.ت.ف. لم يحدث معها تشاور، ولم تُخبَر رسمياً، رغم أنها المعني الاول في هذا الموضوع، الاّ بعد الاعلان عن هذه الاجراءات، مع الاخذ في الاعتبار أن الملك حسين أجرى اتصالات مع عدد من الدول العربية قبل اتخاذ هذه الخطوات... ولم أتلق من أي طرف عربي رسمي أي شيء حول هذا الموضوع... واختيار التوقيت له معان كثيرة... [و] أفضل تأجيل [التحدث عن ذلك]... حرصاً على عدم تفجير الموقف مع الاردن... وانا اطمئن أهلي في الارض المحتلة بأننا سنتحمل مسؤولياتنا؛ ليس أمامنا غير هذا» (من مقابلة مع ياسر عرفات، الشرق الاوسط، ١٩٨٨/٨/٩).

ولخّص أحد المراقبين قرارات الاردن الاخيرة قائلاً، أن «قرار الملك حسين هو، بالدرجة الاولى، كتاب مضمون لأهل الضفة بضرورة الربط بين تصوراتهم ومشاعرهم، من جهة، وبين مصالحهم الحقيقية، من جهة ثانية؛ وهو، بالدرجة الثانية، رسالة الى الدول العربية كي تدفع للفلسطينيين (سياسة ومالاً) من حسابها لا من حساب غيرها؛ وهو، بالدرجة الثالثة، تحد لاسرائيل كي تقف وجهاً لوجه أمام منظمة التحرير؛ وهو، بالدرجة الرابعة، تحد للولايات المتحدة، التي طالما سعت لجعل الاردن صمام الامان للسلام دون أن تقدر على اجبار اسرائيل على التراجع مقدار بوصة واحدة عن مطامعها الاقليمية... [و] قرار الملك حسين هو قفازات في وجه الجميع. وهو اذ ينسحب من الضفة، فلكي يعود أكثر نفوذاً وقوة في الضفتين، وعلى طاولة السلام» (خليفة، مصدر سبق ذكره، ص ١٩). ونقل عن قيادي فلسطيني في بيروت قوله: «انهم يطاردوننا في ساحات الشرق الاوسط، ولا بدّ لنا من ان نقوم بنشاطاتنا الدولية وفقاً لما تمليه علينا مصلحة شعبنا... انهم لا يفعلون ذلك لمنعنا من الانخراط في اللعبة الدبلوماسية، بل لكي يستخدمونا في هذه اللعبة» (المراقب العربي، القبس، ١٣ ـ ١٩٨٨/٨/١٤، ص ٧).

وقرار الاردن بفك الارتباط القانوني والاداري مع الضفة، على الرغم من أنه بدا وكأنه تحد للولايات المتحدة واسرائيل وم.ت.ف. هو، في الوقت ذاته ـ كما يصفه دبلوماسي عربي في عمان ـ «لعبة قمار تتساوى فيها احتمالات الربح، وتظل خلالها الاعصاب مشدودة بانتظار توقف الكرة عند الرقم الرابح... [وهي] تشبه... الكيّ بالنار الذي يعتبره العرب آخر الدواء» (المستقبل، العدد ٥٩٨، ١٩٨٨/٨/٦، ص ١٤). وعلى ذلك، فان الملك حسين، الذي بدا، بقراره، وكأنه يقذف بالكرة

بعيداً من مرماه، فهو يواجه تحدياً لا يقل شأناً عمّا يواجهه الآخرون؛ اذ أنه، «في خطابه، سلّم الضفة الى المنظمة، معترفاً بأنها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني؛ الّا أن ثلثي الرعايا الاردنيين هم فلسطينيو الاصل؛ واذا كانت منظمة التحرير الفلسطينية حقاً هي ممثلهم الشرعي الوحيد، فان ياسر عرفات، وليس الملك حسين، هو الذي يجب أن يحكم في عمان... وان فلسطين بعاصمة لها في عمان، واسرائيل بعاصمة لها في القدس، ستستمران في النزاع على الضفة الغربية؛ الّا ان هذا النزاع بينهما سيكون صراعاً على أرض بين بلدين، وليس نزاعاً حول الوجود بين قوميتين متميزتين. لقد قضى الملك حسين بقراره على كل الخيارات الاردنية الموجودة؛ الّا انه ربما يكون قد أوجد خياراً جديداً... ولو كان ذلك لغير مصلحة خالقه، أي الملك» (شارل كروتامير، **السفير**، ١٩/٨/١٩٨٨، ص ١١؛ نقلاً عن **انترناشونال هيرالد تريبيون**، ٩/٨/١٩٨٨).

تحديات للشعب الفلسطيني

بغض النظر عن نوايا الاردن حين اتخذ قراراته الاخيرة، فان تلك القرارات، خاصة قرار فك الارتباط القانوني والاداري، يضع الشعب الفلسطيني وقيادته م.ت.ف. تجاه تحديات لم يواجهها من قبل، يمكن تلخيصها بتعبير «تحدي اتخاذ القرار وممارسة تنفيذه». وقد قال رئيس الدائرة السياسية في م.ت.ف. فاروق القدومي (أبو اللطف): «ان المنظمة كانت تصرّ دائماً على ان ممارسة شؤون الفلسطينيين في الاراضي المحتلة هي مسألة تعنيها وحدها... [وهي] قادرة على تحمّل مسؤولياتها السياسية والاقتصادية والعسكرية بتأييد وحسن نوايا الدول العربية» (**الاهرام**، ٣٠/٧/١٩٨٨). وقال المستشار الاعلامي لرئيس م.ت.ف. بسام أبو شريف: «ان م.ت.ف. التي تقود معركتها حالياً ضد الاحتلال الاسرائيلي... قادرة، بالتفاف الشعب الفلسطيني حولها، على مواجهة الظروف المعيشية الصعبة الناتجة عن الاجراءات الاسرائيلية المتمثلة في الحصار والتجويع، أو تلك التي ستنتج عن الغاء خطة التنمية الاردنية» (**الشرق الاوسط**، ٣١/٧/١٩٨٨). وقد حظر عرفات «اطلاق التعليقات العلنية على حركة الملك» «**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ٣/٨/١٩٨٨).

وباستثناء مؤيدي الاردن، حيث قال محافظ القدس من قبل الاردن، أنور الخطيب، على سبيل المثال، منتقداً الذين دفعوا الاردن الى اتخاذ قرار فك الارتباط: «انني أقول للسيد ياسر عرفات... اذا كان هناك أمل في حل سياسي للقضية الفلسطينية، فلن يكون الّا عن طريق تنسيق أردني ـ فلسطيني مشترك؛ ودون هذا لا أمل في حل سياسي... [و] اننا ننتظر نتائج القمة الاردنية ـ الفلسطينية التي ستعقد في عمان قريباً جداً، وآمل أن تسفر عن قرارات من شأنها توكيد وحدة الضفتين وليس المزيد من اجراءات الانفصال» (**القبس**، ٣/٨/١٩٨٨). باستثناء هؤلاء، فان المناخ العام في الاراضي الفلسطينية المحتلة اعتبر قرار الاردن فك روابطه بالضفة انتصاراً للقضية الفلسطينية وانجازاً من انجازات الانتفاضة. فقد قال استاذ الفلسفة في جامعة بير زيت، د. سري نسيبة: «ان هذا الاعلان يعطي الشعور بأن الامور تقترب من الحل الذي يؤدي الى اعلان الدولة المستقلة، وأشار... الى أن بعض المخاوف لا تزال تدور في أذهان المراقبين في القدس عمّا يمكن ان يخفي مثل هذا الاعلان في طياته، رغم أن الناس العاديين لا يخفون فرحهم، ويدينون للانتفاضة المستمرة التي أملت اتخاذ القرار الاردني؛ وأوضح أن انعكاسات القرار محدودة جداً، ولا تتعدى ارتباط ٢٤ ألف موظف بأجهزة حكومية، في حين تشكل الغالبية العظمى والتي تزيد على ٧٠ بالمئة من مجموع السكان العرب تحت سن الاربعين ما يمكن وصفه بالغالبية التي لا تعرف شيئاً عن المشاركة السياسية في الحياة الاردنية؛ وبالتالي، فان نموهم في ظل الاحتلال أفقدهم الكثير من الصلات التي يظن البعض أنه يصعب فصلها» (**الشرق الاوسط**، ٣/٨/١٩٨٨). وقال استاذ العلوم السياسية في جامعة بير زيت، صالح عبدالجواد: «ان هذا نصر، لأن الملك حسين استسلم للفلسطينيين... [لكن] ربما ندفع ثمناً باهظاً. فالناس، أحياناً، يعتقدون بأن شيئاً ما نصر كبير، ولكنهم يكتشفون، فيما بعد، أن هذا الشيء يحمل المشكلات لهم» (**المصدر نفسه**). وأعلن كثيرون «أنهم لن يسافروا اطلاقاً الى أن يحصلوا على دولتهم الفلسطينية وجوازاتهم الفلسطينية»

(المصدر نفسه)؛ كما قال رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات: «من يريد وطنه عليه تحمّل الصعاب» (القبس، ١٠/٨/١٩٨٨).

الجوانب الادارية والقانونية والمالية لقرار الاردن فك الارتباط ليست مشاكل عصية على ايجاد حلول لها. فقد أعلن الرئيس الليبي، معمّر القذافي، في ١٠/٨/١٩٨٨ «استعداد ليبيا دفع رواتب الموظفين الفلسطينيين الذين توقفت الاردن عن دفعها» (السفير، ١٣/٨/١٩٨٨). بالنسبة الى المشكلات الادارية التي يخلقها القرار رأى د. سري نسيبة، أن القرار الاردني يفتح المجال «أمام مسيرة اقامة الادارة الذاتية؛ وليس من الخطأ التفكير جدياً في ايجاد جوازات سفر وهويات فلسطينية تصدرها اما منظمة التحرير، أو القيادة الموحدة، أو أي طرف آخر» (من مقابلة مع د. نسيبة، الدستور، لندن، العدد ٥٤٥، ٨/٨/١٩٨٨، ص ٢٠).

وقد تمّ ترتيب الامور الادارية لسكان الضفة الغربية خلال مباحثات أجراها في عمّان وفد فلسطيني، برئاسة عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. محمود عباس (أبو مازن)، التي بدأت بتاريخ ١٢/٨/١٩٨٨، مع وفد اردني برئاسة رئيس الحكومة الاردنية، زيد الرفاعي.

ولذا، فان الاشكال الاساسي لقرارات الاردن ليس ادارياً أو مالياً؛ بل هو اشكال سياسي بالدرجة الاولى، وهو ما أطلق عليه المراقبون مسألة «ملء الفراغ». وقال عرفات: «عندما تسلمت قيادة منظمة التحرير لم يسلّمني أحد شبراً من أراضينا المحتلة؛ لكننا قاتلنا من أجلها، وسوف نقاتل حتى تحريرها كاملة. الشعب الفلسطيني أقوى من أي فراغ» (القبس، ١٠/٨/١٩٨٨). لكن الاعلان لا يكفي؛ فالقتال الآن حول الشكل والاطار الذي ستلقى على عاتقه مسؤولية ملء الفراغ، من جهة، وعلى طريقة ابرازه الى الحياة، من جهة أخرى، لممارسة مهامه. وفي هذا الاطار تتعدد اجتهادات المراقبين والمعنيين بالامر؛ فقد «بسّط الملك حسين المشكلة الفلسطينية... [و] عمل على ايجاد دولة فلسطينية. ورغم أنه لم يلاحظ أحد وجود هذه الدولة، الّا انها قائمة فعلاً. ومع أن هذه الدولة تحت الاحتلال العسكري الاسرائيلي، غير أنها موجودة» (وليم بفاف، القبس، ٦ ـ ٧/٨/١٩٨٨، ص ١٦؛ نقلاً عن انترناشونال هيرالد تريبيون، بدون ذكر تاريخ نشر). وقال د. سري نسيبة: «ان الواقع الجديد من الممكن أن يوفر فرصة للانتقال من دائرة الاشتباك بالحجارة الى دائرة المعترك الدبلوماسي... فالانتفاضة لم تكن مجرد القاء حجارة في وجه العدو، وانما كانت القاء الحجارة، والتكلم بالصوت، وطرح الفكرة... [و] أعتقد بأن على الخارج أن يتفاعل مع الداخل من أجل انجاح امكانية المضي قدماً في مشروع اعلان الاستقلال. هذا الاعلان يجب أن يترافق مع قضايا أخرى، منها مطالبة الامم المتحدة بارسال قوات للاشراف على المناطق التي أعلن فيها الاستقلال... وهذا ممكن أن يترافق مع تشكيل جهاز سياسي، أو حكومة جزء منها في المنفى والجزء الآخر في الداخل... فالاعلان عن حكومة في المنفى والاستقلال هنا سيضع اسرائيل في موقع حرج جداً... [فـ] هذه الحكومة ستنال اعترافاً كبيراً من الدول... وذلك سيخلق مزيداً من الضغوط الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية على اسرائيل» (السفير، ١١/٨/١٩٨٨). وقد نشر نص مشروع «اعلان الاستقلال» الذي قالت أجهزة الامن الاسرائيلية أنها وجدته في مكتب رئيس جمعية الدراسات العربية في القدس، فيصل الحسيني. وينص المشروع، من بين ما ينص عليه، على «الاعلان في بيت المقدس عن وثيقة استقلال تصرح بقيام الدولة الفلسطينية المستقلة بحدود التقسيم، التي أقرها مجلس الامن بقراره الرقم ١٨١ العام ١٩٤٧، مع القدس، وحكومتها المؤقتة بجزأيها، المتواجد في المنفى وعلى التراب الفلسطيني... بينما يعلن عن المجلس الوطني كبرلمان للدولة الجديدة باشتراك شخصيات في الاراضي المحتلة يعلن عن اسمائهم في وثيقة الاستقلال... ويتمّ تشكيل جهاز اداري مؤقت في الارض المحتلة للعناية بالشؤون الداخلية المختلفة...؛ الهدف: يهدف هذا المشروع الى الانتقال من دائرة الاشتباك بالحجارة على ساحة القتال الى دائرة المبادرة السياسية، وذلك من خلال خوض المعركة الدبلوماسية بآلية من صنع ومبادرة من الطرف الفلسطيني، مما سيزوّد الانتفاضة المباركة بقوة دفع جديدة وصولاً للمؤتمر الدولي» (القبس، ٨/٨/١٩٨٨). واعلان حكومة مؤقتة «يتطلب أطراً شرعية وقانونية ' للدولة ' التي تمثلها تلك الحكومة؛ مما يعني، على الاقل،

الاعتراف ضمنياً باسرائيل، وان كان عبر العودة الى قرار التقسيم لعام ١٩٤٧، أو عبر مجموعة من المراجع الشرعية لوضع الاراضي المحتلة القانوني. فالقرار الوحيد الذي يحدد شرعية قيام الدولة الفلسطينية، يحدد، أيضاً، شرعية قيام الدولة الاسرائيلية، وهو القرار ١٨١ لعام ١٩٤٧» (راغدة درغام، **الحوادث**، العدد ١٦٥٨، ١٢/٨/١٩٨٨، ص ٢٦). وأعلن عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، صلاح خلف، ان المنظمة «تدرس، في الوقت الحاضر، فكرة الاعلان عن قيام دولة فلسطينية على اساس قرار تقسيم فلسطين العام ١٩٤٧... [و] أن منظمة التحرير مستعدة لبحث حدود دولة فلسطينية مستقلة مع اسرائيل والولايات المتحدة في مؤتمر دولي للسلام، لمناقشة أين حدود دولة فلسطين المعترف بها [؟] وأين حدود دولة اسرائيل المعترف بها [؟]» (**القبس**، ١٥/٨/١٩٨٨).

وقد بدأ وفد م.ت.ف. لدى الامم المتحدة «اجراء مشاورات واتصالات مع رؤساء وفود الدول الاعضاء... حول اعتراف دولهم، رسمياً، بالدولة الفلسطينية، اذا ما قرر المجلس الوطني الفلسطيني اعلان قيامها... [و] كشف مصدر فلسطيني أنه جرت اتصالات في مختلف الاتجاهات، على صعيد حركة عدم الانحياز، ومنظمتي المؤتمر الاسلامي والوحدة الافريقية... وقد أسفرت الاتصالات عن نتائج ايجابية، حيث وافقت حتى الآن ٤٠ دولة، بصفة نهائية، على الاعتراف بحكومة المنفى، الى جانب دول أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي والصين والدول العربية، عدا سوريا... وقد أبدت ايطاليا واليونان واسبانيا موافقتها المبدئية» (**الاهرام**، ١١/٨/١٩٨٨).

سخونة الوضع الذي ولدته قرارات الملك حسين فرضت سخونة في النقاش الدائر حول حل القضية الفلسطينية. وتجمع المصادر الفلسطينية ـ حسب مصادر صحفية ـ «على وجود ثلاثة خيارات أساسية، أو محورية، ستطرح للنقاش أمام المجلس الوطني لاتخاذ القرار المناسب. وهذه الخيارات هي: اعلان حكومة منفى فلسطينية، أو اعلان قيام الدولة الفلسطينية المستقلة كانجاز من انجازات الانتفاضة، والخيار الثالث هو صياغة موقف تكتيكي يسمح بالامساك بكل الخيوط دون أي تسرع في الارتهان لخيار واحد، مع تطوير للعناصر الوطنية الكفاحية في كل المجالات، وصولاً، مرة أخرى، الى الدولة الفلسطينية» (مازن مصطفى، **الحوادث**، العدد ١٦٥٩، ١٩/٨/١٩٨٨، ص ٢٦). والخيار الاخير، آنف الذكر، أطلقت عليه تسمية «خيار كل الخيارات»، حيث «ترى قيادات فلسطينية، وعلى رأسها أبو عمار، ان ليس هناك ما يدعو الى اتخاذ قرار متسرّع، وان الطرف الفلسطيني يملك أوراقاً كثيرة، وأنه ليس محشوراً في أي زاوية» (**المصدر نفسه**، ص ٢٧).

ويشمل «خيار كل الخيارات» خمسة خيارات فرعية، هي: «١ ـ التنسيق مع الاردن... ويواجه هذا الرأي معارضة خفية داخل المنظمة تقول أن على المنظمة قبول ' التحدي ' ...؛ ٢ ـ اللجوء الى الامم المتحدة ومجلس الامن لفرض وصاية دولية مؤقتة على المناطق المحتلة، وتطبيق قرارات الامم المتحدة التي صدرت منذ العام ١٩٤٧ لصالح الحقوق الفلسطينية...؛ ٣ ـ تطوير الحوار الفلسطيني ـ الاميركي في اطار الوفاق الدولي الجديد، بمعنى رعاية الاتحاد السوفياتي للمصالح الفلسطينية ومساندتها كتوازن مع مساندة أميركا لاسرائيل...؛ ٤ ـ ... الاستعداد القانوني والاجرائي لكل الاحتمالات، وذلك باعادة تشكيل المنظمة داخلياً، لتكون أكثر أهلية في استقبال المسؤوليات...؛ ٥ ـ ... تهيئة الحاضنة العربية للتحرك الفلسطيني، سواء باتجاه الاعلان عن الدولة المستقلة أم خيار حكومة المنفى» (**المصدر نفسه**، ص ٢٧).

يذهب معظم التحليلات، بعد القرار الاردني بفك روابطه القانونية والادارية مع الضفة، الى القول «ان معركة الدولة الفلسطينية بدأت فعلاً، وانها ستكون بالغة الصعوبة والخطورة» (عبد الكريم أبو النصر، **المستقبل**، العدد ٥٩٩، ١٣/٨/١٩٨٨، ص ١٦).

أحمد شاهين

مثلّث الأزمة

سجّلت احداث الشهر الماضي انتقال النزاع في المنطقة من عملية التجميد التي حملتها مبادرة وزير الخارجية الاميركية، جورج شولتس، الى عملية التحضير لسلسلة من الوضعيات الميدانية والمعطيات السياسية الجديدة. وبرسم هذه العملية، برزت، من جديد، ما يمكن ان تسمى اشارات اميركية «ايجابية» من القضية الفلسطينية ومن م.ت.ف. مرتبطة بما اشيع عن جو الوفاق الدولي في ما يفرضه من قيود، وما يتيحه من فرص.

وقبل ملاحقة خيوط «الاشارات» الاميركية، لا بد من التنويه بما جرى في جنيف، مطلع شهر آب (أغسطس)؛ فهناك التقى مساعد وزير الخارجية الاميركي لشؤون الشرق الاوسط، ريتشارد مورفي، مع مدير دائرة الشرق الاوسط في وزارة الخارجية السوفياتية، فلاديمير بولياكوف، في اجتماع وصفه الناطق باسم مقر البعثة الاميركية في جنيف بأنه «لتبادل الآراء وليس لحل الخلافات» حول عملية السلام في منطقة الشرق الاوسط (**انترناشونال هيرالدتريبيون**، ١٩٨٨/٨/٣).

ولا شك في ان الوصف دقيق نسبياً. فـ « الحوار » يفترض اعادة ترتيب الاوضاع، واعطاء كل طرف فرصة أخيرة لفرز المواقف، وجرد الحسابات، ومعرفة ما له وما عليه، خصوصاً وان قمة موسكو لم تتوصل الى اتفاق متكامل حول القضايا الاقليمية، وانما تفاهمت على الّا يكون ما يجري في اقليم الشرق الاوسط سبباً في تعكير العلاقات بين العملاقين، أو سبباً للمجازفة بمواجهة فيما بينهما (**الواشنطن بوست**، ١٩٨٨/٩/١).

في هذا السياق، يبدو، جلياً، ان العامل الاساس الكامن وراء «التفاؤل» الفلسطيني، ليس شهوة «الدولة» كما قد يحلو للبعض ان يعتبر، وانما هو الوضع الدولي الذي شهد انفراجاً حقيقياً في الشهور الاخيرة، وذلك بعد التفاهم الجدي الذي حققه الجباران الدوليان. وقد لمس الجميع هذا الانفراج في الخليج وقبرص وافغانستان وانغولا وناميبيا وكمبوديا (**الغارديان ويكلي**، ١٩٨٨/٨/٢١).

هل التفاؤل الفلسطيني في محله ؟ تجيب مصادر دبلوماسية مطلعة، حتى المتعلقة منها بازمة الشرق الاوسط والتطورات الاخيرة التي حصلت على صعيدها، بأن الاسباب التي تدفع الى هذا التفاؤل لا يمكن اغفالها؛ لكنها تقول، استناداً الى معطيات لديها، ان هذه الازمة الاقليمية المستعصية على الحل منذ عشرات السنين، لا يزال حلّها غير ناضج، على الرغم من كل التطورات المعروفة التي من شأن تفاقمها تحقيق النضج. الّا ان ذلك يلزمه وقت طويل لا يمكن تحديده بالشهور. واذا كان الامر كذلك، فان حل القضية الفلسطينية لا يزال، بدوره، غير ناضج. وهذا الواقع، في حال صحته، يضع المنظمة في خطر شديد، باعتبار ان ربط حل القضية بحل الازمات الاقليمية الاخرى، قد يؤدي الى جعل بعض الحل الاقليمي على حسابها (**النيويورك تايمز**، ١٩٨٨/٨/١٨).

وفي سياق هذا الاعتقاد، أوردت المصادر الدبلوماسية نفسها معلومات تشير الى أن اسرائيل، أقله في المدى المنظور، وعلى الرغم من كل التطورات التي قد تحصل داخلها نتيجة انتخاباتها العامة في الخريف المقبل، لا تزال غير مستعدة للتخلي عن الضفة الغربية وقطاع غزة لسكانهما الفلسطينيين، وبالتالي للعودة الى حدود ما قبل حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، وذلك نظراً الى التكامل في رأي حكامها، في ما يخص الاراضي المحتلة، على مختلف الصعد (**المصدر نفسه**).

وحقيقة أخرى، هنا، اضافتها المصادر الدبلوماسية نفسها، هي ان اسرائيل تفهم الانفراج الجديد في العلاقات، بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة، على انه ليس سوى

مرحلة من مراحل الحوار والعداء فيما بينهما، وتضعه في معادلة تقول، ان السياسة الاميركية ازاء الشرق الاوسط، منذ مؤتمر يالطا الى عصر غورباتشيوف، كان هدفها حرمان الاتحاد السوفياتي من ان يكون شريكاً في حل نزاعات المنطقة، وان لا يجد له فيها موطىء قدم (**المصدر نفسه**).

التحضير للتغيير

في هذا الاطار، نجد أن واشنطن تعمل على تعزيز نفوذها في المنطقة أكثر ما يمكن، وتنهج، هنا، خطين أساسيين لتحقيق ذلك: خط ممارسة أقصى الضغط على اسرائيل للجمها عن أي عمل يعيد جميع الاوضاع الى نقطة الصفر؛ وخط يسعى الى اشراك الفلسطينيين في عملية السلام مع اسرائيل. ويكفي للتثبت من هذين الخطين عرض الوقائع التي حفل بها الشهر المنصرم.

في مقدم ما يجب التنبّه اليه، هنا، هو طبيعة الموقف الاميركي الجديد من الممارسات الاسرائيلية ضد الفلسطينيين في الارض المحتلة. فخلال زيارته الاخيرة لاسرائيل، عبّر ريتشارد مورفي عن استياء حكومته من تلك الممارسات، وأبلغ الى وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، ان الولايات المتحدة لا توافق تل ـ أبيب على ممارساتها التي تشمل حجز الفلسطينيين التحفظي من دون محاكمة، والطرد، ونسف المنازل (**الواشنطن بوست**، ١٠/٨/١٩٨٨). ولكي يقلل من شأن ما جرى، أكد ناطق اسرائيلي أن مورفي ورابين ناقشا، بالفعل، هذا الامر، بيد انه كان احد المواضيع الثانوية في جدول أعمالهما (**انترناشونال هيرالد تريبون**، ٩/٨/١٩٨٨).

في المقابل، صعّدت واشنطن استنكارها لعمليات ابعاد الفلسطينيين؛ وصرّحت الناطقة باسم وزارة الخارجية الاميركية، فيليس أوكلي، بـ «اننا نعارض سياسة الابعاد التي تطبقها اسرائيل، لانها تخرق اتفاقية جنيف الرابعة، وليس لها مبرر، بل لها تأثيرات معاكسة للنتائج المرجوة منها؛ اذ تزيد عمليات الابعاد حقد الفلسطينيين وتولد أعمال عنف جديدة» (**المصدر نفسه**، ٢٠/٨/١٩٨٨).

وفي أول خطوة من نوعها منذ بدء الانتفاضة، استدعى وكيل وزارة الخارجية الاميركية، جون وايتهيد، القائم باعمال السفارة الاسرائيلية في واشنطن، وأبلغ اليه احتجاجاً اميركياً شديد اللهجة ضد سياسة ابعاد المواطنين الفلسطينيين، قائلاً: «ان استمرار اسرائيل في هذه السياسة غير القانونية سوف يلحق الضرر في العلاقات بين البلدين». وأكد وايتهيد للقائم بالاعمال الاسرائيلي أن الولايات المتحدة سوف تعارض هذه السياسة من جانب اسرائيل في الامم المتحدة، وفي كل مكان آخر، وأضاف: «ان القرارات الاسرائيلية الاخيرة بطرد المزيد من سكان الارض المحتلة جعلت عدداً متزايداً من الاميركيين يبدون دهشتهم مما تفعله اسرائيل» (**الواشنطن بوست**، ٢٥/٨/١٩٨٨).

وقد أدى هذا الاحتجاج الاميركي الى ردود فعل فورية وحادة من جانب اسرائيل؛ حيث قام رئيس الوزراء الاسرائيلي، اسحق شامير، باستدعاء السفير الاميركي في تل ـ أبيب، توماس بيكرينغ، ليبلغ اليه رفض حكومته لهذا الاحتجاج. ولم يكتف بهذا الاجراء فحسب، بل وجّه انتقاداً شديداً للاحتجاج الاميركي على سياسة الابعاد، حين قال: ان «الولايات المتحدة ليست مسؤولة عن النظام هنا. نحن المسؤولون، والولايات المتحدة تعرف ذلك». وأضاف: «ان مسؤوليتنا الحفاظ على الامن والنظام في كل المناطق الواقعة تحت سيطرتنا، وسنتخذ كل الخطوات اللازمة... اليوم، نحن نبعد، وغداً قد نحتاج الى شيء آخر». وأبدى رغبته في عدم تغيير سياسة الابعاد «في الوقت الحاضر»، فـ «نحن نفكر، ملياً، قبل أن نتخذ مثل هذه الاجراءات، لأننا لا نريد أن نكون السبب في الانفصال وفي الآلام بالنسبة الى السكان الفلسطينيين» (**جيروزاليم بوست**، ٢٦/٨/١٩٨٨).

وفي تصريح آخر، أكد شامير ان المواقف الاميركية الاخيرة «لم تمس العلاقات بين اسرائيل والولايات المتحدة» وان «لا نقطة توتر» بين الجانبين. وذكر انه «منذ عشر سنين اقمنا علاقات وثيقة جداً مع الولايات المتحدة، ولم نكن، يوماً، أكثر قرباً مما نحن عليه اليوم»، موضحاً أن هذه العلاقات «تقوم، جوهرياً، على امكان نشوء اختلافات في الرأي» (**المصدر نفسه**، ٢٧/٨/١٩٨٨).

أما وزير الخارجية الاسرائيلية، شمعون

بيرس، فصرح للاذاعة الاسرائيلية بأن الابعاد «يصبح، أحياناً، الوسيلة الوحيدة لضمان الامن»، معتبراً اياه «رد فعل وليس فعلاً بحد ذاته». وقال أنه «أخذ علماً بالاحتجاج الاميركي، لكنه «لن يسفر عن عقوبات في حق اسرائيل» (المصدر نفسه).

من جهة أخرى، قال ناطق باسم وزارة الخارجية الاسرائيلية، ان تل ـ أبيب ردت، رسمياً، على الاحتجاج الاميركي، وأبلغت الى واشنطن انها لن تلجأ الى اجراء الابعاد «الا في حالات الضرورة القصوى» (المصدر نفسه).

لقد شحذ الاحتجاج الاميركي لدى اسرائيل، بشأن عمليات الطرد، همم الهيئات والمنظمات الدولية. ففي خطوة لا تلجأ اليها الاّ في ظروف خاصة، انتقدت اللجنة الدولية للصليب الاحمر، علانية، وللمرة الثانية خلال أسبوع، سياسة اسرائيل بابعاد سكان الارض المحتلة، وطلبت منها الكفّ عن خرق اتفاقية جنيف. وذكّرت، في بيان أصدرته، بالمادة ٤٩ من الاتفاقية المذكورة، التي تمنع، منعاً باتاً، ابعاد الافراد أو المجموعات بالقوة من الاراضي التي تقع تحت الاحتلال، بغض النظر عن الدوافع. وقالت، انها قدمت احتجاجات عدة الى السلطات الاسرائيلية لاتباعها سياسة العقوبات الجماعية، مثل تدمير المنازل، وتفجيرها، ومنع التجول، وفرض قيود على الزراعة والنشاط الاقتصادي. وناشدت اسرائيل وضع حد «لهذه المأساة، ولخرق اتفاقية جنيف» (النهار، ١٩٨٨/٨/٢٦).

كما طالب مجلس الامن الدولي اسرائيل «بالكف فوراً» عن ابعاد المدنيين الفلسطينيين، وبتأمين عودة الذين ابعدتهم سابقاً. وقال رئيس المجلس، الصيني لي لوي، في بيان اصدره باسم الاعضاء، بعد مشاورات خاصة، ان هؤلاء الاعضاء «يعربون عن قلقهم من النتائج الخطيرة للعنف على الجهود المبذولة للتوصل الى سلام شامل ودائم في الشرق الاوسط». واضاف: «ان اعضاء المجلس قلقون جداً من اصرار اسرائيل، القوة المحتلة، على المضي في سياسة ابعاد المدنيين الفلسطينيين، بما يتناقض وقرارات مجلس الامن واتفاقية جنيف» (المصدر نفسه، ١٩٨٨/٨/٢٧).

وفي هذا الصدد، أيضاً، وجّه الاتحاد السوفياتي انتقاداً جديداً الى اسرائيل، بسبب ممارساتها في الارض المحتلة. وصرح الناطق باسم وزارة الخارجية السوفياتية، غينادي جيراسيموف بـ «ان السلطات الاسرائيلية تواصل، منذ تسعة اشهر، وعلى نحو منظّم وقاسٍ، التنكيل بالسكان الفلسطينيين الذين يتحدون الاحتلال غير المشروع لاراضيهم ونظام القمع المنظّم». وأشار الى ان مجلس الامن «طلب من اسرائيل اكثر من مرة مراعاة القوانين الدولية المعترف بها، ووقف انتهاكها لحقوق الانسان»، الاّ ان «المسؤولين في تل ـ أبيب لا يزالون، كما في السابق، يتجاهلون، بوقاحة وغطرسة، الاحتجاج المتزايد في العالم على الطغيان واراقة الدماء في الارض المحتلة». ولاحظ ان استمرار تل ـ ابيب في انتهاك خط المواجهة ضد الفلسطينيين «لا يقرّب ساعة السلام في الشرق الاوسط، بل يعمّق مشاكل المنطقة ومشاكل الشعوب التي تقطنها، وفي الدرجة الاولى، الاسرائيليون انفسهم». واكد انه بات «واضحاً، اليوم، لدى الجميع، ونأمل ان يفهموا ذلك قريباً في اسرائيل»، ان طريق السلام في الشرق الاوسط «يمرّ عبر مؤتمر دولي يشترك فيه جميع الاطراف المعنيين، بمن فيهم م.ت.ف. والاعضاء الدائمون في مجلس الامن» (المصدر نفسه، ١٩٨٨/٨/٢٦).

قد يذهب بعض المتفائلين من المراقبين الى تلمّس خط جديد في موقف واشنطن من الاجراءات الاسرائيلية العنيفة بحق الفلسطينيين، بما فيها عمليات الطرد، فتعتبره عملية «غسل يدين» من الواقع المأساوي الذي يعيشه سكان الارض المحتلة؛ وهذه العملية، بحد ذاتها، تشكل بداية الدخول في مرحلة جديدة، تحمل امكانات حلّ ما. لكن مراقبين آخرين اعتبروا، من منظور مختلف، ان هذا التكتيك الاميركي، وما يرشحه من مواقف، هي، في الاصح، محاولة واشنطن «تبرئة ذمّتها» من واقع ما آلت اليه الامور، ومحاولة للهروب من تحمّل هذا الواقع (الواشنطن بوست، ١٩٨٨/٨/٣٠).

في هذا الاتجاه، يندرج اعلان مدير الشؤون القانونية في اللجنة الاميركية ـ العربية لمكافحة التمييز، البرت مخيمر، عن ان الممثل التجاري الاميركي وافق على التماس قدمته اللجنة ضد الممارسات الاسرائيلية الجائرة لحقوق العمال

الفلسطينيين في الارض المحتلة. ووصف مخيمر الموافقة الاميركية بأنها خطوة ايجابية لم يسبق لها مثيل في تاريخ الولايات المتحدة، موضحاً ان هذه هي المرة الاولى التي توافق فيها الادارة الاميركية على اقتراح ضد اسرائيل. وقال: «ان اللجنة الاميركية ـ العربية لمكافحة التمييز تقصّت، خلال زيارات عدة قامت بها الى الارض المحتلة، أوضاع العمال العرب تحت الاحتلال الاسرائيلي»، مبيّناً، «ان اللجنة رفعت هذه الوقائع الى الممثل التجاري الاميركي، اضافة الى وقائع اخرى استكشفتها اللجنة من منظمات عدة، ومن ضمنها تقرير منظمة العمل الدولية». كما انتقد الممارسات الاسرائيلية اللاانسانية التي تمارسها سلطات الاحتلال بحق المواطنين العرب في الضفة الغربية وقطاع غزة، وقال: «ان سلطات الاحتلال قامت بغلق مكاتب النقابات العمالية، والتدخل في الانتخابات، واعتقال العديد من العمال من دون محاكمة، وابعادهم»؛ واضاف: «ان اسرائيل لا تزال تعتبر العمال العرب انهم عمال مؤقتون، وتعاملهم على هذا الاساس؛ كما انها تحرمهم حقوقهم العادلة، بينما تطالبهم بواجباتهم، وتقتطع ٣٠ بالمئة من اجورهم، مقابل خدمات لا تقدمها الّا الى العمال الاسرائيليين» (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ١٩٨٨/٨/٢٩).

ضمن هذا الاطار، حدّد مكتب الممثل التجاري الاميركي تاريخ الثالث من تشرين الاول (اكتوبر) المقبل موعداً لعقد اجتماع يبحث، خلاله، في الانتهاكات الاسرائيلية لحقوق العمال الفلسطينيين. وبالطبع، سوف تدلي اللجنة الاميركية ـ العربية لمكافحة التمييز بشهادتها، خلال الاجتماع، على الممارسات الاسرائيلية المتمثلة بغلق النقابات وحظر النشاطات والاجتماعات النقابية، واقتحام مقار النقابات، ومصادرة سجلاتها وقوائم العضوية فيها، ومطاردة أعضائها واعتقالهم من دون محاكمة، اضافة الى ظروف العمل السيئة والاجور المنخفضة (**المصدر نفسه**).

ولا يخفى ان اللجنة تحاول انتزاع قرار يحرم اسرائيل من المزايا التي تتمتع بها حسب نظام الافضلية التجارية الاميركية، واتفاقية التجارة الحرة التي يبلغ حجم التبادل التجاري من خلالها بين الولايات المتحدة واسرائيل حوالى ١٣,٥ مليار دولار سنوياً. كما لا يخفى ان قرار اسرائيل الاخير بغلق مئات الاتحادات العمالية والنقابات المهنية الفلسطينية، في الضفة الغربية وقطاع غزة، قد عضّد من الدعوى التي رفعتها اللجنة الى الممثل التجاري الاميركي، وعزّز من موقف اللجنة (**المصدر نفسه**).

مرحلة شد الحبال

واذا كان الضغط على اسرائيل هو الخط الاول لدى واشنطن، فان السؤال الذي بات يطرحه صانع القرار السياسي الاميركي هو ما الذي سينتجه زخم الحدث الراهن في الارض المحتلة، بعد قرار الملك الاردني فك العلاقة القانونية والادارية بها ؟ وكيف يُربَط، في نتائجه وتوجهاته، بالذي سبقه، او الذي سيليه، لتشكيل نسق سياسي واضح يفرز استراتيجيته ذاتياً وبتداعيات احداث مضبوطة الايقاع ؟

ولمّا كان الهدف الاستراتيجي للمرحلة الحاضرة هو البحث في صيغة الحل الفلسطيني ـ الاسرائيلي، فلا بد، اذاً، من تحريك هذا الحل. واذا كانت واشنطن هي عرّابة هذا الحل، فهي التي سيتعيّن عليها ان تتعامل مع م.ت.ف. في اطار السعي الى اقرار السلام في المنطقة. في هذا الاتجاه، ذهب السفير الاميركي لدى السعودية، روبرت نيومان، الى تأكيد ان «لا بديل من م.ت.ف. شاءت الولايات المتحدة ذلك أم أبت»، والى التحذير من انه «اذا سمحنا للاحداث بأن تسير على غير هدى، كما تفعل الادارة الحالية، فمن المؤكد ان الوضع سوف يزداد سوءاً». واضاف: «ان الامر متروك، فيما يبدو، للرئيس الاميركي المقبل، ليقنع القادة العرب بضرورة ارسال اشارات موثوق بها سياسياً» الى اسرائيل، مفادها «انهم قبلوا حقها في الوجود، وانهم لن يسعوا الى تدميرها». ورأى ان واشنطن تستطيع ان تعود الى فتح منفذ في السياسة الخارجية، اغلقته حكومة الرئيس ريغان باحكام، من اجل تحريك عملية السلام، موضحاً ان فتح هذا المنفذ سيسمح للمسؤولين الاميركيين باجراء اتصالات مع م.ت.ف. من غير ان يدخلوا معها مفاوضات فعلية. واشار الى ان عدداً من الاسرائيليين اعترف بالحاجة الى التعامل مع المنظمة، والى ان «هذا الاعتراف

لقي تأييداً من اليهود الاميركيين، ولم يعد مستحيلاً سياسياً» (النهار، ١٣/٨/١٩٨٨).

وبالفعل، فان ثمة تغيراً طفيفاً طرأ على الموقف الاميركي، اتضح، بصورة أكبر، في ما قاله ممثل الولايات المتحدة الدائم في المنظمة الدولية، فيرنون وولترز، بعد صدور قرار الملك، الذي ذكر ان «المشكلة الآن هي مشكلة التمثيل الفلسطيني للارض المحتلة... فقد اصبحت هذه المشكلة اكثر تعقيداً، وان كان ذلك لن يؤدي الى عرقلة جهودها. ومنذ أيام كانت الحرب العراقية ـ الايرانية تسير في طريق مسدود؛ اما الآن، فانها تسير في طريق الحل. ولذلك، لا بد وان نجد تعاوناً من اسرائيل ومن جيرانها العرب، وذلك باستخدام كل وسائل الاقناع لاستئناف جهود السلام... فاذا كان من الضروري قبول انعقاد مؤتمر دولي للسلام، فلا بد وان تجلس اسرائيل مع جيرانها العرب؛ ونحن لا نستطيع ان نطلب من اسرائيل ان تتفاوض مع منظمة تضع في ميثاقها نصاً يدعو الى ازالة اسرائيل، ونصاً يقول: ' اسرائيل تريد ان تعترف بها م.ت.ف. قبل بدء المفاوضات ' . والمنظمة تريد ان تبدأ اللعبة من نهايتها، وهي لا تريد ان تضع اوراقها على الطاولة، قبل ان تبدأ هذه اللعبة، ولا بد ان نجد وسيلة للتغلب على هذه العقبة» (الاهرام، القاهرة، ٩/٨/١٩٨٨).

كذلك، لم يكن من قبيل الصدفة ان يعلن جون وايتهيد عن «ان الولايات المتحدة قد تقبل اشتراك وفد فلسطيني منفصل في مباحثات السلام»؛ وهذه معناه انهاء البديل الاردني؛ ومعناه الاعمق، والابعد اثراً، ان تكون المنظمة هي التي تمثل الشعب الفلسطيني؛ وهو ما اسرعت الناطقة الرسمية باسم وزارة الخارجية الاميركية، فيليس اوكلي، الى القول حوله: «ان الموقف الاميركي من مباحثات السلام ما زال كما هو دون تغيير حتى اللحظة الحاضرة... ولا تزال واشنطن تعتقد بأن الوفد المشترك افضل الآمال لتحقيق السلام، ولكنه ليس الامل الوحيد» (المصدر نفسه). لكنها كانت صرّحت، في وقت سابق، بأن «الفلسطينيين يواجهون ضرورة اتخاذ قرارات صعبة، وامامهم تحدى الوقوف في جانب السلام». واضافت: «لو ان الفلسطينيين اتخذوا مواقف مسؤولة وبنّاءة، فسوف يكون ذلك بمثابة عنصر ايجابي قوي في عملية السلام» (المصدر نفسه، ٧/٨/١٩٨٨).

وفي اوساط المراقبين مزيد من التساؤلات حول طبيعة المواقف «المسؤولة والبناءة» التي تطالب بها الولايات المتحدة للانفتاح على م.ت.ف. وعلى أي حال، ثمة حقيقة قائمة، على الرغم من الاقنعة التي تخفيها، وهي ان الاهتمام الاميركي بالفلسطينيين يزداد، لأنهم صُلْب ازمة الشرق الاوسط. ولا عجب ان تنحو المحاولة المصرية الجديدة، التي سعت الى عقد اجتماع بين وفد فلسطيني وريتشارد مورفي، في اثناء جولته الاخيرة على المنطقة، في سبيل دفع سياسة التفاوض قدماً.

ومما يجدر ذكره هو ان هذا الاجتماع لم يعقد؛ لكنه مؤشر هام الى الانفتاح الاميركي، خصوصاً اذا ما عرفنا الكيفية التي خططت له، والتي رويت على لسان رئيس اللجنة السياسية في المجلس الوطني الفلسطيني، نبيل شعث: «بدأت القصة باتصال من وزارة الخارجية المصرية بالقيادة الفلسطينية، وابلغتها بموافقة مورفي على مقابلة وفد فلسطيني في القاهرة، وموافقته على ان يضم الوفد فلسطينيين من الداخل والخارج، حسب شروط المنظمة، وان تسمي هي اعضاء الوفد. ولتسهيل الامر، اختارت المنظمة اربعاً من الشخصيات التي قابلت جورج شولتس، وهم ابراهيم ابو لغد وادوارد سعيد وفايز ابو رحمة وحنا سنيوره، واضافت اليهم اسمين آخرين، هما أكرم هنيّة ونبيل شعث، وهما من الشخصيات المنتمية الى المنظمة والعاملة معها، بشكل عام، من دون ان يكون احد منهما عضواً في اللجنة التنفيذية، باعتبار ان الاجتماع، بالاساس، استطلاعي. لكن المفاوضات بين مصر ومورفي انتهت بوصوله القاهرة وطلبه ان يقابل فقط من قابلوا شولتس، وبالتالي اصرّت المنظمة على ان مبدأ قيام الاميركيين باختيار الوفد الفلسطيني مبدأ مرفوض، وبشكل سابقة خطيرة، وأصرت المنظمة على موقفها بضرورة عقد الاجتماع مع من اختارتهم المنظمة، او لا يعقد ابداً. وقد كان، ولم يعقد الاجتماع» (الحوادث، لندن، ٢٦/٨/١٩٨٨).

لكن التصلب الاميركي حيال التفاوض مع م.ت.ف. لا يعني، بأي حال، ان الولايات المتحدة تسقط من حسابها أهمية المعادلة الفلسطينية في

احلال السلام في المنطقة. فقد كشف رئيس اللجنة التنفيذية، ياسر عرفات، ان الحكومة الاميركية كانت على اتصال مستمر معه طوال الاعوام الماضية؛ وقال انه يملك رسالة موقّعة من وزير الخارجية الاسبق، هنري كيسنجر، يشكره فيها على جهوده في اجلاء الرعايا الاميركيين من بيروت. واضاف، انه استقبل مبعوثين اميركيين للرئيس جيمي كارتر، في اثناء أزمة الرهائن في ايران، وتحدى ان ينفي كارتر ذلك. وأشار الى ان خالد الحسن التقى فرنون وولترز في المغرب، ايضاً، عندما كان الاخير سفيراً اميركياً متجولاً (**الشرق الاوسط**، لندن، ١٩٨٨/٨/٩).

وفي اطار النشاط الدبلوماسي الفلسطيني للحوار مع الولايات المتحدة، أولت م.ت.ف. العمل الدبلوماسي المتعدد الاتجاهات اهتماماً خاصاً، من خلال ما تبدّى من اجتماع المستشار السياسي لرئيس المنظمة، هاني الحسن، مع الرئيس الاميركي السابق، جيمي كارتر، خلال زيارة الاخير للقاهرة، استغرق مدة ساعتين، ناقشا خلاله آخر تطورات القضية الفلسطينية (**المصدر نفسه**، ١٩٨٨/٨/٢١).

ولعل رغبة المنظمة في الحوار مع الولايات المتحدة، واستعدادها لتلبية بعض الشروط الاميركية، شكّلا ضغطاً قوياً على واشنطن، التي ترى ان لها مصالح في المنطقة ينبغي التوفيق بينها. والحق مع نبيل شعث الذي ذكر انه «عندما يحس الاميركيون بأنه ليس هناك ما يهدد مصالحهم، فهم لا يقدّمون تنازلات. والموقف [الآن] تغيّر؛ فهناك الانتفاضة في الاراضي المحتلة، والانتصار العراقي في حرب الخليج، والتهديد الاستراتيجي لاسرائيل، والموقف الدولي الضاغط لحل المشاكل الاقليمية. هذه الامور غيّرت الموازين لصالح القضية الفلسطينية. لذا، اعتقد بأن لقاءً سوف يتم على مستوى عالٍ بين الادارة الاميركية والمنظمة مع [مطلع] العام المقبل» (**المجلة**، لندن، ١٩٨٨/٨/٣١).

التصلب الاميركي، على أي حال، لم يحل دون استمرار م.ت.ف. في دبلوماسيتها الهادفة الى تأكيد المطالب الفلسطينية. وكان أفضل ما حققته على هذا الصعيد، انسحاب واشنطن من معركتها القضائية ضد بعثة مكتب المنظمة لدى الامم المتحدة، حيث اعلن كبير موظفي البيت الابيض، كينيث دوبرنشتاين، قرار الادارة الاميركية بعدم الاستئناف ضد قرار محكمة فيدرالية في نيويورك يحظر غلق مقر البعثة. وجاء الانسحاب في يوم الأجل الاقصى لموعد رفع الاستئناف الاميركي ضد قرار المحكمة، المتخذ في ٢٩ حزيران (يونيو) الماضي، والذي ينصّ على ان بنود اتفاق المقر المبرم مع الامم المتحدة يلزم الولايات المتحدة بالسماح لبعثة المنظمة في دخول مقر المنظمة الدولية والوجود على مقربة منها (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ١٩٨٨/٨/٢٩).

المرحلة الحاضرة، كما يدركها مثلث الازمة (واشنطن، تل ـ ابيب، م.ت.ف.)، لا تزال مرحلة شد الحبال فيما بين الفرقاء والمحاور، وذلك بهدف ان يأخذ كل فريق، او محور، أساسي افضل موقع، وان يجمع بين يديه اكثر الاوراق استعداداً لمرحلة الاستحقاقات التي تطل مع العام الجديد.

ن. ح.

الارض المحتلة؛ زمام المبادرة التكتيكية

مع مرور كل شهر تتعمق حرب المقاومة المدنية في داخل الارض المحتلة، حيث تتصاعد المواجهة وتتجذّر التقاليد الجديدة في تحدي الاحتلال الاسرائيلي. ويتمثل خير دليل على ذلك في قيام قوات العدو بادارة عملياتها ضد أهل الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين وكأنها عمليات قتالية نظامية بتشكيلات كبيرة.

ورافق استمرار الانتفاضة الشعبية في الارض المحتلة توتر ملحوظ في المراكز الفلسطينية في لبنان، ممّا عكس التخوف من وقوع قتال، وتوقع حدوث عدوان اسرائيلي في منطقة صيدا.

حرب الداخل

لم تعد قوات الاحتلال الاسرائيلية قادرة على لجم تطور الانتفاضة الشعبية في الارض المحتلة، كما يظهر من استمرار المواجهات ونمو سجل الشهداء الفلسطينيين. فقد سقط، بين ١٩ تموز (يوليو) و١٥ آب (اغسطس) ١٩٨٨، ٢٢ مواطناً برصاص العدو، فيما جُرح عشرات آخرون. وبذلك ارتفع مجموع عدد الضحايا الفلسطينيين، منذ بدء الانتفاضة، الى ما لا يقل عن ٣٠٤، حسب احصاء غربي (**ميدل ايست انترناشونال**، ١٩٨٨/٨/٢٧). وأوضح المصدر ذاته ان ذلك الرقم شمل ٢٣٠ فلسطينياً استشهدوا حتى ١٥ آب (اغسطس) بفعل الرصاص، و٦١ بفعل الغاز والاختناق، و١٣ بسبب الضرب وغيره. وتطابق ذلك التقدير مع الاحصاء الذي قدمته منظمة التحرير الفلسطينية، حيث أوضحت ان ٢٣٣ فلسطينياً قد استشهدوا بفعل الرصاص خلال الفترة اياها (**فلسطين الثورة**، نيقوسيا، ١٩٨٨/٨/٢١). أما الجيش الاسرائيلي، فقد اقرّ، على لسان نائب رئيس هيئة الاركان، اللواء ايهود براك، بمسؤوليته عن مقتل ١٧٠ فلسطينياً بفعل رصاصه حتى ٢٠ تموز (يوليو)، فيما أكد ان «العدد الرسمي» الاجمالي لشهداء الانتفاضة بلغ ٢١١ حتى التاريخ عينه (**السفير**، بيروت، ١٩٨٨/٧/٢١). وباضافة احصاءات الشهر الاخير، فان تقدير الجيش الاسرائيلي لعدد ضحايا الرصاص يبقى دون الواقع، لكن بفارق اصغر من السابق، علماً بأن التقدير الاجمالي لعدد الشهداء أقل بسبعين شهيداً تقريباً. ويعود احد أسباب ذلك الى تجاهل وفيات عديدة بفعل الغاز والضرب، بينما ينفي الجيش، أيضاً، مسؤوليته عن حالات القتل بالرصاص التي ينفذها المستوطنون الصهيونيون.

الّا ان عدد الشهداء هو ليس المؤشر الوحيد، او الاهم، على استمرار وتعمق الانتفاضة. بل ان الدليل الاوضح على حيويتها يتمثل في فشل العدو في قمع، او ايقاف، أي من الاساليب التي ابتكرتها، حيث تستمر أشكال المواجهة الشعبية، الجماعية والفردية، العسكرية والمدنية، التي ظهرت منذ بدء الانتفاضة، لتضاف اليها أشكال جديدة باستمرار. وهكذا، ما أن يكاد الاحتلال يطوّر رداً على التظاهرات الكبيرة أو قذف القنابل الحارقة، حتى تندلع الحرائق بالاحراج والمزروعات، وحين ينتشر لمواجهة الخطر الجديد تعود التظاهرات وتعلن القرى ذاتها مناطق محررة.

شهدت الآونة الاخيرة، اذاً، بين ١٩ تموز (يوليو) و١٥ آب (اغسطس)، عودة المواجهات الواسعة فيما بين حشود المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية. وقد شهدت مدينة القدس مواجهة استمرت لعدة أيام، بين ٢٠ و٢٣ تموز (يوليو)، مما دفع العدو الى احضار تعزيزات اضافية من الشرطة وحرس الحدود، وتحويل المدينة الى ثكنة عسكرية. وتجسّدت الروح الصدامية للمواطنين الفلسطينيين في قيام السكان بمهاجمة مجموعة من الجنود كانت تقتاد معتقلين عند باب العمود، في محاولة لتخليصهم في ٢١ الشهر (**المصدر نفسه**، ١٩٨٨/٧/٢٢). كما اعتقلت الشرطة امرأة عربية من سكان الارض المحتلة العام ١٩٤٨ عند مدخل

الحرم الشريف، في اليوم التالي، كانت تحاول تهريب علبة تحتوي على عشر قنابل مولوتوف حارقة لاستخدامها خلال التظاهرات. وقد وقعت المواجهة الاعنف في ٢٣ الشهر، حين رصد المواطنون جماعات صهيونية متطرفة كانت تسعى الى اقتحام الحرم، فدارت اشتباكات انتهت باعتقال ٥٠ فلسطينياً. هذا، وقد لجأ العدو الى اعلان القدس الشرقية منطقة عسكرية مغلقة يوم الجمعة، في ٢٩ الشهر، فيما قام ٦٠٠ شرطي وجندي بأعمال الدورية في الشوارع، بغطاء طائرات مروحية. وأكد وزير الشرطة الاسرائيلية، حاييم بار ـ ليف، حدوث ٧١ عملية مقاومة في المدينة خلال ذلك الاسبوع، و٩٩ عملية خلال الاسبوع الفائت (**فلسطين الثورة**، ١٤/٨/١٩٨٨).

وما لبثت ان انتقلت المواجهة العارمة الى قطاع غزة، في ٢٤ تموز (يوليو)، حين أدت صدامات عنيفة، في مخيم جباليا، الى جرح ثلاثة جنود اسرائيليين و٢٢ فلسطينياً. وتكرر العنف على نطاق واسع، في ٢٧ الشهر، داخل مدينة غزة، على الرغم من نظام حظر التجول المفروض. ثم أدت جريمة قتل ثلاثة عمال فلسطينيين حرقاً في تل ـ أبيب، على أيدي جماعة اسرائيلية متطرفة، في التاسع من آب (اغسطس)، الى اشتعال التظاهرات مجدداً بين ١٠ و١٥ الشهر. وقد سقط ٢٣ شهيداً فلسطينياً خلال اليوم الاول للمواجهة، فيما شهد مخيم المغازي هجوماً للسكان على قوات الاحتلال بالفؤوس والسلاسل الحديدية والهراوات، في اليوم الثاني (**السفير**، ١٢/٨/١٩٨٨). وقد استمرت الصدامات على الرغم من اعلان غالبية مدن ومخيمات القطاع مناطق عسكرية مغلقة.

دلّت حادثة المغازي على قوة الروح المعنوية الفلسطينية في الارض المحتلة، وعلى اكتساب الجرأة على استلام زمام المبادرة التكتيكية. وانعكس ذلك، أيضاً، بسلسلة من الهجمات الصغيرة على مراكز سلطة الاحتلال. وكان منزل الوزير اريئيل شارون، في القدس، الهدف الاول للهجوم بالحجارة والزجاجات الفارغة، في ١٩ تموز (يوليو). وتعرّض مقر الحاكم العسكري في مخيم جباليا لهجوم مماثل، في ٢٤ الشهر، وتبعه مبنى جباية ضريبة الدخل في طولكرم، في ٣٠ منه. كما تعرّض مصرف اسرائيلي للهجوم في قطاع غزة، في الثامن من آب (اغسطس)، وكذلك مصرف ومركز الضرائب في طولكرم، في ١٣ الشهر. غير ان مخفر الشرطة في ساحة المهد، في بيت لحم، تلقى نصيب الاسد، إذ تعرض للرشق وتحطيم السيارات في ثلاث مناسبات متتالية، في ٢٣ و٢٨ تموز (يوليو) و١٢ آب (اغسطس). ويضاف الى ما سبق عمليات عدة تعرض لها المتعاملون مع قوات الاحتلال. فقد جرح ثلاثة مواطنين بعيارات نارية اطلقها عميل محلي كانوا يهاجمونه في قرية عينين (شمال الضفة) في ١٩ تموز (يوليو)، بينما تعرّض منزل سمسار عميل، في قرية حبلة، الى القاء قنبلة مولوتوف، بعد يومين. وجاء دور مدير مكتب العمل الاسرائيلي في قلقيلية، الذي تعرضت سيارته للرجم في ٢٧ الشهر. وأُلقيت قنبلة مولوتوف أخرى على سيارة عامل ضرائب عربي في نابلس، في اليوم التالي. وتكررت عمليات مشابهة خلال الاسبوعين الاولين من آب (اغسطس)، حيث تعرضت سيارة الحاكم العسكري في رام الله لثلاث قنابل مولوتوف، في الرابع من الشهر، ولقي مقرّه مصيراً مشابهاً في السابع منه. وقد وقع هجوم مسلّح على مختار قرية بديا، في اليوم عينه، حيث أُصيب برصاصة في بطنه وجُرح ابنه. وتعرض مختار قرية تقوع للهجوم بالحجارة والزجاجات الفارغة داخل سيارته، في ١٥ الشهر، فيما هاجمت القوات الضاربة للانتفاضة، في الوقت عينه، سيارة عامل ضريبة دخل في طولكرم.

استمرت، في هذه الاثناء، الهجمات على أهداف اسرائيلية منتقاة، بواسطة الحجارة والعصي وقنابل المولوتوف وغيرها، حيث تعرض حوالى ١٨ هدفاً لهجوم بالقنابل الحارقة بين ١٩ تموز (يوليو) و١٥ آب (اغسطس)، عدا حالات القذف التي تمت خلال المواجهات «الاعتيادية» في اثناء التظاهر. وحصلت ٦٦ حادثة تحطيم سيارات، او تحطيم زجاجها، خلال الهجمات بالعصي والمقاليع، أو القذف من كمائن الحجارة، والتي وقعت نسبة ملموسة منها في قلقيلية. وقد اعلن الجيش الاسرائيلي عن جرح ما مجموعه ٢٠ جندياً جراء هذه الهجمات، عدا جرحى الصدامات مع الجماهير الفلسطينية. ولا يشمل ما سبق أعمال حرق عديدة للسيارات والجرافات تمّت بغير قنابل المولوتوف، عدا حرق الاحراج والحقول. فقد استمر هذا النمط الاخير على الرغم

من انخفاضه عن الشهر السابق. لقد حدثت الحرائق الاولى في احراج قريبة من عربونه وصندله في ١٩ تموز (يوليو). وجاء دور احراج معاليه غلبواع في ٢٦ الشهر، وحقول المستوطنين قرب قطيف في اليوم التالي. وشبّت ثلاثة حرائق بمواقع مختلفة من حي جيلو في القدس بعد مرور يوم فقط، فيما احترق ٤٠٠ دونم من الاحراج الاسرائيلية في المثلث، في ٢٩ الشهر. وفقدت مستوطنة ألفي منشيه ٧٠ دونماً من الاحراج، في العاشر من آب (اغسطس).

ان الامر البارز، وسط جميع هذه الصدامات والهجمات، هو الابتكار المستمر للاساليب «القتالية» الشعبية. اذ برزت ظاهرة «المسامير» مجدداً، التي نشرتها القوات الضاربة الفلسطينية على الطرقات، في مناسبات عديدة، لتعطيل دوريات العدو. وقد أُعطبت ثلاث سيارات عسكرية في قرية الريحية في ٢٩ تموز (يوليو)، بعد ظهورها في بيت لحم قبل ستة أيام، فيما تعطلت ثلاث سيارات اخرى في قباطية، في الخامس من آب (اغسطس). ووقعت أربع سيارات عسكرية اضافية في الشرك ذاته، في البلدة اياها، بعد يومين. وقد عمّت المسامير قطاع غزة في ١٤ الشهر، واخترقت حظر التجول لتعطب خمس سيارات في قلقيلية، في ١١ منه. وجاء دليل ساطع على فعالية المسامير في اعتراف المصادر الاسرائيلية بأن آلاف السيارات قد تعطّلت بفعلها منذ بدء الانتفاضة، حيث بلغ العدد الاجمالي لحالات العطب ستة آلاف (**هآرتس**، ١٨/٧/١٩٨٨). وتجاوزت القوات الضاربة تلك الحدود؛ اذ استخدمت سلاحين جديدين في الآونة الاخيرة. فقد أعلن الجيش الاسرائيلي عن جرح واعتقال فلسطينيَيْن في الضفة الغربية، في الخامس من آب (اغسطس)، كانا يحملان مسدساً محلي الصنع، بالاضافة الى قنابل مولوتوف عدة (**السفير**، ٦/٨/١٩٨٨). ولعل الاسلحة النارية البدائية كانت الوسيلة في جرح عميل وجندي خلال الفترة قيد المراجعة. اما السلاح الآخر، فهو عبارة عن كرات ملتهبة تُقذف بواسطة المقاليع (**فلسطين الثورة**، ٢١/٨/١٩٨٨). وقد لاحظ المراقبون وجود أجهزة لاسلكية قصيرة المدى (ووكي توكي) لدى القوات الضاربة في نابلس، مما ساهم في مراقبة تحركات قوات الاحتلال وتنسيق عمليات المقاومة، والتي شملت زرع العبوات الوهمية والاطارات المشتعلة في أنحاء المدينة، لارهاق العدو (**المصدر نفسه**، ١٥ و٢٨/٨/١٩٨٨). هذا، واتاح التطور المستمر لتنظيم القوات الضاربة تسيير استعراضات شبه عسكرية في شوارع نابلس، في ٣٠ تموز (يوليو) و٨ و١٢ و١٣ آب (اغسطس)، حين سار عدد تراوح بين مئة ومئات عدة من الشبان الملثمين مسلّحين بالعصي والمقاليع في المدينة، في وضح النهار.

واخيراً، واصلت القوات الضاربة الوتيرة المنخفضة لكن الثابتة للعمليات العسكرية «التقليدية». حيث قُتلت مستوطنة، طعناً، في شافير، في الرابع من آب (اغسطس)، فيما توفي جندي، في الخامس من الشهر، كانت دهسته سيارة عربية قبل ١٨ الشهر. وأدى انفجار قنبلة بسيارة داخل القدس، في العاشر منه، الى جرح اسرائيليين كانا بداخلها، بعد ان انفجرت عبوة ناسفة في المنطقة الصناعية لضاحية بيتح تكفا دون احداث اصابات، قبل يومين. ونجا العدو من ضربة مؤلمة، حين عثرت الشرطة على عبوة داخل مطار بن ـ غوريون وعطّلت مفعولها، مما أدى الى غلقه مؤقتاً، في ١٥ الشهر. هذا، وقد وقعت عمليتا تفجير، نسبتهما المصادر المختلفة الى الجماعات اليهودية المتطرفة؛ اولاهما القاء قنبلة يدوية قرب سوق الخليل، في ٢٥ تموز (يوليو)؛ والثانية انفجار أربع قنابل وتعطيل اثنتين في تل ـ أبيب، في ١١ آب (اغسطس)، دون وقوع اصابات (**فلسطين الثورة**، ٧/٨/١٩٨٨؛ **والسفير**، ١٢/٨/١٩٨٨).

عبّر العدو عن آثار الانتفاضة، مجدداً، بالتصريح عن حجم الكلفة المالية له. فقد أكد وزير الدفاع، اسحق رابين، في ٢٠ تموز (يوليو)، ان عائدات الضرائب من الاراضي المحتلة انخفضت بنسبة ٤٠ بالمئة خلال السنة المالية المنتهية بنيسان (ابريل) ١٩٨٨ (**المصدر نفسه**، ٢١/٧/١٩٨٨). وتبعه رئيس الاركان، دان شومرون، بعد يومين، ليطلب زيادة فورية بالميزانية لمواجهة الانتفاضة، قدرها ٢٦٣ مليون شيكل (١٦٠ مليون دولار). وأوضحت وزارة الدفاع، في طلبها، ان كلفة الاحتفاظ بالجنود والمعدات في الضفة والقطاع بلغت ٢٥١ مليون دولار حتى الآن، علماً بأنها وفّرت ٥١

مليون دولار بفضل نقل وحدات الاحتياط من التدريب الى المهام الفعلية هناك (**جينز ديفينس ويكلي**، ٣/٩/١٩٨٨). وزاد ذلك على الاحصاءات الشاملة التي قدمها المستشار الاقتصادي السابق لرئيس الوزراء، امنون نوفاك، الذي أوضح ان الانتفاضة كلفت اسرائيل ٨٥٠ مليون دولار، خلال سبعة شهور، منها ١٥٠ مليون دولار كلفة عسكرية مباشرة. وشملت الخسارة الاقتصادية هبوط السياحة بنسبة ٣٥ بالمئة، والمبيعات ٢٥ بالمئة، والبناء ١٥ بالمئة (**المصدر نفسه**، ٢٩/٧/١٩٨٨). وقدّر وزير المالية، موشي نسيم، ان ذلك أدى الى انخفاض اجمالي الناتج القومي بنسبة ١,٥ بالمئة، مما رافق وقوع حوالى ٣٨٥٠ شركة اسرائيلية في العجز، بسبب الانتفاضة (**المصدر نفسه**، ١١/٨/١٩٨٨).

لم تسلّم سلطة الاحتلال بعجزها عن اخماد الثورة الشعبية، بل بادرت الى تنفيذ سلسلة من الاجراءات القمعية، التي لم تثمر أكثر من السابق. ويذكر ان رئيس الوزراء قد صرّح بضرب محاولات بناء البنية التحتية المؤسساتية لدولة فلسطينية مستقلة بيد من حديد، في العاشر من آب (اغسطس)، بينما أعقبه شومرون، في اليوم التالي، مؤكداً ان استراتيجيته القمعية هي تخفيض حالة المقاومة الى مستوى يمكن لاسرائيل ان تتعايش معه، مما أشار، من جهة، الى قرب تصعيد القمع، ومن وجهة أخرى الى الاقرار بحقيقة استحالة اخماد الانتفاضة كلياً (**المصدر نفسه**، ١١ و١٢/٨/١٩٨٨). وظهرت النية على احداث تغيير ما في طريقة المواجهة في تأكيد صحفي لوزير الدفاع حين اعلن انه ينوي تغيير عدد من الضباط المسؤولين داخل الاراضي المحتلة (**حداشوت**، ٣/٨/١٩٨٨). وقد تم تعيين العقيد تسفي بوليغ قائداً للقوات الاسرائيلية في قطاع غزة برتبة عميد، بينما تحدثت الاوساط عن قُرب تغيير ١١ جنرالاً وثلاثة عمداء في الجيش (**فلسطين الثورة**، ١٤/٨/١٩٨٨). وشملت الاجراءات الاسرائيلية، أيضاً، تزويد الجنود بالبزات الواقية للنار وتجهيز الآليات بصفائح خارجية اسبستية غير قابلة للاشتعال، درءاً لخطر قنابل المولوتوف الفلسطينية (**المصدر نفسه**، ٧/٨/١٩٨٨)؛ بينما أكدت صحيفة اسرائيلية تزويد ثلاث كتائب قتالية بالكلاب للاشتراك في قمع التظاهرات ومداهمة المناطق السكنية (**هآرتس**، ١٠/٨/١٩٨٨).

غير ان الجهود الاسرائيلية الرئيسة انصبت على الاعتقالات والمداهمات والنسف والابعاد وحظر التجول. وقد أفرج العدو عن ١٥٠ معتقلاً من سجن انصار ـ ٣ في ٢٥ تموز (يوليو)، بمناسبة عيد الاضحى؛ الّا ان رابين أوضح ان ذلك شمل ابناء قطاع غزة فقط، بسبب انخفاض اعمال المقاومة هناك مؤخراً (**السفير**، ٢٦/٧/١٩٨٨). وكان هؤلاء، من بين أربعة آلاف أسير في المعتقل. غير ان القطاع اثبت زيف آمال رابين، حيث أدت التظاهرات الصاخبة والصدامات العنيفة في ١٠ ـ ١٥ آب (اغسطس) الى زج مئات المواطنين في السجون، عدا ١٥٠ فلسطينياً تم اعتقالهم عند دهم مخيم الشاطىء، في الخامس من الشهر وحده (**المصدر نفسه**، ٦/٨/١٩٨٨). وشنّت حملات اعتقال مشابهة في قرى ومدن عدة، مثل سجن ٤٥ مواطناً من حوسان (الضفة)، في ٢٥ تموز (يوليو). وقد ساءت أحوال المعتقلين في هذه الاثناء، حيث أكد وفد أميركي من المحامين والاطباء ان سجناء انصار ـ ٣ فقدوا ١٥ الى ٢٠ كيلوغراماً من وزنهم كمتوسط (**المصدر نفسه**، ١١/٨/١٩٨٨). وقد ادت تلك الظروف، اضافة الى الضرب المبرح، الى استشهاد معتقلين أكد العدو انهما انتحرا، فيما اعترف بمقتل اثنين آخرين على أيدي الحراس في انصار ـ ٣ (**ميدل ايست انترناشونال**، ٢٦/٨/١٩٨٨).

شكّلت المداهمات اسلوباً رئيساً ثانياً؛ اذ حصلت، يومياً، في أماكن عدة. غير ان بعض الحالات اتخذ طابع العمليات العسكرية الرئيسة حين تصدى الاهالي للمحاولات الاسرائيلية. فقد وقعت اشتباكات عنيفة في قرية حوسان، في ٢٥ تموز (يوليو)، وفي زيتا التي تم اقتحامها للمرة الرابعة خلال اسبوع، في ٢٧ الشهر. وفوجىء العدو باستنفار الاهالي وخروجهم من ديارهم لخوض المواجهات الليلية ايضاً، كما حدث في قلقيلية وطولكرم وجنين، في ٣١ تموز (يوليو)، وفي طولكرم وعنبتا وعين عريك، في السابع من آب (اغسطس)،

وطوباس ومخيم الامعري، في ١١ الشهر. وقد نجح المواطنون بصد عمليات دهم عدّة، بعد اشتباكات استمرت لساعات، في عين عريك، في الرابع من الشهر، وسلفيت، في التاسع منه، وبرقة، في ١٣ منه. وشملت الاجراءات الاسرائيلية غلق القرى وفرض حظر التجول في المدن لفترات طويلة، تراوحت بين ثلاثة أيام (في رام الله، بعد اصابة جندي بحروق) واسبوعين (في جنين) وأكثر من ٢١ يوماً (في قطاع غزة). ومن ضمن تلك الاجراءات، أيضاً، قيام العدو بقطع خطوط الهاتف والكهرباء عن المدن والقرى. غير ان تلك الاساليب لم تثمر، حسبما دلّت تجربة قباطية، التي اضطر العدو الى دهمها في السادس من آب (اغسطس)، ليهدم أربعة منازل ويصدّع ستة، وهي القرية التي قدمت ١١ شهيداً و١٥٠ جريحاً و٥٩٠ معتقلاً (منهم ١٥ في الاعتقال الاداري) حتى الآن (**السفير**، ١٩٨٨/٨/٨).

وتثير تجربة قباطية ناحية أخرى لسياسة العدو، أي نسف المنازل، حيث نسف جنوده عشرة بيوت واغلق بيتين في قرى بيت امّر والجمالة ودير عمار والجلزون، في التاسع من آب (اغسطس)، عدا منازل قباطية المذكورة. وأكد امنون نوفاك ان مجموع المنازل المهدمة، منذ بدء الانتفاضة حتى اواخر تموز (يوليو)، بلغ ٦٥، عدا غلق ١٣ منزلاً والحاق الضرر بـ ١٩ منزلاً، عقاباً (**المصدر نفسه**، ١٩٨٨/٧/٢٩). ونفّذ العدو اجراء مشابهاً في أماكن عدة، تمثل في جرف الاشجار المثمرة عقاباً، أو ليزيل المخابىء لكمائن القوات الضاربة، حسبما ادعى. فقد اقتلع مئة شجرة في كفر ثلث و٥٠٠ في نابلس في الثامن من آب (اغسطس)، و١٠٢ في بديا بعد يومين، و٣٢ شجرة اضافية في بديا في السادس من الشهر. وحيث توقف الجيش، قام المستوطنون بالاعتداء على القرى الفلسطينية، حين اقتحموا خربتي بني حارث واتلفوا الاملاك، في ٣٠ تموز (يوليو)، او حين اطلقوا النار على باص عربي وجرحوا راكباً قرب جيلو، في اليوم التالي. واخيراً، قام العدو بابعاد ثمانية مناضلين جدد الى جنوب لبنان، في الاول من آب (اغسطس)، مما رفع عدد المبعدين الاجمالي الى ٢٨، منذ بدء الانتفاضة (**فلسطين الثورة**، ١٩٨٨/٨/١٤).

مخيمات لبنان وأوضاح الجنوب

هدأت مخيمات بيروت وصيدا في الآونة الاخيرة، عقب سقوط مخيمي شاتيلا وبرج البراجنة في أيدي المنشقين عن «فتح» وم.ت.ف. بمؤازرة سورية. وقد أعلن عن تشكيل قوة أمنية قوامها ٣٤٠ عنصراً لحماية المخيمين المذكورين، في ٢٩ تموز (يوليو)، بينما قامت قوة مشابهة في عين الحلوة في أوائل آب (اغسطس)، بعد ان سحبت «فتح» اقتراحها بتسليم امور الامن لقيادة الكفاح المسلح (**السفير**، ١٩٨٨/٧/٣٠ و١٩٨٨/٨/٥). وكشف مسؤولو وكالة الغوث الدولية (اونروا)، في هذا الوقت، عن حجم الدمار الذي لحق بمخيمات بيروت عبر المعارك المستمرة منذ سنوات؛ اذ اكدوا ان ٥ ـ ١٠ بالمئة فحسب من منازل شاتيلا صالحة للترميم، و٢٥ بالمئة فقط في برج البراجنة، وان ٧٠٠ مواطن عادوا الى المخيم الاول و٦٠٠ الى الثاني، من أصل ٦٠٠٠ و١٠٠٠٠ كانوا يقطنون المخيمين، على التوالي، قبل حرب العام ١٩٨٢ (**المصدر نفسه**، ١٩٨٨/٧/٣٠).

غير ان مؤشرات عدة دلت على احتمال التفجير مجدداً، من قبل طرف أو آخر. فقد رافق انتشار قوات سورية عند اطراف اقليم الخروب توتيراً للاجواء المحلية وتلميحاً الى انتقال المعارك الى منطقة صيدا. فقد تعرّض قائد كتيبة شهداء الاقليم، المنتمي الى الجبهة الشعبية ـ القيادة العامة، للاغتيال في السابع من آب (اغسطس). ثم تجددت المعارك شرق صيدا مع جيش لحد العميل لاسرائيل في الفترة عينها، فيما زار قائد المنطقة الشمالية في الجيش الاسرائيلي، اللواء يوسي بيليد، «حزام الامن»، في جنوب لبنان، برفقة قائد الحزام العميد زخارين والجنرال لحد. وباتت طلعات الطيران الحربي والاختراقات البحرية يومية في المنطقة، وصولاً الى الغارة الجوية العنيفة التي استهدفت قواعد «فتح» واذاعة م.ت.ف. قرب مخيم الميّه وميّه، في التاسع من آب (اغسطس). وقد استمرت موجات الاذاعة بالبث طيلة ساعتين، نفذت خلالها ١٢ طائرة ١٥ طلعة وألقت ٢٨ قنبلة وصاروخاً، فيما عدا موجة واحدة تعطلت مؤقتاً فحسب، فيما

استشهد ثلاثة مواطنين وجرح ١٢ (**المصدر نفسه**، ١٠/٨/١٩٨٨؛ **وفلسطين الثورة**، ١٤/٨/١٩٨٨). وحمل مجموع هذه الاحداث م.ت.ف. على توقع تصعيد جديد في منطقة صيدا، ربما تقوم به القوات الاسرائيلية واللحدية، استكمالاً لضرب المعاقل الفلسطينية في بيروت (**المصدر نفسه**، ١٤/٨/١٩٨٨). وقد تعرّضت المستوطنات الاسرائيلية، في المقابل، للقصف مرات عدة، عقب الغارة؛ اذ اصيبت زرعيت في اليوم عينه، وكريات شمونا في ١١ الشهر، وغوروت في ١٢ منه، علماً بأن منظمة «نسور فلسطين ـ قوات الثورة الاسلامية» اعلنت عن قصف نهاريا في ٢١ تموز (يوليو) بثلاثة صواريخ (**السفير**، ٢٢/٧/١٩٨٨). كما شاركت القوات الفلسطينية، أيضاً، في تنفيذ عمليات المقاومة في جنوب لبنان الى جانب التنظيمات اللبنانية، التي نفّذت ١٤ هجوماً و١١ عملية قصف و٢٥ حالة زرع الغام وعبوات (٥٠ عملية) بين ١٩ تموز (يوليو) و١٥ آب (اغسطس).

ي. ص.

مأزق «الخيار الفلسطيني»

الى ما قبل العام ١٩٤٨، كان واضحاً لمختلف التيارات الصهيونية السياسية، على الرغم من بعض المحاولات التي بذلت للتفاهم مع زعماء عرب آخرين، ان الفلسطينيين هم العدو الاساسي والطرف الرئيس في الصراع العربي ـ الصهيوني. فالانسان الفلسطيني بعامة، والفلاح الفلسطيني بخاصة، كان اول من تصدى وخاض المواجهات مع الرعيل الاول من المستوطنين اليهود، وواصل الصراع ضد المشروع الصهيوني برمّته. حتى ذلك التاريخ، لم يكن هناك لبس في تعريف العدو وتحديد هويته. ولكن هذا التعريف للعدو، بالمنظار الصهيوني، تغير ـ كما يقول الصحفي رؤوفين فدهتسور (هآرتس، ١٤/٨/١٩٨٨) ـ نهائياً في أيار (مايو) ١٩٤٨، أي بعد قيام دولة اسرائيل؛ اذ لم يعد هذا العدو هو الشعب الفلسطيني، بل اصبح الدول العربية كافة.

لكن باحثاً اسرائيلياً آخر، هو ايلان بابيه، رأى ان هذا التغير في تعريف العدو، وبالتالي في تحديد جوهر النزاع العربي ـ الصهيوني، والطرق الكفيلة بحلّه، والطرف الذي يجب التوصل الى الحل معه، كان موضع خلاف على امتداد السنوات الثمان الاولى من عمر الدولة الاسرائيلية، بين موشي شاريت (وزير خارجية، ثم رئيس حكومة في تلك الفترة) ودافيد بن ـ غوريون (رئيس الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة وزعيم حزب مباي الحاكم دون منازع حتى العام ١٩٦٣، باستثناء فترة قصيرة تولّى فيها رئاسة الحكومة موشي شاريت). وحدّد بابيه طابع الخلاف وجوهره في رؤية كل منهما بأنه «يمكن القول ان الجدل الاساسي بين الاثنين تمحور حول مسألة من هو الحليف ـ الشريك في أرض ـ اسرائيل، الشعب العربي الفلسطيني، كما حدده قرار الامم المتحدة في تشرين الثاني (نوفمبر)، أو المملكة الهاشمية، كما كان متفق عليه في قيادة الوكالة اليهودية حتى أيار (مايو) ١٩٤٨... وبالمصطلحات السياسية الحديثة، يمكن القول، ان شاريت نادى بالخيار الفلسطيني (تقسيم ارض ـ اسرائيل الى دولتين، فلسطينية ويهودية)، بينما أيد آخرون، من قيادة اليشوف، وفي مقدمهم بن ـ غورين، الخيار الهاشمي» (ايلان بابيه، «موشي شاريت، دافيد بن ـ غورين، والخيار الفلسطيني»، في **هاتسيونوت؛ مختارات في تاريخ الحركة الصهيونية والاستيطان اليهودي في ارض ـ اسرائيل**، المجلد ١١، تل ـ أبيب: الكيبوتس الموحّد، ١٩٨٦، ص ٣٦١).

وكما هو معلوم، فقد حسم هذا الخلاف لصالح المدرسة البن ـ غوريونية، بعد عودة بن ـ غوريون من «منفاه الطوعي» في كيبوتس سديه بوكر، في أعقاب فضيحة لافون في العام ١٩٥٤، حيث تكرس في السياسة الخارجية والامنية الاسرائيلية نهج تغييب الشعب الفلسطيني عن معادلة الصراع العربي ـ الاسرائيلي، وعن مشاريع الحلول الخاصة به.

ولم تحدث حرب العام ١٩٦٧، وما اسفرت عنه من وضع القضية الفلسطينية ـ مجسدة على الأقل في المصير والمستقبل السياسي للمناطق المحتلة وسكانها في الضفة والقطاع ـ وجهاً لوجه تجاه صانعي القرار الاسرائيلي في مجالي السياسة الخارجية والامنية، أي تغيير في النهج الذي ارساه بن ـ غوريون في تلك الحقبة المتقدمة من عمر الدولة الاسرائيلية. فخلفاء بن ـ غوريون، في القيادة الاسرائيلية، واصلوا التمسك بالأسس والمفاهيم التي ارساها بالنسبة الى طابع النزاع العربي ـ الاسرائيلي، وجوهره، وكذلك بالنسبة الى الطرق الكفيلة بايجاد حلّ له. فقد عاد هؤلاء الى رفع «الخيار الاردني» كسبيل وحيد لتسوية النزاع على الجبهة الشرقية، تتضمن حلاً للقضية الفلسطينية في اطار الاردن. والمدلول السياسي لهذا الخيار هو التوجه، ثانية، نحو مساومة سياسية مع المملكة الهاشمية، قوامها، هذه المرّة، اقتسام المناطق المحتلة في الضفة والقطاع، من خلال أحد مشروعي «الحل الاقليمي الوسط» او «التقاسم الوظيفي»،

كأساس لمعاهدة سلام مع الاردن». وفي المقابل، رفع اليمين الصهيوني شعار «الخيار الصهيوني»، أي التمسك بحق السيادة الاسرائيلية غير المنقوص على التراب الفلسطيني، كأساس لحل النزاع على الجبهة الشرقية وللتوصل الى معاهدة سلام مع الاردن. وفي العام ١٩٧٧، طوّر اليمين القومي الصهيوني خياره السياسي طارحاً مشروع الحكم الذاتي الاداري للسكان العرب في المناطق المحتلة العام ١٩٦٧، كأساس للسلام مع الاردن، وللمستقبل السياسي للمناطق المحتلة وسكانها. وفي كلا الحالتين، يكون النهج الاسرائيلي، على اختلاف تياراته السياسية، قد واصل التمسك بمفهوم تغييب الشعب الفلسطيني عن معادلة النزاع، والتنكّر لحقه في تقرير المصير والاستقلال، أي رفض «الخيار الفلسطيني» كأساس لايجاد حل للقضية الفلسطينية وللنزاع العربي ـ الاسرائيلي عامة.

هذا النهج، بشقّيه الرافض للخيار الفلسطيني كأساس لحل القضية الفلسطينية، وبالتالي للنزاع العربي ـ الاسرائيلي، الناجم ـ كما سبق واشرنا ـ عن الخطأ في تعريف العدو، يواجه، الآن، تحدياً مباشراً، يتمثل في الانتفاضة الشعبية في المناطق المحتلة، التي هزّت حالة الجمود السياسي السائدة من الاعماق، وخلطت الاوراق والمواقف السياسية من جديد، التي كان آخرها القرارات الاردنية بالغاء خطة التنمية الخمسية للضفة والقطاع، ثم بحل مجلس النواب، واخيراً بفك الروابط القانونية والادارية بين المملكة الاردنية والضفة الغربية.

في ضوء الاستنتاج آنف الذكر، يجب، حسب اعتقادنا، تفحص ردود الفعل الاسرائيلية على القرارات الاردنية الاخيرة، لناحية الاستخلاصات السياسية التي تضمنتها. والسؤال الاساسي والاكثر أهمية الذي يجب ان نفتش عن جواب عنه بين سطور هذا الكمّ الهائل من ردود الفعل والتحليلات، هو: هل احدثت تلك القرارات، او انها مرشحة لأن تحدث في المستقبل، تحولاً جوهرياً في النهج الاسرائيلي، لناحية رؤيته الى طبيعة الصراع وجوهره، يستجيب للحقيقة السياسية الاساسية التي فرضتها الانتفاضة، بحيث اصبح واضحاً ـ على حد تعبير الصحفي رؤوفين فدهتسور ـ «لمن آثر تجاهل ذلك، ان الشعب الفلسطيني عاد واحتل منزلة الخصم الامني الاساسي لدولة اسرائيل... [وبحيث] بات من الواضح، الآن، حتى بالنسبة الى المتشككين، ان السبيل الى السلام مع الاعداء الآخرين ـ الدول العربية ـ يجب ان يمرّ عبر حل مأزقه [الشعب الفلسطيني] القومي» هآرتس، ١٤/٨/١٩٨٨).

تكتيك أم تحوّل استراتيجي

كان الارتباك السمة الاساسية والاكثر وضوحاً لردود الفعل الاسرائيلية، على الصعيدين، الحكومي والحزبي. وتجسد ذلك في التباين في تقويم تلك القرارات، لناحية اعتبارها مجرد خطوة تكتيكية ام تحوّل استراتيجي لا رجعة عنه في السياسة الاردنية.

فعلى الصعيد الحزبي، اتسمت ردود فعل حزب العمل على القرارات الاردنية بالارتباك، على الرغم من قول مصادر اسرائيلية ان شمعون بيرس كان على علم بنيّة الملك في اتخاذ خطوات ما تتعلق بمستقبل دوره في عملية السلام. وقالت تلك المصادر ان بيرس اوفد عضو الكنيست ابا ايبن الى لندن، حاملاً رسالة منه الى رئيسة الوزراء، مارغريت تاتشر، طلب فيها منها ان تحث الملك على عدم الانسحاب من عملية السلام (**المصدر نفسه**، ١/٨/١٩٨٨). وكان بيرس حاول التقليل من الابعاد السياسية للخطوات الاردنية الاولى التي تضمّنت الغاء الخطة الخمسية للتنمية في الضفة والقطاع، وحل البرلمان. ففي تعقيب له على تلك الخطوات، قال بيرس، انه لو كان الملك يبغي، فعلاً، فك روابطه بالضفة الغربية، لكان اتخذ خطوتين: الاولى، غلق الجسور؛ والثانية، الاعلان للفلسطينيين في الضفة الغربية عن ان حكومته لن تمدد صلاحية جوازات السفر الاردنية التي يحملونها. و«طالما لم يتخذ هاتين الخطوتين، فهو لن يفك ارتباطاته القانونية والادارية بالضفة» (**يديعوت احرونوت**، ٢٩/٧/١٩٨٨).

وتمسك بيرس بهذا الموقف حتى بعد اعلان الملك عن فك الروابط القانونية والادارية للاردن مع الضفة الغربية. فقد عاد بيرس وكرر موقفه السابق من انه ليس هناك أي دلالة عملية لخطوات الملك حسين، طالما لم يتخذ الخطوتين آنفتي

الذكر (هآرتس، ١/٨/١٩٨٨).

وفي السياق ذاته، قال وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، انه من المبكر، الآن، التوصل الى استنتاجات من أقوال الملك حسين، وما اذا كان الامر يتعلق بخطوة تكتيكية ام خطوة ذات مغزى استراتيجي ؟ واضاف رابين ان مغزى تلك القرارات يكون جدياً جداً، اذا اتخذ الاردن خطوات فعلية مثل الغاء جوازات السفر الاردنية لسكان الضفة وايقاف دعمه المالي للمتقاعدين والموظفين والمعلمين في المناطق المحتلة (دافار، ٢/٨/١٩٨٨).

لكن هذا المنحى الواضح في ردود الفعل الاولية، من جانب بيرس ورابين، لناحية التقليل من الابعاد العملية لتلك القرارات، ومن الاستنتاج السياسي المترتب عليها بشأن مصير «الخيار الاردني»، لم يكن بمقدوره اخفاء حالة الارتباك وخيبة الامل في صفوف الحزب من تلك القرارات. فعلى الرغم من اتفاق معظم قيادات الحزب ومؤسساته القيادية على ان خطوات الملك حسين الاخيرة سببها حالة الجمود السياسي التي تسبب بها الليكود، منذ ان نسف مبادرة السلام التي تقدم بها بيرس، وعلى الرغم من تأكيد طاقم التوجيه والقيادة في الحزب استمرار معارضة حزب العمل لفكرة المفاوضات مع م.ت.ف. ولاقامة دولة فلسطينية (المصدر نفسه)، الاّ ان ذلك لم يحل دون بروز تباين في التقويمات في اوساط القيادة بالنسبة الى مصير «الخيار الاردني»، وكذلك بالنسبة الى الابعاد المترتبة على قرارات الملك حسين. فبينما واصل البعض من زعماء الحزب، مثل وزير التربية والتعليم، اسحق نافون، تأكيد ان هذا الخيار لم يمت، وان مصيره مرتبط بنتائج الانتخابات الاسرائيلية المقبلة (عل همشمار، ٣/٨/١٩٨٨)، فان البعض الآخر (وزير الطاقة، موشي شاحل) له رأي مخالف: «من الصعب القول، في هذا الوضع، ان الخيار الاردني لا يزال قائماً» (معاريف، ٢/٨/١٩٨٨).

اتهامات متبادلة

لكن هذا التباين الطفيف في الاستنتاجات المترتبة على القرارات الاردنية ـ كما يتضح من المواقف والتصريحات آنفة الذكر ـ بقي في حدود دائرة الاجماع الصهيوني بالنسبة الى جوهر المشكلة التي طرحتها القرارات الاردنية، بغض النظر عن التباين في التحليلات، بالنسبة الى خلفياتها ودوافعها. وهو، من ناحية اخرى، تعبير عن الارتباك الذي احدثته تلك القرارات في الخارطة السياسية الاسرائيلية، من حيث توقيتها ودلالتها. وعلى هذا الصعيد تستوي الخارطة السياسية الاسرائيلية بأجنحتها المختلفة. فالقرارات، التي يؤكد اكثر من معلق سياسي اسرائيلي ان الانتفاضة كانت احد اسبابها الرئيسة، دفعت بالخيار الفلسطيني الى الواجهة كبديل من الخيار الاردني (اقتسام المناطق المحتلة اقليمياً، او وظيفياً) والخيار الصهيوني القومي (الحكم الذاتي الاداري كخطوة على طريق الضم) على حد سواء. لكن هذه الحقيقة السياسية لم يقرّ بها ويحدد موقفه على أساسها سوى القوى السياسية الصغيرة على يسار الخارطة السياسية ويمينها. فعلى حد قول المعلق الصحفي يشعياهو بن بورات، فان خطاب الملك حسين (أي القرارات) «قد خلّف اصداء في اسرائيل، ولكنه لم يحرك رؤساء الليكود والعمل للقيام بمبادرة سياسية. وان الشلل لا يزال يسيطر على السياسة الاسرائيلية (يديعوت احرونوت، ٥/٨/١٩٨٨).

وتجسّد هذا الارباك في محاولة قادة الحزب تحميل الليكود المسؤولية، كونه هو الذي تسبب في افشال اتفاق لندن ومبادرة بيرس السلمية، وبالتالي فهو الذي تسبب في اقدام الملك على خطوته الاخيرة. والمعنى الضمني لهذا الاتهام هو الاقرار، وان مؤقتاً، بتراجع الخيار الاردني؛ ومن ناحية اخرى التأكيد ـ كما ورد على لسان بيرس ورابين ـ ان الخيار الاردني لم يمت، وانه سوف يبعث، مجدداً، اذا فاز حزب العمل في الانتخابات المقبلة وشكل الحكومة المقبلة برئاسته. لكن هذه القيادة، وتحت ضغط الدلالات السياسية المباشرة لخطوة الملك حسين، مضافة اليها ضغوط من يسمون بـ «الحمائم» في صفوف الحزب، الذين طالبوا بتعديل البرنامج السياسي للحزب، وفقاً لصيغة «يـاريف ـ شمطوف» ـ التي تقضي بأن تجري اسرائيل مفاوضات مع أي طرف فلسطيني يعلن اعترافه باسرائيل ووقفه العمليات العسكرية ضدها ـ وجدت نفسها مرغمة على اعادة النظر في برنامجها السياسي، في ضوء تلك الخطوة. لكن اعادة

النظر هذه كشفت، تماماً، عن ان التيار المركزي في حزب العمل لا يزال بعيداً حتى من تلك الصيغة التي لا تتضمن أي التزام لناحية جوهر الحل. وبعد جولات من المناقشات اتسمت بالحدة في مؤسسات الحزب المختلفة، تمّ ادخال تعديل «تجميلي» على البرنامج السياسي، اقره المكتب السياسي لاحقاً، ونص على استعداد اسرائيل للتفاوض مع وفد اردني ومع فلسطينيين من المناطق المحتلة في اطار مفاوضات سلام تحت مظلة مؤتمر دولي، وليس مع وفد اردني ـ فلسطيني مشترك، وفقاً للصيغة القديمة (**دافار**، ١٩/٨/١٩٨٨).

المأزق والتحدي

في المقابل، شكّلت خطوة الملك حسين، بمعناها المباشر، أي طرح الخيار الفلسطيني في وجه الخيار الصهيوني القومي، تحدياً لبرنامج الليكود السياسي، وأحدثت، وان ليس بالقدر ذاته، بعض الارباك في صفوف قادته، جراء مطالبة بعضهم باستخلاص الاستنتاجات الفورية للرد على قرارات الاردن الاخيرة.

ولكن، وعلى وجه العموم، اتسمت ردود فعل قادة الليكود على القرارات الاردنية بتكرار مواقف الليكود المعروفة ، والاهم بمحاولة الاستفادة القصوى منها انتخابياً. فخلال استقبال اسحق شامير لسفير نيوزيلانده الجديد، كرر رئيس الوزراء الاسرائيلي مقولة نفي وجود الشعب الفلسطيني، قائلاً ان خطاب الملك «يوجه ضربة الى المقولة القائلة بوجود شعب فلسطيني، لأنه اذا كان ينبغي، وفقاً لكلام حسين، ان يقيم جزء ما منه دولة فلسطينية، وفي الوقت ذاته يعتبر جزؤه الآخر اردنياً، فأين هو الشعب الفلسطيني ؟» (**عل همشمار**، ٢/٨/١٩٨٨).

وفي مناسبة سابقة، قال شامير: «ليس ثمة أي انقلاب في اقوال الملك حسين». وأضاف، غامزاً من قناة حزب العمل : «يجب أن يصبح واضحاً، الآن، لمن كان يعتقد بأن حسين شريك في فكرة الحل الاقليمي الوسط، ان ذلك وهم تبدد تماماً. فقد كان حسين يبغي، حتى الآن، تحقيق انسحاب اسرئيلي كاملَ من يهودا والسامرة [الضفة الغربية] وقطاع غزة، وها هو يعلن تخلّيه عن هذا الهدف، ولا داعي للأسف على ذلك، بالتأكيد» (**معاريف**، ١/٨/١٩٨٨).

واعتبر رئيس هيئة الطاقم الانتخابي في الليكود، الوزير موشي ارنس، ان قرارات الملك وجّهت ضربة موجعة الى موقف المعراخ وبرنامجه، لأن الحديث عن اعادة مناطق الى الاردن، أصبح معناه اعادة تلك المناطق الى م.ت.ف. وأضاف ارنس: «وانا اقترح على المعراخ ان يأخذ الملك حسين على محمل الجد، وان يصدقه عندما يتحدث عن الانفصال، لا أن يعتبر ذلك مجرد مناورة من جانبه» (**معاريف**، ٢/٨/١٩٨٨).

لكن هذا الانسجام والتماسك في الموقف الذي يبدو في تصريحات بعض زعماء الليكود لا يمكن ان يقلل من شان التحدي الذي طرحته القرارات الاردنية. فاذا أخذنا بنصيحة الوزير ارنس للمعراخ، أي باعتبار القرارات الاردنية خطوة استراتيجية وليست مجرد مناورة من جانب الملك، فعندها «سوف تجد اسرائيل نفسها ـ على حد تعبير اريه ناؤور، وهو حيروتي سابق طرد من الحركة بسبب اتهامه بالخروج على مبادىء الحركة ـ وجهاً لوجه أمام الفلسطينيين، دون الاردن كطرف وسيط. والسذّج فقط هم الذين يعتقدون بأن م.ت.ف. لن تملأ الفراغ الذي سوف ينشأ اذا تحقق انسحاب الاردن من المسيرة». وأضاف ناؤور سائلاً: « هل نحن معنيون، حقاً، باجراء مفاوضات مع عرفات بدلاً من حسين؟ وهل لنا مصلحة في ذلك ؟». وأجاب: «ينبغي الّا نترك الجواب عن هذا السؤال المصيري للصدفة. فمن الواجب أن نجيب عنه بأنفسنا، والّا نسمح للاغيار بحسم مستقبلنا القومي» (**يديعوت احرونوت**، ٣/٨/١٩٨٨).

وبهذا لم يقدم أي من الحزبين الكبيرين على استخلاص النتائج المترتبة على تلك القرارات ذات الصلة بموقفه وبرنامجه السياسي. فالعمل واصل اعتبار القرارات الاردنية خطوة تكتيكية، وبالتالي فان الخيار الاردني لم يمت.

أما الليكود الذي ينادي بالحل الصهيوني القومي بالنسبة الى مصير المناطق المحتلة، ويتمسك باتفاقيتي كامب ديفيد كأطار للتسوية الشاملة على الجبهة الشرقية، وبمشروع الحكم الذاتي

الاداري للسكان، كحل مؤقت على الطريق الى الضم واعلان السيادة على تلك المناطق، أو كحل نهائي في اسوأ الاحوال، اذا استحال الضم؛ هذا الليكود، وزعيمه شامير، تجاهل، كلية، الدلالة السياسية المباشرة للقرارات الاردنية، أي الخيار الفلسطيني، مؤكداً رفض التفاوض مع م.ت.ف. وكذلك رفض اقامة دولة أخرى عند حدود اسرائيل الشرقية. ووصف شامير ـ الذي كان يرد في الكنيست على اقتراحات لجدول الاعمال، تقدمت به كتل «مبام» و«راتس» و«حداش» و«المركز» و«القائمة التقدمية» وكتلة عضو الكنيست عبدالوهاب دراوشة، وطالبت فيها، مع تباينات في الصيغة، تبني الخيار الفلسطيني، بعد انهيار الخيار الاردني ـ مطالبة بعض الكتل السياسية بالاعتراف بحق تقرير المصير للفلسطينيين، بأنها مطالب كاذبة وغير واقعية، مؤكداً أن اسرائيل لن توافق على ذلك، وانها سوف تحول، بكل حزم، دون تنفيذ أي فكرة لاقامة حكومة فلسطينية (**عل همشمار**، ١٩٨٨/٨/١١).

ولكن، في المقابل، رفض شامير، أيضاً، الدعوات التي صدرت عن أوساط وشخصيات في الليكود، وكذلك عن كتل اليمين القومي الصغيرة، لاغتنام الفرصة ـ أي القرارات الاردنية ـ لتطبيق الخيار الصهيوني القومي، بضم المناطق واعلان السيادة الاسرائيلية عليها. وكان تعليل شامير لهذا الرفض بائساً، ومؤشراً الى الارباك الذي احدثته تلك القرارات، عندما قال ان «ليس هناك ضرورة لضم شيء يعتبر ملكاً لنا». (**المصدر نفسه**).

الخيار الفلسطيني، والخيار الصهيوني

من ناحية أخرى، كانت مواقف الاحزاب والحركات السياسية، المحسوبة على المعسكرين، بهذا القدر أو ذاك، أكثر وضوحاً وانسجاماً مع مواقفها السابقة المعلنة. فعلى صعيد جبهة الكتل السياسية المحسوبة، في اطار الحسابات البرلمانية، على معسكر حزب العمل، لوحظ في ردود فعل بعضها تطور ملحوظ في اتجاه الخيار الفلسطيني بشكل غير قابل للتأويل. ويبرز هذا التطور في مواقف الكتل السياسية الصهيونية في هذا المعسكر، أي كتلة المركز ـ شينوي، وكتلة «مبام»، وكتلة «راتس». فرئيس كتلة المركز ـ شينوي البروفيسور، أمنون روبنشتاين، دعا الى تبني صيغة «ياريف ـ شمطوف»، التي تقضي بأن تجري اسرائيل مفاوضات مع أي طرف يعلن اعترافه باسرائيل ووقفه العمليات الفدائية ضدها (**معاريف**، ١٩٨٨/٨/١). وشاركه في هذا الرأي عضو الكنيست العازار غرانوت (مبام)، ولكنه كان أكثر وضوحاً منه، حيث قال، في المؤتمر الصحافي الذي عرض فيه البرنامج السياسي لحزب مبام، انه «من الواجب التوصل الى حل وسط من خلال انتهاز رد الاعتبار الفلسطيني، الذي تم بالانتفاضة واجراءات [الملك] حسين. كما ينبغي ـ حسبما اقترح ـ اجراء مفاوضات مع م.ت.ف. بشروط صيغة ياريف ـ شمطوف» (**عل همشمار**، ١٩٨٨/٨/٨). لكن كتلة «راتس» كانت الاكثر ادراكاً للدلالات السياسية للقرارات الاردنية. فقد دعا عضو الكنيست، يوسي ساريد، قادة حزب العمل الى أن يكفّوا ـ في ضوء المعطيات الاخيرة ـ عن ان يكونوا اردنيين أكثر من الاردن. وقال انه يتعين عليهم الاعتراف بالفلسطينيين وبحقوقهم والقبول بمبدأ التفاوض مع م.ت.ف. (**المصدر نفسه**، ١٩٨٨/٨/٢). وفي تصريح لاحق، أكد ساريد ان القرارات الاردنية لن تعود الا بالنفع على اسرائيل، «اذ انها تقضي على أوهام المعراخ والليكود، وتحمل اسرائيل على ان تنظر الى الواقع مباشرة». وأضاف ساريد: «وليس هناك من خيار سوى الخيار الفلسطيني؛ وليس هناك من ممثل للفلسطينيين سوى م.ت.ف. التي ينبغي التفاوض معها على اساس الاعتراف المتبادل» (**هآرتس**، ١٩٨٨/٨/٧).

أما الكتل السياسية غير الصهيونية في المعارضة (حداش وكتلة دراوشة) والاخرى المشكلة من تحالف قوى غير صهيونية (الحركة التقدمية للسلام) وأخرى صهيونية (حركة الترنتيفا) في اطار القائمة التقدمية للسلام، فكانت ردود فعلها، عملياً، استمراراً لمواقفها المبدئية السابقة، لناحية المطالبة باعتراف اسرائيل بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وكذلك في حقه في اقامة دولته المستقلة بمعزل عن الاردن، وكذلك بالاعتراف المتبادل بين اسرائيل والمنظمة لانجاز تسوية عادلة للنزاع وللقضية الفلسطينية. وحددت هذه الكتل

مواقفها هذه في المناقشة التي اجريت في الكنيست، بناء على طلبها، للبحث في موضوع الخيار الفلسطيني كخيار وحيد للتوصل الى تسوية سلمية عادلة للنزاع (**عل همشمار**، ١١/٨/ ١٩٨٨).

في الجانب الآخر، أي في معسكر الاحزاب اليمينية الدينية والعلمانية المحسوبة على الليكود، كانت ردود الفعل متقدمة على موقف الليكود، لناحية المطالبة بانتهاز الفرصة «التاريخية» (القرارات الاردنية) لوضع الخيار الصهيوني القومي موضع التطبيق. وفي هذا السياق، دعت سكرتارية حركة «هتحياه» الى ابداء الجرأة والعزم بفرض القانون والسيادة الاسرائيليين على الضفة والقطاع فوراً، وبلا تردد «كي لا يتكون الانطباع بأن خطاب الملك الاردني ترك فراغاً في المنطقة» (**معاريف**، ١/٨/١٩٨٨). وفي هذا الصدد، كررت عضو الكنيست، غيئولاه كوهين، مواقف حركتها المعروفة من موضوع الدولة الفلسطينية، ومن طرد الفلسطينين، قائلة: «ان الاردن الذي يمتد فوق ثلاثة ارباع ارض ـ اسرائيل التاريخية، والذي معظم سكانه واعضاء حكومته من الفلسطينيين، هو دولة فلسطينية بحكم الواقع. وبامكان عرب أرض ـ اسرائيل الذين يرغبون في العيش في ظل حكم عربي، ان يجدوا لهم مكاناً فيه. وهذا حقهم» (**المصدر نفسه**). وهاجمت كوهين، في مقالة كتبتها بعنوان «والآن، الخيار الاسرائيلي» (**يديعوت احرونوت**، ٥/٨/١٩٨٨)، خياري المعراخ والليكود السياسيين، معتبرة «ان ثمة، الآن، فرصة تاريخية لاسرائيل لتحقيق الخيار الواقعي الوحيد على الارض، وهو الخيار الاسرائيلي في فرض القانون الاسرائيلي على [الضفة الغربية]». وحذّرت كوهين من ان عدم استغلال هذه الفرصة سوف يجعل «الخيار الفلسطيني يهددنا حتى في تل ـ أبيب».

وحذت حذو «هتحياه» بقية الكتل الدينية والقومية الاخرى المحسوبة على اليمين في الحكم، أو المعارضة. فالحزب الديني القومي (المفدال) أصدر بياناً جاء فيه أن فكرة الدولة الفلسطينية، واعلان الملك حسين قطع العلاقة يبرهنان على انه بقي خياران فقط في «ارض ـ اسرائيل»: الخيار الاسرائيلي، والخيار الفلسطيني. وأضاف البيان ان على اسرائيل ان تبرهن للعالم كله، بواسطة نشاطات حازمة وفورية، ان الخيار الاسرائيلي، هو الوحيد المطروح امامها الآن (**دافار**، ٨/٨/١٩٨٨).

ودعا عضو الكنيست رفائيل ايتان (تسومت) الى أن يكون الرد الاسرائيلي على تطلعات م.ت.ف. وعلى التطورات الاخيرة بتكثيف الاستيطان في المناطق، من أجل الحؤول دون اعادة تقسيم البلاد (**عل همشمار**، ٨/٨/١٩٨٨).

أما على الصعيد الحكومي، فقد انعقد مجلس الوزراء المصغر، بتاريخ ٣/٨/١٩٨٨، للتداول في الاجراءات الاردنية، حيث استمع لعرض وتقديم للوضع قدّمه خبراء وزارة الدفاع الذين اجمعوا على ضرورة الانتظار حتى يتضح، تماماً، اذا كانت الاجراءات الاردنية خطوة تكتيكية أم انها تشير الى تحول استراتيجي في سياسة الاردن ؟ ولم يتخذ المجلس أي قرارات بشأن مطالبة بعض اعضائه (شارون ومواعي) بانتهاز الفرصة التي اتاحتها القرارات الاردنية، لمصلحة اسرائيل. فقد طالب مواعي بتطبيق القانون الاسرائيلي على الضفة؛ كما طالب شارون بتطبيق القانون الاسرائيلي على المستوطنات اليهودية فيها، وعلى المناطق غير المكتظة بالسكان وفقاً لمشروع الون، والتي هناك اجماع قومي على عدم الانسحاب منها (**هآرتس**، ٤/٨/١٩٨٨). وعاد شارون وكرّر اقتراحه آنف الذكر في الجلسة التي عقدتها الحكومة بكامل هيئتها. وانضم الى الوزيرين، مواعي وشارون، في هذا المطلب، الوزير يوسف شابيرا (المفدال)، الذي قال ان الشعب ينتظر رد الحكومة، داعياً الى ضم كل الضفة، أو اجزاء منها، الى اسرائيل (**المصدر نفسه**، ٨/٨/١٩٨٨).

وكما حصل في مجلس الوزراء المصغر، فقد اكتفت الحكومة بالاستماع الى وجهات نظر الوزراء، دون اتخاذ أي قرار، بسبب الخلافات في وجهات النظر بين قطبيها الاساسيين (**المصدر نفسه**).

هاني العبدالله

هدم اسرائيلي وبناء فلسطيني

تخوض سلطات الاحتلال الاسرائيلي، منذ شهر تقريباً، معركتها مع قوى الانتفاضة الفلسطينية، في المناطق المحتلة، على محورين رئيسين متلازمين في اتجاه تصاعدي. الاول، تفكيك البنى التحتية المؤسساتية التي أقامتها الانتفاضة خلال مسيرة الشهور التسعة الماضية؛ والثاني محاولة تدمير البنى التنظيمية الحيّة للانتفاضة، بتوجيه ضربات مباشرة الى اللجان المحلية في المناطق والاحياء، باعتبارها القوى الرئيسة المحرّكة للانتفاضة. ويجرى ذلك، كله، في ظل احتدام المعركة في الداخل والخارج حول طبيعة الموقف الذي سوف تتخذه القيادة الوطنية الموحدة وم.ت.ف. بشأن اعلان دولة فلسطينية، أو حكومة مؤقتة، أو برنامج سياسي جديد يستوعب التطورات التي أعقبت الانتفاضة ونتجت عنها؛ وتلك التي أخرجها الى السطح قرار الملك حسين بفك ارتباط الاردن، الاداري والقانوني، بالضفة الغربية المحتلة.

في المستوى الاول، قامت سلطات الاحتلال الاسرائيلي بغلق جمعية الدراسات العربية، في القدس، والتي يرأسها، فيصل الحسيني، لمدة عام. تضم الجمعية ٨٠ موظفاً. وكانت أنشئت كمركز أبحاث تتعلق بالمسألة الفلسطينية، واصدار الكتب والخرائط المتخصصة بهذا الشأن، والابحاث الاجتماعية والاقتصادية. وتعاونت الجمعية، منذ نشأتها، مع معاهد اسرائيلية، وأخرى دولية. وعمل رئيسها، فيصل الحسيني، منذ البداية، لابقاء الجمعية بعيداً من آرائه ومواقفه السياسية، تاركاً مسافة ملحوظة بين هذه الآراء والمواقف وبين نشاطاته في مجال عمله الاحترافي (داود كتّاب، «المسيحيون ينضمون»، **ميدل ايست انترناشونال**، العدد ٣٣١، ٥ آب ـ أغسطس ١٩٨٨).

أحدث غلق الجمعية مخاوف كبيرة من متابعة سلطات الاحتلال الاسرائيلي هذه العملية. وبالفعل، لم تكن خطوة غلق جمعية الدراسات العربية سوى مقدمة لعمليات دهم وتفتيش وغلق متلاحقة وقعت خلال الشهر الماضي. فقد أغلقت الشرطة الاسرائيلية، بتاريخ ١٩٨٨/٨/٢٨، مؤسستين فلسطينيتين في شرق القدس، هما اتحاد المنظمات الخيرية ومكتب الحياة للصحافة. وأُصدر القرار بغلقهما مدة عام أيضاً، وكجزء من حملة تستهدف تقويض المؤسسات الفلسطينية، التي تعتقد الجهات الامنية الاسرائيلية بأنها تعمل لحساب م.ت.ف. (**جيروزاليم بوست**، ١٩٨٨/٨/٢٩). وتمّ اعتقال رئيس اتحاد المنظمات الخيرية، د. أمين الخطيب، حيث اودع الحبس الاداري من دون محاكمة أو توجيه اتهام (كتّاب، **مصدر سبق ذكره**). واتهمت دوائر الشرطة الاسرائيلية اتحاد المنظمات الخيرية بتوزيع مساعدات اقتصادية ومعونات من شأنها تدعيم أوضاع م.ت.ف. في المناطق المحتلة، علماً بأن رئيس الجمعية، د. الخطيب، أكد أن جميع الاموال والمساعدات التي تتولى المنظمات الخيرية توزيعها تأتي عبر الاردن، وعبر الجسور، وبمعرفة سلطات الاحتلال الاسرائيلي نفسها. أما مكتب الحياة للصحافة، فتلقّى اتهامات بأنه يعمل لحساب الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وبهدي منها، ويتولى تنفيذ أهدافها. واعترض صاحب المكتب، نبيل جولاني، على هذه الاتهامات، وأوضح أن مكتبه مستقل ومسجّل باسمه، وليس له أية علاقة مع أي تنظيم فلسطيني. وتتلخص مهمّات المكتب الصحافي، كما أوردها جولاني، في تزويد الصحف المحلية بالاخبار والمقالات؛ وهو يقيم علاقة، على هذا المستوى، مع مراسلين أجانب. وقد أصدر المكتب، ثلاثة كتب (**جيروزاليم بوست**، ١٩٨٨/٨/٢٩).

الى ذلك، دهمت سلطات الاحتلال مكاتب مختلف النقابات المهنية في القدس، وقامت بتفتيشها ومصادرة بعض الوثائق. وتضم النقابات الاطباء واطباء الاسنان والاطباء البيطريين

والمحامين والمهندسين الزراعيين. وأشارت مصادر صحافية الى أن لهذه الاجراءات دلالاتها الرمزية على نوعية المعركة الجديدة بين اسرائيل والفلسطينيين في المناطق المحتلة (الين فراشون، «اسرائيل تشن حملة واسعة ضد المؤسسات الفلسطينية في المناطق المحتلة»، **القبس**، الكويت، ١٩٨٨/٨/٣١؛ نقلاً عن **لوموند**، بدون ذكر تاريخ النشر). وجاء في البيان الاسرائيلي الرسمي ان مجموع مباني ومكاتب المؤسسات المهنية في القدس استخدمت أماكن اجتماعات «تهدف الى دعم المقاومة الوطنية [الفلسطينية] ودفعها الى أمام... [وان] عدداً منها عمل تحت قيادة المنظمات الارهابية المختلفة» (**المصدر نفسه**).

ووفقاً لآراء اسرائيلية، فان سلطات الاحتلال «لن تتساهل مع أية محاولة من جانب الفلسطينيين لتنظيم أنفسهم في استقلال ذاتي» (**المصدر نفسه**). وذكر أحد المحامين الفلسطينيين أن هذه الاجراءات هي جزء من حملة لتمزيق المؤسسات التي يمكن أن تشكل، ذات يوم، النوى الادارية للدولة الفلسطينية المستقلة. فالحكومة الاسرائيلية تريد تأكيد سيطرتها على المناطق المحتلة بتصديها، باستمرار، لكل برعم من براعم البنى البديلة. من هنا نفهم المعركة التي خيضت، منذ شهور، حول الوضع الضريبي، في المناطق المحتلة؛ والمعركة من أجل تغيير بطاقات الهوية للمواطنين في هذه المناطق؛ وكذلك، لوحات تسجيل السيارات واجراءات أخرى غيرها (**المصدر نفسه**).

يقود ذلك، كله، الى فهم أبعد للخطوات المحمومة التي شنّها وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، ضد اللجان الشعبية في الضفة والقطاع، وهو ما يمثل المستوى الثاني للمعركة الاسرائيلية الحالية ضد قوى الانتفاضة. فقد أعلن رابين وضع اللجان الشعبية خارج القانون، ممهداً، بذلك، الطريق لمزيد من الاعتقالات، وحملات الطرد، والابعاد، لعدد من نشطاء هذه اللجان، التي اعتبرتها سلطات الاحتلال «القوى المحركة للانتفاضة، والبديل الممكن للحكم العسكري [في المناطق المحتلة]» (جويل غرينبرغ ويهودا ليطاني وجوشوا بريليانت، «اللجان الشعبية خارج القانون»، **جيروزاليم بوست**، ١٩٨٨/٨/١٩).

في تفسيره لهذا الاجراء، أعلن رابين عن ان اللجان الشعبية أصبحت مسؤولة عن مأسَسَة الانتفاضة؛ وأن منعها يؤمن قاعدة شرعية للتعامل مع اعضائها وقيادتها (**المصدر نفسه**). وأضاف: «ان هذا الامر يمنحنا أداة قضائية أسهل» في مواجهة النشطاء في صفوف اللجان؛ اذ يفسح في المجال لسلطات الاحتلال لتنفيذ حملات قمع وتنكيل واعتقال وطرد تشمل قطاعات واسعة من ابناء شعبنا الفلسطيني في المناطق المحتلة، من دون أن تكون هناك حاجة، ولو نظرياً، الى الرجوع الى السلطات القضائية الاسرائيلية بغية الحصول على موافقتها، أو على أوامر وقرارات خاصة منها. واعترف رابين بأن الهدف هو شنّ حملة قمع وارهاب مركّزة، من دون عوائق قضائية تعترضها (**الاتحاد**، حيفا، ١٩٨٨/٨/١٩). وحسب تصريحات رابين، فان ٢٠٠ ـ ٣٠٠ من أعضاء اللجان الشعبية أصبحوا رهن الاعتقال الاداري، وأن بضع مئات آخرين لا يزالون خارج المعتقلات (غرينبورغ وليطاني وبريليانت، **مصدر سبق ذكره**).

وينص قرار وزارة الدفاع الاسرائيلية الخاص بحظر نشاطات اللجان الشعبية على أن «كل من يبقى عضواً في اللجان الشعبية، أو يسعى الى تشكيلها، يواجه المحاكمة والسجن». وتحت طائلة هذا القانون، سوف يواجه أعضاء عدد من المنظمات الفلسطينية عقوبة السجن لمدة عشر سنوات. وأضاف القرار: «ويواجه العقوبة، عينها، كل شخص يحضر اجتماعاً للجان، أو يحوز على أدبياتها، أو يوزع مساعداتها وأموالها». وشدد البيان على «ان اللجان الشعبية، وقوى الاضرابات أُنشئت كبادرة من نشطاء... منظمة [التحرير الفلسطينية] الارهابيين. وهي تقاد، ويشرف عليها، وتمولها [المنظمات]، ولها هدف مزدوج: تغذية نشاطات العنف... من أجل تقويض أجهزة الحكم الاسرائيلي وانشاء اجهزة بديلة تحل محلها». كما أنها «تشجع الهجومات ضد قوات الامن والسكان المحليين وموظفي الادارة المدنية، وتسهم في الهجوم على قوات الجيش الاسرائيلي، وتحثّ على أعمال الشغب وتفرض الاضرابات على السكان». الى ذلك، تتولى نشر البيانات الحماسية، وتوزيع المساعدات التي توفرها م.ت.ف. وتعمل على اطالة

عمر الانتفاضة (**المصدر نفسه**).

في ظل هذه الاجواء، أُصدر، بتاريخ ١٩٨٨/٨/٢٧، قرار يقضي بابعاد ٢٥ مواطناً فلسطينياً من الضفة والقطاع، أودع ١٥ منهم سجن جنيد القريب من نابلس. بين هؤلاء المسؤول الشيوعي تيسير عاروري (٤٢ عاماً)، وهو استاذ عمل سابقاً مدرساً في جامعة بير زيت. وصرح عاروري، من داخل السجن، بأن قرارات الطرد الجارية ما هي الاّ «ترحيل زاحف» (**المصدر نفسه**). ووصف مصدر اسرائيلي القرارات عينها بأنها «واحدة من الخطوات الاكثر شدة ممّا خططت له أجهزة الامن للتخلص من قيادة الانتفاضة». وأضاف المصدر: «لكن طرد ' دزينات ' من النشطاء الفلسطينيين من أعضاء اللجان الشعبية، واعتقال المئات، وحتى الآلاف، منهم، لن يضع حداً للانتفاضة. فربما خفف من حدتها، أو دفعها الى التراجع قليلاً الى وراء، لكن الوقت بات متأخراً للقيام بمحاولة لاقتلاع جذور الانتفاضة. فوزير الدفاع نفسه، اسحق رابين، أعلن مراراً ' ان الضغط على الفلسطينيين من دون تقديم أية حلول ايجابية هو كالعصا من دون الجزرة ' . ولا يشكّل سوى مدخل لفترة قصيرة. وما دامت الحكومة الاسرائيلية لم تتفق حول الجزرة، فان العصا سوف تبقى صاحبة الدور الرئيس» (يهودا ليطاني، «العصا من دون الجزرة»، **جيروزاليم بوست**، ١٨/٨/١٩٨٨).

قصة الحكومة والدولة

على الرغم من الترحيب المبدئي الذي قوبل به قرار الملك الاردني حسين بفك ارتباط بلاده، القانوني والاداري، بالضفة الغربية، فقد ظهر بعض المخاوف التي عكست عدم ثقة في الخطوة الاردنية. غير ان الاهم من ذلك كله هو انشغال الاوساط الشعبية و «الرسمية» في المناطق المحتلة، بثلاث قضايا تداخلت بدرجات متفاوتة، ولها، جميعاً، علاقة ما بالقرار الاردني، على الرغم من نشوء بعضها قبل اعلان الملك حسين قراره المشار اليه. وتتلخص هذه القضايا في الموقف من الورقة التي عرفت بـ «وثيقة الحسيني» واعلان دولة فلسطينية، في الضفة والقطاع، أو حكومة مؤقتة، وعلاقة ذلك وتأثيراته المتبادلة مع الموقف الاردني، في ضوء نتائج القرار الاخير.

بداية، اعلن استاذ الفلسفة، في جامعة بير زيت، د. سري نسيبة، أن قرار الاردن فك ارتباطه مع الضفة الغربية لا يعني أن هناك مشكلة لا يمكن التغلّب عليها. فمن ناحية عملية، ان غالبية الشؤون التي كان الاردن يشرف عليها كانت تدار من قبل الفلسطينيين. وما زال في امكان هؤلاء الاستمرار في ادارتها. ورأى د. نسيبة أن م.ت.ف. مؤهلة للاشراف على مختلف الجوانب في غياب الاردن، من خلال اقامة، أو اعلان، حكومة ترعى هذه الامور. فقرار فك الارتباط لا يعني شيئاً كثيراً، الاّ من زاوية البحث في أفضل السبل لتنظيم الامور، في الضفة الغربية، وهي مسألة ليست مستحيلة (مقابلة مع د. سري نسيبة، **الشرق الاوسط**، لندن، ٥/٩/١٩٨٨).

غير ان رئيس بلدية الخليل السابق، مصطفى النتشة، عكس تخوّفات، غير قليلة، من عودة الاردن، مستقبلاً، الى لعب دوره القديم على الساحة. وقد صرّح النتشة بأنه «لو كان الملك حسين يعني... من وراء قراره تحقيق اقامة دولة فلسطينية، في الاراضي المحتلة، لكان سعى الى التحدث، مسبقاً، مع م.ت.ف. حول هذه الخطوة... انه يريد أن يبيّن للمنظمة أنها لن تحصل من اسرائيل على أي جزء من الاراضي المحتلة... الملك يريد ممارسة ضغوط اقتصادية علينا» (**القبس**، ٢٩/٨/١٩٨٨؛ نقلاً عن **ديرشبيغل**، بدون ذكر تاريخ النشر).

أما الاوساط الاسرائيلية، فبعضها يعتقد بأن المسألة لا تتعلق بطبيعة الاجراء الاردني، وما اذا كان تكتيكياً أم استراتيجياً ؟ فهذه «مسألة لفظية ليس الاّ». واشارت هذه الاوساط الى انه حتى لو كان الامر مجرد اجراء تكتيكي، فمن الواضح أن التطورات اللاحقة سوف تحوّل هذا الاجراء الى أمر ذي مغزى، استراتيجي. وفي رأي هذه الاوساط لا فراغ في الضفة والقطاع. وهو لم يكن قائماً أصلاً. فقد تمّ ملؤه، ببطء، بعناصر من م.ت.ف. ويتزايد، حالياً، الاحساس بالاغتراب بين سكان المناطق المحتلة والاردن؛ ومعنى هذا أن اسرائيل سوف تقف وحدها في مواجهة الفلسطينيين (زئيف شيف، «انتصار الانتفاضة»، **الملف**، نيقوسيا، العدد

٥/٥٣، آب ـ اغسطس ١٩٨٨؛ نقلاً عن **هآرتس**، ١٢/٨/١٩٨٨).

فماذا سوف يفعل الفلسطينيون ؟ وأي قرار سوف يتخذون في مواجهة مجموع النتائج التي جاءت بها التطورات الاخيرة، خصوصاً بعد قرار الملك حسين فك ارتباطه، القانوني والاداري، معهم؟

في محاولة البحث عن اجابة عن هذين السؤالين، سوف ندخل، مباشرة، الى المسألة الابرز التي تشكل محور الجدل والمناقشات والحوارات الجارية على الساحة الفلسطينية، في الداخل والخارج، وهي الموقف من اعلان دولة فلسطينية في المناطق المحتلة، أو حكومة مؤقتة، أو اعلان برنامج سياسي جديد يستوعب التطورات الاخيرة ويتصدى لمهماتها.

تبدأ المسألة بـ «الوثيقة» التي حملت اسم الحسيني. ففي آب (أغسطس) الماضي، نشرت الصحف الاسرائيلية نص «وثيقة» يبدو أنها وزعت بين قادة الانتفاضة. وتقترح «الوثيقة»، التي وجدت في مكتب رئيس جمعية الدراسات العربية، فيصل الحسيني، أن يعلن الفلسطينيون دولة مستقلة داخل الحدود التي يبيّنها قرار مجلس الامن الدولي الرقم ١٨١ للعام ١٩٤٧؛ كذلك، تنص على أن تكون الدولة المقترحة غير عدوانية؛ وعلى ان الشعب الفلسطيني لا يطمح الى ازالة اسرائيل؛ وانه، بدلاً من ذلك، يرغب في العيش، بجوارها، بسلام (**القبس**، ٥/٩/١٩٨٨؛ نقلاً عن **الايكونوميست**، بدون ذكر تاريخ نشر). وأكدت مصادر فلسطينية أن «الوثيقة» هي جزء من دراسات، أو ملخّص ارشادات، لتوجيه الانتفاضة (مقابلة مع د. سري نسيبة، **مصدر سبق ذكره**).

وقعت «الملابسات» الاولى حول «الوثيقة» بعد الاعلان الاسرائيلي عن العثور عليها في مكتب الحسيني، والبدء في مناقشتها على المستوى الصحافي. ففي أوائل آب (اغسطس)، دهمت قوات اسرائيلية مقر جمعية الدراسات العربية، واعتقلت الحسيني، وأودعته السجن بتهمة دعم الانتفاضة والعمل لحساب م.ت.ف. وحين فتشت القوات الاسرائيلية مكتبه عثرت على مسودة اعلان استقلال الضفة الغربية وقطاع غزة. وقامت أوساط الحكومة الاسرائيلية بتسريبها الى الصحافة، كوسيلة «تهدف الى تجريد الحسيني من مصداقيته، حيث له انصار بين الاوساط الاسرائيلية اليسارية». وذكر أحد المقربين من القيادة السرية للانتفاضة أن القيادة اعتبرت الوثيقة « أولية جداً، ومسودّة أصلية لم يجر تداولها، ولم تكن قائمة [كوثيقة استقلال]» (جويل برينكلي، «اعلان الاستقلال يستأثر باهتمام سكان الاراضي المحتلة»، **القبس**، ١٨/٨/١٩٨٨؛ نقلاً عن **نيويورك تايمز**، بدون ذكر تاريخ النشر).

وطبقاً لآراء مختلفة، فقد جاءت وثيقة الحسيني مطابقة لاقتراح نشرته صحيفة «نيويورك تايمز» الاميركية، كتبه الاكاديمي اليهودي، جيروم سيغال، من جامعة ماريلاند (**القبس**، ٥/٩/١٩٨٨؛ نقلاً عن **وول ستريت جورنال**، بدون ذكر تاريخ النشر). فقبل شهور، نشر سيغال مقالته، المشار اليها، تحت عنوان «استراتيجية من أجل دولة فلسطينية»، ضمّنها خطة من بنود عدة، طرحت كمشروع حل للمسألة الفلسطينية. قدم سيغال لمقترحاته بعرض مطوّل، انتهى الى دعوة م.ت.ف. الى الاستفادة من التجربة اليهودية في فلسطين، والتي سبقت اعلان قيام اسرائيل. واشار الى امكان تكرار التجربة عينها. واستخلص سيغال ثلاثة بنود يعتقد بأن على م.ت.ف. العمل بموجبها، هي: ١ ـ اعلان الدولة اليهودية؛ وتأمين الاعتراف بالدولة، وتأمين الدعم لها؛ وفرض السيطرة على الاراضي باستخدام القوة المسلحة. لكن سيغال نصح م.ت.ف. باستبدال البند الاخير، والعمل على تأمين سيطرتها على الاراضي من خلال «التكتيكات بدلاً من القوة المسلحة» التي استخدمها اليهود في فلسطين، وبعد قيام اسرائيل؛ اضافة الى اعتماد المنظمة على ما توفره الدبلوماسية والاوضاع الاقتصادية والسياسية من عناصر قوة في الصراع (جيروم سيغال، «استراتيجية من أجل دولة فلسطينية»، **ميدل ايست انترناشونال**، العدد ٣٣٠، تموز ـ يوليو ١٩٨٨).

تتلخص خطة سيغال في ما يلي: تصدر م.ت.ف. اعلان استقلال ينبىء بقيام دولة فلسطينية، في الضفة الغربية وقطاع غزة؛ وينطلق اعلان مماثل من داخل المناطق المحتلة؛ وتعلن المنظمة تحوّلها الى حكومة للدولة الفلسطينية، بينما

يتحوّل المجلس الوطني الفلسطيني الى مجلس تشريعي للدولة. أما الوزارات والمناصب الحكومية، فتخضع لانتخابات تجرى بين المواطنين، في الضفة والقطاع. فور ذلك، تصدر الحكومة الفلسطينية قرارات وتشريعات، أهمها اعلان حالة سلام بين الدولة الفلسطينية واسرائيل؛ وتطرح على اسرائيل التبادل الدبلوماسي والاعتراف المتبادل. الى ذلك، تعمل الحكومة الفلسطينية على منع جميع اشكال الارهاب وتصدر عقوبات صارمة، ومشددة، ضد مرتكبيها. ومن ثم تسعى الى اكتساب الاعتراف الدولي بها، وكذلك اعتراف الامم المتحدة.

يبدو أن د. نسيبة كان من اوائل المقتنعين ببعض جوانب ورقة سيغال؛ اذ تخلى عن موقفه القديم، القائم على قبول الانضمام الى الدولة العبرية، شرط الحصول على الحقوق القانونية والمدنية التي يتمتع بها الاسرائيليون، وذلك في حال انحصرت الخيارات بين الضم أو الحكم الذاتي الاداري. فقد أبدى نسيبة اقتناعه بضرورة اعلان دولة فلسطينية. وذكر «ان م.ت.ف. تستطيع تحويل مكاتبها، في العالم الى سفارات. اما نحن، فنستطيع تحويل اللجان السرية [في الضفة والقطاع] الى وزارت للصحة والتعليم والخدمات البديلة». ودعا نسيبة الى التفاوض مع اسرائيل والاردن، بعد قيام الدولة الفلسطينية، لتحديد طبيعة العلاقة معهما (**جيروزاليم بوست**، ١٩٨٨/٨/٨).

واقترح نسيبة على الفلسطينيين الاستفادة من قرار الملك حسين الاخير، واستخدام خطابه للاندفاع خطوة الى أمام. وقال انه «حان الوقت لأن نعلن دولتنا المستقلة في الضفة الغربية، واقامة حكومة انتقالية مؤلفة من فلسطينيين من الضفة الغربية و [آخرين] من الخارج». ويعتقد نسيبة بأن من شأن هذه التوضيحات ، التي تخلو من الدعوة الى تدمير اسرائيل، جعل العرض مغرياً للاسرائيليين (**المصدر نفسه**).

أما فيصل الحسيني، الذي تلقّى نسخة عن وثيقة سيغال، قبل دهم مكتبه من قبل سلطات الاحتلال بحوالى أربعة شهور، فقد وضع تعديلات في الوثيقة، أهمها استبدال حدود الدولة التي اقترحها سيغال لتشمل الضفة الغربية وقطاع غزة بالقرار ١٨١ الذي يحيي مشروع تقسيم فلسطين القديم، الصادر في العام ١٩٤٧ (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٨/٩/٥).

من جهة أخرى، شهدت المناطق المحتلة تباينات واختلافات واسعة في الرأي تصل حدود التناقض. «فالاجواء غير مجمعة [حتى الآن] على أي توجه معيّن». وحسب تصريحات لنسيبة، فان غالبية هذه الخلافات تتوزع بين ما هو عام وما هو شخصي خاص، وحتى فئوي (**المصدر نفسه**).

وذكر مصدر فلسطيني أن من شأن اعلان حكومة مؤقتة تقويض الخيار الاردني الذي ينصح به بعض الاميركيين والاسرائيليين الرسميين. «فهم يفضلون اعادة الضفة الى الاردن ومقايضتها بالسلام، أكثر مما يحبذون [قيام] الدولة الفلسطينية». واعتبر المصدر قرار الاردن خطوة تكتيكية ضاغطة اكثر منها قراراً استراتيجياً. ودعا الى الاتفاق، مجدداً، فيما بين الاردن وم.ت.ف. «لاننا ما زلنا ' متعهدين ' بفكرة الكونفدرالية بين الاردن والدولة الفلسطينية» (**المصدر نفسه**، ١٩٨٨/٨/٤). ويعتقد رئيس بلدية الخليل السابق، مصطفى النتشة، بأن الوقت مناسب لاعلان حكومة مؤقتة، على أن تتم بالتعاون مع الدول العربية؛ ففكرة الدولة الفلسطينية تعيش، الآن، في قلب كل فلسطيني، وتعتبر [اقامتها] نتيجة طبيعية وحتمية [للانتفاضة]» (**القبس**، ١٩٨٨/٨/٢٩).

الى ذلك، تحدث مؤيدون لـ «فتح»، في المناطق المحتلة، عن فلسطنة المعاهد الحالية ذات العلاقة أو الارتباط بالاردن، وضرورة جلب المساعدات الفلسطينية لهذا الغرض، وصبّها من خلال المؤسسات والمنظمات الدولية.

على العكس من ذلك، قال رئيس بلدية نابلس المقال، بسام الشكعة: «ان الظروف لم تنضج لخطوة [اعلان حكومة مؤقتة]، لأن مثل هذه الحكومة لن يكون قادراً على ادارة الشؤون في الضفة الغربية، فالاحتلال ما يزال هنا». وعلى الصعيد الدبلوماسي ما زال الاميركيون والاسرائيليون يرفضون أن يتزحزحوا عن مواقفهم المعروفة. امام م.ت.ف. نفسها، فهي ليست معدة وجاهزة، بما فيه الكفاية، لاتخاذ خطوة كهذه. ولا تزال تشهد خلافات في الرأي حول هذه المسائل. وأيد رئيس بلدية غزة

المعيّن ـ المقال، رشاد الشوّا، ما ذهب اليه الشكعة، على الرغم من التباين السياسي الكبير بين الرجلين. وأعتبر الشوا اعلان حكومة مؤقتة «فكرة غير عملية» (**جيروزاليم بوست**، ١٩٨٨/٨/٤).

وبسط هذه الاجواء، قررت القيادة السرية للانتفاضة اعلان استقلال الضفة والقطاع؛ لكنها تركت البتّ في هذه الامور لـ م.ت.ف. وذكر مقرّب من القيادة الموحدة، انه حتى بعد اعلان الدولة، فان الامر لا يكون أكثر من مبادرة سياسية. وأكد المصدر، الذي لم يذكر اسمه، أنه لا توجد، حالياً، أية توقّعات معيّنة. وأضاف: «ان قيام دولة في ظل الاحتلال هو حلم مستحيل» (برينكلي، **مصدر سبق ذكره**).

اسرائيلياً، انطلقت غالبية المحللين، والسياسيين، في تحديد موقفها من التطورات التي أعقبت قرار الملك حسين الاخير، من اعتبارات محض اسرائيلية، وأخرى حزبية وسياسية شخصية. وعلى سبيل المثال، تحدث وزير الصناعة والتجارة، اريئيل شارون، حول هذه المواضيع، فاعتبر ما جرى «فرصة ذهبية لزعماء م.ت.ف. للاعلان عن استقلال فلسطين». وافترض شارون ان مثل هذا الاعلان سوف يحظى باعتراف عالمي واسع. غير أن مثل هذه الدعوة لم تكن سوى مقدمة للاستنتاج السياسي الذي يدعو اليه شارون، وملخّصه «تطبيق القانون الاسرائيلي لمنع قيام دولة فلسطينية» (الملف، **مصدر سبق ذكره**؛ نقلاً عن **يديعوت أحرونوت**، ١٩٨٨/٨/١٢).

ويعتقد مصدر اسرائيلي بأن من سرّب «مشروع الحسيني» وأدى الى هذه الضجة «قدم خدمة سيئة للدولة [العبرية]؛ اذ جرى تضخيم المشروع واعطي اكثر مما يستحق». وعرض المصدر ثلاث ملاحظات حول المسألة برمّتها، هي: ١ ـ أن وثيقة الحسيني ليست مشروعاً سياسياً رسمياً، أو قابلاً للتطبيق، بل هو مسودة دراسة فقط، من النوع الذي يوجد العشرات مثله في المعاهد الاكاديمية الاسرائيلية. ٢ ـ لا توجد في الوثيقة عناصر جديدة لم تطرح من قبل، حتى في مؤتمر باندونغ العام ١٩٥٥، «فكل عاقل في العالم العربي يفهم ان علينا ان لا ننتظر من اسرائيل ان تعيد عقارب الساعة الى وراء ٤١ عاماً، وان تعود الى حدود العام ١٩٤٧، من خلال تقديم تنازلات عن جزء من اسرائيل ـ الجليل ـ ومن خلال الموافقة على ' حق العودة ' ، الذي يعني... نقل المشكلة الديمغرافية الى قلب اسرائيل. وقد كان [الملك] حسين مستعداً، في سبيل ما هو أقل من ذلك، لاجراء محادثات مع اسرائيل، حتى من دون مؤتمر دولي». ٣ ـ لا أمل في تبني م.ت.ف. للمشروع؛ فاقامة حكومة في المنفى من شأنها أن تضع اسرائيل تجاه تحد صعب؛ لكنه تحد يعتبر أكثر صعوبة بالنسبة الى م.ت.ف. ذلك لأن المبتغى هو اقامة حكومة منفى لدولة غير موجودة، وحدودها موضع خلاف، ويحمل سكانها جنسية أردنية... ولن يكون ممكناً توفير الخدمات لها؛ وهي ستثير، بلا داع، نزاعات بين الاجنحة المختلفة في م.ت.ف. تتعلق بالمؤسسات، مثل توزيع الوزارات وما شابه ذلك. فاللعبة، الآن، تدور بين موضوعات متنوعة ومختلطة؛ «فالانتفاضة التي [كان] من شأنها أن تهز اسرائيل، هزت [الملك حسين]. وحسين الذي أراد أن يهز سكان المناطق [المحتلة] لكي يجبر م.ت.ف. على التوصل الى تسوية، وفقاً لشروطه، أصيب بهزة، جراء مشروع استقلال فلسطيني... ووسط ذلك كله، تقف اسرائيل كالنصب التذكاري المصنوع من حجر البازلت...» (يوئيل ماركوس، «أين نحن بحق السماء؟»، الملف، **مصدر سبق ذكره**؛ نقلاً عن **هآرتس**، ١٩٨٨/٨/٩).

وأضاف آخرون، ان ما جرى حتى الآن هو فرصة لعرفات، لولا أن الدولتين الاكثر اهمية في هذا المجال، وهما اسرائيل والولايات المتحدة، لن تصغيا اليه. فالاسرائيليون يرفضون التحدث الى م.ت.ف. «ليس بسبب ' الارهاب ' فقط، وانما، أيضاً، لانهم يقولون ان لا فائدة من التحدث الى منظمة مكرّسة لازالة اسرائيل». أما الاميركيون، فهم «متعاطفون مع الاسرائيليين... ووعدوهم بأن لا يتحدثوا الى م.ت.ف. الى أن تتخلى عن ' الارهاب ' وتعترف باسرائيل» (**القبس**، ١٩٨٨/٩/٥؛ نقلاً عن **الايكونوميست**، بدون ذكر تاريخ النشر).

ر.م.

قرار رئيسي فلسطيني

رئيس اللجنة التنفيذية

بموجب الصلاحيات المخوّلة له، وبناء لمقتضيات المصلحة الوطنية العليا، وبناء على قرار اللجنة التنفيذية بتاريخ ١٩٨٨/٨/٢١، الموافق ٩ محرم ١٤٠٩ هـ ، وبعد قرار المملكة الاردنية الهاشمية بفك العلاقة القانونية والادارية مع الضفة الغربية والاجراءات التي اتخذتها، يقرر ما يلي:

أولاً: تظل القوانين والانظمة والقرارات المعمول بها في الاراضي الفلسطينية المحتلة حتى ١٩٨٨/٧/٣١ نافذة المفعول الى ان تعدل أو تلغى من قبل السلطات الفلسطينية التشريعية المختصة.

ثانياً: يستمر الموظّفون العاملون في الدوائر والمصالح والمؤسسات العامة في الاراضي الفلسطينية المحتلة، والذين شملتهم القرارات والاجراءات الاردنية الاخيرة، في مناصبهم واختصاصاتهم.

ثالثاً: تتحمل منظمة التحرير الفلسطينية كامل المسؤولية تجاه الموظفين والعاملين المشمولين بهذا القرار، وفق الحقوق المترتبة لهم، وعلى اساس أنظمة ولوائح تعيينهم.

ياسر عرفات
رئيس اللجنة التنفيذية
لمنظمة التحرير الفلسطينية

١٩٨٨/٨/٢٢
١٠ محرّم ١٤٠٩ هـ

◇
◇ ◇

عرفات: ولّى زمان الاستفراد السوري

• هل تعتقد أن الملك حسين جاد في قراره قطع علاقاته مع الضفة الغربية، أم انه مستعد للتراجع عنه ؟

○ القرارات اتخذت. وحتى لو فكّر الملك حسين بالتراجع عنها، فان الوقت قد أصبح متأخراً، لماذا؟ لأننا قلنا: نحن قبلنا المسؤولية وقبلنا تحمّل المسؤولية، وقبلنا التحدي الذي طرح علينا. في الوقت الذي تتصاعد معه الانتفاضة، كان المفروض أن يخفّف علينا اخوتنا العرب المسؤوليات؛ علينا كقيادة وعلى شعبنا، حتى نستطيع ان ننصرّف أكثر وأكثر الى المزيد من اشعال لهيب الانتفاضة المباركة تحت اقدام الغزاة [الصهيونيين]؛ ولكن لا يستطيع أحد أن يهرب أو يتلكأ لحظة واحدة في تحمل المسؤوليات الملقاة على عاتقه.

في حصار بيروت العام ١٩٨٢، كان ثلاثة أرباع الجيش الاسرائيلي في مواجهتنا، مع الطيران والبحرية، وعرض علينا أن نخرج رافعين الاعلام البيضاء و«خاصة» بعد ان عقدت سوريا اتفاقها مع فيليب حبيب، في اللقاء الذي تم بينه وبين الرئيس حافظ الاسد يوم ١٩٨٢/٦/١٠، أي بعد أربعة أيام من اشتعال الحرب. وتصور كثيرون اننا سنرفع الراية البيضاء التي طلب منّا أن نرفعها، خاصة واننا عندما قبلنا وقف اطلاق النار في ذلك الحين، وهو وقف اطلاق النار الذي أعلن في دمشق بين الاسد وفيليب حبيب، أبلغني فيليب حبيب [من] طريق دولة الرئيس صائب سلام ان وقف اطلاق النار هذا لا يعني ولا

يخص القتال الدائر بين الفلسطينيين والقوات الاسرائيلية. وانت تذكر ذلك يا بلال، فقد عشت معنا حصار ١٩٨٢؛ جاءنا العرض ان نرفع الرايات البيضاء وان نخرج بسيارات الصليب الاحمر الدولي، فرفضنا، وقبلنا التحدي.

ما من مرة من المرات طرح علينا تحمّل المسؤولية وتهرّبنا منها. الآن، علينا مسؤولية، وهذه المسؤولية مشرّفة، مسؤولية نعتز بها لأنها تعني الوطن، تعني فلسطين، تعني الشعب الفلسطيني، تعني ابطال الحجارة الذين اسميهم الجنرالات الجدد، وقد أصبحوا حقيقة قائمة على الارض، وهم يتناغمون مع اشبال «الآر.بي.جي.» في الجنوب اللبناني وفي المخيمات الفلسطينية في لبنان. هؤلاء يواجهون الجنرالات الاسرائيليين في أطول حرب مواجهة عربية ـ اسرائيلية، ٨٨ يوماً في حصار بيروت، وحرب استنزاف مستمرة منذ ١٩٨٢حتى اليوم في جنوب لبنان، مع أطول وأروع انتفاضة، قدّم فيها الشعب الفلسطيني لكل الاحرار والشرفاء في العالم نموذجاً فريداً من نوعه في مواجهة الاحتلال والاستعمار والعسف والظلم، من قوى أكثر قدرة عسكرية ومالية واعلامية، وتقف وراءها اميركا وعدد من القوى الغربية.

• هناك من يقول ان الملك حسين قدّم لكم، بقرارته الاخيرة، «هدية مسمومة». هل توافق على هذا التصور؟

○ لا. الملك قدم لنا عبئاً ومسؤولية. بعض المراقبين يعتقدون أننا لن نستطيع تحمّل المسؤولية. لا، سنتحمل المسؤولية. وكما قلت لك، فهي ليست أول مسؤولية نتحمّلها، ونحن قبلنا التحدي.

لكن أنا من حقي أن اسأل السلطة في الاردن: على أي قاعدة كنتم تتعاملون مع الفلسطينيين طوال السنوات الاربعين الماضية؟ هل كنتم تتعاملون معهم كأُجَراء أم كشركاء ؟ يبدو أنهم كانوا يتعاملون مع الفلسطينيين كأجراء، لقد اعطيت للموظفين مهلة ١٢ يوماً لانهاء وضعهم. لم يحدث حتى في عقود الشركات شيء كهذا. عندما تريد الشركة أن تستغني عن موظف تعطيه شهري انذار. نحن لسنا موظفين في شركة. نحن شركاء.

• ما هي الترجمة العملية لكون الفلسطينيين داخل النظام الاردني شركاء وليسوا اجراء ؟

○ أبحث عنها في القانون الدولي تعرفها. تعرف ما معنى شراكة الدول. باكستان وبنغلادش كانوا شركاء. مالي والسنغال كانوا شركاء ثم انفصلوا. هذه قضية لها أصول ولها اعراف، ولها قوانين. ولكن بالرغم من هذا، وكما قلت لك، فان أهم ما نواجهه الآن هو ان نقود سفينة فلسطينية، ونزرع العلم الفلسطيني فوق القدس، وأسوار القدس، ومآذن القدس، باعتبارها، ان شاء الله، عاصمة الدولة الفلسطينية المستقلة.

• هناك نظرية تطرح الآن على نطاق واسع وتقول: ان قرارت الملك حسين اوجدت حالة فراغ في الضفة الغربية، وان المطلوب من منظمة التحرير الفلسطينية ملء هذا الفراغ؛ هل يمكن مطالبة المنظمة بملء الفراغ في منطقة يحتلها عدو ؟

○ لا بد من القيام باجراءات سريعة لملء الفراغ الذي نشأ، سياسياً وقانونياً. سياسياً، نحن والحمد لله نملأ الفراغ كله. المشكلة هي في ملء الفراغ، قانونياً؛ والآن هناك لجنة سياسية ـ قانونية برئاسة فاروق القدومي (أبو اللطف)، بدأت اجتماعاتها منذ يوم ١٠/٨/١٩٨٨، وهي مستمرة بعملها، ثم ستقدم للقيادة الفلسطينية حصيلة دراساتها، بالاضافة الى المشاورات السياسية التي تجريها الآن مع عدد كبير من الاشقاء والاصدقاء في هذا السبيل، لسد الفراغ القانوني الذي نشأ.

ويجب أن يكون معروفاً للجميع «ان واثق الخطوة يمشي ملكاً». نحن نعرف الى أين نتجه، وكيف نسير، والى أين سنصل. والآن، وأنا قلت هذا الكلام في بداية العام الماضي، بداية العام ١٩٨٧، قلت انه عام انبلاج الامل، وكانت المخيمات في بيروت محاصرة، ووصلت مرارة الحصار الى حد طلب الفتوى الدينية بأكل لحم البشر، فهل يعقل أن يكون ذلك العام هو عام انبلاج الامل؟ وأنا قلت أيضاً، في مطلع هذا العام، ١٩٨٨، انه عام البشرى، وكانت الموجة الاولى من الانتفاضة لا تزال في بدايتها، وقلت ان الانتفاضة ستستمر، وقلت ان جنرالات الحجارة وجنرالات «الآر.بي.جي.» سوف يصنعون التاريخ الجديد في امتنا العربية. ولا بد أن نضيف شيئاً مهماً: نحن كثورة فلسطينية، حين وقفنا هذه الوقفات التي قلبت المعايير بالنسبة للسياسة الاميركية في الشرق الاوسط، وبالنسبة للكيان الاسرائيلي، وبالنسبة لمجمل قضية الشرق الاوسط والقضية الفلسطينية، ووقفنا مع حلفائنا العراقيين، الذين سجلوا الآن نصرهم، والذي توّج بقبول ايران لوقف اطلاق النار، سجّلنا بداية مرحلة جديدة، هي مرحلة الانتصار العراقي والانتفاضة الفلسطينية.

• ما هو تصورك لمستقبل حزب العمل الاسرائيلي بعد القرارات الاردنية ؟

○ حزب العمل الآن في ورطة. لأنه وضع مراهاناته على ورقة لندن، أو وثيقة لندن، وهي الاتفاق التي تمّ اسرائيلياً ـ أميركياً ـ أردنياً، من أجل التقاسم الوظيفي؛ وهو باللغة السياسية «كوندوميديوم»، أي حكم مشترك. ومطلوب منه، الآن، أن يعطي جواباً سريعاً لجمهوره في اسرائيل عن خياره الجديد. هل خياره هو خيار السلام أو خيار الحرب ؟

لاحظ انني ربطت بين الموضوع الفلسطيني والموضوع العراقي، هذا الربط ليس وجدانياً ولا عاطفياً؛ انه ربط سياسي، لأننا يجب أن نعرف ان احلال السلام في الخليج، وان انتصار العراق، سوف يؤدي الى تغيير [الخارطة] السياسية في هذه المنطقة؛ وعلى القادة الاسرائيليين الآن ان يجيبوا: هل يريدون سلاماً أم يريدون استسلاماً ؟ استسلاماً، لا يوجد أحد يريد أن يستسلم. أصغر طفل، مع نسائنا، مع رجالنا، يخوضون انتفاضة دخلت الآن شهرها التاسع، ونحن حضّرنا أنفسنا للمضي بالانتفاضة اماداً طويلة. وأنا أقول ذلك الآن من موقع التحدي. حين تحديت في بداية الانتفاضة، وقلت انها ستستمر، لم يصدق ذلك الكثيرون. ولكن، الآن، بدأ الجميع يدركون معنى التحدي الذي اطلقته باسم هذا الشعب البطل.

أنا أريد أن أسأل هذه العصبة العسكرية التي تحكم في اسرائيل، هل يستطيعون تحمّل معركة واحدة من نوع معارك شرق البصرة ؟ وماذا بشأن الاسلحة الجديدة في المنطقة ؟ ماذا بشأن الصواريخ ؟ حتى الثورة الفلسطينية استطاعت بامكانياتها المحدودة، تطوير صاروخ غراد. ولذلك، فان هذه العصبة العسكرية الاسرائيلية، أو من يقف خلفها من الاميركيين وبعض الاوروبيين، ما هو جوابهم الآن ؟ المأزق ليس عندي. المأزق موجود عند حزب العمل وعند تكتل الليكود، كما هو موجود في البيت الابيض، وفي بعض العواصم الاوروبية.

انا عندما خرجت من بيروت، وأنت تذكر ذلك يا بلال، قلت أن الاعصار والبركان، الذي انفجر في بيروت لن يتوقف. وأنا مرّ الاعصار عليّ، ولكن الاعصار لا يمرّ عليّ وحدي، الاعصار حين يعمل يجرف أمامه كل شيء، بما في ذلك زعماء اسرائيل اذا ما واصلوا عنادهم.

• بالنسبة لتكتل الليكود، الذي يتحدث دائماً عن «ارض ـ اسرائيل الكبرى»، هل تعتقد انه سيفكر، في ضوء الاجراءات الاردنية، باعلان ضم الاراضي المحتلة ؟

○ لا يستطيع الليكود اعلان ضم الاراضي. هل يضم أحد كتلة من اللهب؟ واذا اراد الضم، فليتفضل. هل تظن ان ترددهم سببه كرم اخلاق؟ طبعاً هناك بعض المهووسين لديهم، والذين يتحدثون عن ترحيل الفلسطينيين؛ لقد حصل ترحيل ١٩٦٧؛ رحّلوا آنذاك ٤٠٠ ألف شخص من الضفة الغربية وغزة؛ والنظام السوري ينفذ، الآن، جريمة ترحيل الفلسطينيين من مخيمات لبنان. ولكن هذا لا يغير من الموقف الاستراتيجي الجديد الناشىء من خلال الانتصار العراقي، والسلام في الخليج، والانتفاضة، والصمود الفلسطيني.

• بعد القرارات الاردنية، ما هو تصوركم لطبيعة العلاقة التي ستنشأ بينكم وبين النظام الاردني ؟

○ نحن أرسلنا وفداً، وهو سيفاوض على أسس، أولها الاتفاقات العربية التي تقر، منذ قمة الرباط ١٩٧٤ وحتى الآن، أن هناك حقوقاً مكتسبة للشعب الفلسطيني. وفي كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٤، اجتمعت اللجنة الرباعية التي شكلتها قمة الرباط، وهي لجنة تشكلت آنذاك من سوريا ومصر والاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية. ومن عجيب الصدف ان زيد الرفاعي، رئيس وزراء الاردن الآن، كان آنذاك عضواً في تلك اللجنة، بصفته وزيراً للخارجية. اجتمعت اللجنة في القاهرة وأكدت قرار القمة العربية حول الحقوق المكتسبة للشعب الفلسطيني في الاردن، وكيفية حماية هذه الحقوق. ثم تتابعت بعد ذلك هذه التأكيدات في كل الاجتماعات العربية، على مستوى وزراء الخارجية، وعلى مستوى القمة. وهكذا أصبح لدينا نقطتان: هل نحن شركاء أم اجراء ؟ ونقطة الحقوق المكتسبة.

بالنسبة لمفاوضات الوفد في عمّان، أستيطع القول انها تمّت في جو أخوي. ولكن لم تتم الاجابة، أردنياً، [عن] جميع اسئلتنا. ونرجو ان يسارع الاردن بالاجابة عليها. ولكن أهم شيء هو الموقف في الاراضي المحتلة. هذا الموقف الذي استطاع ان يتفوق على كل متاعب الحدث، وعلى كل ما تخيله اعداؤنا من ان الشعب الفلسطيني سيقع فريسة لهذه المتاعب الناشئة عن القرارات الاردنية.

• بين القرارات الاردنية نقطة هامة تقول ان

الاردنيين من اصل فلسطيني في الضفة الشرقية هم مواطنون اردنيون، وتكرر شيء من هذا القبيل في التقرير الاردني عن نتائج المفاوضات مع الوفد الفلسطيني. ما هي نظرتك لهذه المسألة ؟

○ ولكن لا تنسى ان الجانب الفلسطيني أكد في محادثاته أن هذا لا يلغي الحقوق المكتسبة للشعب الفلسطيني، ولا ينفي حقهم في فلسطينيتهم عندما تعود فلسطين. وهنا يفيد التذكير بأن القانون الاردني يسمح بازدواجية الجنسية؛ كما يسمح القانون الفلسطيني المعمول به في منظمة التحرير الفلسطينية بازدواجية الجنسية. حتى أيام الانتداب البريطاني في فلسطين، كان القانون يسمح بازدواجية الجنسية.

• اذا اعلنتم حكومة مؤقتة، او حكومة انتقالية، او حكومة منفى، ماذا سيكون مصير منظمة التحرير الفلسطينية، هل ستبقى جسماً موازياً للحكومة ؟

○ هذا موضوع سابق لأوانه، لأن هنالك لجنة سياسية ـ قانونية تدرس كل المسائل المتعلقة بهذه القضايا، وهناك اتصالات مع الاشقاء والاصدقاء للغرض نفسه. ان هذا الموضوع ليس حدثاً فلسطينياً فقط؛ فهو يعتمد، اعتماداً كبيراً جداً، على ردود الفعل العربية والدولية، الصديقة والعدوة.

• اذا أُنشئت حكومة المنفى، هل ستعمل استناداً للميثاق الوطني الفلسطيني، ام سيكون لها برنامج سياسي خاص ؟

○ من الصعب أن اجيبك [عن] ذلك. الموقف من هذه القضية هو ملك الجهة التي تقرر فيه، وانا لست صاحب القرار هنا، واللجنة التنفيذية، أيضاً، ليست صاحبة القرار.

سأقول لك ملاحظة. حين اتخذ الملك حسين قراره بفصل الضفة الغربية، أقدم على حل البرلمان؛ اما أنا، فحتى أجيب [عن] هذه القضية، فيجب أن [أدعو] المجلس الوطني الفلسطيني للانعقاد.

• في حال الاعلان عن حكومة المنفى، هل تعتقد أن تشكيلها يسهل انعقاد المؤتمر الدولي ؟

○ الامور لا تترابط مع بعضها بهذه الطريقة. المؤتمر الدولي يخضع لأمرين: يخضع للموقف السوفياتي ـ الاميركي، ويخضع لموقف الدول الدائمة العضوية في مجلس الامن. أما الموقف الاسرائيلي المستقل، فأنا لا أقول به. الكل يتذكر كيف رفع الرئيس الاميركي [دوايت] ايزنهاور، تليفونه العام ١٩٥٦ وقال لايدن (في بريطانيا) وغي موليه (في فرنسا) أن عليهم الانسحاب من سيناء وغزة. لم يتنازل أن يكلّم بن ـ غوريون. القائد الاسرائيلي تابع، أرسل له وزير خارجيته ليكلّمه. الموقف الآن ما زال، في اساسياته، من دون تغيير. ربما ازداد قليلاً وزن اللوبي الصهيوني في داخل أميركا، ولكن القرار حين يصدر، فهو يصدر للتنفيذ. ونحن لا نواجه دولة اسرائيل، نحن نواجه الادارة الاميركية، والتي توهم شعبها، وبكل أسف، بأن مصالحه تتعارض مع الدولة الفلسطينية المستقلة. ولكن أنا أريد أن اقول للمواطن الاميركي ان عدم انشاء الدولة المستقلة هو المدخل لاستمرار حالة عدم الاستقرار في الشرق الاوسط. ومعنى ذلك المساس بالمصالح الاميركية في المنطقة على المدى المنظور، وعلى المدى البعيد. فلا استقرار، ولا سلام، ولا أمن، في منطقة الشرق الاوسط بالقفز على الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني، بما فيها حقه في العودة وفي تقرير المصير واقامة دولته المستقلة فوق ترابه الوطني الفلسطيني. وقد جرّب [رونالد] ريغان العام ١٩٨٢، وكان يفتخر أنه يحتفظ بمكتبه في البيت الابيض بصورتي وأنا أغادر بيروت، ثم يحتاج الى أن يعقد صفقة بين الاسد وشولتس من أجل ازالة المخيمات الفلسطينية عبر مجازر منظّمة. وهم يقولون ان «الزمر العرفياتية» لا تزال موجودة في مخيمات بيروت، ولكن الآية الكريمة تقول «وسيق الذين اتقوا ربهم الى الجنّة زمراً».

• في حال اعلان الدولة، او اعلان حكومة المنفى للدولة الفلسطينية، تحتاج الى سند للاعلان، ما هو؟ قرار الانتداب ام قرار التقسيم ام سند آخر ؟

○ يجب أن نؤكد على أمر ساسي. الدولة الفلسطينية قائمة منذ ان كان شعب فلسطين على أرضه، وذلك بموجب القانون الدولي. وبموجب القانون، هناك دولة فلسطينية كانت قائمة [في] أثناء الحكم العثماني. جاءت عصبة الامم ووضعتها تحت وصايتها؛ ثم وضعتها تحت الانتداب البريطاني. فالدولة، اذاً، كانت قائمة ولا تزال قائمة. الدولة تقوم على اساسيّ الارض والشعب؛ أما السيادة، فهي منقوصة على هذه الارض، بسبب عوامل خارجة عن ارادة الشعب الفلسطيني، أي بسبب الاحتلال الاسرائيلي.

• اذن، الموضوع سيكون فقط اعلان الحكومة ؟

○ لا. أنا قدمت فقط وجهة نظر تاريخية حول الموضوع. أما ما هو أكثر من ذلك، فلا تدفعني أن أتكلم بأشياء لا يجوز أن أتكلم بها قبل اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني، والاّ أكون متحيزاً.

• الآن اجريتم جولة اولى من الاستطلاعات. هل انت مرتاح للنتائج الاولية لهذه الاستطلاعات ؟

○ كل الارتياح، عربياً ودولياً، و [ما] زلت مستمراً في اجراء الاتصالات والمشاورات.

• هل تتوقع موقفاً اوروبياً داعماً لحكومة المنفى، خاصة دول مثل فرنسا واسبانيا واليونان، بسبب علاقاتها الخاصة مع المنظمة ؟

○ علاقاتنا قوية على الصعيد العربي، والدولي؛ في حركة دول عدم الانحياز نحن أعضاء عاملون فيها، ومنظمة التحرير الفلسطينية تحتل منصب نائب رئيس فيها؛ كذلك في المؤتمر الاسلامي، فالمنظمة نائب دائم لرئيس المؤتمر الاسلامي. وهذا قرار صدر في اجتماع المؤتمر في الدار البيضاء. ونحن لنا عضوية كاملة في الجامعة العربية. ولنا عضوية مراقب في الامم المتحدة. وأعضاء كاملو العضوية في بعض مؤسسات الامم المتحدة مثل «الاونيسكو».

• انت تحدثت عن العلاقة بين الانتفاضة والانتصار العراقي. من المتوقع، بعد انتهاء الحرب، ان يكون للعراق دور عربي كبير. كيف تنظر الى هذا الدور وتاثيراته على الوضع العربي ؟

○ أول حاجة، أريد أن أقول للنظام السوري، لقد انتهى زمن الاستفراد بالثورة الفلسطينية، لأن النظام السوري استفرد بالثورة الفلسطينية وكال لها الضربات، بسبب غياب مصر، وانشغال العراق والخليج؛ وحتى الحرب العراقية ـ الايرانية شلت الايرانيين الذين كانوا، قبل الحرب، اصدقاء قريبين من الثورة الفلسطينية.

النقطة الثانية في الدور العراقي المرتقب، أنه، بسبب وزن العراق وانتصاره، فأن هناك [خارطة] عربية جديدة تتشكل، الآن، في المنطقة العربية، وفي منطقة الشرق الاوسط.

بعض الناس كانوا يحلمون بشيئين، أن ينهزم العراق، وأن تنهزم الثورة الفلسطينية، ويذهب صدام حسين، ويذهب ياسر عرفات، و [ما] زالت اذاعات النظام السوري تردد هذه المعزوفة.

• هناك حملة من الاعلام السوري ضد فكرة حكومة المنفى. لماذا في رأيك ؟

○ انها حملة تتم لتغطية الصفقات المشبوهة التي عقدت سورياً ـ أمريكياً في لبنان على حساب الشعبين، اللبناني والفلسطيني، وعلى حساب الامة العربية، ولكي يغطي موقفه في حرب الخليج، ولكي يبرر المجازر التي قام بها في مخيمات صبرا وشاتيلا وبرج البراجنة.

• هل تتوقع معركة مع القوات السورية في منطقة صيدا ؟

○ انهم يحضرّون لهذا، ويحركون العملاء من أجل ذلك.

• هل تتوقع المعركة بعد انتخابات الرئاسة اللبنانية ؟

○ نعم، بعدها. ولكن لا تنسى أن المعركة بدأت من الجانب الاسرائيلي. قبل أيام قامت اسرائيل بـ ١١ غارة جوية. قصفوا اذاعة الثورة الفلسطينية، ومخيمات الفلسطينيين ومواقع العسكريين والمدنيين الفلسطينيين.

نحن خونة في عرف النظام السوري. وها هي اسرائيل تقصفنا. وهناك وطنيون بعرف النظام السوري، ولكنهم في منأى عن القصف الاسرائيلي. هل يمكن لهذا الكلام ان ينطلي على طفل في الامة العربية؟ ولكن الي استحوا ماتوا.

• يجري الحديث دائماً عن دور فلسطيني في الانتخابات اللبنانية، هل هذا الدور موجود فعلاً ؟

○ نحن كل ما يهمنا هو وحدة لبنان، واستقرار لبنان، وأمن لبنان، ووحدة لبنان، أرضاً وشعباً ومؤسسات، وان ينتخب الشعب اللبناني رئيسه بعيداً [من] المؤثرات الخارجية، أياً كانت هذه المؤثرات. لقد حاول النظام السوري ان يلعب داخل منظمة التحرير الفلسطينية اللعبة نفسها التي يمارسها، الآن، بصدد انتخابات رئاسة الجمهورية اللبنانية، ولم ينجح في ذلك فلسطينياً، أليس معيباً أن يقال ان هناك اتفاقاً بين شولتس والاسد حول لبنان؟ وأن هناك اتفاقاً سورياً ـ أمريكياً ـ اسرائيلياً على تقاسم النفوذ في لبنان؟ أنا أسأل هذا السؤال لكل جماهير أمتنا العربية.

• كان يقال، دائماً، ان هدف سوريا هو الامساك

بالورقة الفلسطينية، من خلال سيطرتها على تجمعات الفلسطينيين. كيف تنظر للوضع الفلسطيني في بيروت، بعدما حدث داخل المخيمات ؟

○ وهل هذا المقاتل الفلسطيني منذ ٢٢ سنة هو مجرد ورقة؟ هل نحن في سوق نخاسة؟ هناك مخيمات فلسطينية موجودة في دمشق، هل استطاع النظام السوري ان يسيطر عليها سياسياً ؟ لقد عرف الجميع الجواب [في] أثناء تشييع جثمان أخي «أبو جهاد»، في دمشق. خرج مليون شخص، ثلاثة أرباعهم من السوريين. أنا والشهيد «أبو جهاد» طردنا من دمشق، وها هي دمشق تشيّع «أبو جهاد » بمليون شخص. أليس هذا استفتاءً سياسياً، واستفتاءً سياسياً سورياً بالتحديد؟ نحن لسنا موجودين في دمشق، فهل استطاع النظام السوري أن ينتزعنا من دمشق ؟ نحن لسنا موجودين في مخيم اليرموك ؟ فهل استطاع النظام السوري أن ينتزعنا من قلوب أهل المخيم ؟ نحن لسنا موجودين في مخيمات شمال لبنان (البداوي)، فهل استطاع انتزاع تأثيرنا منها. وأخيراً أقول نحن لسنا موجودين في الارض المحتلة، ولكن الناس، الناس المناضلين، يستشهدون بقرار من منظمة التحرير الفلسطينية، ويضربون بقرار من المنظمة، ويقاتلون بقرار منها. وجودنا السياسي في صفوف شعبنا صنعه النضال والشهداء والجنرالات الجدد. ولا يستطيع أحد أن يجيّره لصالحه، بعيداً [من] مصالح الشعب الفلسطيني.

وأريد، هنا، ان أسجل بوضوح، أنه في الوقت الذي أسمح... بوضع القرار الفلسطيني تحت امرة ضابط من ضباط المخابرات، فلماذا يتفاوض الناس مع الشعب الفلسطيني؛ سيذهبون الى ذلك الضابط ويتفاوضون معه ؟ والشعب الفلسطيني ليس ذيلياً لأي جهاز من هذه الاجهزة، مهما علا شأنه.

• تبدو الانتفاضة، الآن، وكانها تجدد نفسها في الارض المحتلة؛ ماذا تقول لأهل الانتفاضة ؟

○ هذا هو طائر الفينيق، يخرج، دائماً، من الرماد أكثر عملقة وأكثر قوة. هذه هي العنقاء الفلسطينية. وأنا أقول لهم: مزيداً من التنظيم، مزيداً من الصلابة، مزيداً من اشعال الارض تحت اقدام المستعمرين. أقول لهم نحن في ربع الساعة الاخير، ونحن نطرق أبواب النصر، وهذا هو عام البشرى.

وفي ربع الساعة الاخير، يتم، دائماً، خوض أقسى المعارك وأشدها، وأكثر وحشية وشراسة من الاعداء.

في ربع الساعة الاخير، خسرنا أخي «أبو جهاد»، وخسرنا، في لحظة مهادنة مع النظام السوري، مخميات صبرا وشاتيلا والبرج. خسرناها بمجزرة. مجزرة ستبقى عاراً الى أبد الآبدين. ولكن ليفهموا ان لعنة هذه المجزرة ستلاحقهم الى ولد الولد.

[نقلاً عن **اليوم السابع**، باريس، ١٩٨٨/٨/٢٢]

◇
◇ ◇

تعليمات رئيس الوزراء الاردني بشأن العلاقة مع الارض المحتلة

١ ـ تيسيراً لمصالح الاخوة الفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة، فقد تقرر منح جوازات سفر اردنية للراغبين منهم، صالحة لمدة سنتين.

٢ ـ يعتبر كل شخص مقيم في الضفة الغربية قبل تاريخ ١٩٨٨/٧/٣١ مواطناً فلسطينياً، وليس اردنياً.

٣ ـ يعطى ابناء الضفة الغربية المحتلة جوازات سفر مؤقتة صالحة لمدة سنتين بموجب نفس الوثائق

التي كانت معتمدة لدى دائرة الاحوال المدنية والجوازات العامة قبل قرار فك الارتباط القانوني والاداري مع الضفة الغربية.

٤ ـ على كل شخص يرغب في الحصول على جواز سفر اردني مؤقت ان يتقدم بنفسه الى دائرة الجوازات العامة ومعه الطلب والوثائق المعتمدة. ولا تقبل الطلبات من غير صاحب الشأن شخصياً.

٥ ـ تعتمد الوثائق المطلوبة للحصول على جواز السفر المؤقت المصدقة من دائرة الاوقاف في الضفة الغربية المحتلة فقط.

٦ ـ تبقى جوازات السفر الصادرة قبل تاريخ ١٩٨٨/٧/٣١ سارية المفعول لحين انتهاء مدتها، وتعدل المدة لتصبح سنتين عند مراجعة حامليها لدائرة الجوازات العامة لاجراء أية معاملة على الجواز مهما كان نوعها؛ وفي هذه الحالة يتم اصدار الجواز المؤقت دون استيفاء الرسوم القانونية.

٧ ـ لا تسري هذه التعليمات على المواطنين الحاصلين على لمّ شمل العائلات.

٨ ـ يستمر تجديد جوازات السفر المؤقتة لحامليها من رعايا قطاع غزة، بحيث تكون صالحة لمدة سنتين فقط.

٩ ـ التوقف عن اصدار جوازات سفر مؤقتة جديدة لرعايا قطاع غزة ممن مضى على انتهاء جوازات سفرهم سنة أو أكثر.

١٠ ـ يستمر صرف جوازات سفر مؤقتة لمدة سنتين للاشخاص المدخلين في جوازات السفر التي منحت لابناء قطاع غزة.

١١ ـ تتوقف دائرة الاحوال المدنية والجوازات العامة عن اصدار دفتر العائلة لمواطني الضفة الغربية المحتلة.

١٢ ـ تعتبر جميع دفاتر العائلة الصادرة عن دائرة الاحوال المدنية لحامليها من سكان الضفة الغربية المحتلة لاغية، ولدى مراجعتهم للدائرة لاجراء أية معاملة يوضع عليها ختم الالغاء، وتمتنع الدائرة عن اجراء أية اضافة أو تظهير عليها اعتباراً من تاريخه.

١٣ ـ تبقى دفاتر العائلة والبطاقات الشخصية بحوزة حامليها بعد الغائها، وتعتمد كوسيلة اثبات شخصية.

١٤ ـ تعتمد شهادات الميلاد، أو الوفاة، أو الزواج، أو الطلاق، أو حصر الارث، اذا كانت مصدقة من دائرة قاضي القضاة في الضفة الغربية، ومصدقة، كذلك، من دائرة الشؤون الفلسطينية في وزارة الخارجية.

١٥ ـ يبقى العمل سارياً ببطاقات الجسور الخضراء، أو الصفراء، على الّا تتجاوز الزيارة لحامل البطاقة الخضراء شهراً واحداً. ويستثنى من ذلك الطلبة والاشخاص العاملون في الخارج والمرضى القادمون للعلاج في مستشفيات المملكة.

١٦ ـ يستمر السماح باستيراد المنتوجات الزراعية من الضفة الغربية وقطاع غزة في ضوء الحاجة؛ وتكون المنظمة التعاونية هي الجهة المعتمدة لاصدار شهادات المنشأ للمنتوجات الزراعية المسموح بادخالها الى المملكة من الضفة الغربية؛ وتكون الهيئة الخيرية في قطاع غزة هي الجهة المعتمدة لاصدار شهادات المنشأ للمنتوجات الزراعية المسوح بها من القطاع.

١٧ ـ تقوم وزارة الزراعة في عمّان باصدار التصاريح اللازمة لادخال الانتاج الزراعي بالتنسيق مع دائرة الشؤون الفلسطينية بوزارة الخارجية.

١٨ ـ يتمّ استيراد المنتجات الصناعية حسب الحاجة وعلى نفس الاسس المطبقة سابقاً.

١٩ ـ يسمح للهيئات في الضفة الغربية المحتلة، مثل البلديات والنقابات والجمعيات ومراكز الشباب والاندية، بسحب أرصدتها من بنوك المملكة بموجب شيكات مصدقة من دائرة الشؤون الفلسطينية.

٢٠ ـ يستمر العمل، بالنسبة لقيود الاراضي، كما كان في السابق، وتعتمد التوصيات الصادرة من دائرة الاوقاف لغايات الحصول على قيود الاراضي لمواطني الضفة الغربية المحتلة. كذلك يعتمد تصديق تلك الدائرة على المعاملة الواردة من الضفة الغربية.

٢١ ـ اذا اختارت مدارس الضفة الغربية المحتلة الاستمرار بتدريس المنهاج الاردني، تقوم وزارة التربية والتعليم بوضع الترتيبات اللازمة لاجراء امتحانات الشهادة الثانوية العامة (التوجيهي)

في الضفة الغربية المحتلة، ويتم تصحيح وتدقيق اوراق الامتحان واصدار الشهادات في وزارة التربية والتعليم في عمان.

٢٢ ـ يستمر السماح لشاحنات الضفة الغربية المحتلة بالدخول عبر الجسرين الى المملكة، على ان تطبق عليها احكام الادخال المؤقت للشاحنات.

[نقلاً عن الدستور، عمان، ١٩٨٨/٨/٢١]

موجز الوقائع الفلسطينية
من ١٦/٧/١٩٨٨ الى ١٥/٨/١٩٨٨

١٦/٧/١٩٨٨

• حذّر رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، من مخاطر المخطط الاميركي ـ الاسرائيلي الذي تنفّذه ادوات عربية ووجوه فلسطينية عميلة. وقال عرفات، عند استقباله أعضاء المجلس الاداري للاتحاد العام للمرأة الفلسطينية: «اننا لا ندافع عن صبرا وشاتيلا وبرج البراجنة، وحدها، بل ندافع عن القرار الوطني الفلسطيني المستقل، ونقاتل ضد مؤامرة لانهاء الوجود المدني الفلسطيني في لبنان». على صعيد آخر، استقبل عرفات، في تونس، الامين العام المساعد للامم المتحدة، ماراك غولدنغ، وتركز البحث فيما بينهما حول عدد من القضايا، وفي مقدمها الانتفاضة الفلسطينية والوضع في لبنان، في ضوء الاعتداء على المخيمات، والجهود الدولية المبذولة لتحقيق السلام (وفا، تونس، ١٧/٧/١٩٨٨).

• تواصلت المواجهات بين المواطنين الفلسطينيين وقوات الاحتلال الاسرائيلي في الارض المحتلة. وسجّلت الفرق الضاربة للانتفاضة الوطنية نشاطاً بارزاً في انحاء الضفة الغربية وقطاع غزة، كافة. وقد تمكنت هذه الفرق من تدمير واعطاب ثلاث عشرة سيارة للجيش الاسرائيلي وعصابات المستوطنين، وطالت هجماتها ممتلكات لعملاء متعاونين مع سلطات الاحتلال ممن تمادوا في عمالتهم. ونظمت مسيرات طلابية في المدن والقرى والمخيمات، شاركت فيها قطاعات شعبية اخرى، وتحوّلت الى اشتباكات مع قوات الاحتلال، وذلك باعتبار ان اليوم هو يوم الفعاليات النضالية للاحتجاج على غلق المدارس، ودهمها، واعتقال الطلبة، كما دعت الى ذلك قيادة الانتفاضة. وقد اصيب في الاشتباكات اكثر من عشرين مواطناً، واستشهد موسى عمر (٤٥ سنة)، من قرية بروقين، نابلس (الدستور، عمان، ١٧/٧/١٩٨٨). واستشهد صابر فارس النمنم (٢٣ سنة)، من مخيم الشاطىء، في غزة (الاتحاد، حيفا، ١٧/٧/١٩٨٨).

من جهة أخرى، يوزّع ويباع في المناطق المحتلة، بسعر رمزي، كتيب صغير أصدر في الآونة الاخيرة، يحتوي على صور وتفاصيل شخصية لـ ٦٥ مواطناً من سكان المناطق المحتلة، قتلوا في اثناء صدامهم مع قوات الامن الاسرائيلية في الشهور الاخيرة (هآرتس، ١٧/٧/١٩٨٨).

• انتشرت قوة أمنية فلسطينية مشتركة حول مخيمات صيدا، في جنوب لبنان، للمحافظة على الأمن وتجنب أي قتال محتمل. وسيطر ١٥٠ مقاتلاً، ينتمون الى مختلف الفصائل الفلسطينية، على مداخل مخيمي عين الحلوة والميّه وميّه لهذا الغرض (القبس، الكويت، ١٧/٧/١٩٨٨).

• قال المدير العام السياسي لوزارة الخارجية الاسرائيلية، د. يوسي بيلين: «لا يوجد حل عسكري للانتفاضة الفلسطينية في المناطق المحتلة» و«ليس في الامكان عدم استخدام القوة طالما استمرت الحوادث... غير اننا نعمل من أجل التوصل الى حل سياسي للمشكلة». واعترف بيلين بأن ليس من المتوقع التوصل الى حل عبر المفاوضات قبل اجراء انتخابات الكنيست في تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل (هآرتس، ١٧/٧/١٩٨٨).

• شجب الامين العام لجامعة الدول العربية، الشاذلي القليبي، الحملة التي بدأتها اسرائيل على مشتريات السلاح التي يقوم بها بعض الدول العربية، واعتبر انها تشكل تمهيداً لاعتداءات اسرائيلية في المنطقة. وقارن القليبي بين المخاوف التي تعبّر عنها اسرائيل بشأن تعزيز القدرة العسكرية العربية والمخاوف المماثلة عندما كانت اسرائيل تستثيرها تمهيداً للاعتداءات السابقة. ووصف القليبي اسرائيل بأنها الدولة الأكثر تدججاً بالسلاح؛ وقال ان الولايات المتحدة تساهم، مباشرة، في تسليحها و«من الواضح ان الامة العربية هي التي لديها ما يدعوها الى خشية عدوان الكيان الصهيوني الرافض للسلام بكل عناد واصرار» (الشرق الاوسط، لندن، ١٧/٧/١٩٨٨).

• قال مصدر رفيع المستوى في وزارة الخارجية البريطانية، ان نائب وزير الخارجية البريطانية، ديفيد ميلر، صرح بأنه اذا استمر الوضع في المناطق المحتلة على ما هو عليه الآن، فان عدد السكان الفلسطينيين سوف يفوق عدد السكان اليهود، وانه دون حصولهم على حقوق ديمقراطية، سوف ينتج في العام ٢٠٠٠، في الضفة الغربية وقطاع غزة، وضع مشابه للوضع السائد في جنوب افريقيا (هآرتس، ١٧/٧/١٩٨٨).

• افاد طاقم شؤون الامن الذي اقيم في حزب العمل، تمهيداً لخوض معركة انتخابات الكنيست الثاني عشر، برئاسة اللواء (احتياط) افيغدور بن ـ غال، انه سلّم القائم بأعمال رئيس هيئة الانتخابات التابعة للحزب توصياته ازاء خطوط الاعلام الامنية للحزب في معركة الانتخابات. وأساس التوصية، في التوصيات التي قدمت، التأكيد لجمهور الناخبين، من جانب رجال أمن رفيعي المستوى في حزب العمل، ان السلام ـ وفقاً لوجهة نظر حزب العمل ـ يعطي الامن التام لدولة اسرائيل (هآرتس، ١٧/٧/١٩٨٨).

١٧/٧/١٩٨٨

• استشهد سالم مهزول (٢١ سنة)، من قرية جيت، قضاء طولكرم، في صدام مع قوات الاحتلال الاسرائيلي، عندما حاول انتزاع بندقية جندي قرب بيت تكفا. وقد استمرت الصدامات والمواجهات العنيفة في الارض المحتلة بين الوطنيين، من جهة، وقوات الاحتلال وعصابات المستوطنين، من جهة أخرى، وذلك في عدد كبير من المدن والقرى. ونجم عن الاشتباكات، أيضاً، جرح عشرات المواطنين، واصيب اسرائيليون في مدينة القدس (الدستور، ١٨/٧/١٩٨٨). من ناحية أخرى، أفادت مصادر عسكرية اسرائيلية بأن ٤٢٦٧ فلسطينياً من الضفة الغربية هم قيد الاعتقال حالياً، بسبب مشاركتهم في الانتفاضة، بينهم ١٣٦٦ شخصاً ينتظرون المحاكمة؛ و١٦٠ حكموا بمدد سجن مختلفة؛ و٢١٢٩ قيد الاعتقال الاداري؛ و٣٠٢ اعتقلوا بموجب أوامر قضائية؛ و٣١٠ وفقاً لأوامر تمديد فترات الاعتقال من قبل القضاة (دافار، ١٨/٧/١٩٨٨).

• تلقت الاجهزة الفلسطينية معلومات من فلسطين المحتلة تشير الى ان السلطات الاسرائيلية على وشك ان تعطي الاوامر للقادة العسكريين بتنفيذ عملية عسكرية ضد مخيم عين الحلوة. وكشف مسؤول فلسطيني في المخيم النقاب عن ان وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، ورئيس الاركان، الجنرال دان شومرون، قاما بجولة في طائرة مروحية، في الاسبوع الماضي، فوق المناطق التي ستستخدم نقاط انطلاق برية وبحرية وجوية، وان ثلاثاً وأربعين دبابة اسرائيلية وصلت الى منطقة جزّين (القبس، ١٨/٧/١٩٨٨).

• في تصرحات صحافية، في دبي، ذكر عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. عبدالله حوراني، ان رئيس اللجنة، ياسر عرفات، سوف يقوم بزيارة للاردن، تلبية لدعوة وجّهها الملك حسين اليه منذ عدة شهور. كما ذكر حوراني ان عضو اللجنة التنفيذية، محمود عباس (ابو مازن)، سيصل الى العاصمة الاردنية غداً. وفي ضوء النتائج التي ستحققها زيارة عباس، سيتم تحديد موعد زيارة عرفات (الاهرام، القاهرة، ١٨/٧/١٩٨٨).

• في اجتماع للحكومة الاسرائيلية، تذمّر وزير الدفاع، اسحق رابين، من شبكة القوانين التي تتحدث عن حقوق عرب المناطق المحتلة، وقال ان هذه القوانين تثقل، بين الفينة والأخرى، على الجيش الاسرائيلي، وتحول دون القيام بردود سريعة وحاسمة على الاعمال المناهضة الاحتلال (دافار، ١٨/٧/١٩٨٨).

• قال وزير الطاقة والبنية التحتية الاسرائيلي، موشي شاحل، انه، بناء على المعلومات الموجودة لديه، يتبين ان رئيس الحكومة، اسحق شامير، عرض، بالفعل، وثيقة على الرئيس الروماني، نيقولاي تشاوشيسكو، تتعلق بأمر تسليم ادارة المناطق المحتلة الى م.ت.ف. وعلم ان الوثيقة قد أعدت في حينه من جانب موشي عميراف. وأضاف شاحل، انه عندما وصلت الوثيقة اليه، قام بطرح استجواب داخل الحكومة حول الموضوع، غير ان شامير رفض الرد عليه (دافار، ١٨/٧/١٩٨٨).

• لدى وصوله اسرائيل في زيارة تستغرق ثلاثة أيام، حذّر رئيس حكومة هولندا، رود لوبيرز، زعماء اسرائيل من ان الوضع الراهن لا يمكن ان يستمر. وسأل لوبيرز هل تستطيع اسرائيل الحصول على الأمن عبر ما تمارسه الآن في المناطق المحتلة ؟ (دافار، ١٨/٧/١٩٨٨).

• احتج ممثل م.ت.ف. في منظمة اليونسكو ورئيس المجموعة العربية فيها، عمر مصالحة،

على التصريحات التي اتضح ان المدير العام لليونسكو، فريدريك مايور، قد أدلى بها في خطاب القاه، في السابع من نيسان (ابريل) الماضي، في مؤتمر ثقافي دولي. وكان مايور، في خطابه هذا، قال ان اقامة اسرائيل تمثل احد انجازات الانسانية الخمسة بعد الحرب العالمية الثانية. ومن المنتظر ان يثير الكشف عن هذا التصريح موجة عنيفة من الاحتجاجات داخل اليونسكو، وخارجها (**الشرق الاوسط**، ١٨/٧/١٩٨٨).

• أظهر استطلاع للرأي اجرته مؤسستان اميركيتان ان ثلثي المندوبين الذين سيشاركون في المؤتمر القومي للحزب الديمقراطي الاميركي، من مؤيدي المرشح الرئاسي مايكل دوكاكيس، يؤيدون، في صورة غير رسمية، منح الفلسطينيين وطناً خاصاً، في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين (**النهار**، بيروت، ١٨/٧/١٩٨٨).

١٨/٧/١٩٨٨

• وصل الى بغداد رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات. وكان عرفات ترأس، خلال اليومين الماضيين، اجتماعات اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. التي قررت دعوة المجلس المركزي للانعقاد، في آخر الشهر الحالي، في بغداد. واستقبل عرفات مبعوث القيادة السوفياتية النائب الأول لوزير الخارجية، يولي فورنتسوف، الذي اجتمع، اليوم، مع وزير الخارجية العراقية، طارق عزيز (**الشرق الاوسط**، ١٨/٧/١٩٨٨). وتسلم عرفات من فورنتسوف رسالة من الأمين العام للحزب الشيوعي السوفياتي، ميخائيل غورباتشيوف، تتعلق بالقضايا الهامة في المنطقة (**وفا**، ١٩/٧/١٩٨٨).

• عمّ الاضراب الشامل مختلف مناطق الارض المحتلة، تضامناً مع معتقلي سجن النقب الصحراوي، وذلك تنفيذاً لقرارات القيادة الموحدة للانتفاضة. وفي غضون ذلك، تواصلت المواجهات العنيفة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلي. واستشهد جمال عبدالكريم القدومي (٢٩ سنة)، من مخيم العين، نابلس، متأثراً بجراحه التي كان اصيب بها من قبل؛ كما استشهد ادمون الياس غانم (١٧ سنة)، من بيت ساحور، واصيب العشرات من المواطنين برصاص قوات الاحتلال (**الدستور**، ١٩/٧/١٩٨٨).

• ذكر مصدر اردني مأذون ان وفداً من اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. سوف يزور عمان، هذا الاسبوع، ليعد مع المسؤولين الاردنيين للزيارة التي سيقوم بها رئيس اللجنة التنفيذية، ياسر عرفات، للاردن. وقال المصدر ان الوفد يضم اعضاء اللجنة: محمود عباس (ابو مازن)، وجمال الصوراني وعبدالله حوراني (**الدستور**، ١٩/٧/١٩٨٨).

• اصدر المجلس الثوري لـ «فتح» بياناً يستعرض نتائج اجتماعات الدورة الطارئة التي عقدها المجلس، في الفترة بين السابع الى العاشر من تموز (يوليو) ١٩٨٨، وتوصياتها. واشير في البيان الى ان المجلس بحث في الموقف السياسي من الجوانب كافة، في ضوء انتفاضة الوطن المحتل وما نشأ في مواجهتها من تحديات. وقد اشتمل البيان المطوّل على تقويم المجلس للحرب على المخيمات، وانتخابات الرئاسة اللبنانية، وموقف القيادة السورية الرسمي وأسباب سياستها المعادية للشعب الفلسطيني ودوافعها، والقمة العربية الطارئة التي عقدت لدعم الانتفاضة، والاعلام العربي، والموقف الفلسطيني، وتوصيات المجلس بشأن ذلك (النص الكامل للبيان في **وفا**، ١٨/٧/١٩٨٨).

• اعلن ٤٥ مجلساً محلياً عربياً في اسرائيل الاضراب يوماً واحداً احتجاجاً على عدم تنفيذ الحكومة الاسرائيلية وعودها بشأن تغطية عجزها المالي، وكذلك لعدم استجابتها لطلب ايقاف هدم البيوت التي أنشئت بدون ترخيص في القطاع العربي (**هآرتس**، ١٩/٧/١٩٨٨).

• انتقد رئيس وزراء هولندا، رود لوبيرز، الذي يزور اسرائيل، سياستها في الاراضي المحتلة، ووصفها، في مأدبة العشاء التي أقامها رئيس وزراء اسرائيل، اسحق شامير، بأنها تنتهج اجراءات خشنة تسيء الى صورة اسرائيل لدى كثير من اصدقائها. وأكد لوبيرز ان الوضع الراهن لا يمكن ان يستمر الى الابد، كما تثبت ذلك أحداث الضفة الغربية وقطاع غزة. ودعا لوبيرز اسرائيل الى الانسحاب من الارض المحتلة مقابل السلام مع جيرانها (**الاهرام**، ١٩/٧/١٩٨٨). وفي المحادثات التي أجراها مع رئيس الحكومة، شامير، والقائم بأعماله وزير الخارجية، شمعون بيرس، اكد لوبيرز، ان بلاده تؤيد مشروع شولتس، وقرارات مؤتمر البندقية ازاء الحوار المباشر بين اسرائيل وم.ت.ف. واعطاء حق تعبير قومي للفلسطينيين في الضفة والقطاع (**عل همشمار**، ١٩/٧/١٩٨٨).

• قال رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير،

للصحافيين، رداً على أقوال الوزير موشي شاحل، الذي ادعى بأن شامير طلب، في اثناء زيارته رومانيا قبل حوالى سنة، من الرئيس الروماني التوسط من اجل اجراء مفاوضات مع م.ت.ف. لكي توافق على مشروع الحكم الذاتي في المناطق المحتلة: «ان ادعاءات شاحل ضدي هي كذب صارخ، وليس في كلام هذا الرجل كلمة واحدة صحيحة. سوف افحص ما يمكن عمله ازاء وضع هذا الوزير داخل الحكومة» (**عل همشمار**، ١٩/٧/١٩٨٨). من جهته، وفي المجال عينه، قال موشي عميراف لصحيفة «عل همشمار»، ان أقوال الوزير شاحل تستند الى «وثيقة عميراف ـ الحسيني»؛ فـ «قبل يومين من قيام رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، بزيارته لرومانيا، في آب (اغسطس) ١٩٨٧، طلب مني شامير، عبر الهاتف، الحضور الى مكتب رئيس الحكومة واحضار الوثيقة التي صغتها مع فيصل الحسيني، والتي احتوت على مشروع متكامل للتسوية. وقد علمت ان رئيس الحكومة قد علم بأن الرئيس الروماني يرغب في التحدث حول هذا المشروع» (**عل همشمار**، ١٩/٧/١٩٨٨).

١٩/٧/١٩٨٨

• استشهد نضال الربضي (١٧ سنة)، من بيت حنينا، عندما اطلق جنود الاحتلال الاسرائيلي الرصاص على المتظاهرين. واشتبك الجنود مع المتظاهرين الذين شيعوا جنازة الشهيد، فاصيب جندي وشرطي اسرائيليان بجراح. وفي مختلف مناطق الارض المحتلة تواصلت التظاهرات والاشتباكات العنيفة بين المواطنين وقوات الاحتلال، واصيب ثلاثة مواطنين (**السفير**، بيروت، ٢٠/٧/١٩٨٨). كما استمر الاضراب العام في الارض المحتلة، فيما كثفت السلطات الاسرائيلية تواجدها العسكري فيها (**البعث**، دمشق، ٢٠/٧/١٩٨٨).

• عقدت شخصيات وطنية فلسطينية من الارض المحتلة اجتماعاً، في القدس، مع وزير الخارجية الهولندية، هانس فان دن بروك، وسلمته مذكرة تتضمن تأكيد الثوابت الفلسطينية والموقف الفلسطيني من حل أزمة الشرق الاوسط. وقد بيّنت المذكرة عظم الحاجة الى عقد مؤتمر دولي للسلام تشارك فيه م.ت.ف. كما بيّنت ان قراري مجلس الامن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨ ليسا الاساس الصالح لاحلال السلام، لانهما يتعاملان مع المسألة الفلسطينية كقضية لاجئين ويهملان حق تقرير المصير (**وفا**، ٢٠/٧/١٩٨٨).

• تظاهر رؤساء المجالس المحلية العربية وموظفوها بالقرب من مكتب وزارة الداخلية الاسرائيلية في القدس، احتجاجاً على العجز المالي الذي وصلت اليه هذه المجالس، وعلى موضوع البناء غير المرخّص في القطاع العربي، الذي تطالب المجالس بترخيص له (**دافار**، ٢٠/٧/١٩٨٨).

• قال القائم بأعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية وزير الخارجية، شمعون بيرس، في اجتماع تحضيري لانتخابات الكنيست الثاني عشر، في هرتسليا: «اسحق رابين وانا نعمل سوية منذ أربعين عاماً، لأننا نشعر بأن لنا مهمة واحدة: علينا ان نبذل كل جهد ممكن من اجل اخراج ' بلدنا ' من دائرة الحرب دون المس بأمن الدولة». وأضاف بيرس: «ان الليكود يريد المخاطرة بوجود الدولة بسبب المفهوم التاريخي القائل ' للاردن ضفتان ' . ان هذا المفهوم لا يضيف أمناً وقوة ولن يساعد في عملية التعايش بسلام». واضاف، أيضاً، ان «الليكود يتحدث كثيراً عن المفاوضات المباشرة. ولكن مع شعار ' ولا ذرة ' لا يوجد أي احتمال للتفاهم. لا يمكن التحدث عن الحكم الذاتي، طالما ان كل شيء مغلق بشكل تام. وفي موضوع الامن، سوف نقف بكل قوتنا، ولكن سوف نبحث في مسارات للسلام» (**دافار**، ٢٠/٧/١٩٨٨).

• قال رئيس دائرة الهجرة في الوكالة اليهودية، اوري غوردون، لاعضاء لجنة الهجرة والاستيعاب التابعة للكنيست: «ان قسماً من القيادة الاسرائيلية فقد ايمانه بالهجرة وغير مقتنع بقدرة دولة اسرائيل على جذب موجات هجرة الى البلاد» (**دافار**، ٢٠/٧/١٩٨٨).

• علم من أوساط وزير الخارجية الهولندية ان تأشيرات سوفياتية لدخول ستة أعضاء في وفد اسرائيلي قنصلي الى الاتحاد السوفياتي قد وصلت وزارته باعتبار ان هولندا هي التي تتولى مصالح اسرائيل في الاتحاد السوفياتي بعد قطع العلاقات الدبلوماسية. وسيصل الوفد الى موسكو في ٢٥ من الشهر الجاري (**النهار**، ٢٠/٧/١٩٨٨).

٢٠/٧/١٩٨٨

• سقط ثلاثة شهداء جدد في اثناء الاشتباكات

بين مواطني الارض المحتلة وقوات الاحتلال الاسرائيلي، واصيب ١٥ آخرون بجراح خطرة، عدا عن عشرات آخرين اصيبوا بالاعيرة المطاطية وقنابل الغاز، واعتقل المئات. وقد وقعت المصادمات في مختلف مدن الضفة الغربية وقطاع غزة وقراهما ومخيماتهما. والشهداء هم هشام زيد (٢٦ سنة)، من قرية الكفيرات، جنين؛ وفؤاد بسام العرابي (١٥ سنة)، من جنين؛ وزكي علي محمود الحلايقة، من الخليل (الدستور، ٢١/٧/١٩٨٨).

• قالت عضو الكنيست، غيئولاه كوهين، خلال زيارة قامت بها مع عضوي الكنيست يوفال نئمان وغرشون شافط، للمسجد الاقصى: «ان أحد اهداف الزيارة الاساسي هو فحص أماكن ممكنة لاقامة مبانٍ للصلاة اليهودية، لكي يتمكن اليهود من القيام بصلواتهم في المكان» (هآرتس، ٢١/٧/١٩٨٨).

• افتتح الحزب الديمقراطي العربي مؤتمره الاول، بحضور الرئيس الاسرائيلي، حاييم هرتسوغ، وممثلي الجالية العربية في الولايات المتحدة وشخصيات عدة من المناطق المحتلة، اضافة الى ٤٠٠ مندوب عن الحزب الجديد، الذين يمثلون حوالى أربعة آلاف عضو في الحزب. وقال الرئيس هيرتسوغ، في كلمته في المؤتمر، انه يدعو العرب في اسرائيل الى ان «يأخذوا على عاتقهم المسؤولية والشراكة الفعّالة، من خلال الاخلاص عبر طريق السلام» (هآرتس، ٢١/٧/١٩٨٨).

• أُصدرت، في واشنطن، مجلة «العودة» التي اغلقتها السلطات الاسرائيلية. وقال محرر المجلة، بشارة بحبح (محرر صحيفة «الفجر» سابقاً)، ان قرار اصدار العدد من جديد اتخذ في اليوم الذي اغلقت فيه المجلة في القدس (هآرتس، ٢١/٧/١٩٨٨).

• في البرنامج الانتخابي الذي اقره المؤتمر القومي للحزب الديمقراطي الاميركي، والذي سيخوض مرشحه، مايكل دوكاكيس، الانتخابات في ضوئه، رأى الحزب انه يتعين على الولايات المتحدة ان تمهّد الطريق لاجراء مفاوضات بين اسرائيل والدول العربية، تستند الى اتفاقيتي كامب ديفيد، وهذا مما يتفق مع وجهة نظر اسرائيل. اما الاقتراح الذي قدمه انصار القس جيسي جاكسون، والداعي الى حق تقرير المصير للاسرائيليين والفلسطينيين والاعتراف المتبادل، فقد سحبه مقدموه، قبل التصويت عليه (القبس، ٢١/٧/١٩٨٨).

• اكدت مصادر باكستانية ان اعداداً من اليهود دخلوا اراضي باكستان، بصورة غير مشروعة، وانهم استطاعوا الهجرة منها الى اسرائيل. وكانت صحف بريطانية، وأخرى نمساوية، اشارت الى هذا من قبل، الّا ان السلطات الباكستانية التزمت الصمت. وقد اكتشفت السلطات أمر هذه الهجرة بعد ان تبين لها وجود عملاء في مقاطعتي بلوشستان والسند مهمتهم المساعدة في تهريب اليهود (الدستور، ٢١/٧/١٩٨٨).

٢١/٧/١٩٨٨

• اجتمع رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، مع رئيس دولة الامارات العربية المتحدة، الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، في ابو ظبي، التي وصلها عرفات بعد زيارته لبغداد واجتماعه، فيها، مع الرئيس صدام حسين. وقد تناولت محادثات عرفات مع آل نهيان آخر المستجدات على الساحة الفلسطينية، والعربية، والدولية، وبخاصة استمرار الانتفاضة الوطنية في الارض المحتلة، وموضوع المخيمات الفلسطينية في لبنان. كما تناولت الوضع العربي، في ضوء قبول ايران لقرار مجلس الامن الرقم ٥٩٨ بايقاف القتال (وفا، ٢١/٧/١٩٨٨). وابلغ عرفات الى الصحافة انه سيزور الاردن قريباً. وذكر ان اللجنة التنفيذية قررت تنشيط الحوار مع الاردن (الدستور، ٢٢/٧/١٩٨٨). وقد وصل عرفات الى العاصمة اليمنية، صنعاء، مساء هذا اليوم (وفا، ٢٢/٧/١٩٨٨).

• وصف رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، ما تردد عن عرض الرئيس الروماني، نيقولاي تشاوشيسكو، القيام بوساطة لفتح حوار بين م.ت.ف. واسرائيل، بأنه اكذوبة من الاكاذيب الاسرائيلية. وقال عرفات ان ما حدث هو انني أبلغت الى الرئيس الروماني قرارات القمة العربية، التي تقول اننا نقبل بفترة انتقالية تحت رعاية الامم المتحدة وبانسحاب اسرائيل من الاراضي العربية المحتلة (الدستور، ٢٢/٧/١٩٨٨).

• اصدرت القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة نداء الاضحى المبارك، وهو بيانها الثاني والعشرون، ودعت فيه الى اعتبار الايام ما بين ٢١/٧/١٩٨٨ و٥/٨/١٩٨٨، أيام فعاليات نضالية ومجابهات جماهيرية حاشدة واياماً لتكريس سلطة الشعب وتعزيز بناء اللجان الشعبية وتعزيز التعليم الشعبي

والقيام بنشاطات مميزة، تضامناً مع متضرري الانتفاضة. وفيما تواصلت الاشتباكات والصدامات في مختلف انحاء الارض المحتلة، تميّز اليوم بعنف الاشتباكات التي شهدتها كل من القدس العربية ونابلس. وفي نابلس، استشهد ثلاثة مواطنين، على أيدي قوات الاحتلال الاسرائيلي، هم حسام عبدالعزيز (٢٣ سنة)، وماهر ابو غزالة (٢٤ سنة)، وثالث لم يعرف اسمه، وجرح عشرون (**الدستور**، ١٩٨٨/٧/٢٢). وسقط في ذنّابة، طولكرم، شهيد رابع هو مهنّد طاهر سيف (١٧ سنة). وفرضت سلطات الاحتلال أنظمة منع التجول على عدد آخر من الأماكن، فيما استمرت حملات الدهم والاعتقالات (**المصدر نفسه**).

• أتمت وحدات الصيانة في الجيش الاسرائيلي مهمّة تزويد وحدات الجيش كافة، التي تقوم بدوريات في المناطق المحتلة، ببزّات خاصة واقية للنيران وأجهزة اطفاء شخصية. وقد تم ذلك بعد ان اصيب أربعة ضباط من الجيش الاسرائيلي اصابات بليغة في حادثي القاء زجاجات حارقة في جنوب جبل الخليل وفي غزة. وقد أُصدر توجيه جديد يلزم كل مشارك في دورية مؤللة، او مشاة، في المناطق المحتلة ان يرتدي بزّة واقية وغطاء رأس ضد النار، وان يكون في حوزته جهاز اطفاء شخصي (**دافار**، ١٩٨٨/٧/٢٢).

• قال القائم بأعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية وزير الخارجية، شمعون بيرس، في تل ـ أبيب: «يوجد من نتحدث معه: هناك الاردن وهناك الفلسطينيون. ونحن مستعدون للتحدث مع أي منهم على حدة، ومع الاثنين معاً». وأضاف، انه «لا ينبغي ان ينظر الى عدم تكرار رفضنا للتفاوض مع م.ت.ف. الى انه اشارة على استعداد حزب العمل للتفاوض مع هذه المنظمة... لماذا ينبغي علي ان اعلن هذا في كل مناسبة ؟» (**دافار**، ١٩٨٨/٧/٢٢).

• قال مسؤول المنطقة الشمالية الاسرائيلي، ان وزارة الداخلية الاسرائيلية غطت عجز المجالس المحلية الدرزية كافة للعام المالي الجديد ١٩٨٨/١٩٨٩. وأضاف، «ان المجالس المحلية العربية تستطيع ان تتعلم كيف تنجز الامور بهدوء وباسلوب مهذّب دون تظاهرات واضرابات، من نظائرهم رؤساء المجالس المحلية الدرزية» (**دافار**، ١٩٨٨/٧/٢٢).

• أكد مسؤول اردني كبير انه سيتم، قريباً، وربما فور انتهاء عطلة عيد الاضحى، حل مجلس الامة الاردني، الذي يضم مجلسي النواب والاعيان، والغاء وزارة شؤون الوطن المحتل، وايقاف خطة التنمية في الاراضي المحتلة، تمهيداً لفك ارتباط كامل بين الاردن والضفة الغربية وايكال الأمر الى م.ت.ف. (**القبس**، ١٩٨٨/٧/٢٢).

• أكد مسؤول في وزارة الخارجية السوفياتية ان موسكو سترفض البحث في مسألة اعادة العلاقات السوفياتية ـ الاسرائيلية، التي قطعت في العام ١٩٦٧، مع الوفد القنصلي الاسرائيلي، الذي سيصل يوم الخميس المقبل الى العاصمة السوفياتية. ووصف المسؤول الوفد بأنه غير رسمي، وبأن مهمته تقتصر على تفقد مباني السفارة الاسرائيلية في موسكو، ومراجعة الاجراءات التي يتبعها قسم رعاية المصالح الاسرائيلية في السفارة الهولندية (**القبس**، ١٩٨٨/٧/٢٢).

• علم من مصادر سوفياتية، في دمشق، ان النائب الاول لوزير الخارجية السوفياتية، يولي فورونتسوف، الذي غادر دمشق متوجهاً الى طهران، شدد، خلال مباحثاته مع المسؤولين السوريين، على أهمية الحوار السوري ـ الفلسطيني وتطبيق قرار مجلس الامن الدولي الرقم ٥٩٨ الداعي على وقف الحرب بين العراق وايران (**الاتحاد**، ١٩٨٨/٧/٢٢).

١٩٨٨/٧/٢٢

• تبين ان الشهيد الذي سقط أمس ولم يعرف اسمه، في حينه، هو محمد احمد طاهر سيف (١٧ سنة)، من قرية عراره. وفيما تواصلت المواجهات والمصادمات العنيفة بين المواطنين، في مختلف مناطق الارض المحتلة، وقوات الاحتلال الاسرائيلي، تميز اليوم بحدة الاشتباكات التي وقعت في القدس ورام الله والبيره وقلقيلية وجباليا. وقد منعت سلطات الاحتلال المصلّين من دخول القدس لاداء صلاة الجمعة في المسجد الاقصى، وحوّلت المدينة الى ثكنة عسكرية تعج بالجنود المدججين بالسلاح. وهاجمت المجموعات الضاربة عمليين للاحتلال، في العيزرية، وحبلة، فيما اشتبكت، في غير موقع، مع قوات الاحتلال بالحجارة والقنابل الحارقة (**الدستور**، ١٩٨٨/٧/٢٣).

• قالت مصادر فلسطينية ان رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، سوف يحمل معه، في زيارته المرتقبة للاردن، تصورات واضحة حول أسس التفاوض والتنسيق بين الاردن وم.ت.ف. في

المرحلة المقبلة. وينطلق عرفات من ضرورة تطوير علاقة الجانبين، استناداً الى موقف الاردن الاخير الذي يدعو الى ترجمة عملية لمقررات قمة الرباط وتنفيذ مقررات قمة فاس، بشأن التمثيل الفلسطيني والقبول بقيام الدولة الفلسطينية المستقلة (القبس، ٢٣/٧/١٩٨٨).

• نتيجة للانتفاضة وما لحق بالكيبوتسات من اضرار بالغة جراء الحرائق التي التهمت مزروعاتها، اصبحت الكيبوتسات في منطقة نابلس تعاني من أزمة سببها تراجع العائلات التي كانت أبدت رغبتها في القدوم للاقامة في هذه الكيبوتسات عن قرارها (دافار، ٢٣/٧/١٩٨٨).

• أُدخلت على برنامج الحزب الديمقراطي العربي برئاسة عضو الكنيست، عبد الوهاب دراوشه، تغييرات، الابرز فيها «ان القدس الشرقية سوف تكون عاصمة الدولة الفلسطينية المستقلة التي يفترض ان تقام الى جانب دولة اسرائيل». وقد دعا مؤتمر الحزب، الذي عقد في مدينة الناصرة، الحكومة الاسرائيلية الى المشاركة في المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط بمشاركة الاطراف ذات العلاقة بالنزاع العربي - الاسرائيلي، بما فيها م.ت.ف. التي هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني (دافار، ٢٣/٧/١٩٨٨).

٢٣/٧/١٩٨٨

• خاضت جماهير مدينة القدس العربية مواجهات عنيفة ضد قوات الاحتلال الاسرائيلي، التي جرى تعزيزها، بشكل كثيف، في الايام القليلة الماضية، لقمع التظاهرات في المدينة. وبدأت الصدامات عندما اعتدى جنود الاحتلال على حشد من المواطنين كان يقوم بزيارة ضريح الشهيد نضال الربضي. وسقطت شهيدة جديدة هي صبحية ذياب يوسف الشيخ حسين (٦٥ سنة)، من سلوان. في غضون ذلك، استمرت الاشتباكات بين المواطنين وقوات الاحتلال في مختلف ارجاء الضفة الغربية وقطاع غزة (الدستور، ٢٤/٧/١٩٨٨).

• ندد منسق النشاطات الاسرائيلية في المناطق المحتلة، شموئيل غورين، بشدة، بمدير عام وزارة الخارجية الاسرائيلية، د. يوسي بيلين، على خلفية اقواله الخطرة، في مقابلة مع اذاعة اسرائيل. وكان بيلين قال ان منسق الانشطة في المناطق المحتلة قام بتنمية أوساط مؤيدة للاردن ولاسرائيل في المناطق المحتلة، بدلاً من خلق تفاهم مع الزعامة الحقيقية (هآرتس، ٢٤/٧/١٩٨٨).

• قام موظفون اردنيون كبار، في الآونة الاخيرة، بزيارة للضفة الغربية، في محاولة تشكيل «مجموعة زعماء» محليين متضامنة مع الاردن. وقد وصل الموظفون الاردنيون الى الضفة الغربية، بعد التنسيق مع جهاز الامن الاسرائيلي، وبتشجيعه. وعلم ان الموظفين الاردنيين هؤلاء كانوا أُرسلوا بتوصية من الملك حسين شخصياً، في أعقاب خشيته من تدهور تأييد الزعامة التقليدية في الضفة الغربية لنهجه السياسي، على أرضية الانتفاضة. والهدف هو استكشاف الاجواء السائدة في الضفة، واجراء محادثات من اجل تعزيز مكانة الشخصيات المتضامنة مع الاردن (هآرتس، ٢٤/٧/١٩٨٨).

• اتفق الاردن ومصر على مطالبة الولايات المتحدة الاميركية باجراء مشاورات مع الدول الاوروبية، بشأن مشكلة الشرق الاوسط، لايجاد امكانية التغلب على نقاط الخلاف معها (الشرق الاوسط، ٢٤/٧/١٩٨٨).

٢٤/٧/١٩٨٨

• لبّى مواطنو الارض المحتلة نداء القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة، فحوّلوا أول أيام عيد الاضحى الى يوم نضال ضد الاحتلال الاسرائيلي، في مختلف انحاء الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين. وفي القدس العربية، انتشر ١٤٠٠ شرطي بزيّ «مكافحة الشغب» منذ الصباح الباكر. وصادرت شرطة الحدود صناديق عدة تحتوي على قنابل حارقة. وفي غزة، اصيب مواطنان في الاشتباكات بجروح شديدة وتلقى ٢٠ علاجات من الحروق (الشرق الاوسط، ٢٥/٧/١٩٨٨). وفرضت سلطات الاحتلال حظر التجول على مناطق تضم ٢٥٠ الف مواطن، فيما ساد، في قطاع غزة اضراب عام شامل (الاهرام، ٢٥/٧/١٩٨٨).

• رفضت محكمة العدل العليا الاسرائيلية التماس عائلة من بلدة حلحول، قام الجيش الاسرائيلي بالاستيلاء على منزلها «لاغراض أمنية» في الشهر الماضي. وقد أُصدر أمر الاستيلاء على المنزل على خلفية تزايد الاعمال المناهضة للاحتلال على شارع القدس - الخليل، وبالاخص بالقرب من المسجد القريب من المنزل. وقد وجد قائد المنطقة الوسطى ان هناك

ضرورة لوضع قوة من الجيش الاسرائيلي في المنزل، بشكل ثابت، لكي تشكل وسيلة ردع (دافار، ١٩٨٨/٧/٢٥).

• أعلن عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ابو علي مصطفى، ان اللجنة شكلت، خلال اجتماعها في تونس، لجنة خاصة لتفسير التصريحات التي أدلى بها مستشار رئيس اللجنة التنفيذية، بسام ابو شريف، وانها ستقدم تقريرها في نهاية الشهر الحالي (الاهرام، ١٩٨٨/٧/٢٥).

• ادعى الناطق بلسان وزارة المالية الاسرائيلية بأن الخبر الذي نشر، أمس، في وسائط الاعلام، والذي مفاده ان ثمة تقديراً في وزارة المالية ان الانتفاضة سوف تكلف مليارى شيكل جديد، لا أساس له من الصحة وينبع من عدم المسؤولية. وأشار الناطق الى انهم، في وزارة المالية، لا يعلمون بأمر هذه الارقام، وان المصادر التي تقتبسها ليست من وزارة المالية (دافار، ١٩٨٨/٧/٢٥).

• يتبين من المعطيات التي نقلها مدير عام وزارة الاقتصاد، موشي دبرت، الى وزير الاقتصاد الاسرائيلي، جاد يعقوبي، ان العام الماضي سجّل هبوطاً في حجم الاستثمارات في معظم المناطق، باستثناء الضفة الغربية، التي حدث فيها ارتفاع في حجم الاستثمارات. ويتبين من المعطيات، أيضاً، ان العام ١٩٨٧ سجّل انخفاضاً في الاستثمارات في منطقة الجنوب بـ ٤٨ بالمئة مقارنة بالعام الذي سبقه، وان الاستثمارات في مناطق التطوير قد تقلصت بـ ٢٧ بالمئة، بينما الاستثمارات في مدن التطوير انخفضت بـ ٢١ بالمئة (دافار، ١٩٨٨/٧/٢٥).

١٩٨٨/٧/٢٥

• في سياق المصادمات المستمرة بين مواطني الارض المحتلة وقوات الاحتلال الاسرائيلي، استشهد أربعة مواطنين. والشهداء هم: جريس يوسف قنفار، من بيت جالا؛ وناصر حنّون دبحانة، من قباطية؛ وعدنان خضر، من جباليا؛ والرضيع ثائر بدر (٢٥ يوماً) من جباليا، أيضاً. وقد استمرت المصادمات العنيفة في مختلف مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة. وفي بيت جالا، وبيت لحم القريبة منها، احتدمت الاشتباكات بعد استشهاد قنفار. كما احتدمت في رفح وجباليا، حيث جرح ٢٢ مواطناً وتم تحطيم ثلاث سيارات عسكرية واصابة أربعة جنود اسرائيليين بجروح (القبس، ١٩٨٨/٧/٢٦).

• اتهم المستشار الاعلامي لرئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. بسام ابو شريف، رئيس حكومة اسرائيل، اسحق شامير، بالكذب والجبن في آن، وذلك لمواصلته انكار قيامه بالابلاغ الى المسؤولين في رومانيا استعداد اسرائيل للتفاوض مع م.ت.ف. حول مصير الاراضي المحتلة (الشرق الاوسط، ١٩٨٨/٧/٢٦).

• أبلغ الملك الاردني حسين الى عدد من ضباط الجيش انه يعتزم اجراء تغييرات سياسية داخلية، قد تؤدي الى تقليل الدور الاردني في الضفة الغربية (القبس، ١٩٨٨/٧/٢٦).

• اتفق رسمياً في اللقاء الذي تم بين رؤساء الادارة المدنية الاسرائيلية في الضفة الغربية وبين قائد المنطقة الوسطى، اللواء عميرام متسناع، على اجراء تسليم المعلومات المطلوبة لعائلات ومحامي المعتقلين من الضفة الغربية. ووفقاً للاجراء الجديد، يتوجب على الادارة المدنية نشر قوائم متكاملة بأسماء المعتقلين من كل منطقة في الضفة الغربية على لوائح الاعلانات في المناطق المختلفة؛ والوصول الى هذه اللوائح سوف يكون في متناول من يطلبه، بشكل عادي تماماً (هآرتس، ١٩٨٨/٧/٢٦).

• اكد الرئيس الاميركي السابق، جيمي كارتر، ان للفلسطينيين الحق في ان يكون لهم وطن في الضفة الغربية وقطاع غزة، وان يتم ذلك من خلال مفاوضات تتوافر لها النية الصادقة (الاهرام، ١٩٨٨/٧/٢٦).

• قال الوزير الاسرائيلي، موشي ارنس، ان اسرائيل لم تفاجأ من وضع رؤوس كيماوية متفجرة على صواريخ سكود ـ ب الموجودة لدى سوريا. وأضاف، ان هذا الامر ليس جديداً، لأن صواريخ سكود وصواريخ أخرى موجودة في حوزة السوريين منذ سنوات طويلة. وذكر ان نشاط السوريين في تطوير سلاح كيماوي مستمر منذ سنوات عدة (هآرتس، ١٩٨٨/٧/٢٦).

• قال وزير التجارة والصناعة الاسرائيلي، اريئيل شارون، قبل عودته الى اسرائيل، ان «أحد اهداف زيارته لرومانيا كان زيادة التبادل التجاري بين الدولتين». وأعرب عن اعتقاده بأن الدولتين تستطيعان توسيع التعاون التجاري فيما بينهما أكثر مما هو عليه الآن. واعتبر شارون ان هناك عدم توازن في الشأن التجاري بين رومانيا واسرائيل (هآرتس، ١٩٨٨/٧/٢٦).

• وجه رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، نقداً شديداً الى القائم بأعماله، شمعون بيرس، والى جماعته (دون ان يسميهم بالاسم) بسبب تأييدهم لاتفاق التحكيم مع مصر ازاء مستقبل طابا، حيث قال: «ان من أيّد اتفاق التحكيم قام بتقديم خدمة للمصالح المصرية». وكان شامير يتحدث الى لجنة الخارجية والامن التابعة للكنيست. في المقابل، رد بيرس على أقوال شامير؛ اذ قال: «لقد اقترع شامير لصالح اتفاق التحكيم مع مصر في موضوع طابا؛ وهو يتحمل، أيضاً، مسؤولية التوقيع عليه» (هآرتس، ٢٦/٧/١٩٨٨).

٢٦/٧/١٩٨٨

• واصل الشعب الفلسطيني في الارض المحتلة مقاومته ضد الاحتلال الاسرائيلي، فيما لجأت سلطات الاحتلال الى اسلوب جديد في تعذيب من يقعون في قبضتها، هو السحل. وقد وقعت الاشتباكات في أكثر من مكان، ونجم عنها اصابة عدد من المواطنين، وكذلك اصابة سبع عسكريين اسرائيليين بجروح (القبس، ٢٧/٧/١٩٨٨). وقد استشهدت الفتاة سهير فؤاد عفانة (١٣ سنة)، من مخيم الشاطىء، وجرح العشرات في المخيم (الاتحاد، ٢٧/٧/١٩٨٨).

• قال محققو الشرطة في منطقة ايلون، في اسرائيل، انهم استطاعوا حلّ لغز قضية الحرائق والتسبب باضرار لممتلكات اليهود تقدر بمليوني شيكل جديد في منطقة يافا على أيدي عرب من سكان مدينة يافا، على خلفية قومية ـ دينية. ففي أعقاب موجة الحرائق التي اجتاحت المصانع والسيارات الخاصة باليهود في منطقة يافا، خلال الشهور الاخيرة، قامت الشرطة بفتح تحقيق شامل. وبعد القيام بنشاط استخباري، اعتقل، في السادس عشر من تموز (يوليو) ١٩٨٨، محمود ابو الدين (٢٠ سنة) وفتى عمره ١٤ سنة، والاثنان من يافا. وقد مددت فترة اعتقالهما بـ ١٥ يوماً (دافار، ٢٧/٧/١٩٨٨).

• اعلن رئيس وزراء الاردن، زيد الرفاعي، ان الاسبوع المقبل سيشهد تطورات حاسمة على صعيد العلاقات الاردنية ـ الفلسطينية وترتيب الاوضاع الاردنية الداخلية. ووصف أية اجراءات ستتخذها سلطات الاردن بأنها ستكون مستندة الى رغبة م.ت.ف. والاشقاء العرب والاردنيين (الشرق الاوسط، ٢٧/٧/١٩٨٨).

• لأول مرة منذ اربعين عاماً استطاع حزب مبام تمرير «قانون برعم واقرت» بالقراءة الاولى؛ وهو القانون الذي يسمح لأهالي قريتي كفربرعم واقرت بالعودة الى منازلهم (دافار، ٢٧/٧/١٩٨٨).

• قال القائم بأعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية وزير الخارجية، شمعون بيرس، للجنة الخارجية والامن التابعة للكنيست، ان سباق التسلح في الشرق الاوسط يستوجب توجهاً الى الادارة الاميركية لزيادة المساعدة العسكرية لاسرائيل. واضاف بيرس: «لقد حدث مسار تدويل استخدام صواريخ أرض ـ أرض واستخدام المواد الكيماوية في المنطقة». ويعتقد بيرس بأنه ينبغي على اسرائيل الاسراع واستخلاص العبَر من هذا الوضع؛ وكذلك درس نتائج الحرب العراقية ـ الايرانية (دافار، ٢٧/٧/١٩٨٨).

• وقّعت في واشنطن من قبل طواقم عمل تمثل الصناعة الجوية الاسرائيلية ومدير ادارة «حرب الكواكب» الاميركي، اتفاقية للبدء بانتاج نماذج لشبكة صواريخ مضادة للصواريخ. وقد خصّصت الاتفاقية لوضع تفاصيل الاتفاقية التي وقّعت في الشهر الماضي، على مستوى حكومي، خلال زيارة وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، لواشنطن، والذي وقّعه مدير عام وزارة الدفاع الاسرائيلية، دافيد عبري، ورئيس ادارة «حرب الكواكب»، الجنرال ابرامس (دافار، ٢٧/٧/١٩٨٨).

• اشاعت ازمة وزير الدولة البريطاني، ديفيد ميلر، في سياق تعديل شمل مراكز اخرى في الحكومة، ارتياحاً في الاوساط اليهودية البريطانية المؤيدة لاسرائيل. وكان الوزير ميلر أدلى بتصريحات تنتقد السياسة الاسرائيلية (السفير، ٢٧/٧/١٩٨٨).

٢٧/٧/١٩٨٨

• اندلعت، أمس، مواجهات عنيفة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وبشكل خاص في نابلس وبيت ساحور وبيت جالا وبيت لحم وسلفيت وغزة، فيما نفّذ المواطنون اضراباً عاماً شاملاً، تنفيذاً لتعليمات القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة. واصيب في الاشتباكات ٦٣ مواطناً بجروح، بينما احرقت المجموعات الضاربة للانتفاضة ست سيارات اسرائيلية عسكرية بقنابل المولوتوف. وبشكل الاطفال غالبية المصابين في مخيم الشاطىء بقطاع غزة. وفي غزة، اقتحمت قوات

الاحتلال مستشفى الشفاء واعتدت بالضرب على الاطباء والمرضين والمرضى، واعتقلت عدداً من الجرحى. وفي الضفة، اقتحمت خمسين سيارة اسرائيلية بلدة اذنا، واشتبك ركابها مع سكانها (**الدستور**، ١٩٨٨/٧/٢٨).

• في حديث صحفي، قال الرئيس المصري، حسني مبارك، انه يعتقد بأن الولايات المتحدة مستعدة للاجتماع بأعضاء في م.ت.ف. «من الشخصيات الفلسطينية غير البارزة في قيادة المنظمة». وأضاف مبارك: «ان مصر مستعدة لترتيب اجتماع بين المبعوث الاميركي ريتشارد مورفي وعدد من الاعضاء غير البارزين في المنظمة». وذكر مبارك انه مستعد لمقابلة رئيس حكومة اسرائيل، اسحق شامير، اذا قبل المشاركة في مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط (**الدستور**، ١٩٨٨/٧/٢٨). الى ذلك، اعلن مورفي، رداً على سؤال حول امكان لقائه مع رجال م.ت.ف.: «ان تعهدات هنري كيسنجر (في العام ١٩٧٥) تمنع التفاوض مع رجال م.ت.ف. لكنها لا تمنع اللقاء معهم». وأضاف مورفي، انه خلال زيارته القريبة للشرق الاوسط ينوي الاجتماع بفلسطينيين، «لكن ليس مع اولئك المعروفين كاعضاء في م.ت.ف.». وقد رفض مورفي ذكر اسماء (**هآرتس**، ١٩٨٨/٧/٢٨).

• قال رئيس رابطة الصحافيين الفلسطينيين في المناطق المحتلة، رضوان ابو عياش، وهو احد الشخصيات الفلسطينية المتضامنة مع م.ت.ف. في الاجتماع الذي عقدته حركة السلام الآن للبحث في «وثيقة بسام ابو شريف»، ان وثيقة ابو شريف تمثل موقف م.ت.ف. كذلك وصف رئيس جمعية الدراسات العربية في القدس الشرقية، فيصل الحسيني، المعارضة داخل م.ت.ف. لـ «وثيقة ابو شريف» بأنها «تكتيكية في أساسها، وليست معارضة أساسية لمبدأ اقامة دولتين» (**هآرتس**، ١٩٨٨/٧/٢٨).

• ذكر مسؤول في وزارة الخارجية الاميركية ان مساعد وزير الخارجية الاميركي لشؤون الشرق الاوسط، ريتشارد مورفي، ونظيره السوفياتي، فلاديمير بولياكوف، سوف يجتمعان في جنيف، في الاسبوع المقبل، قبل بدء جولة مورفي الجديدة على الشرق الاوسط. وسيبحث الاثنان في تطورات الوضع في الخليج والنزاع العربي ـ الاسرائيلي (**الاهرام**، ١٩٨٨/٧/٢٨).

١٩٨٨/٧/٢٨

• وصل رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، الى بغداد، قادماً من صنعاء. وسيرأس عرفات، ابتداء من اليوم، أعمال المجلس المركزي الفلسطيني، الذي سيخصص اجتماعاته للبحث في الانتفاضة الفلسطينية في الاراضي المحتلة. وكان عرفات اختتم زيارة لليمن الشمالية التقى خلالها الرئيس علي عبدالله صالح (**النهار**، ١٩٨٨/٧/٢٩).

• تواصلت المواجهات والاشتباكات بين المواطنين وجنود الاحتلال الاسرائيلي في معظم انحاء الضفة الغربية وقطاع غزة. وشنّت القوات الاسرائيلية حملات اعتقال شرسة خلال عمليات الدهم التي قامت بها في مناطق عدة خاضعة لحظر التجول. وقد استشهد هاني عادل الترك (٣٧ سنة)، من غزة، واصيب عشرات المواطنين، واعتقل آخرون (**الدستور**، ١٩٨٨/٧/٢٩).

• قررت الحكومة الاردنية الغاء الخطة الاردنية للتنمية في الارض المحتلة وحل سائر اللجان العاملة في اطار هذه الخطة (**الدستور**، ١٩٨٨/٧/٢٩). وتعقيباً على ذلك، قال عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، صلاح خلف (ابو اياد)، ان م.ت.ف. لن تدخل في نزاع مع الاردن حول أي اجراء لا يؤثر في الحقوق المكتسبة للشعب الفلسطيني. وأوضح خلف ان خطة التنمية ليست واحدة من هذه الحقوق (**القبس**، ١٩٨٨/٧/٢٩). كما قال رئيس الدائرة السياسية لـ م.ت.ف. فاروق القدومي (أبو اللطف)، ان المنظمة قادرة، وبالدعم العربي الشامل، ان تتحمل مسؤولية كل النواحي السياسية والاقتصادية والعسكرية في الاراضي المحتلة (**وفا**، ١٩٨٨/٧/٢٩).

• وقّع ما يزيد على ٣٠٠ نشيط ونشيطة من حركات اليسار في اسرائيل على عريضة تدعو الى تشكيل قائمة يسارية موحدة لخوض انتخابات الكنيست الثاني عشر. وقد جاء في العريضة: «نحن الموقعين ادناه ندعو الى تشكيل قائمة سلام موحدة وواسعة للانتخابات المقبلة. قائمة تدعو الى حل النزاع على أساس اقامة دولتين، دولة فلسطينية الى جانب دولة اسرائيل، من خلال اجراء مفاوضات مع م.ت.ف. في اطار مؤتمر دولي للسلام» (**دافار**، ١٩٨٨/٧/٢٩).

• بعد ان انتهت حركة هتحياه من تشكيل

قائمتها لانتخابات الكنيست الاسرائيلي الثاني عشر، فتحت معركتها الانتخابية تحت شعار «تحطيم الانتفاضة الآن» (دافار، ٢٩/٧/١٩٨٨).

• قال الناطق باسم وزارة الخارجية الاميركية، تشارلز ردمان، رداً على اسئلة حول ما ادلى به مساعد وزير الخارجية الاميركية، ريتشارد مورفي للصحافيين: «لم يتغير أي شيء بشكل نهائي في نهجنا . لن يتغير شيء في مصطلحات الاتصالات مع م.ت.ف.» (دافار، ٢٩/٧/١٩٨٨).

• قال رئيس الوفد القنصلي الاسرائيلي، ميرون غوردون، لدى خروجه من الطائرة، في مطار موسكو: «نأمل في ان تكون مهمتنا هنا الخطوة الاولى في مسار تحسين العلاقات بين اسرائيل والاتحاد السوفياتي». اما موظفو الكرملين، فقد اكدوا، مقابل هذا، من جانبهم، انهم لا يرون في زيارة الممثلين الاسرائيليين خطوة متقدمة لتجديد العلاقات الدبلوماسية، التي قطعت منذ ٢١ سنة، على الرغم من حقيقة ان الزعيم السوفياتي ميخائل غورباتشيوف قال، في الآونة الاخيرة، ان عدم وجود علاقات بين الدولتين هو «أمر غير طبيعي» (دافار، ٢٩/٧/١٩٨٨).

• وافق مجلس الشيوخ الاميركي على قرار يتيح للحكومة الاميركية ان تنقل سفارتها في اسرائيل من تل ـ ابيب الى القدس. ومن المقرر ان يناقش هذا الموضوع في اجتماع مشترك لمجلسي الشيوخ والنواب الاميركيين في وقت لاحق (الاهرام، ٢٩/٧/١٩٨٨).

٢٩/٧/١٩٨٨

• شل الاضراب العام أوجه النشاط في الاراضي المحتلة؛ وقد تمّ تنفيذ الاضراب بناء على تعليمات القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة، تضامناً مع المعتقلات الفلسطينيات والمبعدين. واستشهد عبدالفتاح يوسف عليّان (٢٤ سنة)، من قرية دير ابو صفيف، متأثراً بجراح اصيب بها قبل تسعة أيام (الدستور، ٣٠/٧/١٩٨٨). وتوجد ٩٠ امرأة معتقلة بين مجموع المعتقلين في السجون الاسرائيلية، البالغ عددهم ٤٥٠٠ (السفير، ٣٠/٧/١٩٨٨).

• قال مصدر فلسطيني، في بغداد، ان رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، قد يزور عمان، بعد انتهاء اجتماعات المجلس المركزي. ويحمل عرفات الى الحكومة الاردنية ردود م.ت.ف. على جميع خطواتها (الشرق الاوسط، ٣٠/٧/١٩٨٨).

٣٠/٧/١٩٨٨

• استشهدت سعده علي جبر (٥٥ سنة) نتيجة اعتداء جنود ورجال مخابرات اسرائيليين عليها بالضرب عندما دهموا منزلها بحثاً عن ابنها المطلوب بحجة مقاومة الاحتلال. وجرح اكثر من ٤٠ مواطناً، في يوم آخر من أيام الاشتباكات الدامية بين المواطنين وقوات الاحتلال في الارض المحتلة. وتحطمت خمس سيارات اسرائيلية. في غضون ذلك، شنت القوات الاسرائيلية حملة اعتقالات واسعة تركزت، خصوصاً، في مدينة القدس، فيما امتدت الاشتباكات، فشملت معظم مدن الارض المحتلة وقراها ومخيماتها (الدستور، ٣١/٧/١٩٨٨). وفي الجولان المحتل، استشهد المواطن السوري الشيخ فارس سليمان ابراهيم، متأثراً بجروح بليغة اصيب بها في اثناء صدام المواطنين مع قوات الاحتلال، في الرابع عشر من شباط (فبراير) الماضي، وهو يصادف الذكرى السادسة لاعلان اسرائيل ضم الجولان (البعث، ٣١/٧/١٩٨٨).

• اغلقت قوات الجيش الاسرائيلي الطريق في وجه نشطاء حركة «يكفي احتلال» الذين وصلوا في باصين الى قرية بيت ساحور. وبعد تظاهرة قصيرة، سمح قائد في المنطقة، برتبة عقيد، بدخول عشرة من ممثلي الحركة الى القرية، وقد استقبلوا بحماس بالغ من قبل ٣٠٠ من سكان القرية. وقد عبّر رجال الحركة عن تضامنهم «مع النضال غير العنيف الذي يقوم به سكان بيت ساحور من اجل الانفصال عن الادارة المدنية الاسرائيلية» (هآرتس، ٣١/٧/١٩٨٨).

• حلّ الملك الاردني حسين مجلس النواب الذي ينتمي نصف اعضائه الى الضفة الغربية المحتلة. وكان الاردن اعلن الغاء خطة التنمية، كخطوة اولى من بين اجراءات عدة تُتخذ لتقليل دور الاردن في الارض المحتلة. وأعلن الاردن ان هدف هذه الخطوات هو تمكين م.ت.ف. الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، من تحمّل مسؤولياتها كاملة وتبديد أي شكوك تحيط بموقف الاردن (الشرق الاوسط، ٣١/٧/١٩٨٨).

• تعهدت الولايات المتحدة الاستمرار في تقديم المساعدات الاقتصادية والاجتماعية الى الفلسطينيين في الاراضي العربية المحتلة، على الرغم من قرار

الحكومة الاردنية ايقاف خطة التنمية فيها. وقال متحدث باسم الخارجية الاميركية ان الولايات المتحدة دفعت ٥,٥ ملايين دولار للفلسطينيين العام ١٩٨٦، و١٤ مليون دولار العام ١٩٨٧، وسبعة ملايين هذا العام؛ وقدمت، عبر منظمات تطوعية، ٥,٧ ملايين دولار، العام ١٩٨٧ (**الدستور**، ١٩٨٨/٧/٣١).

• تنبأت رئيسة حكومة بريطانيا، مارغريت تاتشر، بأن تجد المبادرة الاميركية للسلام في الشرق الاوسط قبولاً من دول المنطقة، بعد الانتخابات الاميركية والاسرائيلية. وقالت تاتشر، وهي تتحدث عن الصراع العربي ـ الاسرائيلي، انه اصبح في الامكان، الآن، الوصول الى سلام عادل وشامل لهذا الصراع، في ضوء الاهتمام والتحرك العالميين (**الاهرام**، ١٩٨٨/٧/٣١).

١٩٨٨/٧/٣١

• تجددت التظاهرات والاشتباكات بين المواطنين الفلسطينيين وقوات الاحتلال الاسرائيلي في الارض المحتلة، وكثفت المجموعات الضاربة للانتفاضة هجماتها بالزجاجات الحارقة والحجارة ضد آليات الجيش الاسرائيلي وسيارات المستوطنين اليهود، وذلك رداً على عمليات الاقتحام والدهم والاعتقال التي تنفذها السلطات الاسرائيلية في المدن والقرى والمخيمات. وعاودت السلطات اعتقال رئيس جمعية الدراسات العربية، فيصل الحسيني، دون محاكمة، لمدة ستة شهور (**الدستور**، ١٩٨٨/٨/١). وابعدت السلطات ٢١ من اساتذة الجامعة الاسلامية في غزة (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٨/٨/١). على صعيد آخر، ذكر في اسرائيل ان نفقات التعويضات عن الممتلكات اليهودية المتضررة بسبب الاعمال المناهضة للاحتلال في المناطق المحتلة، ارتفعت بشكل ملحوظ. فحتى الآن، دفعت وزارة المالية الاسرائيلية لليهود الذين تضررت ممتلكاتهم نتيجة الانتفاضة مبلغ ٣,٧ ملايين شيكل، من بينها ٢,٧ مليون دفعت في الشهور الثلاثة الماضية. وقد جاء التعويض بناء على «قانون تعويض متضرري الاعمال العدائية» (**معاريف**، ١٩٨٨/٨/١).

• بدأت اجتماعات المجلس المركزي الفلسطيني في بغداد، برئاسة رئيس المجلس الوطني، الشيخ عبدالحميد السائح، وحضور رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات. واستمع المجلس الى تقرير مفصّل عن الوضع في الارض المحتلة وتطورات الانتفاضة. وتحدث عرفات عن هذه الوضع، واستعرض، كذلك، قرارات القمة العربية الطارئة (**وفا**، ١٩٨٨/٨/١).

• اعلن الملك الاردني حسين، في خطاب مذاع، «فك العلاقة القانونية والادارية» بين الاردن والضفة الغربية. وذكر انه فعل ذلك «تماشياً مع رغبة م.ت.ف. والتوجه العربي العام المنسجم وهذه الرغبة لتأكيد الهوية الفلسطينية» (**النهار**، ١٩٨٨/٨/١). في غضون ذلك، رحّبت الجبهتان الشعبة والديمقراطية لتحرير فلسطين باجراءات الاردن وقف خطة التنمية في الارض المحتلة وحل البرلمان (**السفير**، ١٩٨٨/٨/١). في الجانب الاسرائيلي، علم ان اتصالات أُجريت، عشية الخطاب، بين الملك حسين ووزير الخارجية الاسرائيلية شمعون بيرس، عبر طرف ثالث. وقال مصدر اسرائيلي معتمد ان وزير الخارجية طلب من حسين عدم الابتعاد كثيراً في خطوته، وعدم قطع العلاقة بين المملكة الاردنية وبين الضفة الغربية تماماً (**معاريف**، ١٩٨٨/٨/١).

• قال رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير: «ليس هناك أي انقلاب في أقوال الملك حسين. فهذه الاقوال تثبت انه لم يعد شريكاً في فكرة التسوية الاقليمية». واضاف شامير، انه ـ من وجهة نظر اسرائيل ـ لا يوجد أي سبب لتغيير سياستها: «نحن نريد تحقيق السلام مع الاردن؛ ونحن مستعدون لتسوية سلمية معه» (**معاريف**، ١٩٨٨/٨/١). من جهته، قال وزير الخارجية، شمعون بيرس، ان اعلان الملك حسين «هو صرخة واضحة للفلسطينيين ومغزاها: رتّبوا اموركم لوحدكم». وعلى حد قول بيرس، ان اعلان حسين «لا يغير الحقيقة الاساسية والهامة جداً، وهي ان لاسرائيل أطول حدود مع الاردن». وأكد انه «طالما يسكن في الضفة الغربية مليون شخص يحملون جوازات سفر اردنية، وطالما ان العلاقات بين الضفة والاردن لا تزال مفتوحة، فان أقوال الملك حسين هي ذات نوايا اعلامية فقط، اكثر مما هي فعلية» (**هآرتس**، ١٩٨٨/٨/١).

• قال رئيس لجنة الخارجية والامن التابعة للكنيست الاسرائيلي، آبا ايبن، ان الحزب الذي سوف يشكل الحكومة بعد الانتخابات، ينبغي عليه ان يتساءل: «اليس من الافضل الانتقال من الخيار الاردني الى الخيار الفلسطيني؟... ان الموضوع الفلسطيني يجب ان يحصل على مزيد من

الاتصالات، بدلاً من ان يكون محاطاً باجراءات تحول دون الاتصال مع فلسطينيين معيّنين» (معاريف، ١/٨/١٩٨٨).

• دعت سكرتارية حركة هتحياه الحكومة الاسرائيلية، في أعقاب خطاب الملك حسين حول فك الارتباط الاردني «الى تطبيق القانون والسيادة الاسرائيليان على الضفة الغربية، دون أي تردد، من اجل ان لا يخلق انطباع كأن خطاب الملك حسين ترك فراغاً في المنطقة». وقد بدأت الحركة بجمع تواقيع اعضاء كنيست من أجل الدعوة الى عقد جلسة خاصة للكنيست للبحث في خطاب الملك حسين وفي اقتراحات هتحياه بشأن تطبيق السيادة الاسرائيلية على الضفة الغربية (معاريف، ١/٨/١٩٨٨).

١٩٨٨/٨/١

• التزم المواطنون الفلسطينيون، بدقة، بقرار الاضراب العام الذي دعت اليه القيادة الوطنية الموحّدة للانتفاضة في بيانها الرقم ٢٢. ووقعت مصادمات عنيفة بين المواطنين والجنود الاسرائيليين خلال التظاهرات التي عمّت ارجاء الاراضي المحتلة (الرأي، ٢/٨/١٩٨٨). وقد اصيب في هذه المصادمات ٢٨ مواطناً فلسطينياً بجروح واختناقات وحالات تسمّم، جراء اطلاق الجنود الاسرائيليين الذخيرة الحية وقنابل الغاز السام عليهم. وذكرت الانباء الواردة من الوطن المحتل ان المجموعات الضاربة الفلسطينية دمّرت واعطبت، خلال المصادمات، عدداً من العربات والسيارات العسكرية بالقنابل الحارقة وجرحت ثمانية جنود اسرائيليين في مدينة الخليل وحطمت الواجهة الامامية لبنك هبوعاليم الاسرائيلي (الشرق الاوسط، ٢/٨/١٩٨٨).

• في اليوم الاول من الاضراب العام احتجاجاً على أوامر الابعاد، ابعدت السلطات الاسرائيلية الى لبنان مواطني الضفة الغربية الثمانية الذين ألغوا استئنافهم ضد اوامر الابعاد التي أُصدرت بحقهم في الاسابيع الاخيرة. وفي هذا المجال، نددت الادارة الاميركية بأوامر الابعاد، ووصفت العملية بأنها غير ناجعة وتضرّ باحتمالات السلام. وافاد موظفون في وزارة الخارجية الاميركية بأن اسرائيل، على ما يبدو، قررت جعل موضوع الابعاد سياسة ثابتة وليس عقاباً (هآرتس، ٢/٨/١٩٨٨).

• قال مستشار رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. بسام ابو شريف، ان قرار الاردن بفك الارتباط مع الضفة يتماشى مع مقررات ومؤتمرات القمة العربية، ولا سيما قمة الجزائر، وانه لا يهدف الى تقويض الروابط التاريخية بين م.ت.ف. والاردن. وقال، ان هذه الخطوة اظهرت انه لا يمكن احلال السلام والاستقرار في الشرق الاوسط دون م.ت.ف. (الشرق الاوسط، ٢/٨/١٩٨٨). كذلك وصف رئيس تحرير صحيفة «الفجر» المقدسية، حنا سنيوره، القرار بأنه توجه ايجابي، وطالب م.ت.ف. بوضع هذا التوجه موضع التنفيذ. من جهته، أيد رئيس رابطة الصحافيين العرب في الضفة الغربية، رضوان ابو عياش، القرار ووصفه بأنه «خطوة صحيحة وواقعية» و«تتمشى مع رغبة م.ت.ف. الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني» (الرأي، ٢/٨/١٩٨٨).

• أعلن وزير الاعلام الاردني، د. هاني الخصاونة، ان الاردن اتخذ، بألم شديد، ولكن بحرص قوي عميق، قراره بفك الارتباط استجابة لمطالب م.ت.ف. والتوجه العربي العام. وأوضح الخصاونة موقف الاردن من مختلف القضايا الحياتية لأبناء الشعب الفلسطيني، وقال ان الاردن سيتعامل مع هذه القضايا بروح اخوية متعاونة (الرأي، ٢/٨/١٩٨٨).

• اقرّ طاقم التوجيه السياسي في حزب العمل الاسرائيلي، الذي بحث في بيان الملك حسين بشأن قطع علاقة الاردن بالضفة الغربية، بأن هذا الامر ينبع من الجمود السياسي المستمر منذ ان نسف الليكود مبادرة بيرس للسلام. واعتبر ان تجدد مسار السلام والمفاوضات مع الاردن مرهون باقامة حكومة برئاسة المعراخ، تدخل في اتصالات للسلام مع وفد اردني ـ فلسطيني (هآرتس، ٢/٨/١٩٨٨).

• أكد الناطق بلسان وزارة الخارجية الاميركية، وكذلك الناطق بلسان البيت الابيض، ان قرارات الملك حسين بشأن حل البرلمان والغاء خطة التنمية لا تغير في مبادرة شولتس للسلام، لكن من الصعب، الآن، القول انها سوف تسهّل، او تعرقل، تقدم المسار. فالادارة الاميركية ترى في الاردن شريكاً حيوياً في مسار السلام، وترى في الوفد الاردني ـ الفلسطيني الممثل المناسب لاستمرار المفاوضات (هآرتس، ٢/٨/١٩٨٨).

١٩٨٨/٨/٢

• في بغداد، دعت اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. الى دورة طارئة للمجلس الوطني الفلسطيني، للبحث

في قرار الاردن قطع صلاته الادارية والقانونية والاقتصادية بالضفة الغربية المحتلة (السفير، ١٩٨٨/٨/٣).

• نفّذ المواطنون في الاراضي المحتلة اضراباً عاماً، احتجاجاً على قيام سلطات الاحتلال بطرد ثمانية مناضلين الى لبنان؛ كما اندلعت سلسلة من التظاهرات والمواجهات مع قوات الاحتلال أدت الى استشهاد شاب وجرح عشرات الفلسطينيين (السفير، ١٩٨٨/٨/٣). وانضم أربعة شهداء جدد الى قافلة شهداء الانتفاضة، بعد اطلاق الرصاص عليهم من قبل جنود العدو الاسرائيلي في نابلس ودورا قرب الخليل (الدستور، ١٩٨٨/٨/٣).

• أعلن مصدر مسؤول في وزارة الخارجية المصرية ان مصر تدين، بشدة، قيام سلطات الاحتلال الاسرائيلي بطرد ثمانية مواطنين فلسطينيين من المناطق المحتلة الى لبنان؛ وكذلك تدين قرارها باعتقال عدد من الشخصيات الفلسطينية (الاهرام، ١٩٨٨/٨/٣).

• قال وزير التربية الاسرائيلي، اسحق نافون، ان الخيار الاردني لم يمت، وسوف يعود في حال قيام حكومة سلام بعد الانتخابات الاسرائيلية (عل همشمار، ١٩٨٨/٨/٣).

• في اعقاب مطالبة عشرين عضو كنيست بعقد جلسة خاصة للكنيست للبحث في قرار الملك الاردني حسين بفك العلاقة مع الضفة الغربية، أعلن رئيس الكنيست، شلومو هيلل، عن عقد جلسة خاصة بتاريخ الثامن من آب (اغسطس)، الساعة الحادية عشرة. وسيدرج في جدول اعمال الكنيست بند مستعجل عنوانه «الخيار الاردني والخيار الفلسطيني» (عل همشمار، ١٩٨٨/٨/٣).

• اتهم رئيس حركة هتحياه، يوفال نئمان، رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، باضاعة «الفرصة التاريخية». وادعى نئمان بأن الوقت، الآن، بعد ان اعلن الملك حسين قراره بفك الارتباط، هو الانسب لتطبيق السيادة الاسرائيلية في الضفة الغربية وغزة، دون ان يثير هذا الامر غضباً دولياً. وعلى حد قول نئمان، ان التاريخ لن يصفح لشامير والليكود تفويت الفرصة (عل همشمار، ١٩٨٨/٨/٣).

• اعلن الناطق بلسان وزارة الخارجية الهولندية، ان حكومته استخدمت ضغوطاً من اجل اطلاق سراح فيصل الحسيني الذي اعتقل ادارياً في بداية الاسبوع. ففي لقاء مع سفير اسرائيل في هولندا، رئيف سوفيت، قال موظف كبير في الحكومة الهولندية ان دولته قلقة جراء اعتقال الحسيني، وطالب باطلاق سراحه، وكذلك اطلاق سراح المعتقلين الفلسطينيين الآخرين، الذين اعتقلوا خلال فترة اعتقال الحسيني. وقال الموظف لسفير اسرائيل ان اعتقال الحسيني يشكل خطراً على الحوار المحتمل بين حكومة اسرائيل وبين فلسطينيين معتدلين (عل همشمار، ١٩٨٨/٨/٣).

١٩٨٨/٨/٣

• أعلن المجلس المركزي الفلسطيني، في بيانه الختامي، في بغداد، ان الاردن لم يجر أي مشاورات مع م.ت.ف. قبل اتخاذ قراره بفك الارتباط مع الضفة الغربية، قانونياً وادارياً. وقرر المجلس دعوة المجلس الوطني الفلسطيني الى الانعقاد للبحث في مسألة الفراغ الناشىء عن ذلك، في غضون شهر من تاريخه (القبس، ١٩٨٨/٨/٤).

• رفض وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، في الآونة الاخيرة، اقتراحاً قدّم اليه من جانب الجيش الاسرائيلي يطالب بتوحيد الادارة المدنية والحكم العسكري في المناطق المحتلة. وحسب الاقتراح يفترض ان تخضع الادارة المدنية للجيش في المناطق المحتلة، على الرغم من عدم وجود نية لالغائها (هآرتس، ١٩٨٨/٨/٤).

• أشار القائم بأعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية وزير الخارجية، شمعون بيرس، في جلسة «منبر وزرائنا» التابع لحزب العمل، الى انه اجرى اتصالاً مع الملك حسين بعد خطابه واعلانه عن فصل الاردن عن المناطق المحتلة. وبناء على ذلك، لديه أساس للاعتقاد بأن الملك لا يزال مخلصاً لـ «اتفاق لندن» ولمشروع السلام (هآرتس، ١٩٨٨/٨/٤).

• استخدم وزراء الليكود، في جلسة الطاقم الوزاري الاسرائيلي المصغّر، مصطلح «الانفصال» الذي استخدمه الملك حسين في خطابه. وقد استمعوا الى عرض قدّمه خبراء جهاز الامن الاسرائيلي، الذين اتفقوا على انه ينبغي الانتظار بضعة أيام للتأكد ما اذا كان، حقاً، ثمة حديث حول مسار تكتيكي او اجراءات فعلية تشير الى تغير استراتيجي. وقد ادعى اثنان من وزراء الليكود، هما اسحق موداعي واريئيل شارون، بأن ليس هناك ضرورة لانتظار مسارات اخرى، ويجب استغلال اعلان الانفصال من جانب حسين لصالح اسرائيل (هآرتس، ١٩٨٨/٨/٤).

• قال الوزير الاسرائيلي، اسحق موداعي، تعقيباً على اعلان الملك حسين، انه يفهم من أقوال حسين ان اسرائيل لم تعد، بعد، قوة احتلال في الضفة الغربية. وبناء على ذلك، يتوجب الغاء القانون الاردني والحكم العسكري الذي يعمل تحت رعاية الادارة المدنية. واقترح موداعي تطبيق القانون الاسرائيلي في الضفة الغربية. أما وزير التجارة والصناعة الاسرائيلي، اريئيل شارون، فقد دعا الى تطبيق القانون الاسرائيلي على المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية، وعلى مناطق غير مكتظة بالسكان العرب، وعلى المناطق التي ورد ذكرها في مشروع آلون التي يوجد حولها اجماع بأن لا انسحاب منها (هآرتس، ٤/٨/١٩٨٨).

٤/٨/١٩٨٨

• وصل رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، الى فارنا، أمس، على رأس وفد ضم عضوي اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. جمال الصوراني وسليمان النجاب، وذلك تلبية لدعوة الرئيس البلغاري، تيودور جيفكوف (وفا، ٥/٨/١٩٨٨).

• أعلنت القيادة الوطنية الموحّدة للانتفاضة، في ندائها الرقم ٢٣، ان «الاجراءات الاردنية جاءت كأحد أهم انجازات الانتفاضة الشعبية الكبرى، وكخطوة فعلية باتجاه تنفيذ مقررات قمة الجزائر وتعزيز مكانة م.ت.ف.» (القبس، ٥/٨/١٩٨٨).

• قرر مجلس الوزراء الاردني، في جلسته التي عقدها قبل ظهر ٤/٨/١٩٨٨، برئاسة زيد الرفاعي، احالة جميع الموظفين الفلسطينيين، في الضفة الغربية، الخاضعين لانظمة المؤسسات والدوائر الاردنية، على التقاعد ابتداء من ١٦/٨/١٩٨٨، واحالة الموظفين المصنّفين الذين تقل مدة خدمتهم عن عشرين عاماً وتزيد على خمسة عشر عاماً الى الاستيداع لفترة كافية لاحالتهم على التقاعد حالما يكملون عشرين سنة خدمة، وفقاً لاحكام نظام الخدمة المدنية، وذلك ابتداء من ١٦/٨/١٩٨٨. كذلك قرر انهاء خدمات الموظفين المصنفين الذين تقل مدة خدمتهم عن خمسة عشر عاماً ابتداء من ١٦/٨/١٩٨٨، على ان تردّ لهم جميع الاقتطاعات التقاعدية، ويدفع لهم تعويض يوازي راتب شهر عن كل سنة أمضوها في الخدمة؛ وانهاء خدمة الموظفين غير المصنفين والموظفين بعقود ابتداء من ١٦/٨/١٩٨٨. وسيدفع لهؤلاء الموظفين كامل استحقاقاتهم وتعويضاتهم ومكافآتهم. وكذلك انهاء خدمة موظفي المؤسسات المستقلة ابتداء من ١٦/٨/١٩٨٨؛ وينال هؤلاء الموظفون مكافآتهم وتعويضاتهم كاملة بموجب الانظمة السارية المعمول بها في المؤسسات التي كانوا ينتمون اليها. ويستثنى من القرار الموظفون والمستخدمون في الاوقاف ودائرة قاضي القضاة (الدستور، ٥/٨/١٩٨٨).

• رفض رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، رفضاً قاطعاً، طلبات بعض زملائه في كتلة الليكود من اجل استغلال الفرصة الآن وضمّ بعض اجزاء من الضفة الغربية الى اسرائيل. وقال شامير ان هذا الامر يتعارض مع اتفاقيتي كامب ديفيد، ولا مجال، الآن، للقيام بمثل هذا المسار. من جهة أخرى، قالت الناطقة بلسان وزارة الخارجية الاميركية ان الولايات المتحدة ترفض الاقتراحات التي ترددت في اسرائيل بشأن ضم المناطق المحتلة، في أعقاب خطوات حسين الاخيرة (عل همشمار، ٥/٨/١٩٨٨).

• اجتمع السفير المصري لدى الولايات المتحدة، عبدالرؤوف الريدي، بنائب وزير الخارجية الاميركية، جون وايتهيد، حيث أبلغ اليه موقف مصر من الاجراء الاسرائيلي بطرد ثمانية من الفلسطينيين خارج أراضيهم. وأكد الريدي لوايتهيد ان الاجراء الاسرائيلي يهدد كل جهود السلام، ويخالف التزام الطرفين باتفاقيات السلام، ويتحدى الموقف الاميركي الذي ينادي باحترام وحماية حقوق الانسان (الاهرام، ٥/٨/١٩٨٨).

٥/٨/١٩٨٨

• تحدثت انباء صحفية في القدس عن خطط وشيكة لاصدار «اعلان استقلال فلسطين». ونسبت صحيفة «الميدل ايست ميرور» الى مراسلها في القطاع الشرقي من القدس قوله ان قيادة الانتفاضة تستعد لاصدار اعلان يؤكد المطالب الفلسطينية بالسيادة في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين (القبس، ٦ ـ ٧/٨/١٩٨٨).

• أعلن عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عبدربّه، ان المجلس الوطني سيعقد في بغداد. وأكد ان تشكيل حكومة فلسطينية في المنفى أمر غير مطروح في المرحلة الحالية. وقال عبدربّه ان من أبرز الموضوعات التي سيبحث فيها المجلس الوطني سبل دعم وتعزيز الانتفاضة المستمرة داخل الارض المحتلة، من مختلف

جوانبها (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٨/٨/٦).

• أعلن نائب وزير الخارجية الاميركية، جون وايتهيد، ان الولايات المتحدة قد تقبل باشتراك وفد فلسطيني منفصل في مباحثات السلام مع اسرائيل بعد القرار الذي أصدره الملك حسين بقطع الروابط، الادارية والقانونية، بين بلاده والضفة الغربية المحتلة (**الاهرام**، ١٩٨٨/٨/٦).

١٩٨٨/٨/٦

• تسلّم رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، رسالة عاجلة من القيادة السوفياتية، تضمّنت تأكيد الموقف السوفياتي الداعم لنضال الشعب الفلسطيني وانتفاضته الباسلة، من اجل حق تقرير المصير واقامة دولته المستقلة والجهود الرامية الى عقد المؤتمر الدولي حول الشرق الاوسط. وقام بتسليم الرسالة لعرفات السفير السوفياتي في بغداد (**وفا**، ١٩٨٨/٨/٧).

• أهابت م.ت.ف. بالامين العام للامم المتحدة، ومجلس الامن الدولي، لتحمّل مسؤولياتهما في حماية شعبنا الفلسطيني في الاراضي المحتلة، طبقاً للقوانين والمواثيق الدولية المتعلقة بذلك. جاء ذلك في تصريح لمصدر فلسطيني مسؤول، وذلك اثر قيام قوات الاحتلال الصهيوني باقتحام مخيم الشاطىء من الجهات كافة، مستخدمة الذخيرة الحية والعيارات المطاطية وقنابل الغاز (**وفا**، ١٩٨٨/٨/٧).

• وافق الملك الاردني حسين على الغاء تعليمات الادارة العرفية الخاصة بالضفة الغربية المحتلة والمشكّلة العام ١٩٨٠، برئاسة رئيس الوزراء، وعضوية عدد من الوزراء وكبار المسؤولين (**الدستور**، ١٩٨٨/٨/٧).

• كتب المعلق العسكري لصحيفة «هآرتس»، زئيف شيف، ان قرار اعلان اقامة دولة فلسطينية في المناطق المحتلة هو محاولة جدية اولية من جانب منظّمي الانتفاضة لأخذ المبادرة، أيضاً، في المجال السياسي. وحسب تصور شيف، بات من الواضح لـ م.ت.ف. في الخارج، وكذلك في المناطق المحتلة، ان استمرار الانتفاضة في اسلوبها الحالي يحتمل ان يصل الى الحائط المسدود، بل انه يشكل مخاطر للسكان؛ ولهذا، يجب بلورة الاسلوب بمصطلحات سياسية. وأضاف، ان توقيت الاعلان عن الاستقلال الفلسطيني اختير بحرص بالغ، على الرغم من ان المشروع قد أُعدّ في الشهور الاخيرة من الانتفاضة (**هآرتس**، ١٩٨٨/٨/٧).

• قرر رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، الرد، شخصياً، على الاقتراحات التي قدّمتها كتل اليسار الى جدول اعمال الكنيست حول اجراءات الملك حسين تجاه المناطق المحتلة. وقد ورد من مكتب شامير، رداً على قرار حسين بشأن غلق مكتب شؤون المناطق المحتلة، ان الامر لا يستوجب تغييراً في سياسة اسرائيل، لانه لم يكن لهذا المكتب أي اهمية اصلاً (**هآرتس**، ١٩٨٨/٨/٧).

• علّق عضو الكنيست، يوسي ساريد، على اجراءات الاردن الاخيرة بشأن المناطق المحتلة، قائلاً: «ان هذه الاجراءات حسنة. فهي تقضي على أوهام الليكود والمعراخ، وتجبر اسرائيل على النظر الى الواقع مباشرة. فلا يوجد خيار سوى الخيار الفلسطيني؛ ولا يوجد ممثل للفلسطينيين سوى م.ت.ف. ومعها يمكن التفاهم حول السلام، على قاعدة الاعتراف المتبادل» (**هآرتس**، ١٩٨٨/٨/٧).

• قال رئيس حركة هتحياه، يوفال نئمان: «يجب على رئيس الحكومة الاسرائيلية الاعتراف، في نهاية الأمر، بالواقع الجديد الذي نتج عن انفصال حسين عن الضفة الغربية. هذا الواقع الذي ترك فراغاً لا يمكن ان يستمر طوال الوقت. فاذا لم تطبق اسرائيل قوانينها في الضفة الغربية، سوف نجد دولاً عديدة تقوم باعطاء دولة م.ت.ف. اعترافاً» (**هآرتس**، ١٩٨٨/٨/٧).

١٩٨٨/٨/٧

• قال مسؤول في م.ت.ف. ان الاتحاد السوفياتي اكد، مجدداً، تأييده لاقامة دولة فلسطينية في فلسطين، وذلك في رسالة من القيادة السوفياتية سلّمها السفير السوفياتي في بغداد لرئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٨/٨/٨).

• أعلن الملك الاردني حسين عن انه اذا قامت حكومة فلسطينية في المنفى، فان الاردن سيعترف بها فوراً. وقال، في مؤتمر صحافي عقده في عمّان، ان الجسور هي شريان الحياة للشعب الفلسطيني في الارض المحتلة، وستبقى مفتوحة، وليس لدى

الاردن أية نيّة لغلقها (القبس، ٨/٨/١٩٨٨). واعتبر حسين ان الاجراءات الاردنية الاخيرة جاءت بهدف تمكين الفلسطينيين من استعادة حقوقهم المشروعة على الارض الفلسطينية، واستناداً الى ما أقرّه مؤتمر القمة العربي في الرباط العام ١٩٧٤ (الدستور، ٨/٨/١٩٨٨).

• لم تتقرر، بعد، في جهاز الامن، كيفية الرد على خطاب الملك حسين والتطورات في المناطق المحتلة الناتجة عن الخطاب، وعن تسريب «وثيقة فيصل الحسيني». ويلاحظ في جهاز الامن ارباك معيّن؛ وهناك صعوبة، في هذه المرحلة، في ملاحقة الاشاعات التي رافقت خطوات الملك، وفي عملية بلورة رد اسرائيل وأساليب عمل تتعلق بالسياسة الاسرائيلية في المناطق المحتلة. وقالت مصادر أمنية اسرائيلية انه لا يلوح في الافق امكان قيام القيادة المحلية بملء الفراغ السياسي الذي نتج، طالما تسيطر م.ت.ف. على الارض (**عل همشمار**، ٨/٨/١٩٨٨).

• ذكر، في اسرائيل، ان الوثيقة التي ضبطت، قبل بضعة أيام، في مكتب فيصل الحسيني، سرّبت الى وسائط الاعلام، فقط، بعد موجات الاحتجاج وسلسلة التظاهرات ضد اعتقال الحسيني. وذكر، أيضاً، ان تسريب الوثيقة جاء كمحاولة لتثبت السلطات بها ان اعتقال الحسيني كان مبرّراً. وأشارت أوساط أمنية الى ان التسريب تمّ من قبل مصدر أمني، بعد التنسيق المسبق مع رئيس الحكومة الاسرائيلية (**عل همشمار**، ٨/٨/١٩٨٨).

• قال سكرتير عام حزب مبام، اليعيزر غرانوت: «اذا كانت وثيقة اعلان الاستقلال الفلسطيني تمثل نيّة قائمة، فانني اريد ان احذّر الفلسطينيين من وهم انهم يستطيعون حل المشكلة من جانب واحد. لقد عارض حزب مبام، ولا يزال يعارض، حلاً اسرائيلياً من جانب واحد؛ والآن نعارض حلاً فلسطينياً من جانب واحد» (**عل همشمار**، ٨/٨/١٩٨٨).

• قال مساعد وزير الخارجية الاميركية لشؤون الشرق الاوسط، ريتشارد مورفي، بعد لقائه برئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، والقائم بأعماله وزير الخارجية، شمعون بيرس، ان ادارة الرئيس ريغان متمسّكة برأيها القائل بالاستمرار في المسار السياسي وانجاز تسوية في الشرق الاوسط، طالما ان هذه الادارة لا تزال في السلطة. كذلك قال انه يرى خطر تدهور الاوضاع والتصعيد في الشرق الاوسط، في حال استمرار الوضع الراهن على ما هو عليه (**عل همشمار**، ٨/٨/١٩٨٨).

٨/٨/١٩٨٨

• في مؤتمر صحافي عقده في الكويت، أكد رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، ان الاجراءات الاخيرة التي اتخذها الاردن بفصل الضفة الغربية عن الاردن وفك الارتباط معها تعتبر، من الناحية القانونية، انفصالاً، له ابعاد كثيرة على الصعيد الفلسطيني، والعربي، والدولي. وحول حكومة المنفى، قال عرفات ان هذا الامر يخضع للقيادة التشريعية في م.ت.ف. وهي صاحبة السلطة في اقرار ذلك. وأي شيء من هذا القبيل، يعرض على المجلس الوطني الفلسطيني. وأوضح عرفات ان هناك مشروعاً مقدماً من قبل قيادة الداخل ومطروحاً الآن للنقاش، لكن لن يتم شيء بخصوصه الاّ من خلال المجلس المركزي للمنظمة (**القبس**، ٩/٨/١٩٨٨). على صعيد آخر، أجرى عرفات محادثات مع أمير دولة الكويت، الشيخ جابر الاحمد الصباح، وولي عهده، الشيخ سعد العبدالله. وأطلع عرفات القادة الكويتيين على تطورات الاوضاع الراهنة، في ضوء القرارات الاردنية الاخيرة، واستمرار الانتفاضة الشعبية (**الشرق الاوسط**، ٩/٨/١٩٨٨). وتلقّى عرفات برقية شكر جوابية من الرئيس العراقي، صدام حسين، تضمّنت تمنيات العراق وأمانيه في انتصار الشعب الفلسطيني واقامة دولته الفلسطينية المستقلة فوق أرضه بقيادة م.ت.ف. الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني (**وفا**، ٩/٨/١٩٨٨).

• شلّ الاضراب الشامل جميع المرافق الحياتية في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين، ونظّمت التظاهرات الحاشدة والاعتصامات، استجابة لنداء القيادة الموحدة للانتفاضة، باعتبار هذا اليوم يوماً للتضامن مع الاسرى والمعتقلين في سجون الاحتلال. وقد احتدمت الاشتباكات بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلي، التي اقتحمت، بأعداد كبيرة وبالآليات، قريتي عين عريك وكفرعين، قضاء رام الله، بعد اشتباكات استمرت قرابة ثلاث ساعات، تمكنت خلالها المجموعات الضاربة الفلسطينية من تحطيم زجاج باص وشاحنة وسيارة ثالثة. كذلك قررت السلطات الاسرائيلية غلق جميع الجامعات

الفلسطينية لمدة ستة شهور أخرى، كاجراء انتقامي من الطلبة الجامعيين لمشاركتهم في الانتفاضة (وفا، ١٩٨٨/٨/٩).

• قال وزير الداخلية الاردني، رجائي الدجاني، رداً على سؤال، ان سكان الضفة الغربية الذين يحملون جوازات سفر أردنية قد فقدوا الجنسية الاردنية منذ فك العلاقات، الادارية والقانونية، مع الضفة الغربية بتاريخ ١٩٨٨/٧/٣١. وأضاف ان عمّان تدرس ترتيبات خاصة بشأن جوازات السفر الاردنية العائدة لفلسطينيي الضفة الغربية (القبس، ١٩٨٨/٨/٩).

• وصفت الشخصيات، الاسرائيلية والفلسطينية، التي التقت بالبروفيسور جيروم سيغال، في اثناء وجوده في منطقة الشرق الاوسط، قبل أربعة شهور، بأنه انسان «مذهل». وقالوا انه حاول السير قدماً، عبر كل وسيلة ممكنة مشروعة، لاقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وقال بعض النشيطين الفلسطينيين، الذين اطلعوا على مشروعه، وربما ساعدوه في بلورته، انه، حقاً، كان بمثابة قاعدة فكرية لتلك الوثيقة التي اطلق عليها عنوان «وثيقة الحسيني»؛ غير انهم اشاروا الى عدم وجود تشابه تام بين الوثيقتين (هآرتس، ١٩٨٨/٨/٩).

١٩٨٨/٨/٩

• عمّ الاضراب الشامل الاراضي المحتلة كافة مع بدء الانتفاضة شهرها التاسع؛ وانضم شهيد جديد من قلقيلية، هو حسين حسن (١٤ عاماً) الى كوكبة شهداء الانتفاضة؛ كما اصيب عشرات آخرون بجروح خلال المواجهات العنيفة التي اتسمت بالضراوة والعنف الشديدين (الدستور، ١٩٨٨/٨/١٠). وفي الثامنة مساء، هاجمت المجموعات الضاربة الفلسطينية سيارة تقلّ عسكريين اسرائيليين بزجاجة حارقة، لدى مرورها على الشارع العام بين مستوطنتي تكواع وافران، مما ادى الى احتراق السيارة. وقد حضرت الدوريات العسكرية الاسرائيلية الى المكان، وقامت بأعمال التفتيش في المنطقة (وفا، ١٩٨٨/٨/١٠). واعتقلت قوات الاحتلال ثلاثة مواطنين من جبل المكبر في القدس المحتلة، هم جهاد حميدان صبيح (٢٥ عاماً)، ومحمد علي حمدان عبده (٣٠ عاماً)، وعلي حسين عبده (٢٠ عاماً). وكانت قوات الاحتلال دهمت، في الليلة عينها، مخيم شعفاط، وأطلقت قنابل الغاز على عدد من المنازل (الرأي، ١٩٨٨/٨/١٠).

• شنّت المقاتلات الحربية الاسرائيلية ١١ غارة جوية متتابعة على أهداف فلسطينية بالقرب من مدينة صيدا. واستهدفت الغارات، على مدى ساعة كاملة، وبصورة متتابعة، اذاعة «صوت فلسطين» وأربعة مواقع أخرى بين مخيمي عين الحلوة والمية وميّه. وأوضحت مصادر ان ما لا يقل عن ثلاثة أشخاص استشهدوا وان عشرة آخرين اصيبوا بجروح مختلفة (وفا، ١٩٨٨/٨/١٠).

• رحّب الامين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، د. جورج حبش، بالاجراءات والخطوات التي اتخذتها الحكومة الاردنية، مؤخراً، بشأن فك الارتباط مع الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين. وقال حبش ان واجب م.ت.ف. في ضوء القرار الاردني، ان تتحمّل مسؤولياتها بقوة، والقيام بواجباتها ومسؤولياتها ازاء الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية (الشرق الاوسط، ١٩٨٨/٨/١٠).

• أعلن الرئيس المصري، حسني مبارك، ان الملك حسين اعطى الفلسطينيين قضيتهم لتصبح في يد م.ت.ف. وهي الممثل الشرعي الوحيد لهم، وعليهم ان يبذلوا أقصى جهودهم من اجلها؛ وان الملك حسين اتخذ قراره هذا، لأن القرار كان مطلباً للمنظمة. وأكد مبارك انه لا بد من وجود تنسيق بين المنظمة والاردن، تحت أي ظرف من الظروف (الاهرام، ١٩٨٨/٨/١٠).

• اعترفت الجندية الاسرائيلية، اوريت وولف، التي خدمت في المناطق المحتلة، بأن الجيش الاسرائيلي يستخدم الكلاب في سياق ممارساته لردع المتظاهرين العرب (عل همشمار، ١٩٨٨/٨/١٠).

• قال القائم بأعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية وزير الخارجية، شمعون بيرس، لوفد صحافي من مدينة بوسطن الاميركية: «اذا لم تتقدم اسرائيل وجاراتها، معاً، نحو السلام، فهناك احتمال ان تقوم الدول العظمى بزيادة تدخلها في شؤون المنطقة». وأضاف بيرس، معقّباً على خطاب الملك حسين: «ان اجراءات الملك الاخيرة نابعة من علاقاته بالفلسطينيين؛ فالاردن يدفع المال والفلسطينيون يرفعون اعلام م.ت.ف.» (عل همشمار، ١٩٨٨/٨/١٠).

• قال رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير: «لا يوجد لدى حزب العمل، اليوم، أي خطة سلام.

فعندما يأتي يوم الانتخابات ويقولون للناخبين: ' اقترعوا لصالحنا من اجل السلام ' ، سوف تكون تلك الأقوال غير صحيحة» (**عل همشمار**، ١٩٨٨/٨/١٠).

• أوقفت الاعدادات التي كانت جارية، في الأيام الاخيرة، في القاهرة، في محاولة لعقد لقاء بين مساعد وزير الخارجية الاميركية لشؤون الشرق الاوسط، ريتشارد مورفي، وبين شخصيات فلسطينية. لقد اعترضت الولايات المتحدة على مشاركة أكرم هنيّه ونبيل شعث. ومن غير المعروف، الآن، اذا ما كان اللقاء سيعقد بين الدبلوماسي الاميركي والوفد الفلسطيني (**عل همشمار**، ١٩٨٨/٨/١٠).

• أصدرت سلطات الاحتلال الاسرائيلي قراراً بمنع صحيفة «الفجر» المقدسية من الصدور لمدة اسبوعين (**الشرق الاوسط** ، ١٩٨٨/٨/١٠).

١٩٨٨/٨/١٠

• عمّ الاضراب الشامل مدينتي رفح وخان يونس في قطاع غزة، وعمت التظاهرات أحياء المدينتين، ووقعت اشتباكات عنيفة مع قوات الاحتلال الاسرائيلي، التي حاولت تفريق المتظاهرين بالقوة. وفي شارع عمر المختار، في غزة، تعرض موكب الحاكم العسكري للرشق بالحجارة والزجاجات الفارغة، مما أدى الى تحطم نوافذ عدد من السيارات العسكرية المرافقة له. وقد فرضت قوات الاحتلال حصاراً على المنطقة واعتقلت العديد من المواطنين. وفي الضفة الغربية، اشتبك المتظاهرون الفلسطينيون في بلدة يطا مع القوات الاسرائيلية قرب مبنى البلدية وساحة الشهيد ابو حسن. فقد تدهورت سيارة جيب عسكرية في الوادي المقابل للبلدية وأصيب جنديان بجراح خطيرة، بعد مهاجمتها بالحجارة (**وفا**، ١٩٨٨/٨/١٠). كما وجّهت القوات الضاربة الفلسطينية سلسلة ضربات الى جيش الاحتلال الاسرائيلي؛ وبلغ عدد السيارات العسكرية والمدنية الاسرائيلية التي حطّم زجاجها، او أحرقت، او دمّرت، أكثر من ٣٥ في مناطق رام الله ونابلس وبيت لحم والخليل وقلقيلية (**الدستور**، ١٩٨٨/٨/١١).

• أقدمت مجموعة من المستوطنين على اضرام النار في كوخ يتخذه ثلاثة عمال فلسطينيين مقراً للنوم في منطقة «اور يهودا» في ضواحي تل ـ أبيب. وقد أدى الحادث الى استشهاد المواطن عبدالله خليل، من خان يونس، واصابة كل من سعيد اسماعيل، من رفح، ونسيم ابراهيم، من غزة، بحروق (**وفا**، ١٩٨٨/٨/١٠).

• أكد عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، خالد الحسن، ان «وثيقة الاستقلال» التي عُثر عليها في جمعية الدراسات العربية، في القدس، بعد اعتقال رئيسها فيصل الحسيني، هي وثيقة ذات أهمية خاصة، وانها تتضمن أفكاراً جيدة حول امكان اعلان الاستقلال الفلسطيني. وأضاف الحسن: «ان من يدقق النظر في الوثيقة التي تعرف باسم ' وثيقة فيصل الحسيني ' يجد انها ليست اعلان استقلال، وانما هي افكار حول اعلان الاستقلال» (**الشرق الاوسط** ، ١٩٨٨/٨/١١).

• اجتمع مساعد وزير الخارجية الاميركية لشؤون الشرق الاوسط، ريتشارد مورفي، بالرئيس المصري، حسني مبارك، وبحثا معاً في احتمالات السلام في الشرق الاوسط. غير ان محاولة ترتيب لقاء بين مورفي وبين شخصيات فلسطينية قد فشلت. وعلم ان مبارك ومورفي قاما باستعراض التطورات الاخيرة في المنطقة، وتوقفا عند القرار المفاجىء الذي اتخذه الاردن بشأن قطع علاقاته القانونية والادارية مع الضفة الغربية (**هآرتس**، ١٩٨٨/٨/١١).

• كتب صحفيان اميركيان في «الواشنطن بوست» الاميركية، ان قرارات الملك حسين الاخيرة تنبع، في الأساس، من خيبة أمله العميقة من وزير الخارجية الاميركية، جورج شولتس، ومن السياسة الاميركية. وحسب ما أورده الصحفيان، فقد وعد شولتس الملك حسين، بأنه «اذا حتمت الضرورة، فسوف ' يبتر يد شامير ' من اجل ضمّه الى المؤتمر الدولي. غير ان عدم تنفيذ هذا الوعد، وخشية حسين من ان يظهر بمظهر الابله في عيون العالم العربي قد حركته باتجاه تغيير رايه» (**هآرتس**، ١٩٨٨/٨/١١).

• أعلن رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، في جلسة الكنيست، ان «دولة اسرائيل سوف تحول، بشكل قاطع، دون تجسيد فكرة اقامة حكومة فلسطينية، أو ما يشابهها». وأضاف شامير: «ان من يحاول تجسيد هذه الفكرة سوف يصطدم بيد من حديد، لا تبقي من هذه المحاولات أي اثر» (**هآرتس**، ١٩٨٨/٨/١١).

١٩٨٨/٨/١١

• أكدت مصادر صحفية اردنية ان الباعث

الأساسي لقرارات الاردن الاخيرة بفك الروابط مع الضفة الغربية، يتمثل في الاستجابة لرغبة منظمة التحرير الفلسطينية، والتوجه العربي العام، الى تكريس وحدانية تمثيل م.ت.ف. للشعب الفلسطيني؛ وان فتح الآفاق لهذه الوحدانية، لتأخذ أبعادها القانونية والادارية في الضفة الغربية، ما هو الّا تطبيق لتلك الرغبة وذلك التوجه (الرأي، ١٢/٨/١٩٨٨).

• قال القائم بأعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية وزير الخارجية، شمعون بيرس، في لقائه مع رؤساء هيئة الانتخابات في المعراخ: «ان المعراخ يدقق في مضمون بيان الملك حسين تدقيقاً متأنياً. وفي حال شكّل المعراخ الحكومة المقبلة، فانه سوف يعيد الملك حسين الى طاولة المفاوضات» (**عل همشمار**، ١٢/٨/١٩٨٨).

• تبين من التقرير الذي نشره مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في واشنطن انه «يتوجب على الادارة الاميركية المقبلة ان تقيم علاقة مع م.ت.ف. كذلك يتوجب على السياسة الاميركية ان ترتكز على الاقرار بأن السلام ينجز وفقاً لصيغة ' السلام مقابل الارض ' ». وجاء في توصيات التقرير، ان على الرئيس الاميركي العتيد ان يعمل من أجل انجاز تسوية في الشرق الاوسط دون تأخير، ويجب على الادارة الاميركية المقبلة ان توضح لاسرائيل ان ترحيل السكان من المناطق المحتلة سوف يؤدي الى أزمة وانقطاع في العلاقات بين الولايات المتحدة واسرائيل (**عل همشمار**، ١٢/٨/١٩٨٨).

• نشر مكتب رئيس الحكومة الاسرائيلية بياناً يقرّ بأنه «خلافاً لما نشر في وسائط الاعلام، فان رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، لم يقل، في جلسة الطاقم الوزاري المصغر، انه يؤيد تطبيق القانون الاسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة». وقد أشار مراسل صحيفة «عل همشمار» الى ان شامير قال، خلال جلسة الطاقم: «انني اعارض الضمّ، لأن الضمّ لا يكون لأمر تعود ملكيته لك. ان ' ارض ـ اسرائيل ' هي لنا. انا مع تطبيق القانون الاسرائيلي على أجزاء أرض ـ اسرائيل... انني أوافق على أقوال الوزير موشي نسيم التي مؤداها انه ليس بالمستطاع، الآن، تطبيق القانون الاسرائيلي في المناطق المحتلة، بسبب اتفاقيتي كامب ديفيد» (**عل همشمار**، ١٢/٨/١٩٨٨).

• قال الاكاديمي اليهودي الاميركي، جيروم سيغال، الذي تعتبره الصحافة الاسرائيلية مسؤولاً عن «وثيقة الحسيني»، لمراسل وكالة الانباء الفرنسية، ان «النضال من أجل اقامة دولة فلسطينية، هو، أيضاً، نضال من أجل أمن اسرائيل» (**عل همشمار**، ١٢/٨/١٩٨٨).

١٢/٨/١٩٨٨

• اجتمع رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، والرئيس الليبي، معمر القذافي، وتباحثا في المسائل المتعلقة بتصعيد الانتفاضة في الاراضي المحتلة، وتشكيل حكومة فلسطينية في المنفى، والتدابير الواجب اتخاذها لمواجهة الأزمة في الضفة الغربية، اثر قرار الاردن قطع علاقاته الادارية والقانونية (**الشرق الاوسط**، ١٣/٨/١٩٨٨). وذكر ان القذافي طرح امكان عقد مؤتمر في طرابلس يضم قادة وممثلي جميع المنظمات الفلسطينية يسبق الدورة الطارئة للمجلس الوطني الفلسطيني التي يتوقف تحديد موعدها على الدراسة الفلسطينية لخطط تشكيل حكومة في المنفى (**السفير**، ١٣/٨/١٩٨٨).

• استشهد الشاب رياض أبو منديل برصاص قوات الاحتلال الاسرائيلي في مخيم المغازي، في قطاع غزة؛ كما اصيب شاب آخر (**الأهرام**، ١٣/٨/١٩٨٨).

• بدأت في العاصمة الاردنية، عمّان، المحادثات الاردنية ـ الفلسطينية. تألف الوفد الفلسطيني من عضوي اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. محمود عباس (أبو مازن) وعبدالله حوراني، وعضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، هاني الحسن؛ في حين ترأس الجانب الاردني، رئيس الوزراء، زيد الرفاعي. وذكرت مصادر صحفية ان المباحثات أجريت في أجواء من الصراحة والوضوح (**القبس**، ١٣/٨/١٩٨٨). وفي القاهرة، رحّب وزير الخارجية المصرية، د. عصمت عبدالمجيد، بالمحادثات الاردنية ـ الفلسطنية، وقال ان موقف مصر كان واضحاً، وهو انه لا يمكن حل القضية الفلسطينية الّا بتنسيق أردني ـ فلسطيني (**الاهرام**، ١٣/٨/١٩٨٨).

• وافق الرئيس الجزائري، الشاذلي بن جديد، على ان تستضيف الجزائر اجتماعاً طارئاً للمجلس الوطني الفلسطيني، لاتخاذ قرار بشأن انشاء حكومة فلسطينية في المنفى (**القبس**، ١٣/٨/١٩٨٨).

١٣/٨/١٩٨٨

• استشهد مواطن فلسطيني وأصيب آخرون برصاص القوات الاسرائيلية في رفح، وذلك في ذروة مواجهات دموية فجّرها استشهاد فلسطينيين، احدهما من رفح والثاني من خان يونس، حينما احرقا حيين في كوخ في ضاحية «اور يهودا» في تل ـ أبيب (الدستور، ١٤/٨/١٩٨٨).

• استقبل الملك حسين وفد م.ت.ف. الذي يضم اعضاء اللجنة التنفيذية، محمود عباس (أبو مازن) وعبدالله حوراني ومحمد ملحم وعبدالرزاق اليحيى وعضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، هاني الحسن. واستمع الملك من أعضاء الوفد الى تقويمهم للوضع الفلسطيني في المرحلة الحالية وتوجهات م.ت.ف. الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، على خلفية الاجراءات الاردنية في فك العلاقة الادارية والقانونية مع الضفة الغربية (الدستور، ١٤/٨/١٩٨٨).

• قال رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، في اللقاء الختامي مع لجنة زعماء البوندس في القدس: «بما انه يوجد عرب فلسطينيون يعيشون على ضفتي نهر الاردن، فان كل حلّ يجب عليه اخذ هذا الامر بالاعتبار». مع هذا، أكد شامير ضرورة قمع الاعمال المناهضة للاحتلال في المناطق المحتلة. وقال انه «لا تزال في يد اسرائيل الوسائل الكفيلة لوضع حد لأعمال العنف في الضفة الغربية؛ لكننا نتقدم من هذا الهدف بحذر وبرباطة جأش عالية» (هآرتس، ١٤/٨/١٩٨٨).

• أبلغت سفارة الولايات المتحدة في تل ـ أبيب الى وزارة الخارجية الاسرائيلية ان الولايات المتحدة هي التي ألغت اللقاء بين مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الاوسط، ريتشارد مورفي، وبين الشخصيات الفلسطينية، والذي كان من المفترض ان يعقد يوم الاربعاء الماضي في القاهرة (هآرتس، ١٤/٨/١٩٨٨).

١٤/٨/١٩٨٨

• استشهد ثلاثة مواطنين وأصيب ١٩ آخرون على الأقل برصاص قوات الاحتلال الاسرائيلي، في مواجهات دموية تفجّرت في ذكرى الهجرة النبوية، في الوقت الذي عزل العدو قطاع غزة عن باقي انحاء العالم، وفرض حظر التجول على عدد من المناطق (الدستور، ١٥/٨/١٩٨٨).

• وصل الى القاهرة، قادماً من عمان، وفد م.ت.ف. برئاسة عضو اللجنة التنفيذية، محمود عباس (ابو مازن)، للتباحث مع المسؤولين المصريين (الاهرام، ١٥/٨/١٩٨٨). وكان الناطق الرسمي باسم الوفد صرح، في عمان، بأن أهم نتيجة للمباحثات الاردنية ـ الفلسطينية كانت التفاهم. فالمباحثات شملت موضوع الجوازات الاردنية التي ستبقى سارية المفعول، بالنسبة الى أهل الضفة الغربية، كما هي، ولكن بمدة صلاحية أقصر (الدستور، ١٥/٨/١٩٨٨).

• قال نقيب المحامين في قطاع غزة، فايز ابو رحمة، ان فشل اللقاء بين المبعوث الاميركي، ريتشارد مورفي، والوفد الفلسطيني الذي سعت مصر الى تنظيمة يعود الى الاصرار الاميركي على استبعاد عضوين من الوفد، هما نبيل شعث وأكرم هنيّة (الشرق الاوسط، ١٥/٨/١٩٨٨).

١٥/٨/١٩٨٨

• وجّه رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، رسالة تحية الى مؤتمر الحزب الاشتراكي الديمقراطي المسيحي السويدي، طالب فيها المؤتمر بضرورة اتخاذ المزيد من المواقف الجريئة ضد الغطرسة الصهيونية (وفا، ١٥/٨/١٩٨٨).

• استمر حظر التجول مفروضاً على سكان مخيم الدهيشة للاجئين قرب بيت لحم، لليوم الثالث على التوالي، وذلك في اعقاب تجدد التظاهرات المناهضة للاحتلال الاسرائيلي. وتجددت التظاهرات بعنف في مخيم طولكرم ووقعت مصادمات مع قوات الاحتلال، استشهد بنتيجتها الشاب جمال محمد عودة (٢٢ عاماً). وفي معتقل الظاهرية، استشهد عطا يوسف عياد (٢١ عاماً)، من مخيم قلنديا. وفي مخيم عسكر القديم، اعتقلت سلطات الاحتلال تسعة مواطنين، هم نعيم اللحام، ويحيى السلمان، وحسين ابو العز، ونايف ابو كشك، ورجا الهلول، وعبدالكريم سعد، واحمد زهران، وخليل العارضة (وفا، ١٥/٨/١٩٨٨).

• أدخل الجيش الاسرائيلي، في الآونة الاخيرة، للاستخدام في المناطق المحتلة عيارات بلاستيكية بدلاً من العيارات المطاطية. وعلى حد قول مصادر عسكرية، فان استخدام العيارات البلاستيكية، مقارنة بوسائل أخرى، سوف يقلل من احتمالات موت اولئك الذين يصابون بها. وقد وصفوا هذه الوسائل بأنها «قانونية لقمع الاضطرابات» (هآرتس، ١٦/٨/١٩٨٨).

• في أعقاب الاحداث في المناطق المحتلة وتصريحات الملك حسين، تمّ التوصل الى تسوية بين «الصقور» و«الحمائم» في حزب العمل أدت الى احداث تغيير في برنامج الحزب السياسي، بهدف عدم الغاء امكان اجراء مفاوضات سلمية مع وفد اردني ـ فلسطيني. لكن هذا التغيير سوف يبقي مدخلاً لاجراء اتصالات مع شخصيات وأوساط فلسطينية غير مرتبطة بالاردن. وعلم ان برنامج حزب العمل سوف يقرّ بأن المفاوضات النهائية للسلام سوف يديرها حزب العمل مع وفد اردني ـ فلسطيني، انما التسويات المرحلية سيكون الحزب مستعداً لاجرائها، أيضاً، مع أوساط فلسطينية في المناطق المحتلة، دون تدخل الاردن (**هآرتس**، ١٩٨٨/٨/١٦).

القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الاسرائيلي

(قائمة مختارة)

اسرائيل

○ الاحزاب والتكتلات

• «استعداداً للانتخابات النيابية؛ الاحزاب الاسرائيلية تستكمل لوائح مرشحيها؛ غلبة التطرف واعتماد 'النجومية'»، **اليوم السابع** (باريس)، السنة ٥، العدد ٢٢٠، ١٩٨٨/٧/٢٥، ص ١٦ ـ ١٧.

• «صورة جديدة لحزب العمل»، **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية** (نيقوسيا)، السنة ١٥، ٧ تموز (يوليو) ١٩٨٨، ص ٥٠٨ ـ ٥٠٩؛ نقلاً عن **هآرتس**، ١٩٨٨/٦/١٧.

• «العرب في الانتخابات الاسرائيلية»، **المجلة** (لندن)، العدد ٤٤٣، ١٩٨٨/٨/٤، ص ٢٤ ـ ٢٦.

• علي، عرفه عبده؛ «المنظمات الارهابية في الكيان الصهيوني»، **الموقف العربي** (القاهرة)، السنة ١٢، العدد ٩٦، أيار (مايو) ١٩٨٨، ص ٧٨ ـ ٨٤.

• م.م.ح.؛ «الاحزاب الاسرائيلية والقوائم الانتخابية [تقرير]»، **الملف** (نيقوسيا)، المجلد ٥، العدد ٥٢/٤، تموز (يوليو) ١٩٨٨، ص ٣١٧ ـ ٣٢٩.

• ماركوس، يوئيل؛ «لحيروت الشكر والثناء»، **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، السنة ١٥، العدد ٧، تموز (يوليو) ١٩٨٨، ص ٥٠٩ ـ ٥١١؛ نقلاً عن **هآرتس**، ١٩٨٨/٧/٨.

• مرغليت، دان؛ «جراحة اساسية لشد تجاعيد الوجه [الخاص بحزب العمل الاسرائيلي]»، **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، السنة ١٥، العدد ٧، تموز (يوليو) ١٩٨٨، ص ٥٠٦ ـ ٥٠٨.

• مشارقة، محمد؛ «على أبواب انتخابات الكنيست الثاني عشر؛ استقطاب في صالح اليمين المتطرف»، **الهدف** (نيقوسيا)، السنة ١٩، العدد ٩٢٢، ١٩٨٨/٨/١٤، ص ٣٠ ـ ٣٥.

• ناصر، عبلة؛ «ورطة حزب العمل بعد الاجراءات الاردنية الاخيرة»، **الحرية** (نيقوسيا)، العدد ٢٧٢، ١٩٨٨/٨/٧، ص ١٢ ـ ١٣.

• «[نص] برنامج الحزب الديمقراطي العربي»، **الملف**، المجلد ٥، العدد ٥٢/٤، تموز (يوليو) ١٩٨٨، ص ٣٥٨ ـ ٣٦٠.

• Agres, Eliyahu; "The Decline of Israel's Labor Party", *New Outlook*, Vol. 31, No. 6 (282), June 1988, pp. 23 - 25.

• Goell, Yosef; "The Party Lists and the Voter", *The Jerusalem Post*, 23/7/1988, p. 8.

• Katz, Eliyahu; "One in Five Voters Still Undecided, Poll Finds", *The Jerusalem Post*, 30/7/1988, p. 6.

• Naor, Arye; "The Herut Power Struggle", *The Jerusalem Post*, 16/7/1988, p. 3.

○ الاقتصاد

• «تقرير وزير الاقتصاد والتخطيط عن نشاط وزارته»، **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، السنة ١٥، العدد ٧، تموز (يوليو) ١٩٨٨، ص ٥٢٣ ـ ٤٢٦؛ نقلاً عن **محاضر الكنيست**، الرقم ٣٢، ١٣ ـ ١٩٨٨/٦/١٥، ص ٣٢٣٨ ـ ٣٢٤١.

• شورير، عوديد؛ «الجميع اصبحوا يعترفون الآن: هناك خمول اقتصادي»، **الملف**، المجلد ٥، العدد ٥٢/٤، تموز (يوليو) ١٩٨٨، ص ٣٥١ ـ ٣٥٣؛ نقلاً عن **معاريف**، ١٩٨٨/٦/١٧.

• Collins, Liat; "Jewelry and Gems in Israel; Making the most of a Precious Industry", *The Israel Economist*, Vol. XLIV, No. 5, May 1988, pp. XXII - XXIV.

• ـــ.ـــ ; "Textiles and Fashion in Israel; Dressing Up and Looking Good", *The Israel Economist,* Vol. XLIV, No. 5, May 1988, pp. XIX - XXI.

• "Israel's Economy in 1988", *The Israel Economist,* Vol. XLIV, No. 5, May 1988, pp. 19 - 21.

• Schrag, Carl; "Electronics; Israel's Major Export", *The Israel Economist,* Vol. XLIV, No. 5, May 1988, pp. IX - XI.

• ـــ.ـــ ; "Israeli Industry; An Overview", *The Israel Economist,* Vol. XLIV, No. 5, May 1988, pp. I - VI.

• ـــ.ـــ ; "The Chemicals Industry; Israel's Solid Sector", *The Israel Economist,* Vol. XLIV, No. 5, May 1988, pp. XV - XVIII.

• ـــ.ـــ ; "The Israeli Food Indusrty; From Citrus to Gourmet", *The Israel Economist,* Vol. XLIV, No. 5, May 1988, pp. XII - XIV

○ بيانات وتصريحات

• «آراء عدد من الشخصيات الاسرائيلية في الانسحاب من المناطق المحتلة من جانب واحد»، **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، السنة ١٥، العدد ٧، تموز (يوليو) ١٩٨٨، ص ٤٨٣ ـ ٤٩٠.

• Shamir, Yitzhak; "'Not Our Duty' to Fill West Bank Vacuum", *The Jerusalem Post,* 13/8/1988, p. 1, 2.

• ـــ.ـــ ; PLO Statehood Plan is Dismissed as 'Crazy Dream'", *The Jerusalem Post,* 13/8/1988, pp. 1 - 2.

○ الشؤون العسكرية

• بن ـ شاي، رون؛ «صواريخ أرض ـ أرض؛ خيارنا»، **الملف**، المجلد ٥، العدد ٢٥/٤، تموز (يوليو) ١٩٨٨، ص ٣٥٥ ـ ٣٥٧؛ نقلاً عن **يديعوت احرونوت**، ١٧/٦/١٩٨٨.

• ثابت، أحمد؛ «اسرائيل والضفة الغربية؛ حدود الامن المطلق»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٨٥، آب (اغسطس) ١٩٨٨، ص ٣ ـ ١٢.

• الحسيني، عبدالمطلب؛ «' الاخوّة الذرية ' بين اسرائيل وجنوب افريقيا؛ امتلاك قنابل تكتيكية تستخدم في مساحة محددة»، **اليوم السابع**، السنة ٥، العدد ٢٢٠، ٢٥/٧/١٩٨٨، ص ١٤ ـ ١٥.

• الحسيني، مصطفى محمد؛ «المناطق المحتلة وأمن اسرائيل؛ جدل الجنرالات [تقرير]»، **الملف**، المجلد ٥، العدد ٥٢/٤، تموز (يوليو) ١٩٨٨، ص ٣٠١ ـ ٣٠٧.

• ديكل، ميخائيل؛ «في غياب عمق استراتيجي»، **الملف**، المجلد ٥، العدد ٥٢/٤، تموز (يوليو) ١٩٨٨، ص ٣٥٣ ـ ٣٥٥؛ نقلاً عن **معاريف**، ٨/٦/١٩٨٨.

• غال، رؤوفين؛ «ميزات القيادة في الجيش الاسرائيلي»، **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، السنة ١٥، العدد ٧، تموز (يوليو) ١٩٨٨، ص ٥١٣ ـ ٥٢٢؛ نقلاً عن **سكيراه حودشيت**، ١/٤/١٩٨٨، ص ١٥ ـ ٢٢.

• مسلّم، طلعت أحمد؛ «السياسة الأمنية لاسرائيل وجنوب افريقيا [تقرير]»، **السياسة الدولية** (القاهرة)، العدد ٩٣، تموز (يوليو) ١٩٨٨، ص ٢٤٣ ـ ٢٤٧.

• Forman, Giora; "The Security Lie", *New Outlook,* Vol. 31, No. 7 (283), July 1988, pp. 12 - 13.

○ العلاقات الخارجية

• الجادر، عادل حامد؛ «دراسة في العلاقات الاسرائيلية ـ الافريقية»، **شؤون عربية** (تونس)، العدد ٥٤، حزيران (يونيو) ١٩٨٨، ص ١٦١ ـ ١٨٠.

• خطاب، نظيره محمود؛ «النشاط الصهيوني في أقطار امريكا اللاتينية؛ مجالاته وابعاده»، **شؤون عربية**، العدد ٥٤، حزيران (يونيو) ١٩٨٨، ص ١٨١ ـ ١٩٧.

• Bar - Siman - Tov, Yaacov; "Ben - Gurion and Sharett; Conflict Management and Great - Power Constraints in Israeli Foreign Policy", *Middle Eastern Studies,* Vol. 24, No. 3, July 1988, pp. 330 - 356.

• Dajani, Souad; "Israel and South Africa; The U.S. Connection", *American - Arab Affairs,* No. 24, Spring 1988, pp. 74 - 99.

• "Shamir Denies Talks with PLO", *The Guardian Weekly,* 31/7/1988, p. 14.

فلسطين

○ الاجتماع

• نعمة، عصماء؛ «دور المرأة في الثورة الفلسطينية»، **شؤون عربية**، العدد ٥٤، حزيران (يونيو) ١٩٨٨، ص ٢٧ ـ ٤٢

• "Special Report; Physicians for Human Rights", *New Outlook*, Vol. 31, No. 6 (282), June 1988, pp. 17 - 21.

○ الاحزاب والتكتلات

• مصطفى، هالة؛ «التيار الاسلامي في الارض المحتلة»، **المستقبل العربي** (بيروت)، السنة ١١، العدد ١١٣، تموز (يوليو) ١٩٨٨، ص ٧٥ ـ ٩٠.

○ الإعلام

• طه، المتوكل؛ «صحافة الادب في الاراضي المحتلة»، **فلسطين الثورة** (نيقوسيا)، السنة ١٧، العدد ٧١٢، ١٤/٨/١٩٨٨، ص ٤٢ ـ ٤٣.

○ الاقتصاد

• لطفي، عباس؛ «قراءة أولية لوضع اسس لدعم صمود المناطق المحتلة اقتصادياً؛ (٥) الانتفاضة تنجز مهماتها تباعاً وتبقى مهمات المنظمة والدول العربية»، **الحرية**، العدد ٢٧٠، ١٧/٧/١٩٨٨، ص ١٦ ـ ١٨.

• Frankel, Glenn; "Israel's Economic Warfare against Palestinians", *The Guardian Weekly*, 31/7/1988, p. 18.

• Simon, Avi; "Economics in the Territories", *The Israel Economist*, Vol. XLIV, No. 5, May 1988, pp. 5 - 7.

○ تاريخ

• حوراني، فيصل؛ «الموقف الفلسطيني من الانتداب البريطاني من المساومة الى المقاومة»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٨٥، آب (اغسطس) ١٩٨٨، ص ١٣ ـ ٣٩.

○ تراجم

• ايلين، اليكسي؛ «[الملامح السياسية لياسر عرفات]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٧، العدد ٧١٠، ٣١/٧/١٩٨٨، ص ٣٣ ـ ٣٦؛ نقلاً عن **صدى الكواكب** (موسكو)، بدون ذكر تاريخ النشر.

• Leon, Dan; "Mubarak Awad's Friend", *New Outlook*, Vol. 31, No. 7 (283), July 1988, pp. 34 - 35.

○ التعليم

• Simon, Avi; "Education and Employment in the Territories", *The Israel Economist*, Vol. XLIV, No. 5, May 1988, pp. 8 - 10.

• ـــ، ـــ ; "Elementary Education in the West Bank", *The Israel Economist*, Vol. XLIV, No. 5, May 1988, p. 10.

○ الثقافة

• الحسيني، قصيّ؛ «حول المقاومة وأدب القصة الفلسطينية؛ التكوين الجنيني للبطل الثوري عند كنفاني»، **الهدف**، السنة ١٩، العدد ٩١٩، ١٧/٧/١٩٨٨، ص ٤٢ ـ ٤٥.

• الخليلي، علي؛ «الكنفانية في الوعي المقاوم»، **الهدف**، السنة ١٩، العدد ٩١٩، ١٧/٧/١٩٨٨، ص ٤١.

• دراج، فيصل؛ «الحرية والموت عند غسان كنفاني؛ أفكار أولية وناقصة»، **الهدف**، السنة ١٩، العدد ٩١٩، ١٧/٧/١٩٨٨، ص ٣٦ ـ ٣٧.

• مصاروة، رياض؛ «تجربتي المسرحية مع غسان كنفاني»، **الهدف**، السنة ١٩، العدد ٩١٩، ١٧/٧/١٩٨٨، ص ٣٨ ـ ٤٠.

• المناصرة، عزالدين؛ «عبدالرحيم محمود؛ مشروع الاعمال الكاملة»، **الحرية**، العدد ٢٧٣، ١٤/٨/١٩٨٨، ص ٤٢ ـ ٤٧.

الفلسطينيون

○ الاسرى والمبعدون والمعتقلون

• الاحتلال نفى ثمانية الى لبنان؛ عددهم وصل الى ٢٨ منذ الانتفاضة»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٧، العدد ٧١١، ٧/٨/١٩٨٨، ص ٧.

• «اعتقال الحسيني اجراء ' احمق ' ، مقيت، خطير»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٧، العدد ٧١٢،

١٤/٨/١٩٨٨، ص ٢٠ ـ ٢١.

• «سلطات الاحتلال تبعد ثمانية مناضلين جدد الى الجنوب اللبناني»، **الهدف**، السنة ١٩، العدد ٩٢٢، ١٤/٨/١٩٨٨، ص ٢٣.

• Greenberg, Joel; "10 more Palestinians Get Expulsion Orders", *The Jerusalem Post*, 16/7/1988, p. 2.

○ الاضرابات والتظاهرات

• ابو نضال، نزيه؛ «في ضوء الاضراب الكبير لعام ١٩٣٦؛ الخيار الوحيد أمام الانتفاضة الفلسطينية استمرار الانتفاضة»، **نضال الشعب** (نيقوسيا)، العدد ٥٠١، ٢٣/٧/١٩٨٨، ص ٣٧ ـ ٤٢.

• «اسرائيل تستخدم الغازات السامة كأسلحة ابادة جماعية ضد الفلسطينيين»، **الهدف**، السنة ١٩، العدد ٩١٩، ١٧/٧/١٩٨٨، ص ١٢ ـ ١٣.

• البرغوثي، جبارة؛ «الانتفاضة؛ الثورة تحكم التاريخ»، **صوت فلسطين** (دمشق)، العدد ٢٤٦، تموز (يوليو) ١٩٨٨، ص ٢٢ ـ ٢٤.

• بشّور، معن؛ «انحسار العصر الاسرائيلي؛ الاشارات... والضمانات»، **المنابر** (نيقوسيا)، السنة ٣، العدد ٢٤، شباط (فبراير) ١٩٨٨، ص ٤ ـ ١٣.

• بن ـ شاي، رون؛ «الانتفاضة على مفرق طرق»، **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، السنة ١٥، العدد ٧، تموز (يوليو) ١٩٨٨، ص ٥٣٤ ـ ٥٣٩؛ نقلاً عن **يديعوت احرونوت**، ١/٧/١٩٨٨.

• بيلغي، أرييه؛ «من يتعب أولاً ؟»، **الملف**، المجلد ٥، العدد ٥٢/٤، تموز (يوليو) ١٩٨٨، ص ٣٤٩ ـ ٣٥٠؛ نقلاً عن **عل همشمار**، ٢٠/٦/١٩٨٨.

• «تحقيق عن جرحى الانتفاضة»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٧، العدد ٧١١، ٧/٨/١٩٨٨، ص ٢١ ـ ٢٤.

• «[تسع] شهادات عن فاشية الاحتلال»، **بلسم** (نيقوسيا)، السنة ٥، العدد ١٥٧، تموز (يوليو) ١٩٨٨، ص ٤٢ ـ ٤٩.

• جرماتي، نذير؛ «المواجهة اليومية ما بين الشعب العربي الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين وقوات العدو الصهيوني في شهر كانون الاول [ديسمبر] عام ١٩٨٧»، **الارض** (دمشق)، السنة ١٥، العدد ١، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٨، ص ٢٢ ـ ٣٧.

• الجندي، محمد؛ «الانتفاضة الفلسطينية والاطار العربي [ملف]»، **الحرية**، العدد ٢٧٣، ١٤/٨/١٩٨٨، ص ٣٣ ـ ٣٨.

• خالد، أسامة؛ «قراءة في نداءات القيادة الوطنية الموحّدة للانتفاضة؛ هكذا تواصلت الانتفاضة؛ هكذا ستنتصر»، **الهدف**، السنة ١٩، العدد ٩١٩، ١٧/٧/١٩٨٨، ص ٨ ـ ١١.

• داوود، أحمد؛ «في ضوء القرارات الاردنية الاخيرة؛ سياسة الالحاق من الهجوم الى الانحسار»، **الهدف**، السنة ١٩، العدد ٩٢٢، ١٤/٨/١٩٨٨، ص ١٦ ـ ١٧.

• الدردونة، سالم؛ «هكذا تبني الانتفاضة سلطة الشعب»، **الحرية**، العدد ٢٧١، ٢٤/٧/١٩٨٨، ص ١٤ ـ ١٦.

• سوداح، سعادة؛ «الاسلوب الساحوري او العصيان الانتقائي؛ ادامة الصراع عنوان نجاح الانتفاضة وليس إدامة التكتيك»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٧، العدد ٧١١، ٧/٨/١٩٨٨، ص ١٤ ـ ١٥.

• ـــــ ، ـــــ ؛ « ' العصيان العملي ' يبدأ من بيت ساحور»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٧، العدد ٧٠٩، ٢٤/٧/١٩٨٨، ص ٢٤ ـ ٢٥

• السيد، يونس؛ «الانتفاضة ترفض التسويات وتتجه نحو تعزيز سلطتها الشعبية»، **الى الامام** (دمشق)، السنة ١٧، العدد ١٠٥٢، ١٩/٨/١٩٨٨، ص ٢٢ ـ ٢٣.

• ـــــ ، ـــــ ؛ «حول سيكولوجية المواجهة في الارض المحتلة»، **الى الامام**، السنة ١٧، العدد ١٠٤٩، ٢٩/٧/١٩٨٨، ص ١٢ ـ ١٥.

• ـــــ ، ـــــ ؛ «الفلسطينيات في دخان الانتفاضة؛ أيها [الصهيونيون] اخرجوا من ديارنا»، **بلسم**، السنة ١٥، العدد ١٥٧، تموز (يوليو) ١٩٧٧، ص ٨٠ ـ ٨٦.

• شاهين، خليل؛ «لجان الانتفاضة أداة السلطة الشعبية البديلة»، **الهدف**، السنة ١٩، العدد ٩٢١، ٧/٨/١٩٨٨، ص ١٩ ـ ٢١.

• شيف، زئيف؛ «حمم تتقد في [قطاع غزة]»، **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، السنة ١٥، العدد ٧، تموز (يوليو) ١٩٨٨، ص ٥٣٩ ـ ٥٤١؛ نقلاً عن **هآرتس**، ١٩/٦/١٩٨٨.

• الصوّاف، محمد؛ «حريق الانتفاضة [تقرير]»، **الملف**، المجلد ٥، العدد ٥٢/٤، تموز (يوليو) ١٩٨٨، ص ٣٠٧ ـ ٣١٧.

• عبدالحميد، مهنّد؛ «الانتفاضة الشعبية؛ فشل متكرر لحروب الاستنزاف الاسرائيلية»، **الحرية**، العدد ٢٧١، ٢٤/٧/١٩٨٨، ص ١٧ ـ ٢٠.

• عبدالخالق، اياد؛ «الانتفاضة فن وحساب؛ شيف يسخر من القادة الاسرائيليين: الوقائع مغايرة تماماً لما تدّعون»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٧، العدد ٧١٢، ١٤/٨/١٩٨٨، ص ٢٤ ـ ٢٥.

• عبدالهادي، ماجد (مُعد)؛ «جيش الاحتلال يتوقع استمرار الانتفاضة؛ ورئيس مخابراته يعلن ان منظمة التحرير هي القيادة الوحيدة في الارض المحتلة»، **الهدف**، السنة ١٩، العدد ٩١٨، ١٠/٧/١٩٨٨، ص ١٦ ـ ١٧.

• ـــ ، ـــ ؛ «زمن المولوتوف الفلسطيني بداية الحرب الشعبية»، **الهدف**، السنة ١٩، العدد ٩٢٠، ٢٤/٧/١٩٨٨، ص ٢٦ ـ ٢٨.

• ـــ ، ـــ ؛ «قدماً نحو السلطة الشعبية»، **الهدف**، السنة ١٩، العدد ٩٢٢، ١٤/٨/١٩٨٨، ص ١٢ ـ ١٥.

• «على عتبات العصيان المدني؛ الانتفاضة تدخل شهرها الثامن»، **بلسم**، السنة ١٥، العدد ١٥٧، تموز (يوليو) ١٩٨٨، ص ٧٢ ـ ٧٩.

• فدهتسور، رؤوفين؛ «الجيش الاسرائيلي مشغول في المناطق، وهو ليس مستعداً للحرائق»، **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، السنة ١٥، العدد ٧، تموز (يوليو) ١٩٨٨، ص ٥٤١ ـ ٥٤٢؛ نقلاً عن **هآرتس**، ١٥/٦/١٩٨٨.

• «قتل الأجنّة؛ (٤) كشف باسماء الفلسطينيات المجهَضات، من ١/٥/١٩٨٨ ـ ٣١/٥/١٩٨٨»، **بلسم**، السنة ١٥، العدد ١٥٧، تموز (يوليو) ١٩٨٨، ص ٦٩.

• كيوان، ماهر؛ «الانتفاضة تدخل شهرها التاسع؛ اسرائيل تعترف: أكثر من ألف قنبلة حارقة أُلقيت علينا»، **الحرية**، العدد ٢٧٣، ١٤/٨/١٩٨٨، ص ١٤ ـ ١٦.

• ـــ ، ـــ ؛ «القادة العسكريون الاسرائيليون: الانتفاضة ضربت جذورها عميقاً في الارض»، **الحرية**، العدد ٢٧٢، ٧/٨/١٩٨٨، ص ١٦ ـ ١٨.

• «لهم المجد كله والخلود؛ (٣) شهداء الانتفاضة الشعبية المباركة في فلسطين منذ الاول من نيسان (ابريل) وحتى نهاية الشهر نفسه»، **بلسم**، السنة ١٥، العدد ١٥٦، حزيران (يونيو) ١٩٨٨، ص ٨٠ ـ ٨٣.

• «لهم المجد كله والخلود؛ (٤) شهداء الانتفاضة الشعبية المباركة في فلسطين منذ الأول من أيار (مايو) وحتى نهاية الشهر نفسه»، **بلسم**، السنة ١٥، العدد ١٥٧، تموز (يوليو) ١٩٨٨، ص ٧٠ ـ ٧١.

• « ' الليكود ' يدعو الى تصعيد القمع والعمل بِعِد نفسه بحل سريع!»، **اليوم السابع**، السنة ١٥، العدد ٢٢٢، ٨/٨/١٩٨٨، ص ١٨.

• مباركة، محمد؛ «الانتفاضة وتصعيد اساليب المواجهة»، **صوت فلسطين**، العدد ٢٤٦، تموز (يوليو) ١٩٨٨، ص ١٧ ـ ٢١.

• «[مقتطفات من مذكرة عشرين حركة تحرر تقيم في دمشق الى مؤتمر القمة العربي غير العادي في الجزائر، بشأن الانتفاضة الفلسطينية، بتاريخ ٣١/٥/١٩٨٨]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٦، العدد ٧٠٤، ١٩/٦/١٩٨٨، ص ٧.

• نسيبة، سري؛ «دعوة الى نقاش حول مراحل الانتفاضة وآفاقها»، **اليوم السابع**، السنة ٥، العدد ٢٢١، ١/٨/١٩٨٨، ص ١٨ ـ ١٩.

• Abdel Hadi, Mahdi; "The Uprising, Occupation, and Israel; A Palestinian Perspective", *New Outlook*, Vol. 31, No. 6 (282), June 1988, pp. 13 - 16.

• Brillant, Joshua; "The Taming of the Gaza Strip", *The Jerusalem Post*, 16/7/1988, p. 5.

• Chazan, Naomi; "Israel and South Africa; Some Preliminary Reflections", *New Outlook*, Vol. 31, No. 6 (282), June 1988, pp. 8 - 11.

• Court, Andy; "Violence Continues to Plague Jerusalem", *The Jeursalem Post,* 23/7/1988, p. 3.

• Greenberg, Joel; "The Quiet Front of the Uprising", *The Jerusalem Post,* 23/7/1988, p. 1, 2.

• Hallaj, Muhammed; "Revolt in Occupied Palestine", *American - Arab Affairs,* No. 24, Spring 1988, pp. 40 - 48.

• "Human Rights Violations in Israel and the Occupied Territories [Report of Amnesty International USA, March 1988]", *American - Arab Affairs,* No. 24, Spring 1988, pp. 151 - 156.

• Kidron, Peretz; "Israel; The Soldiers are Angry", *Middle East International,* No. 330, 22/7/1988, pp. 7 - 8.

• Kuttab, Daoud; "Christians Join the Cause", *Middle East International,* No. 331, 5/8/1988, pp. 8 - 9.

•—.— ; "The Uprising; Taxes and ID Cards", *Middle East International,* No. 330, 2/7/1988, pp. 10 - 11.

• Moffett, Geogre D.; "Uprising Turns Some Soldiers into 'Refuseniks'", *The Christian Science Monitor,* 1/8/1988, p. 2.

• Peri, Yaram; "How will it End?", *New Outlook,* Vol. 31, No. 6 (282), June 1988, pp. 12 - 13.

• Raz, Nahman; "What are We Doing There? What are We Doing Here?", *Kibbutz Currents,* No. 1, April 1988, pp. 4 - 6.

• Rummage, Dina; "Gaza First", *Kibbutz Currents,* No. 1, April 1988, pp. 2 - 4.

• Sela, Michal; "The Intifada's Disabled", *New Outlook,* Vol. 31, No. 6 (282), June 1988, p. 22.

• Shapiro, Haim; "The Intifada and the Christian Arabs", *The Jerusalem Post,* 6/8/1988, pp. 1, 2.

• Sockut, Eugene; "License to Kill", *Defence Update,* No. 89, July 1988, pp. 51 - 53.

• "The Infifada's Toll; 183 Killed in Clashes with Soldiers", *The Jerusalem Post,* 13/8/1988, p. 2.

• Yadin, Aharon; "Gaining Public Confidence for the Sake of Compromise", *Kibbutz Currents,* No. 1, April 1988, pp. 6 - 7.

○ بيانات وتصريحات

• الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ـ القيادة العامة؛ «لن ننجر الى أي اقتتال فلسطيني»، **الى الامام**، السنة ١٩، العدد ١٠٤٨، ٢٢/٧/١٩٨٨.

• القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة؛ «[نص المذكرة التي ارسلتها الى الامين العام للامم المتحدة والاعضاء الدائمين في مجلس الامن من اجل العمل على انجاز حل عادل للقضية الفلسطينية من خلال مؤتمر دولي]»، **الهدف**، السنة ١٩، العدد ٩١٩، ١٧/٧/١٩٨٨، ص ١٥.

• ـــ ، «[نص النداء الرقم ٢١؛ نداء الاقصى المبارك، بتاريخ ٦/٧/١٩٨٨]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٧، العدد ٧٠٨، ١٧/٧/١٩٨٨، ص ٦ ـ ٧.

• ـــ ، «[نص النداء الرقم ٢٢؛ نداء الاقصى المبارك، بتاريخ ٢١/٧/١٩٨٨، ص ٦ ـ ٧.

• ـــ ، «[نص النداء الرقم ٢٣؛ نداء المبعدين، بتاريخ ٥/٨/١٩٨٨]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٧، العدد ٧١٢، ١٤/٨/١٩٨٨، ص ٦ ـ ١٢٧.

• «[نص نداء الحركة الوطنية الطلابية الموحّدة في مدارس قطاع غزة بشأن سياسة التجهيل التي تطبقها سلطات الاحتلال]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٧، العدد ٧٠٨، ١٧/٧/١٩٨٨، ص ٩.

• الكونفدرالية الفلسطينية لاميركا اللاتينية والكاريبي؛ «[نص بيانها بشأن الحرب التدميرية ضد مخيمي شاتيلا وبرج البراجنة، بتاريخ ٩/٧/١٩٨٨]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٧، العدد ٧١١، ٣١/٧/١٩٨٨، ص ١٤ ـ ١٥.

• «مذكرة رسمية من المنشقين عن منظمة التحرير ضد قيادتهم؛ الوثيقة تعلن من دمشق: ضرب المخيمات يمنع تكريس الجهود لدعم الانتفاضة»، **اليوم السابع**، السنة ٥، العدد ٢٢١، ١/٨/١٩٨٨، ص ٢١٥ ـ ١٧.

• «[نص بيان الفعاليات والشخصيات والقوى الشعبية في الاردن بشأن الحرب التدميرية ضد مخيمي شاتيلا وبرج البراجنة]: جريمة تدمير المخيمات لا تخدم الا القوى المعادية»، **الحرية**،

العدد ٢٧٠، ١٧/٧/١٩٨٨، ص ٩.

○ فلسطين

• «العرب في الانتخابات الاسرائيلية»، **المجلة**، العدد ٤٤٣، ٤/٨/١٩٨٨، ص ٢٤ ـ ٢٦.

• Gawne, Eleanor; "Beduins in the Negev...", *New Outlook*, Vol. 31, No. 7 (283), July 1988, pp. 27 - 29.

• Lustick, Ian; "Creeping Binationalism Within the Green Line", *New Outlook*, Vol. 31, No. 7 (283), July 1988, pp. 14 - 19.

• Slater, Julia; "Palestinians in Israel (2) Land; Jobs and Houses", *Middle East International*, No. 330, 22/7/1988, pp. 18 - 20.

○ لبنان

• حجازي، حسين؛ «ماذا سيكتب التاريخ ؟ شاتيلا وبرج البراجنة وصمتا عار في جبين النظام السوري»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٧، العدد ٧٠٨، ١٧/٧/١٩٨٨، ص ١٤ ـ ١٦.

• «صيدا؛ طائرات العدو قصفت اذاعة فلسطين»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٧، العدد ٧١٢، ١٤/٨/١٩٨٨، ص ٨.

• «صيدا ومخيماتها بين مخاوف التفجير والاعتداء الاسرائيلي»، **اليوم السابع**، السنة ٥، العدد ٢٢٠، ١٨/٧/١٩٨٨، ص ١١ ـ ١٢.

القضية الفلسطينية

• «ابو طالب، حسن؛ «جولة شولتس ومستقبل التسوية السياسية [تقرير]»، **السياسة الدولية**، العدد ٩٣، تموز (يوليو) ١٩٨٨، ص ١٢٧ ـ ١٣١.

• ابو عيطه، حسين؛ «[هولندا والقضية الفلسطينية]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٧، العدد ٧١٠، ٣١/٧/١٩٨٨، ص ١٧ ـ ٢١.

• ابو غربية، بهجت؛ «النزاعات الاقليمية وقضية الشرق الاوسط»، **نضال الشعب**، العدد ٥٠١، ٢٣/٧/١٩٨٨، ص ٣٠ ـ ٣٤.

• ابو النصر، عبدالكريم؛ «ثمن الاستقلال الفلسطيني»، **المستقبل** (باريس)، السنة ١٢، العدد ٥٩٩، ١٣/٨/١٩٨٨، ص ١٥ ـ ١٧.

• بلقزيز، عبدالله؛ «واحد وعشرون عاماً على هزيمة حزيران [يونيو]؛ الاسباب، الحصيلة، الآفاق»، **المستقبل العربي**، السنة ١١، العدد ٢ ١١، حزيران (يونيو) ١٩٨٨، ص ٤ ـ ٢٩.

• «تحليل للتحرك السياسي الاميركي وخطة شولتس؛ لماذا تمّت دعوة عرفات لزيارة الاردن في هذا الوقت بالذات ؟»، **البيادر السياسي** (القدس)، السنة ٧، العدد ٢٩٣، ١٩/٣/١٩٨٨، ص ٣٣ ـ ٤٠.

• حجازي، حسين؛ «هل هي نقلة الملك الكبرى ؟ حسين أعلن طلاقاً سياسياً غير بائن وواشنطن وتل ـ أبيب لم تصدقاه!»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٧، العدد ٧١٢، ١٤/٨/١٩٨٨، ص ٢٢ ـ ٢٤.

• خالد، أسامة؛ «ردود الفعل العربية والدولية على الخطوة الاردنية؛ الانظمة الوطنية ترحّب، وأبد وائر المعادية تتمسك بالخيار الاردني»، **الهدف**، السنة ١٩، العدد ٩٢٢، ١٤/٨/١٩٨٨، ص ٢٠ ـ ٢١.

• الخطيب، فريد؛ «الملك حسين يدعو عرفات لملء الفراغ في الضفة المحتلة»، **الحوادث** (لندن)، العدد ١٦٥٨، ١٢/٨/١٩٨٨، ص ٢٣ ـ ٢٤.

• خليفة، نبيل؛ «قرار الملك حسين؛ المشاعر، والمصالح، وديبلوماسية التحدي»، **المستقبل**، السنة ١٢، ١٣/٨/١٩٨٨، ص ١٨ ـ ١٩.

• درغام، راغدة؛ «الملك حسين فرض الخيار الفلسطيني على اسرائيل»، **الحوادث**، العدد ١٦٥٧، ١٢/٨/١٩٨٨، ص ٢٦.

• سنيه، افرايم؛ «خيارات حسين»، **الملف**، المجلد ٥، العدد ٣/٥٢، تموز (يوليو) ١٩٨٨، ص ٣١٧ ـ ٣٤٠.

• سيغل، جيروم؛ «ليعلن الفلسطينيون دولة أمر واقع [وثيقة سيغل]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٧، العدد ٧١٢، ١٤/٨/١٩٨٨، ص ١٨ ـ ١٩؛ نقلاً عن **الشعب** (القدس)، ١٤/٦/١٩٨٨.

• صايغ، يوسف؛ «التسوية السياسية في الافق التاريخي للقضية الفلسطينية»، **المستقبل العربي**، السنة ١١، العدد ١١٣، تموز (يوليو) ١٩٨٨، ص ٩١ ـ ١٠٥.

• «الطلاق [فك الارتباط القانوني والاداري بين الاردن والضفة الغربية]»، **المستقبل**، السنة ١٢،

العدد ٥٩٨، ١٩٨٨/٨/٦، ص ١٤ ـ ١٧.

• عبدالحق، احمد؛ «وثيقة استقلال فلسطين عاصفة ابتلعت عاصفة خطاب الملك»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٧، العدد ٧١٢، ١٩٨٨/٨/١٤، ص ١٦ ـ ١٧.

• عبدالحق، بدر؛ «مصدر اردني: المنظمة تتحمّل القرار والمسؤولية ونحن ملتزمون بدعمها في حدود الالتزام القومي»، **اليوم السابع**، السنة ٥، العدد ٢٢٢، ١٩٨٨/٨/٨، ص ١٤ ـ ١٥.

• عبدالرحمن، مرعي؛ «المنظمات غير الحكومية؛ سماتها ودورها في اسناد فلسطين»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٧، العدد ٧٠٩، ١٩٨٨/٧/٢٤، ص ٣٦ ـ ٣٨.

• غازيت، شلومو؛ «في غياب التطلع الى السلام»، **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، السنة ١٥، العدد ٧، تموز (يوليو) ١٩٨٨، ص ٤٩٠ ـ ٤٩٧؛ نقلاً عن **هآرتس**، ١٩٨٨/٦/٢٢.

• الغول، عبدالحليم؛ «سقوط الخيار الاردني مقابل وحدة الموقف الليكودي والانقسام في صفوف حزب العمل»، **الهدف**، السنة ١٩، العدد ٩٢٢، ١٩٨٨/٨/١٤، ص ١٨ ـ ١٩.

• قلاّب، صالح؛ «حكومة مؤقتة فلسطينية تدير المفاوضات»، **المجلة**، العدد ٤٤٤، ١٩٨٨/٨/١٠، ص ١٤ ـ ١٦.

• «... كيف تمّت عملية دمج الضفة الغربية مع النظام الملكي الاردني»، **اليوم السابع**، السنة ٥، العدد ٢٢٣، ١٩٨٨/٨/١٥، ص ١٣ ـ ١٥.

• «ماذا أبقت ' وثيقة بسام أبو شريف ' من الميثاق الوطني الفلسطيني ؟»، **نضال الشعب**، العدد ٥٠١، ١٩٨٨/٧/٢٣، ص ٢٢ ـ ٢٥.

• مصطفى، ابو علي؛ «دفاعاً عن قرارات المجلس الوطني الفلسطيني؛ مناقشة في مقالات بشير البرغوثي»، **الهدف**، السنة ١٩، العدد ٩٢١، ١٩٨٨/٨/٧، ص ١١ ـ ١٨.

• مصطفى، مازن؛ «العلاقة مع الاردن اولى مهمّات حكومة المنفى»، **الحوادث**، العدد ١٦٥٨، ١٩٨٨/٨/١٢، ص ٢٢ ـ ٢٣.

• ملحم، هشام؛ «مؤتمر الحزب الديمقراطي يقرّ ترشيح دوكاكيس: لا حدود لتأييد اسرائيل، ولا حقوق للشعب الفلسطيني»، **اليوم السابع**، السنة ٥، العدد ٢٢٠، ١٩٨٨/٧/٢٥، ص ٢٠ ـ ٢١.

• «المناطق المحتلة كيف استقبلت قرارات الاردن ؟ دعوات شعبية لملء الفراغ، سياسياً وادارياً ونقابياً»، **اليوم السابع**، السنة ٥، العدد ٢٢٣، ١٩٨٨/٨/١٥، ص ١٦ ـ ١٧.

• منظمة تضامن الشعوب الافريقية ـ الآسيوية (ابسو)؛ «[نص البيان الصادر في اختتام مؤتمرها الطارىء، في نيقوسيا، بشأن انتفاضة الشعب الفلسطيني]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٧، العدد ٧٠٨، ١٩٨٨/٧/١٧، ص ٣٦.

• «[نص] القرار الاردني بالغاء خطة التنمية»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٨٥، آب (اغسطس) ١٩٨٨، ص ١٣٨ ـ ١٣٩؛ نقلاً عن **الرأي** (عمان)، ١٩٨٨/٧/٢٩.

• «[نص الوثيقة التي تلاها السفير السوفياتي في واشنطن، يوري دوبرينين، على مسامع وزير خارجية اسرائيل، شمعون بيرس، بشأن المؤتمر الدولي لدى اجتماعهما في واشنطن، خلال النصف الاول من أيار (مايو) ١٩٨٨]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٧، العدد ٧٠٦، ١٩٨٨/٧/٣، ص ٢٣.

• "Letter of Support from 30 U.S. Senators to U.S. Secretary of State George Shultz", *American - Arab Affairs*, No. 24, Spring 1988, pp. 143 - 144.

• Andoni, Lamis; "Hussein Throws Out a Multiple Challenge", *Middle East International*, No. 331, 5/8/1988, pp. 3 - 4.

• Black, Ian; "Hussein Prepares to Wash His Hands of Palestinian Future", *The Guardian Weekly*, 31/7/1988, p. 9.

• Greenberg, Joel; "King Hussein Hands the PLO a Two - Edged Sword", *The Christian Science Monitor*, 8/8/1988, pp. 5 - 6.

• "Hussein's Ploy; A Challenge to the PLO", *The Jerusalem Post*, 6/8/1988, p. 1.

• Kidron, Peretz; "An End to Peres's Options", *Middle East International*, No. 331, 5/8/1988, pp. 4 - 5.

• Litani, Yehuda (*et al*); "PLO Statehood Plan is Dismissed as 'Crazy Dream'", *The Jerusalem Post*, 13/8/1988, pp. 1 - 2.

• Nakhleh, Emile A.; "The West Bank and Gaza; Twenty Years Later", *The Middle East Journal*, Vol. 42, No. 2, Spring 1988, pp. 209 - 226.

• Nisan, Mordechai; "Why the Jordanian Option is a non - Starter", *The Jerusalem Post*, 30/7/1988, p. 17.

• Segal, Jerom M.; "A Strategy for Palestinian Statehood", *Middle East International*, No. 330, 22/7/1988, pp. 15 - 16.

• Shimon, Ya'acov; "Alternatives for the Territories", *The Jerusalem Post*, 6/8/1988, p. 8.

• Shur, Chaim; "Paths to Peace", *New Outlook*, Vol. 31, No. 6 (282), June 1988, pp. 28 - 31.

• Stanger, Cary David; "A Haunting Legacy; The Assassination of Count Bernadotte", *The Middle East Journal*, Vol. 42, No. 2, Spring 1988, pp. 260 - 272.

• Turki, Fawaz; "The Dream of the Diaspora Palestinians", *Middle East International*, No. 331, 5/8/1988, p. 18.

منظمة التحرير الفلسطينية

○ بيانات وتصريحات

• «[مقتطفات من تصريح متحدث رسمي فلسطيني بشأن المؤامرة السورية لاخراج جماهير مخيمي شاتيلا وبرج البراجنة]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٧، العدد ٧٠٨، ١٧/٧/١٩٨٨، ص ٨ ـ ٩.

• «[نص تصريح الناطق الرسمي باسم المنظمة بشأن العمليات الارهابية ضد ركاب سفينة أوف بوروس اليونانية، بتاريخ ١٣/٧/١٩٨٨]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٧، العدد ٧٠٩، ٢٤/٧/١٩٨٨، ص ٩.

▷ الاتحاد العام لعمال فلسطين

• «[نص البيان المشترك بين الاتحاد والاتحاد العالمي للنقابات]»، **الصخرة** (الكويت)، السنة ٤، العدد ٢٠٧، ١٦/٨/١٩٨٨، ص ٧.

▷ الاتحاد العام للكتاب والصحافيين الفلسطينيين

• «[نص بيان الامانة العامة للاتحاد الى عموم المثقفين الوطنيين الديمقراطيين في الوطن العربي والعالم حول الحرب التدميرية التي شنّها النظام السوري وأدواته ضد مخيمي شاتيلا وبرج البراجنة]»، **طريق الانتصار** (نيقوسيا)، السنة ١١، العدد ٢٠٢، ١/٨/١٩٨٨، ص ١١.

▷ الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية

• «[نص بيان فرع الاتحاد في لبنان بشأن عمليات التنكيل والارهاب والتعذيب التي قامت بها القوات السورية وادواتها في لبنان ضد المخيمات الفلسطينية والنساء الفلسطينيات]»، **النشرة** (اثينا)، السنة ٤، العدد ١١١، ١/٨/١٩٨٨، ص ١١.

▷ الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين

• «[بيان المكتب السياسي للجبهة بشأن حل البرلمان الاردني والغاء خطة التنمية]»، **الحرية**، العدد ٢٧٢، ٧/٨/١٩٨٨، ص ٩.

• «الحكومة الاردنية مطالبة بتدابير سياسية تكرس مسؤولية المنظمة عن الاراضي المحتلة [بيان سياسي]»، **الحرية**، العدد ٢٧٣، ١٤/٨/١٩٨٨، ص ١٣.

▷ الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

• «خطوة النظام الاردني [بفك الارتباط مع الضفة الغربية] احدى النتائج الحاسمة للانتفاضة»، **الهدف**، السنة ١٩، العدد ٩٢١، ٧/٨/١٩٨٨، ص ٦.

• «لتستمر الانتفاضة وتتصاعد عبر العصيانات المحدودة والمتسلسلة نحو العصيان الوطني الشامل [بيان سياسي يبرز انجازات الانتفاضة ويحدد أهداف ومهمات المرحلة المقبلة]»، **الهدف**، السنة ١٩، العدد ٩٢١، ٧/٨/١٩٨٨، ص ٣٠ ـ ٣١.

• «[نص رسالة جورج حبش الى الشعب الفلسطيني بمناسبة دخول الانتفاضة شهرها الثامن]»، **الهدف**، السنة ١٩، العدد ٩١٩، ١٧/٧/١٩٨٨، ص ٤ ـ ٥.

• «[وقائع مؤتمر حبش الصحافي، الذي عقده

في دمشق بشأن حكومة المنفى واجراءات الاردن وقضايا فلسطينية أخرى]»، **الهدف**، السنة ١٩، العدد ٩٢٢، ١٩٨٨/٨/١٤، ص ٧ ـ ١٠.

▷ حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)

• «[مقتطفات من بيان اللجنة المركزية للحركة، بشأن الانتفاضة والدور السوري في ضرب الثورة الفلسطينية، والوضع الحركي الداخلي]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٧، العدد ٧٠٨، ١٩٨٨/٧/١٧، ص ٧.

• «مقتطفات من بيان المجلس الثوري للحركة بشأن الحرب التدميرية ضد مخيمي شاتيلا وبرج البراجنة، والموقف السوري من الشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٧، العدد ٧٠٩، ١٩٨٨/٧/٢٤، ص ٦ ـ ٧.

▷ عرفات، ياسر (ابو عمار)

• «[مقتطفات من لقائه الصحافي مع وسائل الاعلام البلغارية، بتاريخ ١٩٨٨/٨/٦]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٧، العدد ٧١٢، ١٩٨٨/٨/١٤، ص ١١ ـ ١٢.

• «[مقتطفات من وقائع مؤتمره الصحافي الذي عقده في الكويت بشأن الاجراءات الاردنية القاضية بفك العلاقات القانونية والادارية مع الضفة الغربية]»، **الصخرة**، السنة ٤، العدد ٢٠٧، ١٩٨٨/٨/١٦، ص ٢ ـ ٣.

• «[نص رسالته الى الشعب الفلسطيني، بمناسبة عيد الاضحى المبارك]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٧، العدد ٧١٠، ١٩٨٨/٧/٣١، ص ٨ ـ ٩.

▷ المجلس المركزي الفلسطيني

• «... قرارات بشأن المستجدات»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٨٥، آب (اغسطس) ١٩٨٨، ص ١٤٣ ـ ١٤٦.

○ العلاقات الخارجية

• «امّ جهاد زارت روما رسمياً والتقت كراكسي واكينو»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٧، العدد ٧١٠، ١٩٨٨/٧/٣١، ص ٧.

• درويش، خالد؛ «[زيارة الوفد الفلسطيني الى بلغاريا، بتاريخ ١٩٨٨/٨/٤]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٧، العدد ٧١٢، ١٩٨٨/٨/١٤، ص ١٠.

• «المنظمة شاركت في السنوية الـ ٤٣ لأول قنبلة ذرية»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٧، العدد ٧١٢، ١٩٨٨/٨/١٤، ص ٩.

• «[نص] البيان الصحافي عن زيارة ابو عمار الى بلغاريا [٤ ـ ١٩٨٨/٨/٦]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٧، العدد ٧١٢، ١٩٨٨/٨/١٤، ص ١٢.

• Mallison, Sally V. and W. Thomas Mallison; "Zionism, Freedom of Information and the Law", *American - Arab Affairs*, No. 24, Spring 1988, pp. 49 - 73.

○ العمليات الفدائية

• خالد، اسامة؛ «مائة عملية عسكرية وخسائر فادحة في الممتلكات؛ العمليات العسكرية [الفلسطينية] خلال شهر تموز (يوليو)»، **الهدف**، السنة ١٩، العدد ٩٢١، ١٩٨٨/٨/٧، ص ٢٦ ـ ٢٧.

المقابلات

• ابو رحمة، فايز؛ «المنظمة وحدها تقرر من يلتقي مورفي»، **اليوم السابع**، السنة ٥، العدد ٢٢٣، ١٩٨٨/٨/١٥، ص ١٨ ـ ١٩.

• ابو عودة، عدنان؛ «قرار فك الارتباط ليس جزءاً من مؤامرة»، **المجلة**، العدد ٤٤٤، ١٩٨٨/٨/١٠، ص ٢١ ـ ٢٢.

• ابو عيّاش، رضوان؛ «اذا سحب الاردن جوازات السفر، فسنطالب بجواز دولي»، **المجلة**، العدد ٤٤٤، ١٩٨٨/٨/١٠، ص ٢٠.

• ابو العينين، سلطان؛ «لم نقاتل المنشقين؛ بل السوريين»، **طريق الانتصار**، السنة ١١، العدد ٢٠٢، ١٩٨٨/٨/١، ص ١٤ ـ ١٥.

• ـــ ، ـــ ؛ «واجهنا سوريا لا المنشقين»، **اليوم السابع**، السنة ٥، العدد ٢٢٣، ١٩٨٨/٨/١٥، ص ١٠.

• ابو ماهر (أمين سر منطقة صيدا في «فتح»)؛ «صيدا لن تضربنا»، **اليوم السابع**، السنة ٥، العدد ٢٢٣، ١٩٨٨/٨/١٥، ص ٩.

• ابو ياسر (نائب قائد القوات الفلسطينية

في جنوب لبنان)؛ «الدفاع عن النفس حق مشروع ومقدس»، **اليوم السابع**، السنة ٥، العدد ٢٢٣، ١٥/٨/١٩٨٨، ص ٨ ـ ٩.

• البزري، نزيه؛ «[الفلسطينيون ملتزمون بالقرار الوطني الصيداوي]»، **الافق** (نيقوسيا)، السنة ٨، العدد ٢٠٦، ٢٨/٧/١٩٨٨، ص ١٩ ـ ٢٠.

• جورجولا، اليكترا (السكرتيرة التنفيذية للجنة التضامن الدولية اليونانية)؛ «الانتفاضة عالية التنظيم وكذلك تضامننا معها»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٧، العدد ٧٠٩، ٢٤/٧/١٩٨٨، ص ٣٥.

• حبيبي، اميل؛ «اسرائيل تواجه اكبر تحدٍ منذ قيامها قبل ٤٠ عاماً»، **المجلة**، العدد ٤٤٣، ٤/٨/١٩٨٨، ص ٢٧.

• خضرة، حسام؛ (احد المبعدين الفلسطينيين)؛ «المنظمة عنقاء يحلّق في سماء الوطن بجناحي الداخل والخارج»، **طريق الانتصار**، السنة ١١، العدد ٢٠٢، ١/٨/١٩٨٨، ص ٣٠ ـ ٣١.

• الدراوشة، عبدالوهاب؛ «أنا عربي فلسطيني اسرائيلي ديمقراطي»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٧، العدد ٧١١، ٧/٨/١٩٨٨، ص ١٧؛ نقلاً عن **الاذاعة البريطانية** (لندن)، ٢٨/٥/١٩٨٨.

• دي اسكوتو، ميغيل (وزير خارجية نيكاراغوا)؛ «انتفاضة شعبكم أقوى من آلة حربهم، وهي التي ستفرض الحل»، **الحرية**، العدد ٢٧٢، ٧/٨/١٩٨٨، ص ٣٠ ـ ٣١.

• الزعنون، سليم (ابو الاديب)؛ «فوجئنا باعلان القرار الاردني، وتوقيته غير معقول»، **الصخرة**، السنة ٤، العدد ٢٠٦، ٩/٨/١٩٨٨، ص ٨ ـ ١١.

• سعد، مصطفى؛ «نرفض رئيساً تفرضه اميركا والانتفاضة كشفت اكذوبة التوطين»، **اليوم السابع**، السنة ٥، العدد ٢٢٣، ١٥/٨/١٩٨٨، ص ١١ ـ ١٢.

• شبيطة، فتحي؛ «[المحاكم العسكرية الاسرائيلية غير مرتبطة بأية قواعد عمل أو أحكام]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٧، العدد ٧٠٨، ١٧/٧/١٩٨٨، ص ٣٤ ـ ٣٥.

• شبيطة، معين (معتمد اقليم لبنان في «فتح»)؛ «مصطفى سعد يلعب دوراً كبيراً»، **اليوم السابع**، السنة ٥، العدد ٢٢٣، ١٥/٨/١٩٨٨، ص ١٠ ـ ١١.

• الشرقاوي، يوسف؛ «كنا بصدد بناء المخيمات، لكنهم أبوا الاّ ان يدمروها»، **طريق الانتصار**، السنة ١١، العدد ٢٠٢، ١/٨/١٩٨٨، ص ١٢ ـ ١٤.

• عبيد، ياسر (مدير ادارة الصحة في الضفة الغربية)؛ «الملك حسين استجاب للمطلب العربي الفلسطيني»، **المجلة**، العدد ٤٤٤، ١٠/٨/١٩٨٨، ص ١٧ ـ ١٩.

• غانزل، نوبرت (عضو اللجنة القيادية للحزب الاشتراكي الديمقراطي في المانيا الاتحادية)؛ «يجب ان نتصرف بطريقة تصبّ، في المحصلة، لصالح بيرس»، **الحرية**، العدد ٢٧٠، ١٧/٧/١٩٨٨، ص ٣٠ ـ ٣٢.

• غوشه، سمير؛ «انتفاضة شعبنا فرضت واقعاً فلسطينياً وعربياً ودولياً جديداً»، **نضال الشعب**، العدد ٥٠٢، ١٣/٨/١٩٨٨، ص ٢٠ ـ ٢٧؛ نقلاً عن **الثوري** (عدن)، بدون ذكر تاريخ النشر.

• ـــ ، ـــ ؛ «علاقاتنا مع الاطراف الوطنية اللبنانية جيدة ونسعى الى تحسينها باستمرار»، **نضال الشعب**، العدد ٤٩٩، ٢٥/٦/١٩٨٨، ص ٨ ـ ١١؛ نقلاً عن **اللواء** (بيروت)، بدون ذكر تاريخ النشر.

• ـــ ، ـــ ؛ «لتكن انطلاقة جبهتنا مناسبة لتعزيز وتصعيد الانتفاضة الشعبية المجيدة وتحقيق الوحدة الوطنية الشاملة في اطار م.ت.ف.»، **نضال الشعب**، العدد ٥٠١، ٢٣/٧/١٩٨٨، ص ١٠ ـ ٢١.

• القدومي، فاروق (ابو اللطف)؛ «خلافنا طويل مع سوريا... للأسف»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٧، العدد ٧٠٩، ٢٤/٧/١٩٨٨، ص ١٧ ـ ٢١.

• اللوح، عصام؛ «كنا آخر من يطلق النار وأول من يلتزم بوقفه»، **الافق**، السنة ٨، العدد ٢٠٦، ٢٨/٧/١٩٨٨، ص ١٨ ـ ١٩.

• ليلينتال، ألفرد؛ «تتفسخ اليهودية لأنها خسرت الاستقامة»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٧، العدد ٧٠٨، ١٧/٧/١٩٨٨، ص ٢٦ ـ ٢٧.

• محاميد، هشام؛ «ليس الفلسطينيون كائنات طائرة»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٧، العدد ٧٠٨، ١٧/٧/١٩٨٨، ص ٣٣ ـ ٣٤.

• اليحيى، عبدالرزاق (ممثل م.ت.ف. في الاردن)؛ «مأخذنا على الخطوة الاردنية متعلق بالتوقيت وعدم التشاور المسبق»، **المجلة**، العدد ٤٤٤،

١٠/٨/١٩٨٨، ص ٢٢ ـ ٢٣.

• Hareven, Alouph; "Defending Security", *New Outlook,* Vol. 31, No. 7 (283), July 1988, pp. 10 - 11.

• Mahameed, Hashem; "Living among the Jews", *New Outlook,* Vol. 31, No. 7 (283), July 1988, pp. 20 - 22.

• Mashhour, Lutfi; "Where is the Logic Here?", *New Outlook,* Vol. 31, No. 7 (283), July 1988, pp. 23 - 26.

• Shamir, Yitzhak; "The Conflict is Over Israel's very Existence", *The Jerusalem Post,* 23/7/1988, p. 7.

• Steinberg, Matti; "Hussein - Back to Transjordan", *The Jerusalem Post,* 13/8/1988, p. 3.

اليهود في العالم

• Frazer, Jenni; "Amnesty Urges Action for Jailed Syrian Jews", *The Jerusalem Post,* 6/8/1988, p. 2.

• Gat, Moshe; "The Connection between the Bombings in Baghdad and the Emigration of the Jews from Iraq; 1950 - 1951", *Middle Eastern Studies,* Vol. 24, No. 3, July 1988, pp. 312 - 329.

• Hoffman, Charles; "Moscow to Get Jewish Cultural and Religious Centre", *The Jerusalem Post,* 23/7/1988, p. 6.

• Lipson, Deborah; "The Jews of the Soviet Union; Trying to Live - or Leave - in Peace", *Israel Scene,* Vol. 9, No. 7, July 1988, pp. 9 - 15.

• Shanson, Lindsey; "Lost and Found; The Jews of Burma", *Israel Scene,* Vol. 9, No. 7, July 1988, p. 8.

الكتب ـ عروض ومراجعات

• احمد، احمد يوسف؛ تأثير الثورة النفطية على العلاقات السياسية العربية، **المجلة العربية للعلوم الانسانية** (الكويت)، السنة ٨، العدد ٢٩، شتاء ١٩٨٨، ص ٢٩٨ ـ ٣٠١ (مراجعة محمود الورداني).

• الازعر، محمد خالد؛ المقاومة في قطاع غزة، ١٩٦٧ ـ ١٩٨٥، **السياسة الدولية**، العدد ٩٣، تموز (يوليو) ١٩٨٨، ص ٢٧٨ ـ ٢٧٩ (مراجعة محمود طه شيحه).

• الانتفاضة؛ الدم غلب السيف، **الموقف العربي**، السنة ١٢، العدد ٩٦، أيار (مايو) ١٩٨٨، ص ١٥٢ ـ ١٥٦ (مراجعة سيد زهران).

• توردييف، روبرت واوليغ فومين؛ موسكو والشرق الاوسط (بالعربية)، **نضال الشعب**، العدد ٥٠١، ٢٣/٧/١٩٨٨، ص ٧٠ ـ ٧١ (مراجعة سعيد مأمون).

• حماد، مجدي؛ اسرائيل وافريقيا؛ دراسة في ادارة الصراع الدولي، **شؤون عربية**، العدد ٥٤، حزيران (يونيو) ١٩٨٨، ص ٢٠٤ ـ ٢٠٨ (مراجعة سمير حسن).

• الخولي، لطفي؛ مستقبل الصراع العربي ـ الاسرائيلي لعام ٢٠٠٠

Revue d'études Palestiniennes, No. 27, Printemps 1988, pp. 179 - 181 (Reviewed by S. O.).

• روكاخ، ليفيا؛ خطة اسرائيل لاقامة الكيان الماروني، **سلسلة كتاب قضايا فكرية** (القاهرة)، الكتاب السادس، نيسان (أبريل) ١٩٨٨، ص ٢٥٣ ـ ٢٥٧ (مراجعة حسين حمودة).

• دورون، آدم؛ دولة اسرائيل و«أرض ـ اسرائيل»، **البيادر السياسي**، السنة ٨، العدد ٢٩٩، ٣٠/٤/١٩٨٨، ص ٤٧ ـ ٤٨ (مراجعة أمية الخطيب).

• سلامة، غسان؛ نحو عقد اجتماعي عربي جديد؛ بحث في الشرعية الدستورية، **المستقبل العربي**، السنة ١١، العدد ١١٣، تموز (يوليو) ١٩٨٨، ص ١٤٠ ـ ١٤٨ (مراجعة محمد سيد أحمد).

• سليمان، محمد؛ تاريخ الصحافة الفلسطينية، ١٨٧٦ ـ ١٩٧٦، الجزء الاول؛ ١٨٧٦ ـ ١٩١٨، **الجديد** (القدس)، السنة ٣٧، العدد ٢، شباط (فبراير) ١٩٨٨، ص ٨٧ ـ ٩٠.

• سميث، موشي؛ الدين والدولة في اسرائيل (بالعبرية)، **البيادر السياسي**، السنة ٧، العدد ٢٩٢، ٢/١٢/١٩٨٨، ص ٥١ ـ ٥٣ (مراجعة أمية الخطيب).

• شتا، احمد عبدالونيس؛ الدولة الغاصبة؛ دراسة في التعارض بين مواقف الدول والتزاماتها الدولية في الامم المتحدة مع التركيز على اسرائيل وجنوب افريقيا، **شؤون عربية**، العدد ٥٤، حزيران (يونيو) ١٩٨٨، ص ٢٠٩ ـ ٢١٧ (مراجعة محمد جمال عرفة).

• شقير، محمد لبيب؛ الوحدة الاقتصادية العربية؛ تجاربها وتوقعاتها، **المستقبل العربي**، السنة ١١، العدد ١١٢، حزيران (يونيو) ١٩٨٨، ص ١٥٠ ـ ١٥٦ (مراجعة محمود عبدالفضيل).

• عبداللطيف، صلاح؛ الفلاشا؛ الخيانة والمحاكمة، **السياسة الدولية**، العدد ٩٣، تموز (يوليو) ١٩٨٨، ص ٢٧٥ ـ ٢٧٦ (مراجعة عمرو هاشم ربيع).

• عطية، احسان (وآخرون)؛ مناطق عربية محتلة؛ حقائق وأرقام، **المنتدى** (عمّان)، السنة ٣، العدد ٣٣، حزيران (يونيو) ١٩٨٨، ص ٢١ ـ ٢٢ (مراجعة فهد الفانك).

• الكيلاني، ماجد عرسان؛ هكذا ظهر جيل صلاح الدين، وهكذا عادت القدس، **المجلة العربية للعلوم الانسانية**، السنة ٨، العدد ٢٩، شتاء ١٩٨٨، ص ٢٣٠ ـ ٢٣٩ (مراجعة سعيد عبدالفتاح عاشور).

• ناجي، طلال؛ الاستيطان الصهيوني والمقاومة الفلسطينية، **صوت فلسطين**، العدد ٢٤٦، تموز (يوليو) ١٩٨٨، ص ٢٥ ـ ٢٨.

• هويدي، أمين؛ صناعة الاسلحة في اسرائيل، **المنتدى**، السنة ٣، العدد ٣٣، حزيران (يونيو) ١٩٨٨، ص ١٩ ـ ٢٠ (مراجعة خالد الفيشاوي).

• Aronson, Geoffrey; *Creacting Facts; Israel, Palestinians and the West Bank, **American - Arab Affairs,*** No. 24, Spring 1988, pp. 133 - 135 (Reviewed by Antony T. Sullivan).

• Cohen, Stuart A. and Eliezer Don - Yehiya (Eds); *Conflict and Consensus in Jewish Political Life,* (Comparative Jewish Politics: Vol. II), ***The Jerusalem Post,*** 30/7/1988, p. 16 (Reviewed by Gerald Steinberg).

• Ellis, Kail C. (Ed.); *The Vatican, Islam, and the Middle East", **American - Arab Affairs,*** Vol. 24, Spring 1988, pp. 129 - 130 (Reviewed by Charles A. Kimball).

• Farah, Tawfic and Yasumasa Kuroda (Eds); *Political Socialization in the Arab States*

المستقبل العربي، السنة ١١، العدد ١١٣، تموز (يوليو) ١٩٨٨، ص ١٤٩ ـ ١٥٦ (مراجعة علي الصاوي).

• Flapan, Simha; *The Birth of Israel, **American - Arab Affairs,*** No. 24, Spring 1988, pp. 137 - 139 (Reviewed by Mark Gaffney).

• Flapan, Simha; *The Birth of Israel; Myths and Realities", **Middle East International,*** No. 330, 22/7/1988, pp. 21 - 22 (Reviewed by Michael Adams).

• Ghabra, Shafeeq N.; *Palestinians in Kuwait; The Family and the Politics of Survival, **American - Arab Affairs,*** Vol. 24, Spring 1988, pp. 131 - 133 (Reviewed by Laurie Brand).

• Gruber, Ruth; *Rescue; The Exodus of the Ethiopian Jews, **The Jerusalem Post,*** 6/8/1988, p. 16 (Reviewed by Esther Herlitz).

• Al - Haj, Majid; *Social Change and Family Processes; Arab Communities in Shefa Amr, **The Middle East Journal,*** Vol. 42, No. 2, Spring 1988, pp. 316 - 317 (Reviewed by Abe W. Ata).

• Harkabi, Yehoshafat; *Israel's Fateful Decisions, **Middle East International,*** No. 330, 5/8/1988, p. 22 (Reviewed by Harold Beeley).

• Hart, Aaron; *Plea for a Rethink, **Middle East International,*** No. 330, 22/7/1988, p. 21 (Reviewed by John King).

• Hillel, Shlomo; *Operation Babylon; The Story of the Rescue of the Jews of Iraq, **Israel Scene,*** Vol. 9, No. 7, July 1988, p. 24 (Reviewed by Netanel Lorch).

• Hinnebusch Jr, Raymond A.; *Egyptian Politics under Sadat; The Post - Populist Development of an Authoritarian - Modernizing State, **Third World Quarterly,*** Vol. 10, No. 1, January 1988, pp. 414 - 416 (Reviewed by Nemat T. Shafik).

• Irani, George Emile; *The Papacy and the Middle East; The Role of the Holy See in the Arab - Israeli Conflict, 1962 - 1984,* ***American - Arab Affairs,*** No. 24, Spring 1988, pp. 128 - 129 (Reviewed by Marston Speight).

• Jones, Martin; *Failure in Palestine; British and United States Policy after the Second World War,* ***Third World Quarterly,*** Vol. 10, No. 1, January 1988, pp. 410 - 414 (Reviewed by Robert Usellis).

• Joselit, Jenna Weissman; *Our Gang; Jewish Crime and the New York Jewish Community, 1900 - 1940,* ***The Jerusalem Post,*** 23/7/1988, p. 16 (Reviewed by Philip Gillon).

• Kahane, Rabbi Meir; *Uncomfortable Questions for Comfortable Jews,* ***American - Arab Affairs,*** No. 24, Spring 1988, pp. 135 - 137 (Reviewed by David Wemple).

• Kotler, Yair; *Heil Kahane,* ***American - Arab Affairs,*** No. 24, Spring 1988, pp. 135 - 137 (Reviewed by David Wemple).

• Katriel, Tamar; *Talking Straight; Dugri Speech in Israeli Sabra Culture,* ***New Outlook,*** Vol. 31, No. 6 (282), June 1988, pp. 32 - 33 (Reviewed by Gordon Fellman).

• Mergui, Raphael and Philippe Simonnot; *Israel's Ayatollahs; Meir Kahane and the Far Right in Israel,* ***American - Arab Affairs,*** No. 24, Spring 1988, pp. 135 - 137 (Reviewed by David Wemple).

• Petran, Tabitha; *The Struggle Over Lebanon,* ***American - Arab Affairs,*** No. 24, Spring 1988, pp. 125 - 127 (Reviewed by Tod Robbertson).

• Podet, Allen Howard; *The Success and Failure of the Anglo - American Committee of Inquiry, 1945 - 1949; Last Chance in Palestine,* ***The Middle East Journal,*** Vol. 42, No. 2, Spring 1988, pp. 319 - 320 (Reviewed by Samuel Fohr).

• Porath, Yehushua; *In Search of Arab - Unity; 1930 - 1945,* ***SAIS Review,*** Vol. 8, No. 1, Winter - Spring 1988, pp. 246 - 247 (Reviewed by David J. Pervin).

• Weiss, David W.; *The Wings of the Dove; Jewish Values, Science, and Halachah,* ***The Jerusalem Post,*** 30/7/1988, p. 16 (Reviewed by Gerald Steinberg).

• Zureik, Elia and Fouad Moughrabi (Eds); *Public Opinion and the Palestine Question,* ***The Middle East Journal,*** Vol. 42, No. 2, Spring 1988, p. 333 (Reviewed by Wm. Mark Habeeb).

الكتب

• امام، عبدالله؛ **ثورة مصر؛ الجذور، التنظيم، التحقيقات، الوثائق**، القاهرة: دار سينا للنشر، ١٩٨٨.

• بنبينستي، ميرون؛ **المقلاع والهراوة، المناطق، واليهود والعرب** (بالعبرية)، القدس: كيتر، ١٩٨٨، ١٦٧ صفحة.

• بهاء الدين، أحمد؛ **محاوراتي مع السادات**، القاهرة: دار الهلال، ١٩٨٧، ١٩٨ صفحة.

• توردييف، روبرت واوليخ فومين؛ **موسكو والشرق الاوسط**، موسكو: دار التقدم، ١٩٨٨.

• حداد، تيريز؛ **القرارات والمبادرات الخاصة بالقضية الفلسطينية منذ العام ١٩٤٧ وحتى العام ١٩٨٨**، عمان: بلا ناشر، ١٩٨٨، ١٢٢ صفحة.

• زهران، جمال علي؛ **السياسة الخارجية لمصر، ١٩٧٠ ـ ١٩٨١**، القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٨٨.

• شبيب، سميح؛ **منظمة التحرير الفلسطينية وتفاعلاتها في البيئة الرسمية العربية؛ دول الطوق، ١٩٨٢ ـ ١٩٨٧**، نيقوسيا: شرق برس، ١٩٨٨، ١٤٨ صفحة.

• شينار، دوف وداني روبنشتاين؛ **الصحافة الفلسطينية تحت الاحتلال؛ الابعاد السياسية** (مترجم)، عمان: دار الكرمل ـ صامد، ١٩٨٨، ١٢٠ صفحة.

• طه، المتوكل وعمر سمحه؛ **بعد عقدين وجيل**، القدس: مؤسسة الدارس الفلسطيني للشؤون القانونية والثقافية، ١٩٨٨.

• اللبدي، عبدالعزيز؛ **جمعية الهلال الاحمر الفلسطيني**، نيقوسيا وعمان: مؤسسة السنابل

للنشر والتوزيع ودار الكرمل للنشر والتوزيع، ١٩٨٨، ١٧١ صفحة.

• Keddleson, Ernest; *The Approaching State of War between Israel and Saudi Arabia Aimed at the Arabs' Richest Oil Lands,* N. M.: Institute for Economic and Political World Strategic Studies, 1986.

• Korbonski, Andrzej and Francis Fukuyama; *The Soviet Union and the Third World; The Last Three Decades,* Ithaca, N. Y. and London: Cornell University Press, 1987, XVI + 318 pages.

• Lawrence, Robert M.; *Strategic Defence Initiative; Bibliography and Research Guide,* London: Mansell, 1987, 352 pages.

• Patai, Raphael; *The Seed of Abraham; Jews and Arabs in Contact and Conflict,* Salt Lake City: University of Utah Press, 1986.

• Perlmutter, Amos; *The Life and Times of* Menachem Begin, New York: Doubleday, 1987, 444 Pages.

• Playfair, Emma; *Administrative Detention in the West Bank,* Ramallah: Law in the Service of Man (al - Haq) 1985.

• Posner, Steve; *Israel Undercover; Secret Warfare and Hidden Diplomacy in the Middle East,* Syracuse, N. Y.: Syracuse University Press, 1987, 350 Pages.

• Pry, Peter; *Israel's Nuclear Arsenal,* Boulder and London: Westview & Croom Helm, 1985.

• Spiegel, Steven, L. *(et al); The Soviet - American Competition in the Middle East,* Lexington, Mass.: Lexington Press, 1988, 392 Pages.

• Wilson, Mary C.; *King Abdullah, Britain and the Making of the Jordan,* Cambridge: Cambridge University Press, 1987, 289 Pages.

اعداد: ماجد الزبيدي

Editor

Anis F. Kassim

Editorial Board

Georges M. Abi - Saab
Riad Daoudi
Sabri Jiryis
Muhammad A. Mulhim
Muhammad Y. Olwan
Moufid M. Shehab
George Tomeh

Advisory Board

Georges M. Abi - Saab
Munzer F. Anabtawi
Badriya Al - Awadhi
M. Bedjaoui
Henry Cattan
Riad Daoudi
Muhammad H. El - Farra
Issmat Kittani
Musa Mazzawi
Anis M. Al - Qasem
Muhammad M. Al - Saleh
Moufid M. Shehab
Muhammad Aziz Shukri

THE PALESTINE YEARBOOK OF INTERNATIONAL LAW

CONTENTS: VOLUME III (1986)

Legal Considerations on the International Status of Jerusalem - Antonio Cassese - examines the complex issues of sovereignty over West and East Jerusalem and the legal responsibility of the United Nations in this respect.

Sharon vs Time: The Criminal Responsibility under International Law for Civilian Massacres - Linda Malone - analyses the criminal responsibility of Sharon for the Sabra and Shatilla civilian massacres under both U.S. and international law.

Law Reports - are mainly dedicated to the human rights question of *deportation* of Palestinian civilians. From Israeli records there are three leading Supreme Court judgments on deportation and one judgment on family reunion. These are followed by a compilation of Israel's laws of deportation as enacted by Israel in pre- and post- 1967 occupation. The late Palestinian Attorney, Aziz Shehadeh, analyses the issue of deportation in the light of the relevant Mandate and Jordanian laws that existed in the West Bank before it was occupied by Israel in 1967. A study on the policy of deportation as pursued by the Israeli authorities in the Occupied Territories is also reproduced.

The Reports cover the judgment of the Sudanese Special Security Court in the *Falashas* case.

Special Report - includes the first part of the *Arab Boycott Regulations;* this is probably the first up-to-date English version of these Regulations.

ISBN 9963 - 573 - 30 - 0

Order Form

Al - Shaybani Society of International Law Ltd
P.O. Box 4247, Nicosia, Cyprus

Please send me ..... copy(ies) of
The Palestine Yearbook of International Law
Vol. III, 1986

Payment: I enclose ☐ cheque ☐ bank draft for US $ .....
($40.00 per copy inclusive of postage)
made payable to: Al - Shaybani Society of International Law Ltd
☐ Invoice us (institutions only)

Name .....
Address .....
Organization .....
.....
.....
Signature ..... Date .....

صدر حديثا عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية

دراسات فلسطينية: مجموعة ابحاث وُضعت تكريما للدكتور قسطنطين زريق

تحرير: هشام نشابة

يتضمن هذا الكتاب مجموعة من الأبحاث المتعلقة بالقضية الفلسطينية وُضعت، باللغات العربية والانكليزية والفرنسية، تكريما للدكتور قسطنطين زريق، واعترافا بفضله على البحث العلمي الرصين والهادف الى خدمة القضية الفلسطينية. والدكتور زريق، الرئيس الفخري لمجلس امناء مؤسسة الدراسات الفلسطينية، علم من اعلام الفكر العربي الحديث، وقف فكره وكتاباته على معالجة القضايا القومية العربية، وادى للثقافة والتربية والتعليم في العالم العربي خدمات جليلة. وقد اسهم في هذا الكتاب عدد من الكتّاب العرب والاجانب.

سعر النسخة ١٥ دولارا اميركيا
يضاف ٥$ لرسوم البريد الجوي

اسرائيل ١٩٨٥: احداث ومواقف

اعداد: رضى سلمان

يغطى هذا التوثيق الكرونولوجي لشؤون اسرائيل الداخلية والخارجية، وقضايا الصراع العربي ــ الاسرائيلي والقضية الفلسطينية تحديدا، تطورات سنة كاملة في المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية، كما حددتها احداث ومعطيات ومواقف اسرائيلية على مستوى الحكومة وسائر الهيئات الرسمية والأحزاب ومختلف التشكيلات السياسية في اسرائيل. ويشمل الكتاب خمسة فصول رئيسية: الوضع الداخلي؛ المناطق المحتلة منذ ١٩٦٧؛ علاقات اسرائيل الخارجية؛ اسرائيل والبلاد العربية؛ اسرائيل والقضية الفلسطينية. وذلك كله مستقى من المصادر العبرية.

سعر النسخة ١٢ دولارا اميركيا
يضاف ٣$ لرسوم البريد الجوي

قيادة الجيش الاسرائيلي ١٩٦٠ ــ ١٩٨٧

تأليف: رياض الأشقر، تحديث: كمال ابراهيم

يهدف هذا الكتاب الى تقديم معلومات عن تنظيم الجيش الاسرائيلي وقيادته العليا، واوضاع كبار ضباطه، منذ بداية الستينات حتى سنة ١٩٨٧، مستقاة من المصادر العبرية. ويغطي البحث في موضوع تنظيم القيادات معلومات عن: هيئة الاركان العامة والشُعب التابعة لها، وقيادات المناطق العسكرية، والاسلحة والخدمات والهيئات المختلفة، والمعاهد العسكرية العليا، والبنية الهيكلية للقوات الاسرائيلية.

كما يغطي البحث في موضوع كبار الضباط تاريخ ولادة كل ضابط ومكانها، وتدرجه في المناصب العسكرية، والدورات التي اشترك فيها، وعلومه الاكاديمية، واهم المعارك التي شارك فيها، ووضعه العائلي، الخ.

سعر النسخة ٥ دولارات اميركية
يضاف ٢$ لرسوم البريد الجوي

ترسل الطلبات الى: I.P.S., P.O. Box 5658, Nicosia — Cyprus
Tel: 456165, Fax: 456324

شؤون فلسطينية

ترحّب مجلة شؤون فلسطينية بالمواد التي تصلها للنشر من الباحثين والكتاب، سواء الدراسات أو المقالات أو مراجعات الكتب أو التقارير عن الندوات واللقاءات الفكرية والمجالات المختلفة الاخرى، على ان يكون لموضوعاتها صلة باهتمامات المجلة بالقضية الفلسطينية، بابعادها المختلفة خاصة والصراع العربي ـ الصهيوني عامة.

وترجو شؤون فلسطينية من الراغبين في المساهمة في موضوعاتها ملاحظة ان المجلة لا تعيد نشر أي مادة سبق نشرها بأي طريقة من طرق النشر، ولا تنشر مواد مترجمة. كما ترجو مراعاة ما يلي:

١ ـ يفضّل ان ترسل المادة مطبوعة على الآلة الكاتبة، على وجه واحد من الورقة مع فراغ مضاعف بين السطور.

٢ ـ في الكتابة اليدوية، ينبغي ترك سطر فراغ بين كل سطرين مكتوبين، مع توخي كتابة الاسماء والارقام، وكذلك الكلمات المدرجة بلغات أجنبية، بشكل واضح لا التباس فيه، وان تكون الكتابة على وجه واحد من الورقة أيضاً.

٣ ـ عند اقتباس نصوص أو معلومات من مصدر ما، ينبغي الاشارة إلى المصدر وفق قواعد الاقتباس المتعارف عليها أكاديمياً. ونشير، فيما يلي، إلى أكثرها شيوعاً:

- بالنسبة إلى الكتب، يذكر اسم المؤلف (واسم المترجم اذا اقتضى الأمر)، والعنوان الكامل للكتاب مع ذكر رقم الجزء أو المجلّد أو الطبعة ان وجدت، واسم المدينة التي صدر فيها، واسم الناشر، وتاريخ النشر، ثم رقم الصفحة أو الصفحات المقتبس منها. واذا غابت عن الكتاب أي من هذه المعلومات، ينبغي الاشارة إلى ذلك، كأن يكتب: بلا ناشر، بلا تاريخ نشر، الخ.
- بالنسبة إلى الصحف اليومية، يذكر اسم الصحيفة، والمدينة التي تصدر فيها، وتاريخ صدورها. اما اذا تمّ الاقتباس من مقالة أو دراسة منشورة في صحيفة يومية، فلا بدّ من ذكر عنوانها واسم كاتبها.
- بالنسبة إلى المجلات الاسبوعية والشهرية والدورية، تذكر اسماؤها، والمدن التي تصدر فيها، وتواريخها، وأرقام الاعداد أو المجلدات، وكذلك اسماء كُتّاب الموضوعات المقتبس منها، وعناوينها، وارقام الصفحات.
- عند الاقتباس من مصدر باحدى اللغتين، الانجليزية أو الفرنسية، تكتب المعلومات عنه بلغته هذه. اما الكتب باللغات الأخرى، فتترجم المعلومات بشأنها إلى اللغة العربية.
- في الدراسات والمقالات، تذكر المصادر في حواش تحمل أرقاماً متسلسلة وتوضع في نهاية الدراسة أو المقالة.
- في التقارير والمراجعات وما شابه توضع المصادر في مكانها، في سياق المتن.